كليف تومسون

Cliff Thompson



يوميات ثورة أكتوبر ١٩٦٤

ترجمة وتحرير

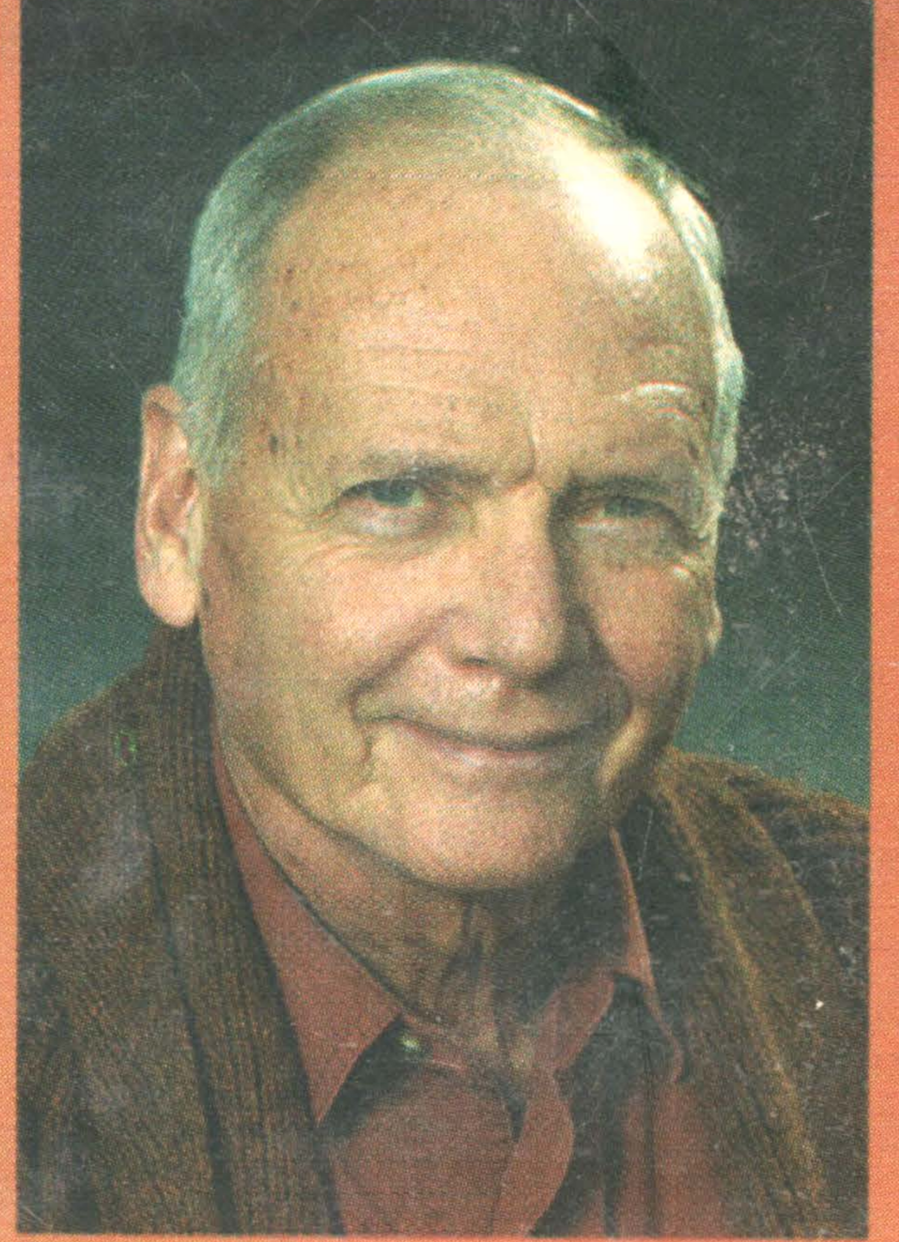
بدر الدين حامد الهاشمي



2020

الكاتب

بروفيسور كليف تومسون



- نال بكالوريوس القانون من جامعة هارفارد (1952 - 1956م) ثم الدكتوراة من نفس الجامعة عام 1960م.

- نال درجة الماجستير من جامعة أكسفورد البريطانية. ونال درجة الدكتوراة (الفخرية) في القانون من جامعة ميتشغان عام 2008م.

- عمل عميداً وأستاذاً في جامعات أيداهو وهاواي وويسكنسون وميتشغان الأمريكية، وعمل أيضاً لسنوات محاضراً في كلية القانون بجامعة الخرطوم، وأستاذاً وعميداً لكلية القانون في جامعة هيلاسيلاسي بإثيوبيا. وأسَّس أيضاً كلية القانون في جامعة زامبيا. شغل لعدة سنوات منصب مستشار قانوني لشؤون التعليم في إندونيسيا.

- تدور أبحاثه حول المحامين والقانون والتغير الاجتماعي في الدول النامية.

- قامت ثورة 21 أكتوبر 1964م أيام عمله محاضراً في كلية القانون بجامعة الخرطوم، فقام بتسجيل هذا الكتاب التوثيقي عن تلك الثورة.



الكتاب

يوميات ثورة أكتوبر ١٩٦٤

«اندلعت ثورة 21 أكتوبر 1964 بينما كان الدكتور كليف تومسون يقضي عامه الرابع في السودان كمحاضر مبتدئ بقانون جامعة الخرطوم. وقد صار فيما بعد عميداً لكلية القانون بجامعة ولاية ويسكنسون الأمريكية بمدينة ماديسون ومديراً لمعهد الدراسات الأفريقية بها. وكانت تلك ستينيات القرن الماضي التي تميزت بحركة غير عادية لتغيير العالم كما عرفناه. كان الاحتجاج هو العادة؛ والسكون هو النشاز. ووجد كليف، الفتى الأمريكي (وكانت بلاده وجامعاتها أكبر بؤر الدعوة لتجديد شباب العالم)، نفسَه في طيات تلك الثورة وخفاياها. فسهر يدوّن يومياته عنها ثم تعقّب قادة الثورة وروّادها في السنوات المباشرة اللاحقة يسألهم عن أدوارهم فيها. وتوفرت له مادة كثيفة طازجة ظل يكتب بفضلها تاريخ تلك الثورة حتى فرغ منها قبل سنتين أو نحوها. وقد قَيّض لي الحظ الحسن أن أتعرف عليه قبل فراغه من الكتاب وكلّمته عن رغبتي، والدكتور بدرالدين الهاشمي، في ترجمة المخطوطة إلى العربية وتحريرها. وأذِن بذلك بسخاء منوهاً بأن السودانيين أحقّ الناس بالاطلاع على إرث أكتوبر قبل غيرهم.»

عبد الله علي إبراهيم

دار المصورات



للنشر والطباعة والتوزيع
الخرطوم غرب،
شارع الشريف الهندي
المتفرع من شارع الحرية
ت: 912294714 249+
elrayah1995@gmail.com

مسطورات









يوميات ثورة أكتوبر
1964م

الكتاب: يوميات ثورة أكتوبر، 1964
الكاتب: كليف تومسون
ترجمة وتحرير: بدر الدين حامد الهاشمي

تاريخ النشر: الطبعة، الأولى 2020م

رقم الإيداع: 2020/1278

المدير المسؤول: أسامة عوض الريح
التصميم: محمد الصادق الحاج

الناشر:



للنشر والطباعة والتوزيع
الخرطوم غرب،
شارع الشريف الهندي
المتفرع من شارع الحرية
ت: 249912294714+
elrayah1995@gmail.com

كليف تومسون

Cliff Thompson

يوميات ثورة أكتوبر، 1964م

Days of the October Revolution, 1964

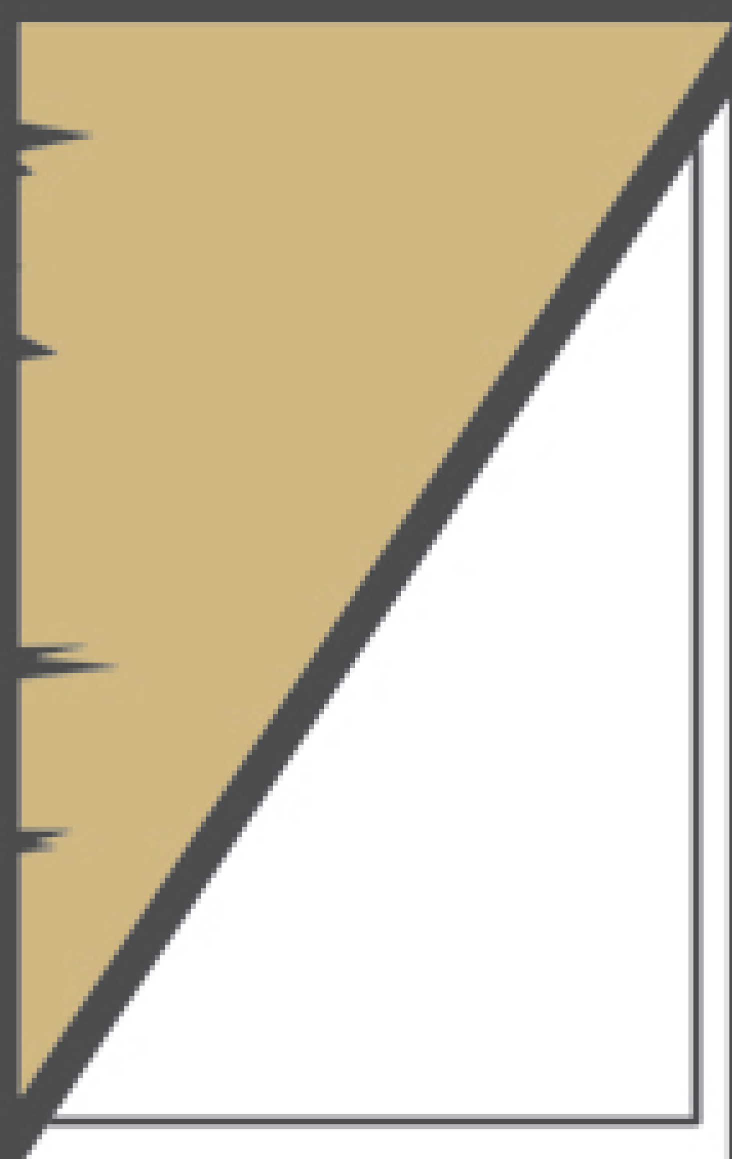
ترجمة وتحرير:

بدر الدين حامد الهاشمي



للنشر والطباعة والتوزيع

2020



مسطورات

MUSTORAT

إهداء المؤلف

أهدي هذا الكتاب

إلى:

كارل أندرسون،

واحد من أبناء جيلٍ عظيم،

رغم أنه لم يكن ليدّعي ذلك.

إهداء المترجم

إلى والديّ... كما ربّياني صغيرا

وإلى كلّ من علّمني حرفاً

وإلى وطني الكبير وعائلتي الصغيرة...

المحتويات



مسطورات

MUSTORAT

كلمة المؤلف

انقضى الحكم البريطاني للسودان في الأول من يناير عام ١٩٥٦م. غير أن استقلال البلاد لم يكن نصراً مؤزّراً. ووصف جيفري. تي. روبرتس في كتابه المعنون (تاريخ بنجوين للقرن العشرين) السودان في عهد ما بعد الاستعمار بأنه «تلك البلاد التعيسة». فقد استعَرَت هناك حرب أهلية طويلة مدمرة ودائمة بين الشمال والجنوب. وحكمت البلاد طغمة عسكرية (وليست ديمقراطية مدنية) في غالب السنوات التي أعقبت الاستقلال.

ورغم ذلك، فقد كانت هنالك أحداث في شهر أكتوبر من عام ١٩٦٤م برقت فيها شرارات الديمقراطية وسمقت عاليةً في الفضاء. تلك هي «ثورة أكتوبر»، والتي كانت انتفاضة شعبية لمدنيين عزل أرادوا إزاحة الديكتاتورية العسكرية. وغدت تلك الثورة مصدر فَخَار لمن انضموا لركبها، وبقيت للكثيرين في السودان منارة مضيئة، ولأي فرد من الناس يؤمن في طِمَاح الجماهير وسعيها من أجل نيل حق تقرير مصيرها.

ويسرد هذا الكتاب أحداث تلك الانتفاضة، ويروي بعضاً من ذلك «النبض الديمقراطي» الذي أعان على منحها الحياة. إنها قصة إنسانية جديرة بالتسجيل والترديد قصة زاخرة بفصول غير متوقعة وبأعمال جريئة مقدامة. ويحاول سرد الأحداث أن ينقل إلى القارئ «شعور بالوجود هناك»، حتى يفهم، على سبيل المثال، تحول (المسميات)، ويدرك حقيقة الفوضى التي تقبع خلف تلك المسميات الزاهية (مثل «جبهة الهيئات»،

«مذبحة القصر») التي دأبت الجماعات الثورية على استخدامها.

وفي أيام تلك الثورة كنت قد قضيت أربعة أعوام في السودان، عملت في غضونها محاضراً بكلية القانون في جامعة الخرطوم. وكثيرا ما يشمل وصفي في هذا الكتاب للأحداث العامة ملاحظاتي الخاصة. غير أن الكتاب مستمد بصورة رئيسة من المقابلات التي أجريتها مع المشاركين الأساسيين في تلك الثورة من مدنيين وعسكريين. وكان كثير من هؤلاء من زملائي الأساتذة بكلية القانون وقضاة ومحامين. وبحكم زمالة المهنة، فقد كان هؤلاء القانونيون في غاية الكرم والأَرْيحيَّة معي، ومنحوني الكثير من وقتهم. غير أن ترتيب بعض المقابلات، خاصة مع صغار ضباط الجيش، كان أمراً عسيراً. وأوردت في ملحق بالكتاب أسماء الذين أجريت معهم مقابلات، وذكرت بعض المعلومات المتعلقة بتلك المقابلات.

لا علم لي بأي صور معروفة للأحداث التي سردتها هنا. وهنالك صور بالأسود والأبيض لآلاف المتظاهرين في الشوارع (كما حدث بالفعل، مثلاً في المظاهرة التي اتجهت لمستشفى الخرطوم في اليوم الثاني لثورة أكتوبر). غير أن تلك الصور هي محض إعادة تمثيل re-enactment من صور أخذت في سنوات لاحقة.

كـلـمـة الـمترجم

أود في البدء أن أتقدم بالشكر والعرفان للدكتور عبد الله علي إبراهيم لتعريفي بهذا الكتاب غير المنشور للأستاذ الدكتور كليف تومسون (أستاذ القانون بجامعة وسيكنسون الأمريكية) عن يوميات ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤م السودانية، تلك الثورة التي عاصرها عندما كان محاضراً بكلية القانون بجامعة الخرطوم. وقد نشرت هذه اليوميات منجمةً في صحيفة «الأحداث» في عام ٢٠٠٧م، ثم نشرتها بعد ذلك مجتمعةً في «جريدة في كتاب» في نفس الصحيفة عام ٢٠٠٩م. وقد سعيت لنشر هذه اليوميات على شكل كتاب منذ عدة سنوات، ولكن حالت بيني وبين ذلك حُوَّلٌ عديدة، إلى أن تلقيت رسالة على بريدي الإليكتروني من الدكتور عبد الله علي إبراهيم في نوفمبر من هذا العام (٢٠١٩م) يحثني فيها على نشر الكتاب «ليتوافر لعدد كبير من القراء، إذ أن الجهل بثورة أكتوبر قد صار فاشياً»، أو كما قال. وتكرم وأرسل لي النص الذي سبق لي تعريبه ونشره في صحيفة «الأحداث»، بل أستأجر مَن طبعَه من جديد وبعث به إليّ لتحريره. فله مني جزيل الشكر والتقدير على هذا الاهتمام وتلك الأرْيَحِيَّة.

ولا ريب أن لشغفي الشخصي بثورة أكتوبر ١٩٦٤م أكبر الأثر في قيامي بتعريب معظم - إن لم يكن كل - ما ورد في هذه اليوميات. فأنا من جيل شهد تلك الثورة وتابع أحداثها هو في منتصف المرحلة الوسطى. ولا أزال أذكر صباح يوم الخميس ٢٢ أكتوبر حين دِخلت مكتب المدرسين فسمعتهم يتحدثون همساً عما حدث في ندوة

جامعة الخرطوم مساء اليوم السابق (الأربعاء ٢١ أكتوبر) ويذكرون بعض الأسماء التي خُلدت فيما بعد في ذاكرة تاريخ السودان الحديث. ثم تابعت ساعة بساعة - كغيري من صبية وشباب وشيب البلاد - أحداث تلك الثورة المجيدة - بحق - وما تلاها من أحداث سياسية مهمة في نهاية ذلك العام والعام التالي.

أود أن أذكر هنا أيضا أني قد نشرت صفحات قليلة من هذا الكتاب تتعلق بقصة «قطار كسلا» في كتاب «**خمسون عاماً على ثورة أكتوبر السودانية**» الذي حرره حيدر إبراهيم وعبد السلام نور الدين ومحمد محمود وعبد الوهاب همت، وصدر عن مركز الدراسات السودانية عام ٢٠١٤م.

أتمنى أن يجد القراء، خاصة من أبناء الأجيال المعاصرة، بعض الفائدة في هذا الكتاب الذي رصد بكثير من التفصيل - ودون تحيزات مسبقة - ما قام به من سبقوهم من عمل ثوري أطاح - سلمياً - بأول ديكتاتورية عسكرية تسلطت على حكم البلاد، وأورد آراء ومساهمات جميع من أدوا أدواراً مهمة في نجاحها من طلاب وأساتذة جامعيين ونقابيين من مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية بالسودان.

بدر الدين حامد الهاشمي

مسقط - نوفمبر ٢٠١٩م

تمهيد

كليف تومسون: شاهد عيان ثورة أكتوبر الذي يُدرِّس تاريخَها بجامعة أمريكية*

عبد الله علي إبراهيم

إذا كانت ثورة أكتوبر ١٩٦٤ قد جاءت بالإضراب السياسي العام لإسقاط نظام الفريق عبود فقد يصح القول إننا نعاقبها على أيامنا هذه بالإضراب التاريخي عن بعث ذكراها ومغازيها. وأكثر ما تسمعه عنها هو الذكرى المضادة أو الذمّ. فعادة ما قيل إنها هي التي أفسدت الخدمة المدنية بالتطهير. وهذا هراء. وأصبح النظام الذي أطاحت به بالإجماع الصفوي السكوتي هو ثاني حكومتين أحسنتا للسودانيين. والنظام الآخر هو دولة الإنجليز. فانظر كيف هوينا إلى هذا الدرك السخيف من قلة القيمة والهزء والعيب، لا نقيم وزناً للحرية ولا نظنّ أننا نستحقها.

فقد مر عيد الثورة الثاني وأربعين بلا صدى. فحتى المعارضة اختارت أن تغطي على ذكراها بتظاهرة لذكرى انقلاب رمضان ١٩٩٠ الموءود. وهو حادث سياسي (مهما قلنا

عن تراجيديته ودمه المسفوك ومقابر ضحاياه المجهولة) خلافيّ جداً فهو مما يمكن وصفه بـ «انقلاب المسبوق». دبّره حزب البعث العربي السوداني، كما جاء في اعترافات توالت من زعاماته مؤخراً، ليزيل النظام الديمقراطي (١٩٨٥-١٩٨٩) غير أن الإسلاميين كانوا أشطر. والانقلاب مهما زيّناه لن يرقى لأكثر مما فعل انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١: فجيعة حزبية شيوعية غراء تطراها جريدة «الميدان» في ما يشبه الواجب لا الشوق.

لقد طال إضرابنا عن فهم دلالة ثورة أكتوبر كثورة سياسية اجتماعية على بيّنة من تاريخها. وحصل علينا قول أحدهم إن من جَهِل التاريخ كان كمن يأوي إلى منزل بلا نوافذ. ولهذا صار بلدنا ضريراً يتخبط في الظلام من مسّ الجهل والمزاعم سوء الطوية. وأحاول مع الصديق الدكتور بدر الدين الهاشمي (وهو قسيم اهتمام طويل حميم مع أنني لم أتشرف بعد برؤيته برغم كثرة أحاديثنا واتصال رسائلنا) رعاية مشروع للتعريف بثورة أكتوبر كما كتبه شاهد عيان. وهذا الشاهد هو الدكتور كليف تومسون العميد السابق لكلية القانون ومدير معهد الدراسات الأفريقية بجامعة وسيكنسون في مدينة ماديسون.

وكان كليف إبان اندلاع الثورة محاضراً حدثاً للقانون بجامعة الخرطوم يطرق اسمه سمعي من زملائي بالكلية من أمثال المرحوم عبد الله صالح والمرحوم الشيخ (حسب الرسول) رحمة الله والدكتور علي سليمان. ولم أتحسب وقتها لأنني سأسمع عنه ثانية من السيد عبدالحميد عبد الرحمن، طالب الدكتوراه بجامعة وسيكنسون الأمريكية، أو ألقاه شخصياً بعد نحو ثلاثين عاماً. فقد حدثني عبد الحميد في ١٩٩٣ عن أستاذ بالجامعة استأجره ليترجم له في الإنجليزية مقابلات أجراها في السودان مع قادة ثورة أكتوبر وطائفة صالحة ممن شاركوا فيها. وأعجبتني همة الرجل. ثم انصرفت إلى شأني. وظللت اصطدم باسم كليف خلال قراءاتي في أدب القانون السوداني وأنا أعدّ كتابي عن تاريخ القضائية الذي سيصدر عن دار بريل بهولندا ونشرت أطرافاً منه في كتابي «الشريعة والحداثة». وأعتقد أن مقالتيه عن القانون السوداني ما زالتا من أفضل ما كُتب في تاريخ ذلك القانون. وحين فرغت من المخطوطة سألته أن يقرأها ويعينني في مادتها العلمية ولغتها. وكان الرجل عند حسن الظن بل بالغ. ونقول عن الرجل لين الجانب

إنك تأكل وتقش يدك في طرفه. وقششت يدي في طرف كليف حين وضعت اسمه ضمن من سيقيّمون المخطوطة لتعتبرني الجامعة التي أخدم فيها ضمن طاقمها المستدام. واختارته الجامعة ليعلق على المخطوطة وكتب عنها خريدة من التقريظ.

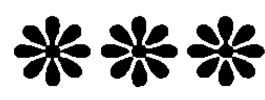
ثم كان لقائي به في مدينتي كولمبيا بولاية ميسوري حين جاء ليلقي محاضرة بكلية القانون بجامعتنا. وكان ينوي أيضاً زيارة والدته التي تقيم بمنزل لرعاية المسنين بمدينة برانسون بولايتنا. وبرنسون مدينة ملاهي يفد إليها أهل الغرب الأمريكي الأوسط للترفيه. وتحدثت إليه خلال الزيارة عن مشروعه للكتابة عن ثورة أكتوبر السودانية. وطلبت منه أن أقرأ ما كتب إن فرغ منه. فعلمت منه إنه عاكف على اللمسات الأخيرة منه. وقد انبني كتابه على مشاهداته وملاحظاته عن الثورة التي هبّت حيث كان يدرّس بجامعة الخرطوم لأربع سنوات وأخذته بروعتها في نشدانها للحرية بقوة وسحرته بطولة طلابه. فقد كان يعلّمهم القانون للعدل فإذا بهم يطلبونه جهاراً نهاراً في عمل سياسي بطولي قاصد. وقد ساعده في ضبط ذاكرته التقليد الأوربي المعروف في كتابة اليوميات أو(journals) وهي أن تكتب ما مرّ بك في يومك من أحداث وما سمعت من أشياء قبل أن تأوي إلى نومك. وفي هذا تأمين للذاكرة من السهو والنسيان.

ويبدو أن شهيّته لتدوين وقائع هذه الثورة المدنية الأفريقية قد أخذت منه كل مأخذ. فراح يُجري مقابلات مع قادة الثورة وأفراد وقودها في سنوات ١٩٦٤-١٩٦٥م، ثم واصل تلك الأحاديث، التي شملت نحو ٧٠ شخصاً، في فصل الربيع من عام ١٩٦٦ ثم عاد في ١٩٦٩ إلى الخرطوم ليستكمل تلك المقابلات. واستعان بالدكتور سعيد محمد أحمد المهدي والدكتور الفاتح حامد، مساعد أبحاثه، ليترجما له المقالات عن الثورة في الإنجليزية. وبدأ كتابة المخطوطة في خريف ١٩٧٥ وظل يوالي الكتابة حتى ساعة لقائنا في نحو عام ٢٠٠١م.

وكان كليف خلال حديثنا مفتوناً بمولانا عبد المجيد إمام الذي قاد إضراب القضاة وشقّ طريقه إلى كردون البوليس على القضائية ليأمر الضابط المسئول بفض الكردون والانصراف بلغة القاضي العدل الثائر. فسألته أن يبعث لي بما كتبه عن مولانا عبد المجيد

فترجمته ونشرته قبل عامين في مناسبة ذكرى الثورة. وما فرغ كليف من المخطوطة حتى استأذنته أن نترجمها للعربية وننشرها بالصورة والحرف في السودان. وكان كما كان سبّاقاً إلى الفضل. وقال إن الثورة هي إرث للسودانيين بشكل رئيسي ومن حقهم الاطلاع على تاريخها قبل الآخرين. وفاتحت الدكتور بدر الدين حامد الهاشمي، وهو أستاذ لعلم الأدوية ومحبّ للتاريخ ومترجم مجيد، أن ينهض بأمر الترجمة.

وقد فاجأني كليف قبل نحو عام برسالة منه تحدّثني عن نيّته تدريس كورس في القانون الأفريقي عن ثورة أكتوبر لطلاب القانون والدراسات الأفريقية بجامعة وسيكنسون. وقد بعث لي بفكرته المكتوبة التي ستكون بأيدي الطلاب متى سجّلوا للكورس. وحين تضرب أوساطنا الصفوية عن ذكرى أكتوبر وتتخبط في ظلام الغرف التي بلا نوافذ من نيفاشا حتى أسمرا يجلس نفر من طلاب جامعة وسيكنسون في المدرج يقلّبون تاريخ تلك الثورة من شاهد عيان. ويظن البعض إن العلم هين وأن التاريخ غلاط أو زائد عن الحاجة. ولهذا تأخر العرب والمسلمون وتقدم غيرهم.



اندلعت ثورة ٢١ أكتوبر ١٩٦٤ بينما كان الدكتور كليف تومسون يقضي عامه الرابع في السودان كمحاضر مبتدئ بقانون جامعة الخرطوم. وقد صار فيما بعد عميداً لكلية القانون بجامعة ولاية ويسكنسون الأمريكية بمدينة ماديسون ومديراً لمعهد الدراسات الأفريقية بها. وكانت تلك ستينيات القرن الماضي التي تميزت بحركة غير عادية لتغيير العالم كما عرفناه. كان الاحتجاج هو العادة؛ والسكون هو النشاز. ووجد كليف، الفتى الأمريكي (وكانت بلاده وجامعاتها أكبر بؤر الدعوة لتجديد شباب العالم)، نفسه في طيات تلك الثورة وخفاياها. فسهر يدوّن يومياته عنها ثم تعقّبَ قادة الثورة وروّادها في السنوات المباشرة اللاحقة يسألهم عن أدوارهم فيها. وتوفرت له مادة كثيفة طازجة ظل يكتب بفضلها تاريخ تلك الثورة حتى فرغ منها قبل سنتين أو نحوها. وقد قَيّض لي الحظ الحسن أن أتعرف عليه قبل فراغه من الكتاب وكلّمته عن رغبتي، والدكتور بدر الدين الهاشمي، في ترجمة المخطوطة في العربية وتحريرها. وأَذِن بذلك بسخاء منوّهاً

بأن السودانيين أحقّ الناس بالاطلاع على إرث أكتوبر قبل غيرهم.

ويبدو أن الذي بين كليف وثورة أكتوبر مما لا يستنفده مداد كلمات كتاب. فقد فاجأني كما أسلفت بنيّته تدريس كورس عن ثورة أكتوبر. وهذا الكورس منعقد على وقتنا هذا [من خريف ٢٠٠٦] بقاعات جامعة وسيكنسون. ويؤمّه ٣٢ طالباً. وقد بعث لي كليف بكلمة أخيرة كشفت لي عن تعلقه المهني قبل السياسي بثورتنا. فقد قال إن جامعة ماديسون ظلت تفخر بمنزلة الدراسات القانونية فيها بما دربت من قانونيين بارزين وعديدين. وقد تميزت بتغليب القانون كممارسة نحو تحقيق العدل لا كمادة أكاديمية فقهية بين طيات الكتب. وترتيباً على ذلك فإن ثورة أكتوبر السودانية هي غاية الغايات لجامعة مطلبها من القانون تنزيل العدالة على الأرض.

وأطْلعني كليف على ديباجة كورسه عن ثورة أكتوبر الذي انطوى على فكرة أن العلم بثورة أكتوبر باب في إحسان الأكاديمية وتوطينها في المجتمع لا لجاجاً سياسياً تتربص به المعارضة لشقلبة الحكومة والبادي أظلم. وهذا ابتذال للثورة مشهود عندنا. فالمعارضة تهدد الحكومة بـ«رياح أكتوبر التي تتجمع في الأفق». والحكومة تنكر ثلاثاً أن ثورة مثل أكتوبر قد حدثت أصلاً. فيصمت مذياعها وينضب تلفزيونها وتبتلع عطلة اليوم وهي السخية بالبطالات وتعف عن الإبرة. ويبلغ الجهل بالثورة حداً قال طالبٌ نابه يوماً لمحرر بصحيفة إن أكتوبر شيء رائع حدث في الغناء والنشيد. وكفى.

وإلى القارئ ترجمة في العربية لديباجة كورس كليف لطلابه الاثنين وثلاثين في مادة القانون الأفريقي عن ثورة أكتوبر السودانية بجامعة ويسكنسون.

«انتهى حكم بريطانيا للسودان في يناير ١٩٥٦. غير أن الاستقلال لم يُسعد السودانيين. فقد وصف ج. ت. روبرتس السودان المستقل بـ«تلك البلاد التعيسة». استحكمت فيه حرب أهلية بين الشمال والجنوب. وأنجزت من قريب حكومته استئصالاً عِرْقياً في دارفور. وساد البلاد حكم الجيش وضمر حكم النظم الديمقراطية.

وشهدت البلاد مع ذلك هبّات مثل ثورة أكتوبر ١٩٦٤ انقدحت منها شرارة الديمقراطية وفاح مِسكها. وكانت ثورة أكتوبر هبّة وطنيّة قام بها مواطنون مدنيون عُزل

صمموا على إسقاط نظام عسكري طغى وبغى ونجحوا في اقتلاعه. ولم تدم الديمقراطية المستعادة بالثورة سوى سنوات قليلة فعاد الحكم للعسكريين في ١٩٦٩ ولم يزد ذلك السودانيين غير عزة بالثورة فهي مصدر فخر لمن شاركوا فيها ورأى فيها الجيل الحدث بارقة أمل يأوون إليها في الملمات كما رأى فيها غير السودانيين سبباً للاعتقاد بحق الشعوب في أن تقرر لنفسها وبنفسها صورة الحكم الذي تريده لبلدها تخطئ وتصيب.

المقرر الرئيسي للكورس هو مسودة كتابي عن ثورة أكتوبر. وفيه قصصت انتفاضة السودانيين في ١٩٦٤ ووقفت على حيثيات النبض الوطني الذي استولدها وبث فيها حياة وأنفساً شجاعة صميمة. فأكتوبر قصة إنسانية غراء تستحق أن تروى على الملأ لازدحامها بمشاهد من الشجاعة المثيرة غير المتوقعة. وكان أكثر قادتها من القانونيين طلاباً وأساتذة ومحامين وقضاة.

عند اندلاع الثورة كنت في سنتي الرابعة بالسودان أحاضر في القانون بجامعة الخرطوم وأدير مشروعاً وثقنا به للقضايا بمحاكم السودان. وقد وصفت في المخطوطة أحداث الثورة وضمّنت وصفي ملحوظاتي من واقع معايشة مباشرة للأحداث وزخمها. ولكن الكتاب انبنى بصورة رئيسية على مقابلاتي للقادة الأعلام للثورة وغيرهم من المدنيين والعسكريين وأحاديثي المطولة معهم. فقد تحدثت إلى ٦٨ قائداً ونفراً من هؤلاء والذاكرة خضراء بين ١٩٦٤ و١٩٧٦ وأستثني من هؤلاء شخصين تحدثت إليهما في ما بعد. كنت مشغولاً لأعرف خفايا أحداث الثورة لأقف على خطرها وديناميكيتها ومغزاها للمجتمع السوداني.

واستغرقني النظر في مادة لقاءاتي وبحثي وكتابة الفصول وقتاً طويلاً قبل إكمال كتابة المخطوطة. ولم أتفرّغ للكتابة بل فعلت ذلك في أوقات الفراغ الخاصة. وأصبحت الكتابة عن أكتوبر بين ١٩٧١ و٢٠٠٣ هوايتي المفضلة. وأردت بحكايتي عن أكتوبر الثورة أن يستشعر القارئ إنني أتحدث من طيات الحدث حتى يتاح له أن يفهم الحقائق المتغيرة والفوضوية حتى التي كمنت من وراء مسميات مثل «جبهة الهيئات» و«مذبحة القصر» و«الميثاق الوطني» مثلاً لا حصراً.

وفي عام ٢٠٠٤ كتب لي أستاذ بجامعة ميسوري-كولمبيا من العالمين باهتماماتي السودانية (وهو العبد الفقير) إذا كان انشغالي بالأمر قد شمل مولانا عبد المجيد إمام. وهو قاضي عدل شارك في الثورة وقال عنه سفير سوداني بلندن يوماً مفاخراً: «لقد عشنا في

عصر عبد المجيد إمام». فزودته بما أراد. ونشر الأستاذ الجزء الخاص بعبد المجيد إمام من مخطوطتي بصحف السودان السيارة. ويقوم هذا الأستاذ الآن بترجمة المخطوطة في العربية لنشرها (الذي يقوم بالترجمة هو الدكتور بدر الدين الهاشمي، وإنما أشرف على المشروع وأحرّره وأروّج له ما استطعتُ سبيلاً).

أما عن سير الدراسة في الكورس فسيجتمع الفصل ساعتين أسبوعياً (ويمكن أن نمدد ذلك لثلاث ساعات). ولأنني لم أستقر بعد على خطة لنشر الكتاب في لغته الإنجليزية فإنني أتوقع من طلابي أن يعينوني لاستقر على شيء بقراءة المخطوطة قراءة حصيفة. فسأوفر لكل طالب نسخة من المخطوطة. وسأقرر للقراءة فصلاً في كل أسبوع. وسأطلب من كل منكم أن يعيد الفصل في نهاية الأسبوع وعلى هامشه تعليقاتكم. وسنحلل ما وقع من حوادث في الفصل المقرر في نقاشنا ونحدس بناء على ذلك ما سيقع من حوادث في فصلنا القادم. وسيكون الامتحان مما نأذن فيه باصطحاب المخطوطة إلى غرفة الاختبار والرجوع إليها في الإجابة. وسأقرر إن كنت سأطلب منكم كتابة مشروع بحثي متى اجتمعنا في الفصل».

هذه ديباجة هذا الكورس الذي وصفه صاحبه نفسه بأنه «غير عادي» والذي سجّل لدراسته ٣٢ طالباً أمريكياً وهو عدد غير عادي للكورسات المتقدمة في الجامعة وبالنسبة لطلاب القانون الذين هم طلاب دراسات عليا قليل عددهم. وسيفرغون منه قبل حلول موسم أعياد أمريكا في منتصف ديسمبر. وقد كتبت لكليف ليشرك القارئ السوداني في معرفة خبرته في تدريس هذه المأثرة السودانية لطلاب في امريكا تنام على محنة دارفور وغير دارفور وتصحو.

---

* نقلت هذه المقالة من موقعَيْ:
https://sudaneseonline.com/board/60/msg/1162008839.html

و:

http://www.ancientsudan.org/arabic_15_oct.htm



MUSTORAT
مسطورات
MUSTORAT
مسطورات

المقدمة

كان النظام العسكري للفريق عبود في عامه السادس منذ أن استولى على السلطة من الحكومة المدنية. وكان الجيش منذ أن استولى على السلطة من الحكومة المدنية، يسيطر على الأوضاع تماماً بعد أن قضى على أخطار الانقلابات في أوساطه. وخلال فترة الحكم العسكري تم القيام ببعض الإنجازات، ولكن لم تخل تلك الفترة من الكثير من الإخفاقات، بيد أن تكميم أفواه الصحافة قد ساهم في الصمت عن تلك الإخفاقات.

لم يتم اعتقال أي شخص بسبب انتقاد للحكومة يتم دون إعلان، وكان هنالك الكثير من ذلك الانتقاد. قابل المدنيون انقلاب عبود بتسامح وترقب لما ستسفر عنه الأحداث، وبعد عدة سنوات اقتنع المدنيون بأن ذلك الحكم العسكري ما هو إلا دكتاتورية حمقاء (من النوع الذي لا يقابل أن يشارك المدني حتى عربة الأجرة) وانتشرت الصحافة السرية والمنشورات التي تتهم السلطة بالفساد واستغلال النفوذ (من قبل زوجة عبود) وكبار الضباط. لم تكن تلك الاتهامات موثقة أو أكيدة، بيد أنه كان من الجلي أن الحكومة قد فشلت في الإيفاء بالوعد الذي قطعته على نفسها بالعودة بالبلاد إلى الحكم الديمقراطي المدني. لم يكن للمجلس الأعلى (والمكون من شخصيات لها وزنها واحترامها) أي سلطات حقيقية، وكان هذا مؤشر يدل على غياب الديمقراطية.

وكان هنالك - وللمرة الأولى منذ ١٩٥٥م - تمرد في الجنوب ضد السلطة المرتكزة في الشمال وكان الصراع يتمحور حول أن الشمال يتميز بالصحراء وبالسكان العرب وبالإسلام، بينما تميز الجنوب بأعراق متنوعة مثل الدينكا والنوير والشلك والذين

يدينون بديانات محلية، وقليل منهم يدين بالمسيحية (خاصة من فترة الاستعمار) وبالإسلام (بعد الاستقلال). ومثّل نهر النيل واللغة العربية رباطاً غير كامل بين الشمال والجنوب.

بدأ التمرد في مدينة واو (عاصمة إحدى المديريات الجنوبية الثلاث) في شهر يناير كغارات متفرقة سرعان ما تزايدت وامتدت في جرأة نحو الشمال. وأطلق المتمردون على أنفسهم اسم «الأنانيا» (وتعني السم أو العقرب المميتة). وفي إحدى الهجمات الجريئة قتل المتمردون ثلاثة عشر جندياً شمالياً على الأقل وهم على باخرة نيلية بالقرب من مليط. وذاع الخبر في الشمال ولكنه مُنع من النشر في الصحف! استجاب الجيش عسكرياً لتلك الحادثة بقوة السلاح، وسياسياً بإنشاء لجنة لتقصي الحقائق فيما يتعلق بمشكلة الجنوب، وفتح نقاش عام حولها. وكانت الحكومة تعتقد أن حركة مثل حركة «الماو ماو» لن تجد كثيراً من التعاطف، وكان الرأي العام في الشمال قد تعاطف مع طرد الحكومة للمبشرين المسيحيين الأجانب.

اهتم الناس بالمناقشات العامة المخصصة لمشكلة الجنوب إذ أنها أذاقتهم طعم حرية التعبير بعد طول غياب، وأثارت مساجلات حامية في الصحف ركز فيها المشاركون على أن جذور المشكلة تمتد إلى أيام الاستعمار البريطاني، وعلى حماقة وغرور الشماليين، أو إلى تخلف الجنوب.

وخلال ندوة أقامتها جمعية الدراسات الاجتماعية فجر حسن الترابي نائب عميد كلية القانون بجامعة الخرطوم قنبلة ثقافية في التاسع من سبتمبر ١٩٦٤م، إذ أنه خاطب اجتماعياً حاشداً في قاعة الامتحانات بقوله إن المشكلة الأساس هي وجود النظام العسكري. وخاطر بشير محمد سعيد رئيس تحرير صحيفة «الأيام» بنشر كامل حديث حسن الترابي في صباح اليوم التالي في الصفحة الأولى دون أي صورة أو رسومات كان الحديث يسير على هذا النحو: -

« لقد بدأت أعمال العنف في الجنوب خلال العهد الماضي، ولكن النظام **«الاعتباطي»** الحالي يقوم على الظلم ويولد روح التمرد لقد أنعشت طبيعة **النظام العسكري** الحالي

روح التمرد وعلاوة على ذلك فإن العسكريين (بحكم تدريبهم) يميلون إلى العنف ويؤمنون بأن القانون وحده هو الحل لكل المشاكل. إن قانون العسكر هو الانضباط». قال الترابي أيضاً رافضاً الانفصالية ومقترحاً الفدرالية: «ستظل مشكلة الجنوب موجودة بيننا إلى حين ذهاب الحكم العسكري القائم». أشعل هذا المنحى في التفكير حماس الكثير من الناس، وقبلوا تحليل الترابي الذي يرمي باللوم على الجيش في مشكلة الجنوب. وتوقع الناس اعتقال الترابي وبشير محمد سعيد ولكن ما أن انقضى شهر سبتمبر حتى قام جنرالات الجيش بمنع كل المناقشات والندوات العامة، واقتصار المناقشات حول الجنوب على اللجنة الجديدة لتقصي الحقائق. وكان هذا بمثابة الرجوع للمربع الأول، وهو أمر مثير لخيبة الأمل وليس الصدمة. وأشار بعض المدنيين أيضاً إلى أن حسن الترابي (وهو أكاديمي من الإخوان المسلمين) يحول بما ذكره الانتباه عن الحوار الجاد بخصوص مشكلة الجنوب.

وكان من الممكن أن يقف الأمر عند هذا الحد لولا أن المناقشات قد أثارت حفيظة وشهية طلاب الجامعة، فكان أن طالبوا بالمزيد وأقامت اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم ندوة عامة للحديث عن مشكلة الجنوب في مساء (الأحد) العاشر من أكتوبر ١٩٦٤م، وذلك في تحدٍ سافر لأوامر الحكومة. حاصرت قوة من الشرطة حرم الجامعة وقامت بتفريق المجتمعين دون عنف، وقامت ولفترة قصيرة باعتقال الطلاب المنظمين للندوة والتحقيق معهم. وفي يوم الإثنين أصدرت اللجنة التنفيذية للاتحاد بياناً قوياً احتجوا فيه على تصرفات وزير الداخلية، ولدهشتهم لم يتم اعتقال أي منهم.

أعملت الحكومة النظر في الوضع لعدة أيام ثم أقدمت على خطوة أكثر جرأة وعنفاً حين أصدر وزير الداخلية يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٦٤م أمراً باعتقال أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم وإيداعهم سجن كوبر، الواقع على ضفاف النيل الأزرق في الخرطوم بحري. ولم يتم تحديد المدة التي يتوجب عليهم قضائها في ذلك السجن. وكان يقبع في الزنزانة المجاورة لهم أحمد سليمان المحامي والذي كانت مدة محكوميته في كوبر قد شارفت على الانتهاء. والجدير بالذكر أن أحمد سليمان كان قد حُكم عليه

بالسجن بتهمة إساءة المحكمة، وذلك عند دفاعه عن زملائه الشيوعيين. وعلى الجهة المقابلة لزنزانة الطلاب المعتقلين كانت زنزانة الأخوين دهب، وكانا قد حوكما بالسجن لاشتراكهما في محاولة انقلابية عام ١٩٥٨م، وحُكم على النقيب دهب بالسجن لخمسة عشر عاماً، بينما حُكم على أخيه الرائد بالسجن المؤبد.

وتم تنظيم لجنة جديدة لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم، وبدأت على الفور في مناقشة ما يجب عمله، وساد بينهم الاختلاف. كانت مجموعة من هؤلاء الطلاب يريدون القيام بمظاهرات، بينما أراد آخرون إرسال احتجاجات مكتوبة إلى السلطات العليا، ورغبت مجموعة أخرى في القيام بمسيرات احتجاج ثم مظاهرات، أرادت مجموعة مختلفة أن تقيم ندوة يتم فيها مصادمة الشرطة وإحراج الحكومة، بينما شعر طلاب آخرون بأن الوقت ليس مناسباً للقيام بأي عمل. وصادف الرأي الأخير هوى عند بعض الأساتذة وعامة الناس.

لقد سبب اقتحام الشرطة لحرم الجامعة انزعاجاً عميقاً لدي الأساتذة (رغم أن تلك لم تكن المرة الأولى) ولكن كيف السبيل لإيقاف الشرطة؟ لم يكن الشارع يحس بأي ضعف في موقف الحكومة، ولم يكن مرد ذلك هو امتلاك الحكومة للسلاح وافتقار الشعب له. وكذلك لم يلمس الدبلوماسيون الأجانب ورجال الأعمال (ممن تتطلب مهنهم مراقبة دقيقة للأوضاع والأحداث) أي مظهر للضعف، ولم تبرز شاشات راداراتهم السياسية أي إشارة أو إنذار.

وبعد الكثير من الإجراءات المعقدة، انتصر أخيراً الطلاب، الذين كانوا يرغبون في عمل ندوة في رفع الأمر للقاعدة الطلابية لإجراء التصويت على الأمر، وتم التصويت في داخليات الطلاب. وتمت الموافقة على القيام بمسيرة، وذلك بأغلبية ضئيلة. وتم تحديد اليوم التالي (٢١ أكتوبر ١٩٦٤م) كيوم لقيام الندوة.

نهار وليل الأربعاء ٢١ أكتوبر

تقاطر أساتذة جامعة الخرطوم على ناديهم لتناول قهوة/ شاي الظهيرة. وكان نادي الأساتذة في الأصل عبارة عن بناية سكنية ذات حديقة يحيط بها سياجٌ عالٍ من أشجار التمر هندي. وكانت هجرة الطيور السوداء السنوية من تلك الأشجار العالية التي تظلل المسطح الأخطر في حديقة النادي قد بدأت في الأسبوع السابق. وكان حديث الأساتذة في ذلك اليوم خليطاً من «النميمة/ القطيعة» والموضوعات الجادة. كانوا قد سمعوا بأن بعض الطلاب قد قاموا بتعليق بيانات تدين الندوة المقترحة عن مشكلة الجنوب، وأن طلاباً آخرين قد قاموا بتمزيق تلك البيانات. وبدا لكثير من الأساتذة أن ذلك التصرف يدل على قدر كبير من عدم التسامح والتعصب، وافترضوا أن الندوة ستقام في مساء ذلك اليوم رغم أوامر الحكومة للجامعة بمنعها، وأن أقصى ما يمكن للشرطة فعله هو تفريق المجتمعين كما حدث في يوم العاشر من أكتوبر. وقامت إدارة الجامعة بإغلاق أبواب اتحاد الطلاب وإغراق المسطحات الخضراء المحيطة بالداخليات المجاورة بالماء. وكان ري هذه المسطحات يتم مرة كل أسبوع، وهي مصممة بحيث تحتفظ بكميات كبيرة من الماء بواسطة أنابيب تفتح من النيل الازرق مما يضمن للعشب والأشجار الحياة تحت وهج الشمس الحارقة. وكان الأخ المسلم أنور الهادي عبد الرحمن الطالب في السنة الخامسة بكلية الهندسة هو المسؤول في اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب عن تنظيم الندوة. اختار أنور مكاناً مقفراً جافاً خلف «داخلية أتبرا» حمل إليه الطلاب

كل ما وجدوه من مقاعد. وكانت «داخلية أتبرا» هي إحدى الداخليات الجديدة المكونة من أربعة طوابق، بينما كانت الداخليات القديمة تتكون من طابق واحد جدرانها مبنية بالطوب الأسود وفرنداتها بالخشب. وكانت بعض هذه الداخليات عبارة عن ثكنات (بركس) للجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية، وظل اسم «البركس» يطلق على تلك الداخليات لسنوات. وكانت الداخليات الجديدة والقديمة تقع جميعها في وسط مساحة واسعة تضم ورش وملاعب للرياضة ومدرستين ثانويتين.

اجتمع أنور الهادي عبد الرحمن (منظم الندوة) مع قادة الاتجاهات السياسية المختلفة (حتى وإن كانوا غير ممثلين في اللجنة التنفيذية) لاختيار متحدثين باسمهم في الندوة، وقام بعض الأساتذة بتحضير كلماتهم لإلقائها في الندوة. ولكن نجح الشيوعيون (والذين كانوا يعارضون إقامة الندوة أصلاً) في اقتصار الندوة على المتحدثين من الطلاب. بحث أنور عن مكبرات للصوت وإضاءة لمنصة خطابة أقيمت على عجل.

وفي حوالي الثانية والنصف بعد الظهر، وبعد تناول وجبة الغداء، قام الطلاب في الداخليات بمناقشة ندوة المساء وكان الاختلاف بينهم بيّناً حول مبحث الندوة. فبينما رأى البعض أن تكون الندوة جادة و«ورصينة وقورة» لتبين جديّة الطلاب، رأى البعض الآخر أن يستعد الطلاب لمجابهة عنف الشرطة إذا حاولت تفريق المجتمعين بالقوة، إذ أنه من السخف أن يكتفي الطلاب دوماً بالهرب من أمام الشرطة. وتبعت تلك المناقشات لدى أغلب الطلاب القيلولة (نومة «العصرية») التي يعقبها في حوالي الرابعة ممارسة الرياضة، بينما قامت قلة من الطلاب الذين كانوا يتحسبون لمواجهة الشرطة بجمع الحجارة وعيدان الأشجار ووضعها حول مكان الندوة. كان الطلاب يؤمنون بأن إثارة الفوضى في حرم الجامعة سوف يمثل إحراجاً آخر للحكومة، وإذا تطور الأمر وأصيب بعض الطلاب في المواجهة فإن ذلك سيكون مصدر خزي وعار للعسكر. بيد أنه لم يصدر من اللجنة التنفيذية أو أي تجمع سياسي بالجامعة ما يفيد بضرورة المواجهة الجسدية للشرطة. ولاحظ الطلاب الذين كانوا يلعبون التنس في الميادين المحيطة بمبنى اتحاد الطلاب بعض سيارات الشرطة تتجه للبركس، ولكن لم

يكن من الواضح أن كان عدد هذه السيارات يفوق أعداد سيارات الشرطة التي عادة ما تتحرك نحو مركز الشرطة القريب والذي يتولى حراسة منازل الدبلوماسيين. وذكر البعض أن نحو ثلاث من سيارات شرطة قد أظهرت «استعراضاً للقوة» في صباح ذلك اليوم من وزارة الداخلية وعبر شارع الجامعة، وعسكرت قليلاً في مركز الشرطة قبل أن تقفل راجعة إلى وزارة الداخلية. ودار الحديث عن استعدادات ضخمة تقوم بها الشرطة. وقد يكون الجيش قد وضع في حالة استنفار وأن تعزيزات الجنود من خارج الخرطوم قد تكون في الطريق. سرت تلك الشائعات بين الطلاب وكأنها حقائق، بيد أنها لم تكن لتفت من عضد وعزيمة الطلاب، بل زادتهم حماساً.

ومع مغيب الشمس بدأ الطلاب يتوافدون على مكان الندوة قرب «داخلية أتبرا». وازدادت أعدادهم بعد صلاة المغرب ووجبة العشاء. وأطل القمر بدراً، وسرعان ما فاقت أعداد الطلاب ما كان موجوداً من مقاعد وظل السواد الأعظم من الطلاب وقوفاً وهم يتجهون نحو الداخلية. فاق عددهم الألف، وكان بينهم خمسون من الطالبات (مما يعني أن أكثر من نصف عدد طلاب وطالبات الجامعة كانوا موجودين بالمكان). وكان هناك عدد قليل من الطلاب الذين تخرجوا منذ وقت قصير يراقبون في فضول من الطوابق العليا للداخلية ما الذي سيحدث. وكانت خطة هؤلاء هي الذهاب الى سينما النيل الأزرق وحضور العرض الثاني من فيلم «مارلين» وهو عبارة عن تجميع للقطات من عدد من أفلام «مارلين مونرو» التي كانت قد توفيت منذ عامين. وعثر المنظمون أخيراً على مصباح كهربائي لوضعه في المنصة ولكنهم عجزوا عن إيجاد مكبرات للصوت. وبعد لأي تم حل الاشكال وبدأت الندوة في الساعة الثامنة والنصف مساءً.

***

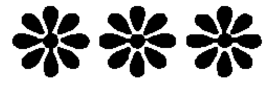
وفي غضون كل ذلك كان أعضاء اللجنة التنفيذية المسجونين في كوبر يعايشون الهاماً أو نذيراً بما سيحدث. لم يكونوا يعلمون يقينا بقيام الندوة، ولكنهم كانوا يظنون أنها ستقام مساء ذلك اليوم وقد تكون قد أقيمت بالفعل في صبيحة ذلك اليوم. سمح طبيب سجن كوبر لأربعة من الطلاب المعتقلين (الذين كانوا قد طالبوا في يوم الإثنين

بزيارة طبيب الأسنان) بالذهاب الى العيادة الخارجية لمستشفى الخرطوم في رفقة عدد من رجال الشرطة المسلحين بالمسدسات. ولم يسمح لهم بالطبع بمقابلة أحد من الناس. بيد أن أحد المعتقلين لمح اثنين من أقاربه من طلاب جامعة الخرطوم. وقام رجال الشرطة بطردهما واغلاق الباب عندما حاولا الدخول لمحادثة قريبهم المعتقل. وقف أحد الأقرباء بجانب النافذة الزجاجية واستخدم مع قريبه بالداخل لغة الإشارة، حيث رفع أصبعين من أصابع يده اليمنى وأشار بيده اليسرى نحو الأرض. لم يكن معنى الاشارة واضحاً، ولكن فسر المعتقلون الإشارة على أنها تفيد بأن مظاهرة ستجري في الثانية من ظهر ذلك اليوم. لقد كان الرجل يريد القول بأن الندوة الثانية ستقام في مساء ذلك اليوم (إذ أن الندوة الأولى والتي اعتقل فيها أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد كانت قد أقيمت يوم العاشر من أكتوبر).

كانت خطة المعتقلين لذلك هي إقامة حفل صغير احتفالاً بمرور أسبوع على تقديمهم لمذكرة احتجاج لوزير الداخلية. وكان اتحاد الطلاب وبعض اقربائهم قد أرسلوا لهم طعاما في السجن. وكان برنامج احتفالهم – بعد صلاة المغرب – يشتمل على الغناء وعلى منلوجات واسكتشات مضحكة – قاموا أيضاً بمناقشة تاريخ اتحاد الطلاب والمواجهات مع النظام العسكري واللجان التنفيذية التي تم اعتقال أفرادها. وتحسب البعض منهم من قيام السلطات بتقديمهم لمحاكمات أو بتركهم في السجن لفترة غير محددة. وقام البعض بغناء أغنيات الحقيبة (معظمها من سنوات الثلاثينيات والأربعينيات) التي تحض على القيم التقليدية، أو أغنيات عاطفية ترمز في ثناياها للنضال الوطني. وشارك الباقون في الكورس.

وقام أحد الطلاب بتحوير ظريف لمقولة (منسوبة للخليفة الرابع علي بن أبي طالب) وأغرق الجميع في الضحك، بينما قام آخر بتأليف وإلقاء بعض الأشعار التي نظمت خصيصاً للمناسبة. ثم تغير المزاج... في حوالي الثامنة والنصف أصيب المتحدث بضيق في التنفس وبدأ وكأنه سيبكي. لاحظ زملاؤه التغيير بادياً على وجهه وعجز عن الإجابة عندما سأله زملاؤه عما به لم يجد تفسيراً للتغيير الفجائي. ذهب أحد المشاركين وانزوى

في ركن قصي وحيدا وأحس كل المعتقلين بشعور قابض غامض. وبدا الجو مليئا بالتوقعات.



ابتدر أنور الهادي، الندوة بالقول بأن الطلاب مصممون على مناقشة مسألة الجنوب. وبينما كان أنور يتحدث – ودون أن يلاحظهم الحضور – اقتحم رجال الشرطة المكان من جهة الغرب وهم يسيرون في صفين بمحاذاة طريق الخدمة الأقرب (وكان طريقاً ترابياً يؤدي للورش) وتجمعوا تحت الشجر خلف الطلاب. كان المتحدث الأول هو الطالب الشيوعي بابكر الحاج. ومع كلماته كان الطلاب القريبين من الأشجار يسمعون الصوت الذي كانت تحدثه الأسلاك الشائكة التي كان رجال الشرطة يقيمونها. أحدث ذلك لغطاً وسط الطلاب. قال البعض إن رجال الشرطة يزيلون حاجزاً حامياً كان الطلاب أقاموه من قبل، بينما كان البعض واثقا من أن الشرطة قد وضعتهم في مصيدة وتهددهم بصوت الأسلاك. قام ضابط الشرطة عبد السخي مستعيناً بمكبر للصوت بأمر الطلاب بالتفرق بالنيابة عن وزير الداخلية. كان ذلك الضابط هو المسؤول ليلتها إذ أن قائد الشرطة حسن محمد صالح كان طريح الفراش بالمستشفى إثر إصابة ساقه في حادث مروري بكبري النيل الأزرق. وكان حسن محمد صالح قد أعلن قبل أسابيع عن تكوين قوة طوارئ ذات هواتف وعربات خاصة. لم تكن خبرة الرجل في التعامل مع التجمعات حاضرة، وغابت كذلك قوة الطوارئ الخاصة!

واصل المتحدث خطابه وكأن الشرطة غير موجودة بالمكان، ولكن بدا على الحضور الانزعاج. وصاح اثنان من أعضاء اللجنة التنفيذية في الحضور بالانسحاب المنظم، بيد أن جميع الحضور قابلوا ذلك بالاستهجان وظلوا في أماكنهم. بدأ رجال الشرطة زحفاً بطيئاً نحو الحضور وهم يحملون هراوات غليظة وسياط ودروعاً (درقات) قوية مستديرة مصنوعة من ألياف أشجار النخيل. كانوا يرتدون قمصاناً بنية اللون وسراويل قصيرة (أردية) كاكية اللون، ولفوا سيقانهم بقلشين غليظ. كانوا – عدا الضباط – يرتدون خوذات حديدية من النوع الذي كان يستخدم في الحرب العالمية الأولى.

وجاء التحذير الثاني «أيها الطلاب: إلى داخلياتكم». رد بعض الطلاب على ذلك التحذير بهتافات مثل «الإرهاب لن يثنينا». تناول أنور الهادي مكبر الصوت وحاول في البدء تهدئة الطلاب ثم أنشد أبياتاً للشاعر التونسي الشابي:

إذا الشّعبُ يوماً أراد الحياة فلا بدّ أن يستجيب القدر
ولا بدّ للّيل أن ينجلي ولا بدّ للقيد أن ينكسر

واصل رجال الشرطة زحفهم للأمام، ثم صاحوا بالتحذير الثالث «أيها الطلاب تفرقوا وإلا سنستعمل القوة لتفريقكم». ومعه طارت فوق الطلاب علب الغاز المسيل للدموع مشعلةً ظلام تلك الليلة قبل أن تنفجر ويغطي الدخان الأسود المكان.

فرّ الطلاب من ذلك الهجوم وركضوا نحو داخلية أتبرا أو إلى جانب من داخلية كسلا. لم تكن الحجارة والعصي التي ادخرها الطلاب للمواجهة من فائدة في تلك المعمعة المربكة. ولم يتراجع رجال الشرطة. كانوا يحملون جرادل ماء يغمسون فيها مناديلهم مع تقدمهم خلال الغاز (المكون من خليط من كلوريد بنزويد) يجعل المرء يحس كأن في عينيه زجاجاً مطحوناً. وأحس الطلاب بالدوار، وبأن الهواء الذي يتنفسونه يحاربهم.

تراجع الطلاب، ولكن عندما بدا لهم أنهم في منأى عن الشرطة والدخان بدأوا في التجمع ومضوا يهتفون ويطالبون غيرهم بالثبات في المواقع. وتجمعت مجموعة منهم خلف داخلية أتبرا، وتجمعت مجموعة أُخرى وراء داخلية كسلا (حيث الداخليات ذات الطابق الواحد). وقذف بعض الطلاب الشرطة بالحجارة والطوب (وقد كان متوفراً نسبة لأعمال الإنشاء التي كانت قائمة آنئذ). واحتلت الشرطة موقع الندوة ولكنها تقدمت بعد ذلك للأمام نحو داخلية أتبرا.

تجمع الطلاب الجنوبيون في الطوابق العليا لداخلية أتبرا، إذ أنهم لم ينضموا رسمياً للندوة بسبب مقاطعتهم لنشاط اتحاد الطلاب منذ أكثر من عام، ورغم ذلك كانوا مؤيدين للطلاب الشماليين في اهتمامهم بمشكلة الجنوب وشهدوا تلك الندوة. وعند هجوم الشرطة على الطلاب لم يترددوا في الانضمام للشماليين في الدفاع فلقد ألقوا

بالأسرة الحديدية على الدرج لمنع الشرطة من الوصول للطوابق العليا، وقذفوا رجال الشرطة من علٍ بأشياء ثقيلة أدت إلى إصابة بعضهم. وأصيب الطلاب الذين كانوا يجابهون رجال الشرطة في الطابق الأرضي وسالت دماء من رؤوس بعضهم بضربات الهراوات. وكان عز الدين الفاتح بركات أحد هؤلاء الطلاب المصابين والذي هوى إلى الأرض. وأصاب الغاز المسيل للدموع عيني عز الدين ولم يستطيع الرؤية لأكثر من بضع أقدام أمامه، فتقهقر إلى داخلية كسلا ونظر إلى وجهه في المرآة ثم جرجر قدميه للطابق الثالث حيث وجدت وصال المهدي (طالبة القانون وزوجة أستاذها حسن الترابي) بعض الماء لغسل عيني الرجل وتضميد جراحه.

وصعدت كثير من الطالبات إلى الطوابق العليا لداخلية كسلا وهن يطلقن الزغاريد العالية وكلمات التشجيع للطلاب مما أثار الحماسة لدي الطلاب والاستفزاز لدى رجال الشرطة، الذين أطلقوا الغاز المسيل للدموع عليهن. وأصيبت الطالبة سهام مصطفى صالح بضربات السياط وتمزق ثوبها وهوت إلى الأرض بينما كانت دينا شيخ الدين عثمان تصيح في الطلاب حاثة إياهم على الاستمرار في مقاومة هجوم الشرطة. وأفلح رجال الشرطة في تفريق الجموع من المساحة الواقعة بين داخليتي كسلا أتبرا، ولكن بدا أنهم كانوا يرغبون في إفراغ كل المكان بالقوة إذ أنهم تقدموا نحو الداخليات الأخرى.

واختلف الطلاب المتجمعون خلف الخطوط الأمامية فيما ينبغي عمله الآن. واقتنع الذين كانوا ينادون بضرورة العودة إلى منطقة الندوة واستئنافها باستحالة ذلك الآن. وأراد آخرون المغادرة ومجابهة الشرطة في الشوارع العام، بينما. رجع بعض الطلاب القاطنين في داخليات خارج البركس إلى غرفهم وبدأوا في كتابة رسائل لذويهم تصف ما حدث.

وازداد هجوم الطلاب المعاكس في العدد والعدة، فاقتحم الطلاب المسلحين بأفرع الأشجار وبالحجارة خطوط رجال الشرطة والذين كانوا يحيطون بداخلية أتبرا. كان الظلام الدامس يملأ المكان. وملأ الغاز المسيل للدموع الجو وأعاق رؤية نور القمر الأبيض. ولم يظهر أي ضوء سوى ذلك الضوء المنبعث من بعض غرف الطلاب، ومن

الأنوار الخافتة المتدلية من فرندات الداخليات القديمة. وظلت الزغاريد العالية تُسمع عاليةً أكثر من أصوات الصراخ والبلبلة والاضطراب.

كانت المعركة تشبه أمواج الشاطئ من بين مدٍّ وجزر، وتقدُّم وتقهقر حول المباني. وكان رجال الشرطة يصدون الطلاب فيتقهقر هؤلاء إلى «أزيار» الماء الفخارية يبللون بها مناديلهم، أو يلجؤون إلى صنابير المياه في الداخليات الجديدة. وفتحت كل صنابير المياه مما أضعف أو منع الماء من الطوابق العليا. وسرت شائعة بأن الشرطة قد قامت بسحب الماء كجزءٍ من عملية الهجوم.

وازدادت أعداد الطلاب الذين أصيبوا بجروح أو كمدات في ساحة تلك المعركة الكئيبة. وبدأ المشهد الكلي فوضوياً لكل واحد في المكان بكل ما فيه من ظلام وتفجيرات وصراخ وزغاريد. ولكن ظهر أيضاً أن الشرطة قد فقدت عنصر السيطرة والسيادة التي كانت لديهم في بداية المجابهة. كانت معضلتهم الأساسية هي أنهم كانوا يحاربون في أرض غريبة عليهم. كانوا يقتحمون مكاناً ما ثم يفشلون في العودة لقواعدهم وفي تلك الحالة من التيهان وقع بعض رجال الشرطة في المصيدة وتم عزلهم من رفاقهم. وقام الطلاب بملاحقة هؤلاء التائهين من رجال الشرطة واختلط الحابل بالنابل وتم ضرب بعض رجال الشرطة. وسادت بين الجانبين آثار الدماء السائلة على الوجوه والغاز المسيل للدموع، الذي أعمى – بصورة مؤقتة – أبصار الجميع.

ثم خرجت لواري الشرطة من الداخليات وعادت محملة بالمزيد من الرجال وعلب الغاز المسيل للدموع. ومرت نحو ثلاثين دقيقة منذ أمر الشرطة الأول بتفريق الجموع. وحمي الغضب لدى الجانبين، واتخذ الصراع شكل «المشاجرات» أو التَشَاغُب. كان معتصم إبراهيم طالب الكيمياء في إحدى غرف الداخليات مع زملائه ينظف جرح زميل له بماء تم تعقيمه بموقد كيروسين. سمع معتصم ضجيجاً ورأى بعض رجال الشرطة ينظرون من النافذة، وفجأة اختفى الجميع – بما فيهم الجريح الذي كان يتلقى العلاج. وحاول رجال الشرطة دخول الغرفة عن طريق الباب بيد أن سريراً كان يسد الباب ورفع معتصم عصاه إلا أن أحد رجال الشرطة كان أسرع منه فجذب منه العصا

وجر حاملها عبر السرير منادياً زملائه لضربه بالسياط. وفي خارج الغرفة فكر معتصم وترك العصا التي كان يتجاذبها مع الشرطي واختفى في الظلام.

ثم أتت تعزيزات الشرطة وأضرمت رؤية رجال الشرطة لإصابات زملائهم نار غضبهم. وسمح الضابط المسؤول لرجاله بحمل البنادق وإطلاق بعض الطلقات التحذيرية في الهواء. ولم يفرق الكثير من الطلاب بين طلقات البنادق وإطلاق علب الغاز المسيل للدموع، وافترض كثير من الطلاب أن إطلاق الرصاص كان «للعرض» أو التخويف فقط. وكانوا يصرخون عند سماع إطلاق الرصاص بكلمة «فشنك... فشنك». واستعملت الشرطة المئات من علب الغاز المسيل للدموع وسرت شائعة أن الشرطة لم تستعمل الرصاص «الفشنك» إلا لنفاذ ما لديهم من علب الغاز. وظل الطلاب يكررون «فشنك...فشنك» كلما سمعوا طلقات الرصاص.

ضحك طلاب داخلية سوباط (أحد الداخليات القديمة ذات الفرندات) وهم يرون الشرطة بين الشجيرات على بُعد نحو ستة أقدام منهم. وفي لحظة رأوا طوبة تقتلع من أحد أركان الجدار وتطير في الهواء وأخطأت رؤوسهم ببعض بوصات. حينها فقط ساد عدم التصديق ثم الفزع عندما أيقن الطلاب أن الشرطة تستخدم الرصاص الحي.

ومن غرفة في وسط داخلية سوباط أسرعت دستة من الطلاب بالخروج إلى ميدان واسع متشابكي الأيدي وساروا في تحدٍ نحو خط الشرطة. وأصابت طلقة بطن الطالب حسن عبد الله فهوى أرضاً فاقداً الوعي، فرفعه زملاؤه، وكانوا جرحى، من على الأرض. وأطلقت الشرطة في الدقائق القليلة التي تلت ذلك نيرانها على البركس من زوايا مختلفة وأصابت العديد من الطلاب، فقد أصيب الطالب خالد نجم الدين وهو في الطابق الثاني في داخلية الدندر بطلقة في عجيزته، بينما جُرح الطالب الأمين عبد الله بكلية الزراعة في سبعة مواطن من جسمه.

أدرك الطلاب في داخلية سوباط أن طبيعة المعركة قد تغيرت جذرياً ولكن انتصرت لديهم مشاعر التحدي والغضب على مشاعر الخوف.

تجمَّع رجال الشرطة المدججين بالسلاح على بعد نحو ستة أقدام قرب مبنى في البركس القديم كتب عليه «معهد الجنود لكنيسة انجلترا». أختبأ العديد من الطلاب خلف الممر الرابط بين داخلية سوباط وحماماتها. وكان أحد هؤلاء الطلاب هو أحمد القرشي طالب العلوم الذي كان يعيد سنته الأولى بالكلية. كان شابا نحيلاً يرتدي بنطالاً أسود وقميصاً أبيض اللون كفكف أكمامه إلى منتصف ساعده. كان شاباً هادئاً يحب الكرة ولعب الورق (الكوشتينة). عُرف عن القرشي أنه كان يسارياً منذ أيام دراسته الثانوية في الدامر (لعلّ الصحيح هو الفاشر. المترجم) وكان يؤدي أيضاً واجباته الدينية من صلاة وصوم. حمل القرشي حجراً وقفز من فوق الحائط القصير. وركض في الجانب الآخر حتى صار على بعد نحو قدمين من طرف الداخلية. وحينها توقف وهتف بشيء ما وقذف بالحجر نحو الشرطة. لو أن رجال الشرطة رأوا ضرورة التقهقر لما كان هناك ما يقف في طريقهم. سمع صوت طلق النار مرة أخرى واخترقت طلقة رأس القرشي قرب حاجبه الأيمن وخرجت من مؤخرة جمجمته. هوى جسد القرشي على الأرض الرملية فحمله زملاؤه إلى الممر ثم إلى غرفة في الداخلية وسُجّي على فراش. كان ينزف من مؤخرة جمجمته وسال خيط من الدم من بين شفتيه ولكن نبض قلبه لم يكن قد توقف، واستقر رأي رفاقه على نقله للمستشفى.

***

رأى الذين كانوا ينتظرون في نادي الأساتذة سُحب الدخان السوداء ترتفع فوق داخليات البركس وسمعوا أصوات الانفجارات خفيضة. وكانت جملة اعتراضات الأساتذة على ما يحدث هو كيف لحكومة ما أن ترى في اجتماع للطلاب داخل حرم الجامعة استفزازاً لها. وكان نائب مدير الجامعة محمد عبد الله نور يقول بإن العلة ليست فقط في كبت الجامعة لحرية التعبير، بل في عدم الثبات على ما يجب كبته من حريات، فما هو مباح اليوم قد يوقعك تحت طائلة القانون غداً. وفي مثل هذه الحالة فإن قيام «جامعة» بالمعنى الحقيقي يعد من المستحيلات.

وعندما ترامت إلى مسامع الأساتذة أصوات إطلاق النار بدأ الكل في رفض

الافتراض السابق بأنه من المستحيل على الشرطة استعمال الرصاص. وكانت جمهرة من الطلاب قد خرجوا من الداخليات إلى شارع الجامعة وهم يهتفون مارّين بكلية القانون ومبنى الإدارة ثم نادي الأساتذة. وتسللوا من خلال السور الحديدي إلى فناء كلية القانون حيث كان رجال الشرطة يطاردونهم ويطلقون عليهم الغاز المسيل للدموع. أكد الطلاب الذين دلفوا إلى نادي الأساتذة أن رجال الشرطة أفلحوا في تعطيل الندوة. وكانت على وجوه هؤلاء الطلاب الابتسامات الطفولية التي تراها في حرم جامعة أمريكية عند إطلالة الربيع بجوه الباعث على المرح. ولم يكونوا يعلمون بالطبع ما كان يجري في البركس في ذلك الوقت. وتبخر المزاج الاحتفالي للطلاب الذين خرجوا من البركس مع حصار الشرطة لمدخل البركس من جهة شارع الجامعة، ومع وصول مزيد من التعزيزات لها قفز من لواري الشرطة نحو خمسة رجال للانضمام لأولئك الذين كانوا يحاصرون مدخل الجامعة والداخليات، ووقفوا تحت الأشجار في انتظار الأوامر. كانوا يتصايحون أحياناً بكلمات مسيئة عديمة المعنى للذين يمرون ببطء بشارع الجامعة. وظل الأساتذة الذين قرروا ضرورة أن يذهبوا ليروا بأعينهم ما يجري في الداخليات يتساءلون عن سبب ومدى عمق تلك الكراهية.

بدأ الطلاب المصابون بجروح في الخروج، وحاول الكثير من الأساتذة الذين قرروا الوصول لمدخل الداخليات في شارع الجامعة نقل هؤلاء المصابين، بيد أن رجال الشرطة والغاز المسيل للدموع حالوا دون ذلك. اندفع محمد عبد الله نور نحو الداخليات وعرّف نفسه ووظيفته لرجال الشرطة الذين أحاطوا به. كان يدرك من خبرته السابقة في التدريب العسكري (الكديت) أن الرصاص الحي قد استعمل. وسلك بعض الأساتذة طريقاً بعيداً غير معروف للعامة في شارع النيل قرب مستشفى العيون يؤدي للداخليات. ولما اقتربوا من مركز المعركة أوقفهم أحد رجال الشرطة فردوا عليه بأنهم ما حضروا إلا لنقل الجرحى. هل هناك من جرحى؟ أراهم الشرطي على الفور زميلاً له مصاب بجرح في رأسه وقال «هاكم أحد الجرحى... خذوه».

***

كان بعض الطلاب في الداخليات ينادون بإيقاف الصدام مع الشرطة ليتيسر إخراج الجرحى المصابين بطلقات نارية وإسعافهم. وأسرعوا بالخروج بحثاً عن عون وسند، ولكن ظل هنالك آخرون من المتشددين في الداخليات ذات الطابق الواحد يهتفون ضد الحكومة ويحدثون الكثير من الجلبة والصراخ.

وبالإضافة إلى الحصار الذي فرضته الشرطة على مدخل البركس، دخلت تعزيزات من رجال الشرطة للقضاء على ما تبقى من جيوب المقاومة في الداخليات، واتخذت الشرطة مركزاً لها في داخلية سوباط والتي (ضرب فيها بالرصاص العديد من الطلاب). وكان فيها ما يزيد على المائة شرطي لا تزيد المسافة بين شرطي وآخر عن عشرة ياردات أمام الفرندات. وقفوا هناك صامتين وكان يظهر بين الحين والحين أحد الطلاب فجأة من بين الأبواب و«سلك النملي» ويقذف الشرطة (الذين كانوا قد وضعوا بنادقهم جانباً) بالحجارة ويختفي بعد أن يرمي رميته. وأحياناً كان يتقدم رجلان أو ثلاثة من الشرطة نحو الفرندات مؤملين إصابة الهدف عند ظهور أحد الطلاب. وازدادت أعداد رجال الشرطة في فناء الداخلية حتى كانت المسافة بين رجل ورجل لا تزيد عن ذراع، وتقدموا نحو الداخلية واحتلوها. وشاهد أحد ناشئة الأساتذة – وكان يراقب من خلال الطريق القريبة – رجال الشرطة وهم يقبضون على الطلاب ويخرجونهم من الغرف ويهوون على رؤوسهم بالهراوات. وسقط أحد الطلاب على الأرض بعد أن ضربه شرطي على رأسه، وعاجله شرطي آخر بضربة في منطقة الوسط فتقلب على جنبه، فقبض عليه وأوسع ضربا بكفوف عديدة على وجهه حتى سال الدم على عنقه.

قرر ذلك الأستاذ الشاب أن الوقت قد حان للمغادرة. وعند تقدمه رأى أن الطريق الرئيس المؤدي للخارج مليء بالدخان والجلبة والغاز المسيل للدموع. توقف قليلا وطفق يفكر فيما يتوجب فعله. وكان يقف بجانب مقدمة سيارة قديمة من نوع (دوقلاس) كانت قد تحطمت في تلك المنطقة وبقيت مهجورة لسنين عديدة. كان يختبئ خلفها شرطي في العشرين من عمره يبدو على وجهه الطيبة. كانا هما الوحيدين في ذلك الطريق. أمره الشرطي بالوقوف ثم سمح له بعد فترة صمت قصيرة بالسير في طريقه.

سرى بين الطلاب الذين كانوا يحاولون مساعدة الجرحى خوف من أنه لا يوجد مخرج آمن. وكانت اللواري الممتلئة برجال الشرطة تغلق ذلك الطريق الضيق المنحني والبعيد عن طريق الجامعة المؤدي للداخليات. وكان الهواء في ذلك الطريق مليئاً بالغاز المسيل للدموع وبعلبه الفارغة وبالحجارة والطوب. وازدادت أعداد تعزيزات الشرطة وصعب على الطلاب المغادرين للمكان رؤية زملائهم. وأخفى الغاز الكثيف أنوار لواري الشرطة وهي تتقدم في ذلك الشارع المنحني. ثم أتى من الاتجاه المعاكس سائق دراجة بخارية (سعة ٥٠ سي سي) وشق طريقه هارباً وسط الجموع. اصطدمت الدراجة بطوبة فانفصل الراكب عن دراجته وبقي معلقا في الهواء ولكن ظلت يداه ممسكتان بالمقود ثم هوى إلى سرج الدراجة محدثاً صوت فرقعة عالية. ومر على ذلك المشهد أول من خرج من الطلاب المصابين وسط ذلك الهرج السائد بين الشرطة والمدنيين.

وعندما حمل الطلاب أول من أصيب بطلقات نارية عبر البوابة الرئيسة، توقفت سيارة شرطة (همبر) زرقاء وسمح لهم قائدها بالركوب مع زميلهم المصاب. كان ذلكم الطالب هو الأمين عبد الله والذي كان قد أصيب بطلقات عديدة. تشرب مقعد السيارة دمه كنشافة حبر. وأسرعت العربة مباشرة نحو مستشفى الخرطوم واستغرق وصولها له عشر دقائق. كان الصمت المطبق قد ساد بين ركاب العربة طوال تلك الدقائق. بلغوا المستشفى نحو الساعة التاسعة والربع، وكانوا أول الواصلين من بين كل المصابين. وبعد ثوانٍ من ذلك كان الآخرون أسوأ حظاً. كان حسن عبد الله مصاباً بجراح في بطنه، وتمكن زملاؤه من إدخاله في عربة خاصة لنقله للمستشفى. غير أن أحد رجال الشرطة قذف بعلبة غاز مسيل للدموع داخل العربة فأحرقت رجل السائق فأسرع كل من كان بالسيارة بالخروج منها. ولم يكن بمقدورهم إلا التوجه شرقاً نحو منطقة بُري (وهي عكس اتجاه المستشفى)، وصادفوا عربة أجرة (تاكسي) فأوقفوها. وما أن بدأ حسن في ركوبها حتى ظهر شرطي يصيح «أخرجوا ذلك الولد ابن الحرام». كان الدم يملأ المكان وبدت عملية إجلاء ذلك الجسد الجريح كابوساً ثقيلاً. توقفت عربة أجرة أُخرى لهم وواصلت رحلتها إلى بُرِّي بعيداً عن مستشفى الخرطوم إلى أن وجد السائق

طريقاً ترابياً استطاع به الالتفاف والوصول للمستشفى المركزي.

لم يكن لأحد من الهاربين من الداخليات خلال تلك الفترة أن يعي تماماً ما الذي سيحدث. كان الطلاب الذين يجادلون رجال الشرطة للسماح لهم بإخراج الجرحى لإسعافهم يخاطرون بالضرب على رؤوسهم. كان الطلاب الذين يحملون زميلاً لهم على سرير يتعرضون للجلد والطرد بينما ينضم آخرون – وسط المعمعة – لحمل السرير في وسط ذلك الهرج والمرج.

وصلت عربة لا تحمل علامات الشرطة وترجل منها أبارو الرجل الثاني في الشرطة. وخرج من سيارته الواقفة في الظلام إلى الأمام حيث الضوء المنبعث من مصابيح السيارة الأمامية، وكان ضوءًا مغبّشا بسبب كثافة الدخان. كان يرتدي بدلة مدنية (وليس زي الشرطة الرسمي)، ورغم ذلك فقد كان وجهاً مألوفا في الخرطوم وخاصة لرجال الشرطة وللعديد من الطلاب. أشتهر أبارو بالجسارة والعنف، وبدأ يصيح برجاله مُصدراً الأوامر. وبدأت الحركة الفوضوية في الخفوت.

وعند حوالي الساعة العاشرة كانت الشرطة قد أكملت عملياتها في الداخليات ورفع الحصار عن البركس وتباطأت عمليات إلقاء القبض على الطلاب وصغار الأساتذة، وسارت في هدوء عمليات نقل المصابين. قام العديد من أصحاب العربات الخاصة وسيارات الأجرة بالتبرع بنقل المصابين وقاموا بالعديد من الرحلات من الداخليات إلى المستشفى حتى وصلت سيارة إسعاف للمساعدة وسرت شائعة بأن عربات إسعاف أُخرى قد منعت – مع غيرها من السيارات – من الوصول لمكان الأحداث في تلك الليلة.

كان الأساتذة في حالة من الذهول والصمت عند رجوعهم لناديهم. لم يكونوا يثقون في الشائعات التي تحدثت عن إطلاق النار أو حتى في أحاديث زملائهم المؤكدة أنهم رأوا الإصابات بأم أعينهم. لم يصدقوا أن الحكومة قد تقدم على فعل ما فعلته، وعندما بدأوا في الحديث عما شاهدوه لم يكن بمقدورهم غير تكرار دهشتهم وإنكارهم لما حدث.

تقع مستشفى الخرطوم على طريق دائري بالقرب من محطة السكة حديد الرئيسية في نهاية الشارع المؤدي للقصر الجمهوري على النيل الأزرق، ولأن عدد السيارات التي كانت تنقل المصابين كان كبيراً جداً فإن المستشفى قامت بفتح أبوابها للكل فملأ المئات ممرات المستشفى وعنابره، بعد أن قاموا بخلع أحذيتهم في الخارج استجابة لأوامر الأطباء. ورغم أنه لم تتم إذاعة أخبار إطلاق النار، وأن الشائعات عن الحدث لم تنطلق إلا بعد أن أزف وقت النوم إلا أن أعداد الناس المتوجهين إلى المستشفى ظلت في ازدياد عندما بدأ الطلاب المصابون في الوصول إلى المستشفى. أتصل أحد الممرضين هاتفياً بمدير المستشفى دكتور عبد الحليم محمد والذي كان يقيم حفل عشاء لزملائه الأطباء والجراحين، وكانت زوجته قد أبلغته قبل دقائق من ذلك الاتصال بالشائعات عن حوادث في الجامعة. هرع الأطباء على الفور الى المستشفى. ظن دكتور عبد الحليم أن شائعة الإصابات مبالغ فيها، رغم أنه كان لديه من الأسباب ما يكفي لإساءة الظن بالحكومة العسكرية، التي كانت قد جردته - رغم من خدمته الطبية الممتازة - من كل أوسمة - غير طبية - نسبة لمواقفه السياسية المعلنة ضد النظام.

استجاب عدد آخر من الأطباء لنداءات الأساتذة الهاتفية من ناديهم. وبدأ الأطباء في ترتيب عملياتهم الجراحية حسب خطورة الحالة. ولم يكونوا على علم تام بأعداد المصابين الموجودين، أو بالذين سيتم إحضارهم. ومضوا يكملون استعداداتهم بالمحاليل الوريدية والدم ودواء المورفين. أُخذت الحالات الأكثر خطورة إلى غرفة العمليات الرئيسية حتى كان أربعة أو خمسة من الأطباء يعملون، بينما بقيت الحالات الأقل خطورة في غرفة العمليات القديمة.

وكان هناك أيضا بعضاً من رجال الشرطة المصابين بجروح وخدوش خفيفة ولم يكن أي منهم في خطر. وعندما رآهم الطلاب كالوا لهم السباب. وكان أحد رجال الشرطة المصابين يلف رأسه برباط مدمم وهو في غاية الغضب لعدم تلقيه العناية السريعة، فهدد وتوعد ثم خرج.

يمكن لأي عملية جراحية أن تفشل لسبب غير متوقع. وهنالك المزيد من الأخطار

في العمليات الطارئة وذلك لعدم امكانية تحضير المريض (مثل إفراغ محتويات المعدة). وظل زملاء وأقرباء المصابين يختلسون النظر في داخل الغرفة. وكان عدد العاملين الطبيين قليلاً لا يسمح بعلاج كل مصاب السرعة المطلوبة. وكانت إحدى مهامهم تزويد المصابين بالدم. وقف زملاء وأقرباء المصابين والعاملين وحتى بعض المصابين في طابور طويل للتبرع بالدم.

بلغ عدد الطلاب الذين كانوا في حالة طبية حرجة وفي حاجة للجراحة المعقدة نحو أثني عشر طالبا، بينما كان نحو مائة منهم في حاجة لرعاية طبية. لم يكن القرشي واحداً من هؤلاء لأنه كان قد توفي قبل أن يتمكن مسعفيه من إيصاله للمستشفى في سيارة أجرة. كان هنالك جرح صغير فوق حاجبه ولكن كان هناك شق في جمجمته الخلفية بان منه جزء من دماغه. وكان من يحملونه يدعون الله لمنحه القدرة على التمسك بالحياة. حمله زميله طالب الكيمياء معتصم إبراهيم على مرتبة إلى غرفة العمليات، وغطى وجهه بمنديل كبير لف جسده ببطانية خضراء. ظنت إحدى الممرضات أن نبض القرشي ما زال موجوداً وأطلقت صرخة موجعة عندما فقدت النبض. أتى العديد من الطلاب للتعرف على الجثة ولم يجد الكثير منهم الشجاعة لرفع المنديل عن وجه القرشي سرت في الخارج همهمات حزينة. لقد مات طالب... لقد استشهد طالب.

ركز الأطباء جهودهم على ثلاثة من الطلاب (كانت جروحهم مهددة للحياة). بدا أن بابكر حسن عبد الحفيظ (طالب بالسنة الأولى قانون) مصاب بجرح قاتل. كانت أغلب أمعائه قد أزيلت بفعل طلق ناري، وكانت فرصته في الشفاء ضئيلة. وسرت شائعة أن حالة عثمان الأمين البلك (طالب بالسنة النهائية بكلية الهندسة) ميؤوس منها. أصابته الطلقات قرب قلبه ورئتيه. أجرى عليه دكتور أحمد زين ودكتور أحمد عبد العزيز جراحة استغرقت ست ساعات، ونجحوا في إزالة الرصاص القابعة قُرب قلبه. فقد حسن عبد الله الكثير من الدم في رحلته الطويلة إلى المستشفى عبر الطريق الترابي من بري، ونجح نقل الدم في الحفاظ على حياته – رغم أنه ظل ينزف – إلا أن الأطباء نجحوا في تحديد وإصلاح وعاء دموي مثقوب. وبدا أنه قد نجا.

شملت قائمة الطلاب في قائمة الخطر الأمين عبد الله، والذي كان قد أصيب بسبع طلقات نارية أغلبها في أطرافه. وتمت معالجة الكثير من الطلاب من جروح عميقة أو ارتجاج في الدماغ. وظل الأطباء في شغل دائم خلال الساعات الكثيرة التي تلت ذلك. كان الأطباء العاملون في غرفة العمليات الرئيسية هم الدكاترة: أحمد عبد العزيز وأحمد زين وحسن شريف وحامد بيومي (الذي كان هو المسؤول الثاني بعد دكتور عبد الحليم محمد) وعز الدين عامر ومأمون يوسف وصادق سيد أحمد، ومن الأطباء الانجليز دكتور مورقان ودكتور نكولوس. وكان دكتور طه بعشر الطبيب النفساني وزوجته من الذين كانوا يعملون على تنسيق العمل المهني.

كان أبارو مدير الشرطة من بين الموجودين في زحام ممرات المستشفى (كان حينها قد خلع بدلته المدنية). ويتحرك بسرعة عبر الممرات في طريقه لغرفة العمليات. دهش الطلاب الذين يعرفونه من سلوكه الوقح. أي شيطان « حكومي سمح له بالقدوم هنا؟ ومع اقترابه من دكتور عبد الحليم هتف البعض عالياً بأن سيارات الإسعاف لم يسمح لها بالدخول لداخلية البركس. تحدث أبارو مع دكتور عبد الحليم قليلاً ثم استدار وغادر المستشفى مباشرة. وسرعان ما ذاع خبر بين الناس أن دكتور عبد الحليم قد طرد أبارو من المبنى، وجلب هذا الخبر الرضا لدى الجمهور الحزين. ولم تمر ساعة حتى كان أبارو في ذات المكان في المستشفى يتحدث مع دكتور حامد بيومي. وبعد قليل انصرف الرجل. ومرة ثانية سرى القول في المستشفى بأن أبارو ما جاء للمستشفى إلا للسؤال عن ابنه الطالب في السنة الأولى (علم الأحياء) في الجامعة وهل كان بين المصابين؟ وعده دكتور عبد الحليم بمحاولة استجلاء الأمر. وفي ذات الوقت كان دكتور عبد الحليم يريد أن يتأكد من أن عربات الإسعاف لم يتم منعها من دخول البركس. لذا فقد غادر أبارو المكان فورا لبحث الأمر، ولم يجد على ذلك دليلاً سوى أن إحدى سيارات الإسعاف التي أحضرها دكتور مأمون يوسف قد احتجزت لقليل من الوقت لأن طالباً فيها بصق على لوري محمل برجال الشرطة. وعندما عاد أبارو مرة أخرى للمستشفى عرف من دكتور بيومي أن ابنه ليس من المصابين. كان الطبيب متأكداً من ذلك، إذ أنه

يعرف الأبن جيداً فلقد أزال له الزائدة الدودية قبل أعوام قليلة. ولكن سرت شائعات جديدة – مع وصول طالب نزيف بأن الشرطة تعطل عملية إخلاء الجرحى. وذهب أبارو من المستشفى مع طالب وأحد الأساتذة إلى البركس حيث تم التأكد من عدم وجود طالب مصاب بإصابات حرجة.

وكان من أوائل الشخصيات العامة التي وصلت للمستشفى هما رئيسا تحرير جريدتي الأيام والصحافة. ناشدهما الطلاب نشر أخبار إطلاق النار في الجامعة. وتقاطر على المستشفى الكثير من المواطنين وهم في خوف ووجل. وكثر عددهم ولكنهم – مع مرور الوقت – صاروا أكثر هدوءًا وحزناً. ولم يجد كثير منهم – كما هو الحال مع أبارو – أن لهم أقارب مصابين من بين الطلاب. بعد ذلك بدأ الناس في الانصراف وعاد للمستشفى الهدوء.

كان من ضمن الذين لم ينصرفوا من المستشفى خال (أو عم) القرشي، وكان أكثر الناس قرابة له في العاصمة. سمع الخبر فجاء من أم درمان لمستشفى الخرطوم، وظل قابعاً ينتظر أخذ الجثمان ليدفن في قريته (والذي يجب أن يتم حسب التقاليد الإسلامية قبل ليل اليوم التالي).

تحلق العديد من قادة الطلاب وأساتذة الجامعة حول عم / خال القرشي معزين ومقترحين أيضاً ألا يقوم بتسلّم وترحيل الجثمان على الفور، بل أن تقوم الجامعة بإقامة موكب جنازي لتشييعه والصلاة عليه. وكان من أوائل الأساتذة الذين وصلوا إلى الداخليات بعد إطلاق النار دكتور علي محمد خير (من كلية العلوم)، ودكتور حسن الترابي ودكتور حسن عمر أحمد (وهما من كلية القانون)، وأحمد عبد الحليم (مدير مركز الدراسات الإضافية). وكانوا يتشاورون مع قادة الطلاب فيما يجب عمله، وأنضم إليهم دكتور محمد عبد الحليم، ودكتور طه بعشر.

بدت جسامة الأحداث مهولة ولكنها في ذات الوقت – وفرت فرصة يجب اغتنامها، وساد شعور غامض – لكنه قوي – بأن موكب تشييع القرشي سيكون له قيمة رمزية ضد النظام العسكري. قد يكون ذلك الموكب هو الخطوة التالية فيما قد يكون بدأ في

تلك الليلة، ولكن كان يجب عليهم إقناع عم / خال القرشي أولا

***

قبل منتصف الليل فك رجال الشرطة الطوق الحديدي الذي كانوا قد فرضوه على من بالداخليات. وتم اعتقال العشرات من الطلاب الذين كانوا متجمهرين أو يقذفون الشرطة بالحجارة، ولكن بدأت الشرطة أيضاً في الانسحاب، وبدأ الطلاب في العودة لغرفهم. وكانت رائحة الغاز المسيل للدموع تملأ الهواء، كما ملأت علب الغاز الفارغة والزجاج المكسر المكان. قلة قليلة من الطلاب هي التي غشاها النوم في تلك الليلة. تمدد البعض على الأسرة وهم يدخنون ويسترجعون أحداث اليوم بصوت خفيض. جمع البعض علب الغاز الفارغة وبدأوا يقرأون ما هو مكتوب عليها علهم يجدون في مكوناتها تفسيرا لما حدث:

المكونات: Fuzed cp غاز مسيل للدموع CN، ثلاثي. من شركة جرانادا للحماية المدنية المحدودة (١٩٤٦م) - لندن - إنجلترا.

وكتب على العلب الفارغة بحروف صغيرة: «صنع في الولايات المتحدة الامريكية. استبدل قبل ١٩٦٤م». ظلت الأضواء مشعلة في أغلب الغرف إذ أن أهالي الطلاب بعد سماعهم للشائعات عما حدث تدفقوا للاطمئنان على أبنائهم أو أقربائهم.

كانت الجامعة صامتة وفي خارج الداخليات والمستشفى كانت المدن الثلاث هادئة. وكانت سينما كولوزيوم (أكبر سينما بالخرطوم) ممتلئة بالجمهور الذي كان يستمتع بالأجزاء الأكثر إثارة من فيلم «العالم بالليل Universe by Night».

الخميس ٢٢ أكتوبر | منتصف الليل إلى الفجر

استمرت العمليات الجراحية في مستشفى الخرطوم إلى ما بعد الثانية صباحاً مع مزيد من الانتظام ومعرفة أن كل من يحتاج للعلاج قد أُحضر للمستشفى. وذاعت فكرة أنه يجب عمل موكب جنائزي تكريماً لمن قُتلوا. وإلى أن يتم التحقق من الوضع القانوني الذي أطلق تحت ستاره رجال الشرطة النار فإن الوضع يظل مائعاً. ولكن لم يكن ذلك مُهماً للطلاب والأساتذة، إذ أنهم كانوا يوقنون بأن ما من شيء يمكن أن يبرر أفعال الشرطة. وجه الطلاب غضبهم نحو دكتور النذير دفع الله مدير الجامعة وأكبر مسؤول أكاديمي فيها. أحاط به الطلاب وأخذ البعض في الهتاف ضد قراراته، غير أن أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد نجحوا أخيراً في تخليصه وفتح الطريق له للمغادرة دون أن ينبس ببنت شفة.

وكان هناك - طوال الوقت - عشرات الطلاب والأساتذة في نادي الأساتذة ينتقلون من النادي للمستشفى. وطغى على الجميع شعور بالأسى والصدمة وبدت على الأوجه مظاهر الإرهاق. وأنقذت فكرة قيام الموكب الكل من التفكير عديم الجدوى. عاد الأساتذة والطلاب الذين كانوا يناقشون عم/ خال القرشي بعد منتصف الليل إلى النادي حيث انضموا إلى من كانوا به، ولكن لم يدع أي واحد منهم لتنظيم اجتماع. بيد أن المجموعة بدأت في اتخاذ بعض القرارات. أجمع الحاضرون على ضرورة تنظيم موكب لتشييع جثمان القرشي. كانوا يؤمنون بأن بقية أساتذة الجامعة سيشاركون في

الموكب. وكانوا يرغبون في أن يشارك في ذلك الموكب أكبر عدد من الناس. وطُرحت عدة اقتراحات ولكن استقر الرأي على أن يكون الموكب على مرحلتين. سيقومون أولاً بإحضار جثمان القرشي للجامعة، ثم سيقومون في الساعة الثانية (موعد نهاية الدوام الرسمي للدولة) بحمل الجثمان عبر المدينة إلى مسجد الخرطوم الرئيس حتى يشارك في التشييع أقصى عدد ممكن من الناس. وللحصول على موافقة الأساتذة على هذه الأفكار تمت الدعوة لاجتماع في الثامنة من صباح اليوم التالي في غرفة اجتماع مجلس الجامعة. وتبع ذلك عدة مقترحات جاء إحداها من دكتور حسن عمر من كلية القانون بأن يرتدي الأساتذة روبات (مشالح) التخريج، حتى يتميز الأساتذة وسط موكب المشيعين، ولإضفاء بُعدٍ درامي لقراراتهم. وافق زين العابدين مسجل مساعد الجامعة على القيام بمسؤولية إحضار الروبات، بينما تكفل آخر بإحضار علم السودان ليلف به جثمان القرشي. بدأت بعد ذلك الاتصالات لإخطار من لم يسمع بالأحداث في الداخليات.

كان من الضروري الحرص على ألا تقوم الشرطة أو قريب القرشي بأخذ الجثمان من المستشفى قبل بدء الموكب. ولم يتم الحصول بعد على موافقة قريب القرشي، فذهب بعض الأساتذة والطلاب لمزيد من النقاش المطول معه حول الموكب. لم يدر ببال قريب القرشي أي غرض سياسي ولم يكن يفتقد الثقة في أساتذة الجامعة. كان يؤمن كغيره من السودانيين في أرجاء البلاد بمقولة «مَن علّمَني حرفاً صرتُ له عبداً»، وكان يكنّ تقديراً خاصاً للمعلمين، فما بالك بأساتذة الجامعة، وهم مثقفو المثقفين. كل ما في الأمر أنه كان أكبر أعضاء عائلة القرشي من الموجودين، وكان هنالك تناقض كبير بين مما يعرضه عليه الأساتذة وما هو متعارف عليه عادةً في تشييع الجنائز. واصل الأساتذة في إقناعه بأن لا تناقض بين الأمرين. وأخيراً تخلص الرجل من تردده وقال: «لم يعد بالإمكان حدوث أكثر مما حدث فعلاً. أنتم أساتذته وهو عزيز عليكم كما هو عزيز علينا».

كانت الشرطة تحاول إخراج الجثمان إذ كان من واجبها التعرف على الجثمان وإكمال الأوراق الرسمية. وكان الأطباء يشكون في أن الشرطة قد سمعت بخبر الموكب وكانت الضغوط كبيرةً ومتزايدة على دكتور عبد الحليم محمد مدير المستشفى لإخراج الجثمان.

غير أنه أفلح في تحويل وإزاغة تحريات الشرطة، إذ أنه كان يرغب في تعرية مخازي النظام العسكري للجماهير. وعمل دكتور عبد الحليم محمد مع غيره من الأطباء على تأجيل تشريح الجثمان إلى ما بعد الفجر (هذا إذا لم تقم الشرطة بالتدخل قبل ذلك) ولكنه حذر الأساتذة من أن تأجيل الموكب إلى نهار اليوم التالي سيكون أمرا مستحيلاً.

وفي الساعات التي أعقبت اجتماع منتصف الليل في نادي الأساتذة، ذهب حسن الترابي ومعه اثنين من الإخوان المسلمين (محمد صالح عمر، وعثمان خالد مضوي) إلى أم درمان لإيقاظ قادة الأحزاب السياسية الرئيسية ولإخطارهم بالموكب. قرر الإخوان المسلمون أن إطلاق النار غير المتوقع وموت طالب يوفران فرصة ذهبية لمعارضة سياسية موحدة يمكنها هز النظام العسكري. وأمن الصادق المهدي القائد السياسي لطائفة الأنصار وحزب الأمة على ذلك التقييم، وأعلن أنه سيحضر شخصياً للمستشفى وسيشارك في الموكب. أما إسماعيل الأزهري رئيس حزب الوطني الاتحادي فقد تأثرا جداً بما سمع من أنباء قتل طالب ومضى يردد عبارة «وين ممكن ندِّي الفاتحة؟». وصرّح ميرغني حمزة أحد قادة حزب الشعب الديمقراطي وآخرون تم الاتصال بهم بأنهم على استعداد للذهاب إلى المستشفى. وكان المخضرم ميرغني حمزة أول الواصلين للمستشفى، وتبعه الصادق المهذي محاطاً بالأنصار في حوالي الثانية ظهراً. لم يحضر الأزهري، ولكنه – كغيره – أرسل خطاباً شديد اللهجة إلى الحكومة العسكرية. وساهم تأييد زعماء الأحزاب السياسية جزئياً في تخفيف صدمة عدم نشر صحف الصباح لأي خبر يتعلق بهجوم الشرطة. وعاد رئيس تحرير جريدة «الصحافة» للمستشفى مجددا ليعلن أن ضباطاً من وزارة الداخلية زاروا مكاتب صحيفته وحذروهم من نشر أي خبر عن هجوم البركس.

كانت الممرضات يبكين بحرقة وهن ينتقلن بين الجرحى في عنابر الطوارئ، وكان جثمان القرشي ما زال في غرفة العمليات القديمة. تجمَّع الطلاب في الساحة المحيطة بالمبنى. وكانوا قد سمعوا بأن الجثمان سينقل لمكان آخر لتشريحه. كانوا يدركون أن مشاورات تُجرى بخصوص الموكب، وأنه من الأهمية بمكان حراسة الجثمان. ظلوا

ينتظرون في صمت. وكان الأسفلت الذي يغطي الساحة ساخناً من شمس اليوم السابق، وبقي على بزوغ الفجر الجديد ساعات قلائل. تحلق الطلاب حول جثمان القرشي لحظة إخراجه من البوابة الجنوبية ووضعه في سيارة الإسعاف. تقدمت السيارة قليلاً ودارت حول مبنى غرفة العمليات وخرجت من البوابة الشمالية إلى شارع الجامعة واتجهت شرقاً ثم دخلت من إحدى البوابات إلى مبنى المشرحة. خلال سيرها كان مئات الطلاب يحيطون بالسيارة مكونين حائطاً بشريا لصد أي عربة أو إنسان من اختطاف الجثمان. كان قيام الموكب هو دافعهم الرئيس لتلك المخاطرة التي أقدموا عليها. كانوا موقنين أن ضياع الجثمان يعني بالضرورة عدم قيام الموكب.

بدأ الطلاب في الأوبة للداخليات كي يتأكدوا من أخطار الكل بقيام الموكب. ورغم أن الساعة كانت قد قاربت الرابعة فجراً إلا أن القليل فقط من الطلاب كانوا نائمين. ساد الظلام الساحات المحيطة بمباني الداخلية إلا أن الغرف كانت مضاءة ولم يتبق إلا أثر ضئيل للدخان والغاز المسيل للدموع. تبقت في الجو فقط رائحة الكافور في الغرف والفرندات إذ أن الطلاب الذين قاوموا الشرطة كانوا يقومون بدهن أجسامهم بالكافور كعلاج للشد العضلي الذي أصابهم.

سرت أخبار غير مؤكدة بين الطلاب بأن ستة أو سبعة من الطلاب قد قتلوا. وقال أحدهم بعد عودته من المستشفى أن الطبيب الذي أوصله بعربته أكد له أن القرشي وعثمان البلك قد توفيا. بدأ بعض الطلاب هنا وهناك في تأليف الأغاني والأشعار التي تهاجم الحكومة. كان يؤمنون بأن الأغاني والأشعار ستشجع الجماهير على الإيمان بأن الطلاب لم يموتوا «فطيس»، بل استشهدوا من أجل قضية. جاءت امرأة أصيب ابنها في الصدام إلى المستشفى وهتفت أمام الطلاب أن أسقطوا العسكر.

استلقى أغلب الطلاب على أسرّتهم وهم يتبادلون الحديث عن هذه الأشياء. وحتى عندما أطفئت الأنوار ظل الطلاب مستيقظين يتبادلون الحديث ويترقبون الأخبار في قلق. وكان هناك الكثير الذي لا يعرفونه، بيد أنهم كانوا يقولون بأن شيئاً مُهماً سيحدث في الصباح، إذ لا بد من أن تكون هنالك ردة فعل عنيفة لما حدث. كان يحسون بأن

الجماهير في الخارج تكن لهم اعتباراً خاصاً.

وفجأة طرقت آذان الطلاب أصوات بدت كطلقات نارية بعيدة. توقف الطلاب عن الحديث وتسمروا في أماكنهم. ارتفعت الأصوات وبدا أنها تقترب أكثر فأكثر تبين الطلاب أخيراً أنه وقوع زخات المطر على السُّقُوف. أتى المطر في غير موعده، ومع انتهائه ظهرت شرقاً على السماء السوداء خطوط رمادية. وبدأ الطلاب في ارتداء ملابسهم استعدادا لليوم التالي.

الخميس ٢٢ أكتوبر | من الفجر إلى منتصف النهار

قبل طلوع الشمس شاهد الطلاب المتجهون إلى المستشفى دكتور حسن الترابي جالسا عند مدخل السلم المؤدي لكلية القانون حيث كان يكتب شيئاً في دفتر مذكراته. كان قد اتصل هاتفياً من مكتبه قبل السادسة صباحا بنائب مدير الجامعة عبد الله نور وعميد الكلية عمر محمد عثمان وأساتذة آخرين لإخطارهم باجتماع يعقد في مجلس الجامعة في السابعة والنصف من صباح ذلك اليوم. وكان يراجع قائمة المدعوين علي محمد خير ومحمد صالح عمر وآخرين ممن وافقوا على اللقاء مبكراً. وتم الاتصال من الهواتف الموجودة في المكاتب القريبة لإخطار أكبر عدد ممكن من الأساتذة. كانوا في حاجة لعدد كبير يكفي للخروج بقرارات هامة وللانضمام لموكب التشييع.

وبعد بزوغ الفجر بقليل ذهب زين العابدين إلى مستودع الجامعة بالقرب من كوبري النيل الأزرق، وأخرج روبات التخرج الخضراء الباهتة مستخدما المفتاح الذي عهد به إليه كنائب للمسجل. كان لكل كلية روبات ذات ياقات مميزة الألوان لذا فلقد قام بأخذ عدد من كل لون، وقدر أن مائتين من هذه الروبات تكفي ومهما كان عدد الروبات التي أخذها زين العابدين فلقد كان يدرك أن راتبه لعام كامل لن يكفي لتعويض قيمة تلك الروبات إن لم ترجع للمستودع. توقف لهنيهة في وسط المستودع المغبر يقلب الأمر، غير أنه ما لبث أن أيقن أن واجبه يحتم عليه إحضار تلك الروبات لموكب التشييع، لذا فإنه من العبث الذي لا طائل من ورائه إضاعة الوقت في التفكير

الآن في مسألة إعادة الروبات.

في حوالي الساعة الثامنة كان هنالك حوالي أربعين من الأساتذة في قاعة المجلس الواقعة في الطابق العلوي لمبنى الإدارة بشارع الجامعة. أخذوا مقاعدهم في صفين حول المنضدة الخشبية التي شكلت نصف دائرة في مواجهة منصة الرئيس العالية، وتجمع صغار الأساتذة في المقدمة على يسار رئيس الاجتماع. كانت تلك هي القاعة التي تتخذ فيها أهم القرارات الصادرة عن المؤسسة الجامعية. وبدت أهميتها من ديكورها الفخم وفرشها الأخضر وستائرها المصفرة ومبردات الهواء (بدلاً من مراوح السقف). تُرك بابا القاعة مشرعين للمتأخرين من الحضور، وبدأ الاجتماع.

اقترح أحدهم اختيار علي محمد خير رئيساً للاجتماع، ويبدو أنه اعتذر متعللاً بأن هنالك بين الحاضرين من يفوقه في السن والخبرة والعلم، ولكن أصر الجميع على رئاسته. وكان يعرف في الجامعة بين أقرانه بالذكاء وقوة الأعصاب. قام علي باستعراض أحداث تلك الليلة الدامية إذ أن الكثير من الحضور لم يكونوا على علم بما حدث، ونادى على دكتور حسن عمر أحمد ليحدث الحاضرين عن ترتيبات لموكب التشييع. شدد دكتور حسن على أهمية ارتداء الروبات الخضراء لتمييز أساتذة الجامعة أثناء التشييع. وذكر بأنهم سيتوجهون إلى المستشفى لإحضار جثمان الطالب للجامعة ثم تشييعه في موكب كبير عند الساعة الثانية (موعد انتهاء العمل الرسمي) لتمكين الجماهير من حضور التشييع.

كانت المشاعر مهتاجة وكان الذين سمعوا بالأحداث لأول مرة في حالة من الضيق والاندهاش، وكادت الدموع تطفر من المآقي. وساد الصمت عندما أكمل دكتور حسن عمر تفاصيل الموكب المقترحة. كان قد سمع بشائعة تقول بأن أحد الأساتذة سيتقدم باقتراح للأساتذة السودانيين للاستقالة من الجامعة، ولكن لم يتقدم أحد بمثل ذلك الاقتراح. وبدأ علي محمد خير، وحسن عمر أحاديث جانبية خافتة مع بعض المجموعات ثم تحول المجتمعون إلى جماعات تشاورية صغيرة. أشعل القليل منهم سيجاراتهم وبعد أنفاس قليلة أطفأوها في رمال الطفايات الخشبية. طلب حسن

عمر من حسن الترابي التقدم بمشروع الاستقالات الجماعية، ولكن الترابي أبى ذلك متعللا بأنه إذا تقدم بهذا المشروع فإن الأمر سيبدو سياسي الدوافع. ورفض الآخرون تقديم المشروع، فتقدم به حسن عمر وكان ينشج بالبكاء. وناشد حسن عمر المجتمعين الموافقة على اقتراحه وذكرهم بأن الصمت لم يعد ممكناً وأن استقلال الجامعة يتطلب منهم أن يكونوا على استعداد للنزول للشارع وتعبئة الجماهير.

كان عبد الله نور نائب مدير الجامعة هو المتحدث الثاني. وبغض النظر عن مضمون كلام ذلك الرجل، فإن لكلامه أهمية بالغة، وكيف لا وهو الشخص الثاني في قمة إدارة الجامعة. اغرَوْرَقت عينا عبد الله نور بالدموع وهو يخاطب الحاضرين مبينا لهم في لهجة معتدلة متزنة تأييده للأساتذة.

وبرز أمران هامان في مجمل ما قيل في ذلك الاجتماع: الأول هو وجوب تكريم من قتلوا، وقيادة الموكب، والثاني هو أن الجامعة بوضعها الحالي لم تعد مكاناً مناسباً يتشرف المرء بالانتساب إليه.

أثارت الخطب من حماس المستمعين. وتحدث أحمد عبد الحليم مدير معهد الدراسات الإضافية، وأشعل زيادة في الحماس بخطابه عن الاستقالات الجماعية. كان الداعون للاستقالات موقنين من النصر لحصولهم على تأييد كبار الأساتذة. شذ عن الإجماع أحد الأساتذة (كان بدرجة محاضر أول) عندما صرح بأنه مع قيام الموكب، ولكن لا شيء سوى ذلك، وذلك لعدم علاقة الأحداث بالشؤون الأكاديمية. توالت الخطب بعد حديث ذلك الرجل مؤيدة الحاجة لتخليد ذكرى من قتلوا وتكريم من أصيبوا في الأحداث. وتدارس المجتمعون اقتراح الاستقالات الجماعية من الجامعة. وكان الداعون للاستقالات يؤكدون أن قيام الموكب فقط ليس كافياً، وأنه ينبغي القيام بمزيد من الخطوات، وأهم تلك الخطوات هو تقديم الاستقالات الجماعية من العمل بالجماعة.

تم إنهاء الاجتماع دون اتخاذ تلك الخطوة الرمزية المهمة. كان للخطوة قبول قوي بالفعل، ولكنه لم يجد الاجماع الكامل. وضاق الوقت عن الذهاب للمستشفى. وتواترت الأنباء عن وصول مجموعات ضخمة من الجماهير للمستشفى لوداع الطالب

القتيل. وبعث الأساتذة بنائب مدير الجامعة للمستشفى كممثل لهم ليخطر الجماهير أن بقية الأساتذة في طريقهم لهم. خلص الاجتماع إلى تأكيد وتبين بعض الأفكار التي أثارها المتحدثون، وأقر الحضور فكرة عقد اجتماع مشترك مع الأساتذة الأجانب، ثم عقد اجتماع مفتوح لكل الأساتذة السودانيين. وقام حسن الترابي بإعداد مسودة بيان بالاستقالات ومذكرة احتجاج. ثم تم الإعلان عن تشكيل لجنة مكونة من عضو واحد من كلية، وتشكل لجنة احتياطية لها لضمان استمرارية العمل إذا تم اعتقال أعضاء اللجنة المقترحة.

ومع خروج الأساتذة من القاعة توقفوا هنيهةً للبس الأرواب (المشالح) الخضراء وأخذوا أيضا عددا منها للزملاء الآخرين. كانت الجامعة تمور وتفور بالحركة. فلقد وصل العديد من الأساتذة لمكاتبهم فسمعوا لأول مرة بأحداث الليلة السابقة وكانت الجملة الأكثر شيوعاً هي: «لقد قاموا بإطلاق النار وقتل بعض الطلاب». وكانت الردود الغالبة هي: «لماذا ومتى؟ وهل أصيب أحد من كليتنا؟» ثم يتلو ذلك السؤال: «وما هي أهمية أن يكون القتلى من هذه الكلية أو تلك؟ هذا عمل عبثي».

عند ظهور الأساتذة على سلم قاعة اجتماعات المجلس ونزولهم إلى الحديقة الواقعة أمام مبنى الإدارة لم يكن هنالك وقت لتوضيح ما أشيع عن أنهم توصلوا إلى «شجب الأساتذة للحكومة»، وأن «الأساتذة سيستقيلون»، وأن «الأساتذة يريدون إسقاط العسكر». كان الشيء المؤكد هو أنه سيقام موكب لتشييع طالب قتل في الأحداث «خذ هذا الروب. ضعه عليك وتعال». ولم يتردد إلا القليل من الأستاذة. «أليس هذا عملا سياسيا؟ هل يمكن أن يكون هذا عملاً خطيراً؟». ولكن لم يكن الوقت ولا المكان مناسبين للجدال أو النقاش. كانت الخطة تتطلب اتخاذ قرار. تفرق المجتمعون إلى شارع الجامعة، ولفت زيُّهم المميز وخطواتهم المتسارعة الكثيرين، وجذبهم للانضمام للموكب وركوب السيارات المتجهة صوب المستشفى.

لم تكن خطة سير موكب تشييع جثمان القرشي معروفةً لدى أساتذة الجامعة في تلك اللحظات، وكان ذلك مصدر خطر على تنفيذ خطة ذلك الموكب. فقد كان كبير

مسؤولي الشرطة في المستشفى يتحدث مع عم / خال القرشي بمفرده، وكان على وشك إقناعه بأخذ الجثمان ومغادرة الخرطوم.

وعلى رغم من أن الكثير من الطلاب ظلوا في المنطقة المحيطة بالمشرحة إلا أن أعدادهم ظلت ومنذ وقت باكر في تناقص مستمر. كانت خطة اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب هي أخذ جثمان القرشي في سيارة إسعاف إلى الجامعة لغسله والصلاة عليه قبل تحرك موكب التشييع سيرا على الأقدام. لذا فلقد أصدروا التوجيهات للطلاب منذ الفجر بالرجوع للجامعة والانتظار بجانب المسجد القريب من داخلية النيل الأزرق. وكان على أعضاء اللجنة بعد ذلك القيام بالعديد من المهام. ذهب اثنان منهم للسوق لشراء الكفن، بيد أن الوقت كان مازال مبكرا والأسواق مغلقة. وذهب آخرون للبحث عن «عنقريب» لحمل الجثمان، بينما ذهب اثنان في عربة أجرة إلى منزل محافظ الخرطوم للحصول منه على تصريح بقيام موكب التشييع لضمان تفادي مصادمة الشرطة، ولكن تبين لهم أنه لم يعد يسكن في ذلك المنزل.

وعند رجوع بعض أعضاء اللجنة التنفيذية للمشرحة لم يجدوا أحدا في حراسة الجثمان غير عم/ خال القرشي. وبعد فترة قصيرة دلف إلى مبنى المشرحة المحافظ عبد الرحمن العاقب بغرض أخذ زمام المبادرة. كانت الشرطة على علم بأمر موكب التشييع وأعدت للأمر عدته. لم يهدد المحافظ بانتزاع الجثمان، ولكن كان بإمكانه استعمال القوة وتفريق الطلاب والجماهير التي تزايدت أعدادها في شارع المستشفى وداخلها. لم يعد بإمكان الأطباء تأخير عملية نقل الجثمان. لم يوافق أي طبيب على التوقيع على شهادة وفاة القرشي بعد إكمال التشريح إلا بعد استخراج الصور الرسمية. وصل المصور متأخراً أكثر مما هو متوقع وأكمل المهمة أخيراً. كان رجلا متميز الشكل أشيب الشعر يتحدث بهدوء مع خال/ عم القرشي. كان يبدو قلقا على عائلة القرشي، ومضي يحكي لقريب القرشي عن الصورة القاتمة لما سيكون عليه الحال في موكب التشييع». قال له المصور محذرا: «قد تفقدون الجثمان نفسه». أرعب ذلك التحذير خال/ عم القرشي. وحاول ربيع حسنين وبعض الطلاب الآخرين طمأنة الرجل ولكنه كان يزداد قلقاً

وانزعاجاً. ذكروه باتفاقه معهم ومع الأساتذة، وهدأوا من روعه وطمأنوه بأن الأساتذة سيحضرون بأسرع ما يمكن. أبدى قريب القرشي انزعاجاً شديداً ومضى يصرخ: «أين هؤلاء الأساتذة؟».

أسرع ربيع للأساتذة محذراً إياهم من أنهم إذا لم يسرعوا فسوف تأخذ عائلة القرشي الجثمان. كان قد وصل لنادي الأساتذة لحظة خروج الأساتذة من اجتماعهم وكان نائب مدير الجامعة دكتور عبد الله نور في ذلك الأثناء قد وصل لمشرحة المستشفى ووجد خال/ عم القرشي وبعض الأقرباء الأباعد في حالة من الصدمة. كان الأقرباء يصرون على أخذ الجثمان والرحيل بينما ظل دكتور عبد الله نور ومن تبقى من الأطباء والطلاب يطمئنونهم بقرب وصول الأساتذة، واختفى محافظ الخرطوم من المكان.

كان من المستحيل لأي عربة أن تقترب من مشرحة المستشفى إذ كان أكثر من خمسة آلاف قد احتشدوا في شارع المستشفى والشوارع المتفرعة منها. كانت أشعة الشمس تنكسر على آلاف العمائم والجلابيب البيضاء، ومضى ذلك الشلال الأبيض ببطء كنهر مسالم بين صفين من اللون. كانوا قد بدأوا التجمهر منذ الصباح الباكر مع ذيوع نبأ إصابات الطلاب واحتمال قيام موكب تشييع. وجلب وجود الجماهير بتلك الكثافة وتحركات الشرطة مزيداً من الناس، وسرت شائعة بأن الشرطة لن تسمح بأخذ الجثمان. وتحلق العديد من الأساتذة القادمين من الجامعة في مدخل المستشفى الجنوبي وتركوا سياراتهم هنالك وبدأوا في المشي في داخل المستشفى للمشرحة. عبروا أثناء مشوارهم الممرات الخالية إلى أن وصلوا للميدان المجاور لغرفة المشرحة. غَصّ المكان بالناس، وكان صوت النحيب يسمع في كل مكان. وكانت النساء يطلقن صيحات الحزن والألم على من قُتل. ووصل إلى المكان المزيد من الأساتذة، تميزهم الأرواب الرسمية. وبدت تلك الأرواب تحت ظلال الحيطان وكأنها سوداء اللون. ومع تحركهم نحو ضوء الشمس تغير لونها كزمرد لامع البهاء. اتجهت نحوهم الأنظار والكل يدرك أنهم أتوا لأخذ جثمان القرشي، وأن في ذلك نهاية لانتظارهم الطويل.

لما أكمل الأطباء تشريح الجثمان وضعوه في ثلاجة مُجَمِّدَة، وأحضروا لغرفة المشرحة

عنقريباً تدلت حباله. وبعد وقت قصير أخرج العنقريب وعليه جثمان القرشي ملفوفاً بعلم السودان بألوانه الثلاثة: الأزرق (يمثل النيل) والأصفر (يمثل الصحراء) والأخضر (يمثل الحصاد). وبدت تحت العلم قطعة قماش مخضبة بالدماء تلف رأس القرشي. أطلقت الجماهير صيحات الغضب الممزوجة بآهات الألم والحزن. وأحس من كانوا في المباني المحيطة بما يحدث وتعالت الصيحات والغاضبة والهتافات المتحدية. وارتفعت أيادي الأساتذة والطلاب منادية ومناشدة الجميع بالتزام الهدوء. كانوا يطالبون الجماهير بدقائق صمت احتراماً لرفع القرشي. وهدأ المكان وامتدت أيادي عديدة لرفع عنقريب القرشي وحملته على الأكتاف عبر البوابة إلى شارع المستشفى حيث تدافع الآلاف بين الجدران على الجانبين. وخشى الأساتذة أن يدفع بهم جانبا، وأن يجبروا على أن يكونوا في مؤخرة ذلك الموج الهادر من البشر الممتد إلى ما لانهاية من الجهة الشرق. وكما هي معجزة سيدنا موسى عندما انشق له البحر فإن الجماهير أفسحت الطريق لمن يرتدون الروبات الخضراء بالتقدم للأمام على رأس قيادة الموكب. وتجمع نحو خمسين من الأساتذة بروباتهم الخضراء حول العنقريب. «إلى أين؟» تساءل البعض وجاءت الإجابة «إلى الجامعة».

بدأ الموكب تحركه أولا لجهة الغرب إلى حيث يوجد تقاطع الشارع من جهة الشمال يؤدي للجامعة وبعد التحرك لخطوات قليلة توقف زحف الموكب. كانت تسد الطريق صفوف من شرطة مكافحة الشغب مسلحة بالهراوات والعصي والدروع وأحاط بالموكب رجال شرطة يحملون بنادق استن (sten) مصوبة نحو المتظاهرين. كان في مقدمتهم المحافظ عبد الرحمن العاقب والذي كانت لديه السلطات القانونية للأمر باستعمال القوة. كان يقف منعزلا قرب سور المستشفى، وجذب الأنظار بطوله الفارع ووقفته المستوية، وكان يرتدي بدلة (بناما) في لون السمن وصديرية. ولم يكن ذلك الزي شائعا في العهد الذي أعقب الاستعمار. عرف كثير من الأساتذة أن الرجل هو عبد الرحمن العاقب وهو موظف ذو خبرة ومن أوائل السودانيين الذين عملوا كمديرين إقليميين. كانت القوة التي ترابط على يمين قائد الموكب قد سدت تماماً الشارع المؤدي

للجامعة وكانت قوة عاتية تتقدمها عربات (جيب) بها مدافع برين (Bren) تساندها قوة راجلة تمتشق البنادق، ومن خلفها عشرات من السيارات الضخمة تحمل على ظهرها العشرات من رجال الشرطة.

كان المحافظ العاقب يحمل مكبرا للصوت يعمل بالكهرباء، أوضح من خلاله للمتظاهرين أن لديه أوامر لبدء إطلاق النار إن لم يتفرق الجمع. وأصابت الحيرة الأساتذة. وقبل أن يخطر على بال أي منهم فكرة عما سيحدث جرت كل الخطوات التالية بسبب ضغط الآلاف المتظاهرين خلفهم. كانت الجموع حريصة على أن تتبع الجثمان والذي كانت تعلم بأنه الآن محمول على الأكتاف في شارع المستشفى. لم تكن الجماهير هائجة ولكنها كانت وببساطة تندفع باتجاه الجثمان القصي. كان تحرك الجماهير بمقدار بوصة من الخلف كفيل بدفع الموكب بكامله إلى الأمام وكانت ثلاث موجات دافعة من الخلف كفيلة بدفع الموكب والأساتذة بنحو عشرة أقدام نحو المحافظ. تأهب العسكر وصوبوا بنادق (استن) نحو الأساتذة. صاح المحافظ فيهم: «توقفوا الآن وإلا سنطلق النار».

لم يشك أحد في أنه سيفعل. تخلى الأساتذة في عجل (وأسف أيضاً) عن خطتهم الأصلية. ولكن كيف بمقدور أحد أن يقنع البحر ليوقف مد موجته التالية؟ تعثر موكب الأساتذة وهو يتقدم للأمام بسبب تدافع الجماهير خلفهم. وسمع الجميع الصوت المعدني المميز طقطقة البنادق ورجال الشرطة يستعدون لإطلاق النار. وصاح أحد الأساتذة «إذا أطلقوا النار فانبطحوا أرضاً سواء أُصِبتم أم لا». وصاح أحد القريبين من المحافظ أن حكِّمْ عقلك، فرد المحافظ عن طريق مكبر الصوت: «لدي أوامر بإطلاق النار».

عرف الأساتذة بداهةً أنه يتوجب إيقاف التحرك غير المخطط للموكب. التفتوا نحو الجماهير ورفعوا أيديهم عالياً مشيرين للجميع بالتوقف. وكان للأساتذة تأثير وسُلطة معنوية قوية على الجماهير. كان لتلك الروبات الخضراء فعل السحر على الجماهير. وعلى الفور خف ضغط الجماهير من الخلف. كان الأساتذة يقودون المسيرة وأدرك الجميع

أن الأساتذة يرغبون في التوقف. وفي لحظات التوقف تلك تقدم نائب مدير الجامعة وآخرون من محافظ الخرطوم قائلين: «ألا ترى أن كل شيء على ما يرام. لن يحدث شيء لا نريد سوى تكريم الفقيد». رد المحافظ قائلاً: «لا. إذا تقدمتم أطلقنا عليكم النار». ورغم ذلك بدأت المفاوضات. وساد الصمت بين الجماهير. غير أن اليد العليا كانت للشرطة وهي مدججة بالسلاح وعلى أهبة الاستعداد للهجوم.

وافق المحافظ على مخرج سلميّ للكل. لقد أبان للكل أنه لن يسمح لهم بالتوجه إلى الجامعة أو جامع الخرطوم الكبير، أنه يتوجب عليهم البحث عن مكان يتفرق منه المتظاهرون.

تحرك الموكب مرة أخرى إلى الأمام في صمت. تحركوا بعيداً عن المستشفى عبر الشوارع الضيقة ببركها الطينية، ثم تقدم الموكب في شوارع أكثر اتساعاً وأتى الناس من كل حدب وصوب لمشاهدة الموكب في صمت وإجلال.

وشُوهد بين الحضور (مثل كثير من الناس) ميكانيكي بردائه الكاكي رافعاً يده لتحية الموكب من عربة كارو وفجأة سقطت يده لتغطي وجهه الذي سقط عند رؤية النعش الملطخ بالدم. أشاح النظارة بأنظارهم عن الجثمان أو أطرقت رؤوسهم للأرض في حزن كسيف، ولكن رغم ذلك انضم كثير منهم للموكب. وعند وصولهم لكبري الحرية، كان لابد لهم من التقدم على الكبري ومنه إلى الشارع العريض. وخلال أقل من ساعة زاد عدد المشيعين من حوالي خمسة آلاف إلى أكثر من خمسين ألفا. ومضى الناس ينزلون من سياراتهم زرافات ووحدانا وينضمون لموكب التشييع الذي كان يتقدم جنوباً في صمت دون أن يدرك أحد إلى أين سينتهي المطاف بهم. لم يكن أحد يدري وجهة الموكب، بيد أن المحافظ وقادة الموكب كانوا يحددون مسيرة الموكب في الشوارع المفتوحة شريطة ألا تؤدي بالموكب مرة أخرى لوسط الخرطوم أو للجامعة. وأخيراً بدا أن الموكب في طريقه لميدان عبد المنعم. كان ذلك الميدان هو المكان الذي أراده كثير من الأساتذة لمسيرة تلك الظهيرة. وكان قادة الموكب يتوقفون قليلاً وهم في شارع الحرية للتشاور وللتأكد من أن مؤخرة الموكب لم تتأخر وتنفصل عن مقدمته. وذاع أن اللوري

الذي سينقل الجثمان إلى قريته حيث سيدفن كان يسير خلف الموكب وسينتظر في محطة وقود قرب ميدان عبد المنعم. وافق المحافظ على إقامة الصلاة على الجثمان في الميدان قبل نقله لقريته، شريطة أن تكون تلك الصلاة هي النهاية الوحيدة الممكنة لإنهاء ذلك الصباح سلمياً. وعد الأساتذة الرجل بأنهم لن يلقوا خطباً في الميدان، بل سيكتفون بصلاة الجنازة، وبأنهم سيساعدون في تفريق الجموع. وكان ميدان عبد المنعم هو المكان المثالي لتنفيذ كل ذلك.

ميدان عبد المنعم هو دائرة جرداء كبيرة من التراب والرمل تتسع للعديد من ملاعب كرة القدم ويتوسطها عمود طويل عليه علم السودان وحوله عدد من الأزيار الطينية لشرب الماء وشجرة شوك قصيرة. ومن الميدان يمكن رؤية مسجدين أحدهما قريب من طريق الأسفلت المحيط بالميدان والثاني بعيد عنه. ويحيط بالشارع المحيط بالميدان العديد من المنازل ذات الطابق الواحد، بألوانها البيضاء والخضراء والحمراء الباهتة. بدت المنازل عديمة الألوان تحت ضوء الشمس الساطع.

وتخترق المنازل حول الميدان نحو تسعة عشر شارعاً. وهنالك أربعة شوارع رئيسة تؤدي إلى الميدان وتخرج منه في اتجاهات مختلفة. ودخل موكب المشيعين للميدان قادما كبري الحرية عبر شارع واحد أو أكثر. توجه الأساتذة بروباتهم المهيبة ومعهم حاملو جثمان القرشي إلى وسط الميدان. واستدار الطلاب خلفهم للجماهير المتقدمة وأشاروا إليهم للسير بمحاذاة قوس الميدان بدلاً عن السير مباشرة نحو وسطه. واستمر تدفق الجماهير على ذلك المنوال، وعيونهم على النعش والأساتذة الملتحفين بالروبات، وتفصلهم مساحة مفتوحة عن الدائرة البشرية الكثيفة التي ظلت تتكون حولهم.

ذاعت الأخبار عن موقع الموكب النهائي (ميدان عبد المنعم) وسط الجماهير وبدأت الجموع في التقاطر على الميدان من مختلف الشوارع المؤدية له. وانضم إلى الموكب كثيرون ممن أتوا من منازلهم القريبة أو ممن تصادف وجودهم في المكان. ساد الصمت بين الجماهير وتوقف الكلام بين الآلاف المحتشدة، ووقفت كذلك السيارات في الشوارع أو في بقية المنطقة الواقعة حول الميدان. تعلقت أبصار كل الموجودين بوسط الميدان. وتسلق

بعضهم الجدران والمباني المحيطة بالميدان. فاق عدد المشيعين خمسين ألفاً، وغطت ألوان ملابسهم البيضاء على لون الروبات الخضراء، وعلى ألوان العلم الزرقاء والصفراء والخضراء التي تغطي الجثمان. وكان الصمت هو سيد الموقف ساعتها. وهبّت هنالك ريحٌ حرّكت العلم وجعلته يرفرف عالياً فوق الميدان. كوّن الأساتذة وبعض من كانوا في مقدمة الموكب خطاً متعرجاً على أحد جوانب عنقريب الجثمان.

كان أحد القلائل الذين وقفوا في وسط الميدان ولم يكن يرتدي روباً أخضر هو الصادق المهدي، والذي كان يرتدي جلباباً «انصارياً» أبيض. فمنذ إيقاظه ليلة أمس قام الصادق بإبلاغ آخرين بما حدث وزار الجرحى في المستشفى، وصرّح للطلاب الذين كانوا يحرسون جثمان القرشي في المشرحة أن الحكومة قد تعدّت كل الحدود وأنه سيُظهر تحدّيه للحكومة باشتراكه في المسيرة. وكان قد التقى فجر ذلك اليوم بمجموعة صغيرة من أعضاء مجلس الأنصار في أم درمان قبل أن يعود للمستشفى للاشتراك في الموكب. لاحت للصادق فرصة لإظهار جسارة أكبر ضد الحكومة، فقد تقدم أمام الأساتذة ووقف بجانب الجثمان وأعلن أنه سيؤمّ الناس في صلاة الجنازة. وبدأ الناس في الاستعداد للصلاة ولما فرغت الأزيار من الماء تيمَّم من لم يتوضأ.

وبعد الصلاة ألقيت خطبة قصيرة لتكريم الفقيد. ما أن انتهت الخطبة حتى بدأ الآلاف في مغادرة الميدان وعند ذلك اندفع قسمٌ من الحضور نحو وسط الميدان لإلقاء نظرة على الجثمان. وبدأ اللوري الذي سيحمل الجثمان لقريته في التحرك نحو النعش بينما بقي بعض الأساتذة بجانب النعش وللإيفاء بوعدهم بتفريق جموع المتظاهرين.

وعند وصول اللوري أخذ أحد الأساتذة مكبر الصوت من المحافظ وصعد فوق مقدمة اللوري وخاطب مئات الذين تحلقوا حوله قائلاً: «الآن انتهى موكب تشييع الفقيد». هنا قاطعته الجماهير هاتفةً « الشهيد... الشهيد!». لم يأبه الأستاذ للمقاطعة وواصل في الكلام مكررا كلمة «الفقيد». قاطعته الجماهير مرة أخرى بالهتاف: «الشهيد. الشهيد». لم يكن للجماهير أدنى شك في أنه شهيد. وتناول مكبر الصوت بعد ذلك العديد من الأساتذة الآخرين وأحد قادة الطلاب. وصارت خطب المتحدثين أكثر

التهاباً وسخونة. وفي تلك اللحظات كانت عائلة القرشي تهيئ مكاناً في اللوري لحمل الجثمان والذي أزيل الآن منه العلم الملفوف. وبدأ الكفن الأبيض ملطخاً بالدم. وما أن بدأ أحد الخطباء في الهجوم (السافر) على الحكومة حتى جذب منه المحافظ مكبر الصوت، وبدأ البعض في التهجم بالضرب على المحافظ وتدخل الأساتذة لحمايته.

وبالقرب من ذلك المكان تعالت أصوات ضربات ولكمات توجه إلى رجل ما. كان ذلك الرجل قد أطلق ساقيه للريح لمسافة لم تتعد ثلاثة أمتار قبل أن يسقط أرضا، ويوسعه بعض الحاضرين لكما وركلا. يبدو أن أحد الناس كان قد لاحظ أن بطاقة هوية أحد الرجال الموجودين في الموكب قد سقطت منه دون قصد، وتبين عند رؤية البطاقة أنه رجل شرطة سري (يرتدي ملابس مدنية). ناشد من بعيد شخص من الجامعة الناس للتوقف عن ضرب الرجل وتركه يذهب. توتر الوضع وشوهدت عدد من سيارات الشرطة تقترب من مركز الميدان، وهي تلك السيارات التي كانت تسير خلف الموكب.

وضع النعش في اللوري الذي استعد سائقه للانطلاق. أعلن المحافظ العاقب بهدوء شديد للأساتذة «إن كان لديكم محاضرات فلتذهبوا لأدائها». قفز رجال الشرطة من سياراتهم وأحاطوا باللوري لتأمين خروجه من الميدان. كانت الجماهير الغاضبة تود متابعة اللوري في سيره وهي تهتف ضد الحكومة. وفي طريقهم للخروج من الميدان اصطدم الناس بعربات الشرطة الخالية. قاموا تحريكها وقلبها على جُنُوبُها أو أسفلها، وصارت تلك السيارات مثل لعب صغيرة في أيادي عَمالِقة.

لم يعرف إلى ذلك الحين وإلى عدد من الساعات بعد ذلك – ما حدث من عنف في ذلك الميدان، إذ ظل الطلاب وهم يعودون إلى الجامعة منضبطين في سلوكهم وخفيضي الصوت. كان الناس في حالة من البلبلة والحيرة بخصوص ما حدث حقيقة في تلك الحوادث. قال البعض إن القرشي قد أصيب بثلاثة عيارات إصابته في سريره، وأن هنالك طالبين آخرين أو أكثر قُتلا وأن ستة طلاب في حالة حرجة. لم يكن أحد على علم بما يخبئه القدر ويأتي في المستقبل. وسرى بين الناس أن أساتذة الجامعة قد قدموا استقالاتهم من العمل. ماذا سيحدث بعد ذلك؟ غير أن الأطباء كانوا يدركون ما عليهم

فعله بعد انتهاء الموكب. عادوا إلى عنابر المستشفى وقسم الحوادث وقضوا اليوم فيهما.

لم يستطع الأساتذة الذين وصلوا لشارع المستشفى بعد مغادرة الموكب أن يتعرفوا على الفور على الجهة التي غادر إليها المتظاهرون. وحدث نفس الشيء مع الأمام الهادي إمام الأنصار والذي حضر في عربته الروز رويس. وحضر هؤلاء الأساتذة المتأخرون والإمام الهادي وآخرون لميدان عبد المنعم قرب نهاية التشييع. كانت الشوارع تمتلئ بالناس وليس على ألسنتهم غير الحديث عن إطلاق الرصاص في الجامعة. وفي طريق عودتهم للجامعة وضع كثير من الأساتذة الروبات فوق رؤوسهم اتقاءً لأشعة الشمس الحارقة. وكانت مسيرة ذلك الصباح هي حديث المجالس في الليل. لقد أُسست «طريقة» جديدة لمعارضة الحكومة يقودها رجال يرتدون جلاليب خضراء عجيبة. وللعجب فإن تلك «الطريقة» قد استقطبت بعض الأجانب.

وكان نادي الأساتذة هادئا عصر ذلك اليوم. وكانت الخطوة التالية قد تم الإعلان هنا عن اجتماع لكل الأساتذة في مساء ذلك اليوم للحث على تقديم الاستقالات الجماعية احتجاجاً على الحكومة. تمت مواصلة التخطيط لذلك الاجتماع، وتقاطرت الجموع على النادي لسماع الأخبار. وأحضر الأطباء قائمة دقيقة بأعداد منن أصيبوا ليلة اليوم السابق. ولم يكن بعض هؤلاء الأطباء ومساعديهم قد ناموا لأكثر من ٢٤ ساعة فذهبوا لبيوتهم وهم في غاية من الرهق. وسقط بعضهم فريسة لمزاج كئيب ولم يكونوا يدرون إلى أين ستؤدي بهم الأحداث.

ورغماً عن كل ذلك فلقد تواصلت تأثيرات الأحداث وتداعياتها. وعبر النهر في أم درمان وفي المدارس الثانوية وفي بيوت عامة الناس كان الكل قد سمع الأخبار وعن جرائم القتل التي لا تغتفر.

تتابعت الشائعات وفتحت الباب على مصراعيه لكل الاحتمالات الممكنة وغير العادية.

الخميس ٢٢ أكتوبر | منتصف النهار إلى الليل

كان علي محمد خير أحد الذين غادروا موكب التشييع وهو في مزاج نكد، وهو الذي كان قد ترأس اجتماع الأساتذة قبل قيام الموكب. كان يشعر بالقلق إزاء تدخل الأحزاب السياسية في قضايا الجامعة. وكانت نظرته لتلك الأحداث هي أنها أحزاب قديمة تمثل الطوائف الإسلامية التقليدية. فكر في أن المعارضة الجامعية تمثل نوعاً جديداً من المعارضة بقيادة مجموعة مهنية متعلمة وذات تفكير حديث، وفكر أيضاً في إمكانية انضمام مجموعات مهنية أخرى لهم. قابل علي محمد خير في طريقه لميدان عبد المنعم المحامي عابدين إسماعيل رئيس نقابة المحامين السودانيين. وكان إسماعيل والمحامون الآخرون قد سمعوا بأنباء ما حدث في الجامعة وبموكب التشييع عند وصولهم لمكاتبهم ذلك الصباح، ولحق المحامون بالموكب وهو يسير على كبري الحرية. أخبر دكتور علي محمد خير عابدين إسماعيل بقرارات الأساتذة وتساءل المحامي عما يمكن أن يقدمه المحامون من عون. واتفق الاثنان على تعاون المجموعتين، رغم أن طبيعة هذا التعاون لم تكن واضحة تماماً. وما كان أكثر غموضاً هو إمكانية أن يحدث تعاون أساتذة الجامعة مع المجموعات المهنية الأخرى تغييراً دون تدخل الأحزاب السياسية.

وبعد منتصف النهار بقليل آب عابدين إسماعيل لمكتبه الكائن جنوب الهيئة القضائية. وكان مكتبه عبارة عن غرفتين كبيرتين بهما مروحتي سقف والقليل من الأثاث (طاولة مكتب، وأخرى لماكينة الطباعة، وكرسي خشب، ودولاب للملفات)

وعُلق على الحائط تقويم لذلك العام. وكان في المكتب أيضا مساحة صغيرة للاستقبال. وكان يعمل بالمكتب عامل (مراسلة) لجلب القهوة أو نقل الرسائل. وكان بعض المحامين من الذين سمعوا بالأنباء قد تجمعوا في مكتب عابدين أيضاً، كان منهم أحمد عتباني (والذي كان المدعي العام أبان حقبة الاستقلال)، والذي أيقظه أحدهم في السادسة صباحاً ليبلغه بالأخبار. أحس عابدين بالاشمئزاز من تهجم الحكومة على الطلاب في داخليتاهم وقتلهم. غير أن زوجته حذرته من ألا يتسرع في إصدار الأحكام. كان قد خط بيده مناشدة للحكومة طالبا فيها بتكوين لجنة تحقيق وبعقد محاكمات عادلة لمن تسببوا في الأحداث.

حضر المحامون الآخرون لمكتب عابدين إسماعيل بمبادرة من شوقي ملاسي وكان قد سمع بالأنباء صباح ذلك اليوم وهو في مبنى القضائية. وكان – كغيره – غاضباً وحزيناً على ما جرى من أحداث. ورغم أنه لم يكن عضوا في اللجنة التنفيذية للنقابة إلا أنه طاف على مبنى القضائية داعياً لاجتماع عاجل في مكتب عابدين إسماعيل. قام عابدين بإخطار الاجتماع بأن الكل ينتظر من نقابة المحامين بياناً حول الأحداث، ولكنه يرى أن تمضي لأبعد من ذلك، وأن تسعى لضمان تأييد القضاة أيضاً. مضى عابدين من توه للقضائية لمقابلة بابكر عوض الله أحد القضاة اللامعين النابهين الذين عُرف عنهم عدم التعاطف مع الحكم العسكري. كان الرجل هو أحد قضاة محكمة الاستئناف، وهي أعلى محكمة في القسم المدني من القضاء، وهي تختص بالجوانب المدنية والجنائية.

اتفق عابدين وبابكر عوض الله في النهاية على أن أي عمل مشترك بينهما ينبغي أن يكون معتدلاً حتى يجد القبول من جميع أعضاء السلك القضائي. وأثناء اجتماع عابدين إسماعيل، حضر شوقي ملاسي مرتين ليبلغهما بأخبار الاجتماع في مكتب عابدين، وأن نحواً من خمسين محامياً يجتمعون في تلك الساعة في المكتب، تفاوتت اقتراحاتهم من القيام بمظاهرات وعصيان مدني واضرابات إلى إصدار بيانات شجب أو عريضة التماس. كانوا متحمسين للقيام بعمل ما.

عاد عابدين لمكتبه وطرح للمجتمعين الرأي القائل بضرورة إصدار قرار معتدل

ومشترك – مع القضاة – ولقى طرحه القبول والاستحسان، بسبب أن تلك كانت هي المرة الأولى التي يدخل فيها القضاة في احتجاج على الحكم العسكري. طلب المجتمعون من عابدين صياغة مذكرة بما اتفقوا عليه. وما أن مرت نصف ساعة حتى كان عابدين قد فرغ من إعداد مسودة المذكرة. وعاد ومعه بابكر عوض الله، الذي قرر ضرورة الحصول على مساندة القضاة الشرعيين (الذين يحكمون الناس في قضايا الأحوال الشخصية الإسلامية) أيضا. كان هدفه هو توحيد جبهة القضاء. وافق عابدين على هذا الطرح خاصة وأن سمعة القضاء الشرعيين المحافظة سوف تعضد موقف المحتجين. أسر بابكر عوض الله لقريبه الشيخ سراج رئيس مفتشي المحاكم الشرعية بالأمر، وطمأنه الشيخ بموافقة القضاة الشرعيين على العريضة. وذهب الشيخ سراج لقاضي القضاة ليمهد الطريق لبابكر عوض الله. راجع بابكر وعابدين معا مسودة المذكرة. وكانت المذكرة تدين هجوم الشرطة بالرصاص على الطلاب في الداخليات وتصفه بأنه «غير قانوني»، وأشارت إلى عدة مواد من قانون الإجراءات الجنائية مثل ضرورة وجود قاض أو مأمور قضائي عند اللجوء لإطلاق النار لتفريق حشود جماهيرية. ودعت المذكرة أيضا لضرورة محاكمة المتسببين في تلك الحوادث. نالت المذكرة رضاء بابكر. كان القضاة والمحامون في ذلك اليوم في غاية الانزعاج والإنكار للأخبار التي تواردت إليهم من هجوم الشرطة. وكانت عدم قانونية الهجوم بالسلاح الناري هي الأساس القانوني لغضبتهم الأخلاقية، وكان استخدام السلاح الناري ضد الطلاب العزل من السلاح والعنف الزائد غير المبرر هو ما استندوا عليه في المذكرة. بيد أن المذكرة كانت قد أشارت أيضاً إلى العديد من الخروقات القانونية وكان بعضها شكلياً، كان يمثل توبيخاً متزناً بحيث يحفز القضاة للانضمام لمذكرة المحامين. اقترح بابكر تعديلاً نال إعجاب عابدين. فقد أضيفت إلى جملة يجب تقديم الضابط المسئولين لعدالة المحاكم الجنائية. كلمات كان القصد منها هو تحديد الضابط أو الضباط المسؤولين عن إطلاق النار. وكانت الكلمات التي أضيفت هي «لا فرق بين خفير أو وزير». كانت كلمات البيان تدعوا لمحاكمة الشخص أو الأشخاص المسؤولين دون النظر إلى صغر أو كبر دورهم في الحكومة. وكانت تلك دعوة – من طرف خفي – لتحميل وزير الداخلية المسؤولية.

عاد عابدين إلى مكتبه حاملاً المذكرة وقرأها بصوتٍ عالٍ. وقام بعض المحامين بطباعتها على ماكينة الطباعة «أولتي الضخمة»، واستغرق التصحيح وقتاً طويلاً. أخذ عابدين الأصل المطبوع (بعد أن ترك للمحامين نسخة كربونية جيدة) وذهب مع بابكر عوض الله إلى قاضي القضاة الشيخ حسن اليمني. وبعد محادثة قصيرة معه قام قاضي القضاة بالتوقيع على المذكرة وسهل توقيعه الأمر على باقي القضاة الشرعيين فقاموا بالتوقيع أيضاً. وتوالت توقيعات كل القضاة. كانت الساعة قد تجاوزت – الثانية ظهراً وكانت بعض المكاتب فارغة. وبعد انقضاء ساعات الدوام الرسمي قرر بابكر وعابدين الذهاب لمن لم يوقع من القضاة في منازلهم كان هنالك اسمان مهمان لم يوقعا بعد وهما مجذوب علي حسيب، وعبد المجيد إمام. لم يكن يؤملان في توقيع رئيس القضاة أبو رنات، لذا لم يحاولا أصلاً الذهاب إليه. كانا مهتمين بالحصول على توقيع نائبه القاضي مجذوب علي حسيب بحسبانه أكبر مسؤول في الهيئة القضائية (المدنية). وكان الحصول على توقيع عبد المجيد إمام مهماً نظراً لما يتمتع به من احترام كبير وسط القضاة. طلب بابكر عوض الله من ملاسي أن يأخذهما بسيارته للبحث عمن لم يوقع على المذكرة. وكان ملاسي في جولاته المكوكية بين مكتب عابدين والقضائية حاملاً الأخبار للطرفين. أتفق الجميع على عودة إسماعيل لمكتبه لترأس اجتماع المحامين والذين ظلوا يتدفقون على المكتب رغم تأخر الوقت.

كان بابكر عوض الله مصراً على توقيع عبد المجيد إمام أحد قضاة المحكمة العليا وكبير قضاة الخرطوم. كان عبد المجيد إمام قاضياً ممتازاً شديد النزاهة والاستقامة. وقد كان كثير من القضاة يتمتعون بذات الصفات، بيد أن لدى بابكر عوض الله أسباباً إضافية للحرص على توقيع عبد المجيد إمام. كان إمام معروفاً للشعب عامة، وكان سكوتاً كتوماً، وكان توقيعه سيكون بالغ الأثر. وأحس بابكر – كما أحس أخرون أيضاَ – بأهمية توقيع عبد المجيد إمام لذلك البيان لأن الناس يعدون عبد المجيد إمام شخصاً مميزاً.

ربما كان لمظهر عبد المجيد الجسدي الدور الأكبر في معرفة العامة له. فقد كان جلده الأسود ناعماً ومشدودا على عظام خديه البارزة. وكان ودوداً تبدو السكينة على عينيه.

وامتاز بصوت خافت وروح فكهة عذبة. وكان لا يتوانى عن بذل النصيحة والمشورة، ولكن فقط لمن يطلبها منه. وكان بياض عينيه يشابه العاج الخالص عندما ينظر إليك مليّا – ليس نظرة احتجاج بل نظرة تعاطف وود.

كانت القضايا القانونية تأخذ جل تفكيره. وكان لا يمل الحديث والنقاش عن قضية قانونية حتى يقتلها بحثاً. بيد أنه كان قليل الكلام في الأمور الأخرى. ومن عاداته أيضا المداومة على الظهور في المناسبات العامة. وكان شديد الاعتداد والثقة بنفسه رغم أنه كان شديد الحياء أيضاً. ورغم أنه كان عظيم الموهبة، إلا أنه سلم من حسد الآخرين. ومع كل تلك التناقضات في شخصيته فلقد كان الكل يحبه ويجله. فللرجل مئات المعارف والقليل من الأصدقاء المقربين. وبالتأكيد لم يكن أصدقاؤه من النوع الذي يحل على المرء فجأة دون سابق موعد ولا من النوع الذي يمكن أن تبوح لهم بشكوكك العميقة.

عادة ما يكون لسلوك المرء مصادر معقدة. وكان عبد المجيد إمام – كغيره من الناس – هو نتاج جماع أحكامه المدروسة الكاملة النضج. كان هنالك أمر واحد عن عبد المجيد إمام لا يتحدث عنه أي من زملائه، وهو أن والدة عبد المجيد إمام كانت امرأة من جنوب السودان، بل وإنها كانت من الإماء (المسترقات)، أو على الأقل منحدرة منهم. ولم يفلح زواجها بضابط شمالي من إزالة تلك «الوصمة». ولم يخطر ببال عبد المجيد إمام قط أن بإمكانه أن يقترن بامرأة شمالية خالصة. غير أن تلك الأحكام المجحفة المتحيزة والأحكام المسبقة والمسكوت عنها لم تكن تنطبق على زملاء عبد المجيد والذين كانوا يحبونه ويجلونه ويرفضون ما يقال عنه. ولكنها كانت احكاماً شائعة بين غالب الناس. كان إمام دائم البحث عن امرأة مناسبة وكان يكرر القول بأنه يأمل في تكوين أسرة خاصة به. وكانت تلك هي الإشارة الشخصية الوحيدة التي يذكرها الرجل في المناسبات العامة من غير اكتراث ودون حرج مع ابتسامة عريضة ثم يغير موضوع الحديث. كان محدثا بارعاً ومستمعا جيداً، لكنه لم يكن يؤثر الراحة والدعة بل كان يحب القراءة الجادة ورعاية الحدائق (البستنة)، ويمارس الهوايتين بشغف في منزله

الحكومي البهيج والعادي المنظر (من الخارج). كانت حديقته واسعة تماثل مساحتها مساحة البيت نفسه وتمتد لثمانين ياردة خلفه. وكان يعمل على رعايتها منذ سنين. وزرع بنفسه فيها عشرات النباتات المزهرة ورعى بساطها الأخضر. كانت - بحق - حديقة ذات بهجة. وكان بالغ الحرص على التزام (المنطق) في الجمع بين الألوان والأشكال والارتفاعات كان شديد الرغبة في إحداث «توازن» بين الأشياء بين المنطق والحدس والبديهة.

كان عبد المجيد إمام يقضي معظم أمسياته يقرأ وحيداً في حديقته. وكان هذا هو ما كان يفعله مساء الحادي والعشرين من أكتوبر، عندما تناهت لسمعه أصوات انفجارات من جهة الجامعة (والتي تبعد نحو نصف ميل من بيته). كان يقضي إجازة محلية قصيرة. ولما حملت له الريح رائحة الغاز المسيل للدموع وضع كتابه ومضى للشارع يستكشف الأمر. وقف قليلاً ينصت للأصوات في الظلام، وخطر له أن شيئاً خطيراً وغير عادي قد وقع. غير أنه لم يغادر منزله في تلك الليلة ولا في صباح اليوم التالي. لاحظ - بعد أن تناول إفطاره - وجود أعداد كبيرة من الناس في الشارع. لعل ذلك كان نذيراً لما هو قادم. ولكنه لم يكن يتخيل ما هي طبيعة ما حدث أو سيحدث. في تمام الواحدة ظهرا تناول عبد المجيد كوباً من الليمونادة وخلد لنومة القيلولة.

لم يجد بابكر عوض الله أحدا في القضائية كان قد تكلم مع عبد المجيد إمام منذ أيام عديدة. كان يعلم أن الرجل في إجازة محلية، وكان واثقاً من أنه سيجده في المنزل، إذ أنها ساعة القيلولة. كانت الساعة تقترب من الثالثة عندما طرق بابكر عوض الله، وشوقي ملاسي باب دار إمام. وقام الحارس بإدخالهما وذهب ليوقظ سيد الدار. جلس الاثنان على كراسي حول طاولة منخفضة في الحديقة بجانب المنزل. كان بابكر عوض الله قد قرر أن يحاول إقناع عبد المجيد بالتوقيع على المذكرة إذ أن ذلك سيزيد من فرص احتمال القيام بمزيد من الإصلاحات في إدارة دفة العدالة بالبلاد. كان عبد المجيد مهنياً لا يهتم بالسياسة، لذا كان من المستبعد أن يهتم بالتداعيات السياسية للمذكرة، بيد أنه كان مهتماً أيضاً بضرورة استقلال القضاء.

أتى عبد المجيد مباشرة من فراشه لمقابلة ضيفيه في الحديقة كان يرتدي قميصاً (عرّاقي) وسروالاً (عربياً). أكرم وفادتهما بالشاي وبدأ الجميع في نقاش مطول. أخبره *الرجلان بالندوة وما قيل فيها، وإطلاق النار على الطلاب، وإمكانية إصدار مذكرة أو* بيان مشترك بين القضاة والمحامين. وتعجّب الرجلان عندما قاطعهما قائلاً بأن البيان ليس قوياً بما فيه الكفاية. ووصف إمام ما قامت به الشرطة بأنه «عمل غير معقول» ولا يسنده سبب قانوني، وقام بالتوقيع على ما حمله الرجلان، وهما في غاية الفرح. واستعدا للخروج، بيد أن عبد المجيد بدأ في جدل ونقاش قانوني مع بابكر عوض الله كان قد بدأه قبل نحو ثلاثة أشهر يتعلق بالحل القانوني الأمثل لمشكلة الجنوب. انفضّ سامر الرجال الثلاثة على وعد بأن يتم إبلاغ إمام بكل ما يستجد في الأمر إذ أنه سيظل في إجازة لعدة أيام قادمات، إضافة بالطبع لليوم التالي (الجمعة) وهو يوم العطلة الدينية الأسبوعية. واصل بابكر عوض الله وشوقي بحثهما في أم درمان والخرطوم عن القضاة الذين لم يوقعوا على العريضة، ولكن تعذر عليهما الوصول إلى مجذوب على حسيب في منزله بأم درمان أو في مزرعته الخاصة. وعند الخامسة مساء اتفقا على التوقف عن البحث حتى الساعة الثامنة حيث سيتقابلان في مكتب عابدين إسماعيل ثم يستأنفا البحث عن القاضي حسيب. أوصل شوقي ملاسي بابكر عوض الله إلى منزله ثم ذهب مع عابدين إسماعيل لزيارة الطلاب المصابين في المستشفى، وهنالك أُخطرا بأن اجتماعاً مشتركاً بين الأساتذة السودانيين والأجانب سيتم ذلك المساء عند السادسة مساء. ساهم عدم انتظام التدريس في ذلك الصباح وعدم توافر معلومات دقيقة عما حدث في أن يؤم ذلك الاجتماع المشترك عدد كبير من الأساتذة. كان الكل يسأل ويستفسر عما جرى وعما يجري. وما أن حلت الساعة الخامسة والنصف حتى بدأ تدفق الأساتذة نحو القاعة رقم ١٠٢ التي اختيرت مكاناً للاجتماع لكبر حجمها، وهي تقع شمال نادي الأساتذة وفي الطريق إلى المكتبة الرئيسة، وبقرب شاطئ النيل الأزرق. كانت القاعة (ذات الكَنَبات الموضوعة بتدرج شديد الانحدار) مضاءةً بأنوار النيون وفوق السقف كانت مراوح الهواء تدور.

تجمّع ما يقارب المئتين من الأساتذة كان نصفهم من السودانيين والنصف الآخر من بلدان متعددة. وترأس الاجتماع نائب مدير الجامعة عبد الله نور والذي قام بتلخيص سير الأحداث المحزنة في داخليات الطلاب. وأمّنّ عبد الله نور على خطأ عدم إشراك الأساتذة الأجانب منذ البداية في اتخاذ القرارات أثناء الخلافات مع الحكومات والتي بدأت العام المنصرم وأكد على عدم تكرار هذا الخطأ هذا العام. لقد اجتمع الأساتذة السودانيون في ذلك الصباح واتفقوا على أن الحياة الأكاديمية تحت تلك الظروف السائدة لم تعد ممكنة. ورمى عبد الله نور بأسئلة حائرة وطلب من المجتمعين أن يُدلوا بآرائهم وتعليقاتهم. وكانت أسئلتهم عديدة: ماذا حدث في ذلك اليوم تحديداً؟ هل تم الاتصال بأهل المصابين؟ وأجاب عبد الله نور باقتضاب على كل سؤال: شرح ما قصده بالقول من أنه لم يعد بالإمكان البقاء في صفوف «الأكاديمية» تحت الظروف الحالية، بالقول: «نحن نريد فقط أن نعبّر عن سخطنا واستيائنا وذلك بتركنا للخدمة في الجامعة، وهذا ما نفعله جزئياً الآن؛ لأن الحكومة الحالية لا تحترم الجامعة. نحن هنا لتنويركم والقرار متروك لكم». كان حديثه معمماً وغير مباشر. وفهم بعض الأساتذة السودانيين أن هذا تكتيك قصد منه تلمس درجة المساندة من الأساتذة الأجانب دون إفزاعهم، بينما تعجب آخرون من غياب روح المصادمة والعاطفة الجياشة التي عبر عنها نائب مدير الجامعة في ذلك الصباح، وبرروا ذلك في احتمال التخلي عن فكرة الاستقالات الجماعية. وكان قسم كبير من الأساتذة منزعجاً من فكرة الاستقالات الجماعية تلك، وهل ستنفذ فعلاً؟ وما هي آلية الوصول لذلك القرار؟ أهي برفع الأيادي في الهواء للتصويت؟ أم أنهم سيوقعون بأسمائهم على بيان الاستقالة.

مرت ساعة كاملة في نقاشات متقطعة. ففي جانب كانت هنالك الاقتراحات المتوقعة من الموافقة على القرار الجماعي بتعزية أقارب الميت والطلاب المصابين، وكذلك مطالبة نائب المدير باتخاذ خطوات لضمان وسلامة حرم الجامعة. وفي جانب آخر كانت هنالك دعوات متطرفة للمضي قدماً في الاستقالات الجماعية وضرورة مشاركة الأساتذة الأجانب فيها. ما هي عواقب الاستقالة؟ أتعني الاستقالات إخلاء المنازل الجامعية؟

ومن سيدفع للأساتذة الأجانب تذاكر السفر لبلادهم؟ وعبر أستاذان بصراحة عن رفضهما لفكرة الاستقالة. وسألا المجتمعين: ألم يحمل الطلاب الطوب والزجاجات الفارغة؟ أليس من الغرابة وعدم الواقعية أن نتوقع من الأساتذة الأجانب أن ينحازوا لفريق دون آخر في الصراع حول فلسفة الحكم في السودان؟ تراوحت الموضوعات المطروقة بين قطبين متباعدين، ومضى المتحدثون يلقون خطباً قصيرة وأسئلة حائرة. ثم قام أستاذ من جنوب آسيا بالحديث، فألقى في خطبته اللوم على الشرطة لتغولها على الحرية، وذكر أن في ذلك تعدٍ على «أكاديمية» الجامعة يعيق تماما العمل فيها. وتوقع الكل أن يعلن الرجل استقالته الفورية بيد أنه أعلن في نهاية خطبته أنه في حالة إجماع الأساتذة السودانيين على الاستقالة الجماعية، فإنه يجب على الأساتذة الأجانب عدم العمل في الجامعة في العام المقبل، ولكن بعد أن يحصلوا هذا العام على تذاكر العودة لبلادهم في عطلتهم السنوية. وبقي الاجتماع حائراً. كان غالب المتحدثين يثنون على العاطفة المثالية التي ستمثلها الاستقالات الجماعية، ولكنهم كانوا يذكرون أيضا الاختطار الذي ستجلبه تلك الاستقالات. وتساءل بعض المتحدثين عن الفوائد العملية التي يمكن أن تُجنى من الاستقالات الجماعية بتلك الصورة الدرامية.

وتبنى حسن عمر أحمد مهمة تنوير الاجتماع بكل الاحتمالات الممكنة. كان قد وافق على ضرورة التخطيط المتمهل للوضع، وعلى عدم «إخافة» الأساتذة السودانيين المترددين والأساتذة الأجانب بمثل ذلك الخطاب الناري الذي كان قد ألقاه صباح ذلك اليوم. بيد أن صبره قد نفد، وبدت عليه ملامح الغضب والمزاج العدائي فقام بتكرار ما ذكره في ذلك الصباح في غرفة اجتماع مجلس الجامعة، وبعنف زائد. كان واثقاً من أن بإمكانهم إسقاط النظام. وكان متأكداً من عزمهم على ذلك. «سوف نشهد سقوط هذه الحكومة». هكذا كان يقول وسط الحشد مرسلاً إشارته للحكومة والتي لابد أن لها عيوناً وآذاناً وسط حشد هكذا. لما انتهى من خطبته تقدم وصعد إلى المنصة إلى حيث كان يجلس عبد الله نور عالياً أمام صفوف من المقاعد. نظر عبد الله نور إلى حسن عمر لوهلة ثم ابتسم وقال في تقريرية واضحة «ها قد انكشف المستور».

عبر المتحدثون لاحقاً من الأساتذة السودانيين عن استعدادهم لمجابهة تبعات الاستقالة الجماعية، وعن أنهم على استعداد للتضحية بكل شيء من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، وتقبل أخطار الهزيمة الكارثية. غير أن تلك المشاعر والنوايا لم تبدد مخاوف جميع الحضور، فتساءل الأساتذة الأجانب عن حلم ورغبة الأساتذة السودانيين في إسقاط النظام وذكروهم بـ «أنهم يملكون السلاح وأنتم لا تملكونه». كان صاحب هذا القول يعمل أستاذا للعلوم السياسية. حذر ذلك الأستاذ أيضاً من مغبة اتخاذ خطوات متسرعة وجريئة ليس لها حظ كبير في الفلاح.

ورغماً عن شكوك الأساتذة الأجانب (وحتى بعض الأساتذة السودانيين) في أمر الطموحات السياسية المعلنة فإن الروح وقوة الدفع في ذلك الاجتماع قد تبدلتا. وكانت كل خطب الأساتذة السودانيين تفترض أنهم سيقدمون باستقالتهم، وأن الأساتذة الأجانب - رغم عدم إلزامهم بالاستقالات الفورية - إلا أنه يجب عليهم النظر في إمكانية الاستقالة كأمر أخلاقي. وأمّن كل المتحدثين في إصرار على ضرورة شجب ما حدث في الجامعة واستنكاره. وتوصل المجتمعون بعد ذلك لقرار جماعي. فبالإضافة إلى التعبير عن الأسف والاشمئزاز وبعث التعازي لأقارب الميت والمصابين، تم توصل المجتمعون لقرار صارم يدين تجاوزات الشرطة ويطالب بالحرية الأكاديمية في الجامعة وضمان عدم تكرار اقتحام الشرطة لحرم الجامعة دون طلب من المدير. ثم تم انتخاب لجنة للدعوة لاجتماعات إضافية - حسب الحاجة - وتم تكليف مجموعة مصغرة لحمل تلك الأنباء لمدير الجامعة.

أُختُتِم الاجتماع عند الساعة الثامنة والربع. وكان من المقرر أن يعقبه اجتماع للأساتذة السودانيين. ولم يكن منظمو الاجتماع يتوقعون قبول الأساتذة الأجانب لمبدأ الاستقالات الجماعية من الجامعة، بيد أنهم كانوا يحتاجون لمساندتهم لسببين أولهما هو إن احتجاجاً يصدر من كل أساتذة الجامعة (سودانيين وأجانب) سيكون أكثر تأثيراً على الشرطة. وثانيهما أن جبهة موحدة في الجامعة سوف تكون أكثر قدرة على حماية الأساتذة السودانيين من المحاكمات الانتقامية - إذا فشلت الثورة -. أحس المنظمون بالقلق عندما

طال الاجتماع المشترك، إذ كانوا مهتمين بالحصول على استقالات الأساتذة السودانيين، وبدا أنه بالإمكان الحصول على هذه الاستقالات استناداً على مساندة أغلب المجتمعين في الصباح وعلى تجربة الموكب. وكان الحياد عن مبدأ الاستقالة مزعجاً مقلقاً. ومع خروج الأساتذة وتحركهم بين موقعي الاجتماعين (كانت هنالك مسافة قصيرة بينهما)، حمل نقيب المحامين عابدين إسماعيل وشخصان آخران للاجتماع نبأ إغلاق وسط العاصمة التجاري وكذلك محطات الوقود.

لم يزد اجتماع الأساتذة السودانيين عن أكثر من ربع ساعة. وتلى علي محمد خير- والذي كان يترأس اجتماع الصباح- بياناً لخص فيه ما قامت به الشرطة من انتهاكات، وعن اعتراضات الأساتذة على تلك الانتهاكات. وكان ملخص البيان شبيها بالاقتراح الذي تبناه الاجتماع المشترك. وكان الاختلاف الجوهري الوحيد بينهما هو أن البيان كان قد اختتم بأن من وقعوا عليه يعلنون استقالتهم من الجامعة احتجاجاً على ما حدث. أكمل علي محمد خير قراءة البيان، ووضع الورقة جانباً ونظر إلى الحضور برهة ثم قال: «يشرفني أن أكون أول المستقيلين».

وخلال الدقائق التي تلت ذلك أقدم الأساتذة السودانيون دونما تردد على اتخاذ خطوة لم يتمكنوا ذلك الصباح من أخذها ألا هي الاستقالة. تقدم نحو ٨٨٪ من الأساتذة باستقالاتهم التي عنونوها لمدير الجامعة. وأجمعوا أيضاً على حمل رسالة احتجاج من الجامعة إلى الفريق عبود في القصر الجمهوري. تداولوا – ولفترة قصيرة – مسودة الرسالة الاحتجاجية وتقدم الكثيرون باقتراحاتهم حولها. وتمت صياغة المذكرة وبما أن اليوم التالي كان يصادف يوم الجمعة (وهي العطلة الأسبوعية الرسمية) فلقد تقرر تقديم المذكرة في موكب يقام في صباح السبت.

انفض الاجتماع في تمام الثامنة والنصف مساءً، واستمر تداول بيان الاستقالة في القاعة ١٠٢ لجمع مزيد من التوقيعات عندما جاء أحدهم بنبأ سمعه لتوه في المذياع يفيد بأن حظراً للتجول يبدأ في التاسعة مساء قد تم فرضه، ونصح الناس بسرعة العودة لمنازلهم. ما لم يكن يعرفه المجتمعون هو أن مجموعات من الناس كانوا في تلك اللحظة

يقومون بحرق وتكسير كل ما صادفهم في وسط الخرطوم. وعلى أثر ذيوع الخبر سارع بعض الأساتذة بالذهاب الى وسط الخرطوم حيث مظاهرات التخريب. وكانت تلك هي لحظات التحول من وسائل العمل البرلماني إلى الغضبة الثورية. وبدأ انفجار العنف في منطقة وسط الخرطوم بمظاهرة سلمية سيرها طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم. وكان معظمهم قد سمع ذلك الصباح عن المسيرة التي قادها أساتذة جامعة الخرطوم والطلاب من المستشفى إلى ميدان عبد المنعم، بل شارك بعضهم فيها. وعند منتصف النهار قاموا بكتابة وتعليق الشعارات والملصقات واستغلوا أوقات المحاضرات (عادة ما تكون بعد الخامسة مساء) لإذاعة الخبر بين الطلاب. كان الطلاب قد اتفقوا على اللقاء في مكان معين عند شارع الجامعة من الجهة الغربية للمدينة بالقرب من مباني جامعة القاهرة فرع الخرطوم.

وما أن حل الظلام – بعد السادسة بقليل – ملأ الطلاب أكبر ساحة في المكان وفي الشارع المؤدي للفندق الكبير المقابل للنيل الأزرق. كانت خطة الطلاب تتلخص في التقدم نحو مستشفى الخرطوم العام مرددين الشعارات السياسية. وانضم لطلاب الجامعة بعض طلاب الثانويات وبلغ عددهم ما يربو على ٢٥٠٠ طالبا. ووصلت المظاهرة إلى شارع القصر، ومن هنالك واصلوا السير شرقاً إلى مركز المدينة. وكانت المظاهرة تمتد لنحو ٣٠٠ ياردة.

وظلت جموع الطلاب تهدر بهتافات وتردد شعارات تدين القتلة: «الى الجحيم أيها القتلة!». وكان ذلك الهتاف وهتافات أخرى تُسمع من على بعد مسافات كبيرة. سببت تلك المظاهرة حرجا وإزعاجاً للحكومة، فقد كانت الإذاعة تجري لقاءً مع وكيل وزارة الاستعلامات (الإعلام) الدائم والذي أشار إشارة غامضة إلى الأحداث التي جرت بجامعة الخرطوم مساء اليوم السابق، وأضاف أن الموقف غدا تحت السيطرة تماماً. وكان السامعون لحديث الرجل يسمعون أيضاً هتافات الجماهير تأتيهم من بعيد خلف صوت الرجل وهو يؤكد أن الموقف تحت السيطرة.

وكانت تسير خلف مظاهرات الطلاب أربعة من اللواري الضخمة وهي محملة

برجال الشرطة. تحركوا شمالاً نحو مكتب البريد الرئيسي على شارع الجامعة، وهنالك تسارعت حركة موكب الشرطة نحو الشرق لتسبق المتظاهرين. وعند القصر الجمهوري التف موكب الشرطة نحو الجنوب لمنع تقدم الطلاب عند تقاطعات شارع القصر الرئيسية ووصل موكب الشرطة واحتل مركز الشارع.

أوقفت الشرطة مظاهرة الطلاب وأمرتهم بالتفرق. واحتج الطلاب بأن مظاهراتهم سلمية ولإثبات ذلك جلسوا على الأرض وملأوا الطرقات الممتدة حوالي شارع القصر وبين المحلات التجارية ومكاتب الطيران التي كانت قد أغلقت أبوابها قبل مواعيدها المسائية المعتادة. كان أصحاب تلك المحلات والمكاتب قد تحسبوا للموقف منذ صباح ذلك اليوم مع انتشار الشائعات عن العنف ومرور العديد من سيارات الشرطة مما يعد أمراً غير مألوف. وما أن ترامت لأسماع أصحاب المحلات التي لم تغلق بعد هتافات المتظاهرين من بعيد حتى سارعوا بالإغلاق.

كان وسط الخرطوم هادئاً على غير العادة، ليس فيه من حركة. وظل الطلاب المتظاهرين جالسين أرضاً بكل هدوء ونظام. ورغم ذلك فلقد أطلقت الشرطة غازها المسيل للدموع عليهم. وكانت الأوامر قد صدرت للشرطة بتفريق المتظاهرين إلى تجمعات صغيرة قبل أن يفلت الأمر من أيديها. وقام الطلاب بالتراجع إلى شارع القصر والشوارع الجانبية إتقاءً للغاز الكثيف، واحتمال إطلاق الشرطة للرصاص الحي.

وبينما انهمك رجال الشرطة في تفريق الطلاب كانت هنالك دستة من سيارات الجيش تسير شمالاً من محطة السكة حديد نحو المتظاهرين قرب القصر. توقفت سيارات الجيش وجهاً لوجه أمام سيارات الشرطة. وبعد برهة انسحبت سيارات الشرطة والجيش في اتجاهين مختلفين من حيث أتيا. ولعلهما كانا قد بالغا في تقدير أعداد المتظاهرين، أو لعلهما اختلفا حول من تكون له القيادة، إذ أن الشرطة هي المسؤولة عن أمن المدن وهي مسؤولية لم تنقل رسمياً من الجيش الى الشرطة. أدى ذلك لفراغ في السلطة سمح للطلاب برخصة مفتوحة للتظاهر خلال نصف الساعة التي تلت ذلك الموقف. ولما تيقن الطلاب أن لا أحد يطاردهم قاموا بالتوجه لشارع القصر والشوارع

المتفرعة منه. واتجه أكثرهم في البدء إلى قاعة غردون الموسيقية (وهي إحدى القاعتين الموسيقيتين الوحيدتين في الخرطوم) حيث يمكن للمرء تناول مشروب كحولي ومشاهدة آخر عروض الكباريه. آب بعض المتظاهرين إلى شارع القصر ولم يجدوا من الشرطة ولا الجيش من يحول دون تقدمهم فمضوا شرقاً في شارع القصر والشوارع الجانبية. غير أن معظمهم عادوا إلى نقطة بداية تجمعهم، وفي الطريق قاموا بإحراق حانة (بار) قاعة غردون وبعض المحلات القريبة منها، ومحلات من كانوا يفترشون الأرض أمام المحلات الكبيرة. وقاموا أيضاً بإحراق أماكن أخرى مثل مكاتب جريدة «الرأي العام» إذ أنها كانت غالباً ما تساند الحكومة. واشتعل حماس المتظاهرين مجدداً. وأراد الطلاب إظهار معارضتهم للحكومة بالتظاهر وخلق جو شبيه بأجواء ذلك الصباح حين سار ذلك الموكب لميدان عبد المنعم، وإظهار اهتزاز النظام. كانوا يقومون بتكسير نوافذ المكاتب والمباني دونما تمييز. وتحصّن من كانوا بتلك المباني وأغلقوا أبوابهم عليهم. قام الطلاب المتظاهرون أيضا بقلب السيارات وحرقها. ومع ازدياد العربات المحروقة زادت خبرة وتجويد الطلاب وتكتيكهم. اكتشف الطلاب أن رمى عود ثقاب مشتعل في بنزين مرشوش على العربة أمر سهل، ولكنه قد يحرق من لا يهرب بجلده على عجل، فصاروا يبللون خرق القماش بالبنزين ويشعلوها داخل السيارات. وأفضل من ذلك هو إدخال قطعة قماش ملوية داخل خزان الوقود في السيارة ثم إشعال طرفه الخارجي. وكانت نتائج تلك الأعمال درامية للحد البعيد.

أثارت تلك الأعمال الرعب في نفوس الناس، إذ كانت السيارات تنفجر والزجاج يتطاير في كل مكان، وكان الخوف يستولى على الجميع مما سيصير عليه الحال، ومن المجهول القادم. لم يكن للطلاب - كمجموعة - أدنى خبرة في أعمال التكسير والتخريب، ولم يكونوا راغبين في تحطيم «الوضع الاجتماعي» الذي يحظون به كفئة متعلمة. غير إنه كان للثائرين المتظاهرين العديد من الدوافع. كان شعورهم المستجد بالنشوة هو أحد تلك الدوافع، وكانوا على أتم الاقتناع بأن ما يفعلوه هو الفعل الصحيح سياسياً. كان أحساس المتظاهرين أنهم يقومون بما هو مطلوب في «ثورة حقيقية». ألا تقوم الجماهير

عند الثورة باكتساح الشوارع وتحطيم وحرق ما فيها ؟! لذا بدا لهم فكرة إشعال الحرائق *بحسبانها فكرة جيدة.*

وبدأت الحكومة في تأكيد سيطرتها على الأوضاع بإنزال مزيد من رجال الشرطة قبل الساعة الثامنة بقليل. ولم يجد هؤلاء قمع المظاهرات أمراً سهلاً. نجحت قوات الشرطة وغازها المسيل للدموع في تفريق المتظاهرين إلى مجموعات صغيرة بين ١٠- ٢٠ متظاهرا. وتيسر لتلك المجموعات الصغيرة الهرب إلى الشوارع الجانبية. وكانوا يجتمعون تحت جنح الظلام في الأزقة قبل أن يقوموا بالهجوم بالطوب والعصي.

بدأ رجال الشرطة في إطلاق الأعيرة النارية التحذيرية من بنادقهم. وحسب المتظاهرون أن هدف الشرطة هو القتل مما دعا الجموع للتفرق والتوجه نحو بيوتهم. وفي الطريق سمعوا بإعلان حظر التجوال والذي يبدأ عند التاسعة مساء (بعد حوالي ساعة من ذلك الوقت). وبقي في الشوارع فقط من كان مصمما ومُصرّاً على إحداث مزيد من الشغب (كانوا في مجموعات من ٥-١٢ شخصاً). كانت قمصانهم مقطعة وسراويلهم (بناطلينهم) ممزقة وملوثة. وكان بجانب الطلاب مجموعة من الصغار يسمون أطفال الشوارع (الشماسة). كانوا بالمئات في وسط المدينة يبحثون بالنهار عن عمل كماسحي أحذية أو غير ذلك من الأعمال «الهامشية». وكانوا في تلك المظاهرة الليلية يبحثون عن مزيد من العمل والإثارة. كانوا يستهدفون السيارات المتوقفة في منتصف أرض المعركة. وكان أغلب السائقين قد حادوا عن تلك المنطقة بسبب المظاهر والمشاهد الواضحة لما كان يجري مثل إشارات المرور المنزوعة والزجاج المكسور المبعثر في الشارع. وكانت هنالك العديد من السيارات المحترقة في شارع القصر، ورائحة الغاز المسيل للدموع تملأ المكان. كانت أصوات طلقات الرصاص تسمع من بعيد غرب الشارع حيث كانت مجموعة من رجال الشرطة تطارد فلول من بقي من المتظاهرين. وسيقع قائدو السيارات القادمين من الشوارع الجانبية في خطر قبل أن ينتبهوا لهجوم مباغت ممن يختبئون في ظلام تلك الشوارع.

كان المتظاهرون يكرون ويفرون في هجومهم السريع المباغت على زجاج السيارات

ومصابيحها الأمامية دون أدنى اعتبار لنوع السيارة ومن يقودها ومن يركبها. فلقد هاجم المتظاهرون مثلا سيارة قديمة عادية من نوع بيرفكت Perfect كان ركابها الأربعة سودانيين يرتدون الجلابيب التقليدية. لم تستطع السيارة القديمة الهرب بسرعة من المكان حتى بعد تحطم زجاجها الأمامي. لم يمت أحد في هذه الهجمات رغم أن المستشفيات قد استقبلت العديد من حالات الارتجاج الدماغي وأنواعا أخرى من الإصابات. وقام بعض المتظاهرين بحرق بعض السيارات بعد إخراج من فيها، بينما أفلح البعض في اقناع المتظاهرين بترك أصحاب السيارات يمرون دون التعرض لهم. وحدث ذلك دون اعتبار للوضع الاقتصادي للسائقين أو جنسياتهم. ومرت ساعات التخريب دون أن تميز بيان ما حُرق أو دُمّر.

ومع اقتراب ساعة بدء حظر التجول تناقصت حركة السيارات، وقلل تناقص عدد السيارات وازدياد أعداد رجال الشرطة من حماسة المتظاهرين. ومع حلول الساعة التاسعة مساءً كانت الشرطة قد سيطرت على الأمور.

لم تكن الشرطة قد فقدت السيطرة على الأمور في أغلب أرجاء المدينة، ولم تحدث أي تجاوزات أمنية في الخرطوم إلا في وسط المدينة وفي نقطة بعيدة. ولم يكن أغلب سكان العاصمة على علم بما كان يجري. وكان بالإمكان مشاهدتهم وهم يلعبون الكرة الطائرة ويسمرون في الحفلات أو يمضون بصورة عادية في شؤون حياتهم. ومثل حظر التجول - وليس العنف - انقطاعاً في نظم حياتهم اليومية.

خلفت المظاهرات العنيفة المناهضة للحكومة أكواماً من الزجاج المهشم والعربات المحطمة. بيد أن كل ذلك كان وقفاً على المنطقة المحيطة بالقصر الجمهوري. ثم بدأت الشرطة - بعد استتباب الأمن - في تنظيف المكان وإزالة آثار الدمار وحمل السيارات المحطمة بعيداً.

تكررت إذاعة مواعيد حظر التجوال وسرت أنباء الحظر من جار إلى جار، وتوقفت بذلك التجمعات الاجتماعية للناس وبدأوا في مغادرة المكان واتجهوا لمنازلهم وهم في غاية الضيق والتبرم، خاصة بعد سماعهم لأنباء المظاهرات. أحدث قرار حظر التجوال

إحساساً بالخطر عند أغلب الناس ممن لم يعتادوا على مثل ذلك الحظر وعلى رؤية العربات المصفحة وهي تسير في أرتال متتالية على الشوارع الخالية.

بدأ الإحساس بالخطر ماثلاً عند أساتذة الجامعة الذين كانوا في حالة اجتماع لاتخاذ قرارات ستُرفع إلى مدير الجامعة. ولم يتبق للمجتمعين وقت طويل قبل بدء حظر التجوال. وعند طباعة القرارات كانت الساعة التاسعة قد حلت وبدأ الحظر. وخشى المجتمعون من أن تلقي الشرطة القبض عليهم فتسللوا نحو نادي الأساتذة سالكين الطرق الجانبية المؤدية من نادي الأساتذة إلى منزل مدير الجامعة سيراً على الأقدام. وفوجئوا هنالك بالمنزل مغلقاً بسلسلة حديدية، فتسلل الجمع عبر ميدان الكرة الغربي في الظلام إلى حائط يؤدي الى حائط قصير بجانب منزل المدير. وعند بلغوهم لمنزل المدير أعلن الجمع حضورهم بالتصفيق كما جرت العادة بالبلاد، فظهر النذير دفع الله مدير الجامعة لتحيتهم.

قدم لزواره طعام العشاء، وتحلق الجمع حول المائدة وهم يتحركون بين طبق وطبق. ومن المعتاد في مثل تلك المواقف أن يتبادل الناس الأحاديث الودية العادية، إلا أنه لم يكن عند الحاضرين أي مزاج لمثل تلك الأحاديث. شيئا من هذا لم يحدث. وأوضح نائب المدير عبد الله نور أن حظر التجوال قد لا يكون آمنا للأجانب، وأصر على اصطحاب أثنين من الأجانب الموجودين. وعندما ناقش المجتمعون مع المدير التقرير استمع المدير لهم بلطف وتأدُّب. ولم يجادل الترابي أو علي محمد خير حول استقالة عدد كبير من الأساتذة السودانيين، بل – بالعكس – بدا متعاطفاً دون أن يركز كثيراً على الجوانب السياسية للمسألة ومقاصدها. وكان المجتمعون يكنون أشد التقدير والإعجاب بالمدير لصفاته الأكاديمية والإنسانية، لذا فلقد قدروا بتعاطف عظيم مقدار الضيق والإجهاد الذي حل بالمدير خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية، والتي كاد يصيبه فيها الانهيار التام. كان مُجهداً ولكنه كان أيضاً متحمساً بشدة ومرتبكاً أحياناً. كان متأكداً من أنه يجب أن يبقى في منصبه ولا يستقيل حتى يجابه المهام والمسؤوليات العظام الملقاة على عاتقه. وكان همه الأكبر هو الطلاب وضرورة إعطائهم تصاريح السفر لمناطقهم في أمان.

كان أكبر هم المدير النذير دفع الله هم الجرحى من الطلاب وعمن هم في المستشفى وقد يموتون، وعن الشاب الذي قتل وعن عائلته. وظل أمر قتل الطالب يشغل باله وأحس بارتياح عميق لأخذ جثمان الطالب لعائلته حتى يدفن بطريقة لائقة وسط أهله. كان كل ذلك يدور في رأسه. ولم يستغرق المجتمعون في الحديث مع المدير إذ كان الجميع في قلق من حظر التجوال. وما أن انتهى العشاء حتى تفرق جمعهم.

دفن القرشي

تم دفن القرشي في موطنه قبل غروب ذات اليوم (إعمالا للتعاليم الدينية التي تحض على الإسراع بالدفن) مُكرّماً من قِبل كل من كان بالقرية ومن ممثلي الأساتذة والطلاب.

ولم يكن هنالك من الوقت ليضاع. فما إن تمت الصلاة عليه في ميدان عبد المنعم حتى حُمل على عنقريب ووضع في صندوق مغطى بالثلج وسط هتاف الحضور «شهيد... شهيد». وضع الصندوق في عربة نصف نقل، وتبعت العربة عربة صغيرة وحافلة استؤجرت من السوق لحمل الأقارب والأساتذة والطلاب. واتجه موكب النعش جنوباً عن طريق جبل الأولياء ثم بمحاذاة الشاطئ الشرقي للنيل الأبيض متوجهاً نحو القراصة قرية القرشي. كانت السيارات تتقافز في الطريق الترابي المتموج. وكانت رحلة قاسية يصعب فيها التنفس بسبب ارتفاع درجة الحرارة والغبار. استغرقت الرحلة أربع ساعات دون توقف. وصل الموكب للقراصة قبل ساعتين من مغيب الشمس، وتوجه أولا نحو منزل القرشي، وهو منزل طيني مسطح محاط بأشجار النخيل يقع قرب النهر. وبعد نحو ساعة كان الجثمان قد كفن بقماش أبيض ووضع فوق سجادة خضراء اللون على عنقريب. كانت المقبرة بعيدة بعض الشيء من النهر إلى الشرق، وتقع على الجانب الأخر من قناة كبيرة للري. حمل الناس النعش وأسرعوا الخطى نحو المقابر. وضع الجثمان تحت ظل الشجرة الوحيدة الموجودة في المكان. وكانت الأرض صلدة فاستغرق حفر القبر نحو ساعة كاملة. وكان عليهم تجهيز حفرة طولها ستة أقدام وعرضها قدمين وارتفاعها قدمين متجهة طولياً نحو الشمال. وكان عليهم بعد ذلك حفر حفرة ضيقة

إضافية (داخل الحفرة الكبيرة) على طول الحد الشرقي للقبر وضعوا القرشي على جانبه متجها نحو القبلة (مكة) شرقاً. وبينما كان بعض الشباب يحفرون في القبر، بدأ آخرون في صناعة طوب طيني ليوضع فوق القبر قبل أن يهال عليه التراب. كان جميع رجال القرية وأطفالها حضوراً في المقابر، وكان البعض منهم يقف منتظراً، بينما شمر البعض الآخر عن جلابيبهم. وفي غضون ذلك وقفت النساء والبنات على الشاطئ الآخر للقناة وهن ينظرن إلى المقابر ويطلقن صيحات الحزن والفقد والألم. كانت صرخاتهن العالية تتعالى أكثر مع قدوم وفود من الثواكل والنائحات. وتوافد الناس على أرجلهم وعلى ظهور الحمير إلى المقبرة من كل القرى المجاورة. وارتفعت سحب الغبار من السيارات الصغيرة واللواري التي قدمت تحمل المعزين من المناطق المجاورة مثل عد الديم. وطوقت جموع المعزيين جانبي القناة.

أثارت حالة الجثمان استغراب الحضور. فعلى الرغم من أن الجثمان قد غسل مراراً وغطى بأكفان قماش جديدة إلا أنه كان مغطياً بالدم والذي ترك آثاراً غليظة في كل مكان: على العنقريب وتحت الشجرة وفي القبر أيضاً. لم يكن في الأمر سر بعد أن مضى الجسد في الذوبان والتحلل النهائي. ولكن رأى آخرون في الأمر معجزة إذ ظنوا أن الجسد ما زال ينزف بعد مرور نحو ٢٤ ساعة بعد مقتله، وكأنه ترك آخر ما تبقى من جسده لأرض قريته ولوطنه.

بعد انتهاء الصلاة عليه آبت جموع الناس للقرية وبدأت شمس ذلك اليوم في الأفول. وبدأت الشمس وكأنها قد انتفخت وتحولت من اللون الأصفر الأبيض إلى اللون الأحمر الداكن. قام الطالب مجذوب (من أعضاء الاتحاد) بإلقاء خطبة قصيرة في منزل القرشي. أكد في خطبته القصيرة بأن النظام العسكري إلى الزوال، وأن الكفاح يجب أن يستمر إلى أن يتم «الانتقام لأخينا». وبدأ الآلاف الذين شيعوا القرشي لمثواه الأخير ووقفوا مع عائلته في ساعة حزنها في التفرق وعادوا لقراهم وهم يحملون الأخبار عبر النيل وفي مناطق الجزيرة الأخرى.

الخميس ٢٢ أكتوبر | ما بعد حظر التجوال

بدا أن حظر التجوال الذي فرض على الخرطوم وأم درمان قد نجح في خلال نصف ساعة من بدء سريانه. عبرت عدة سيارات كبري النيل الأزرق متجهة للخرطوم بحري والتي لم تدركها المظاهرات. وتدافع الناس نحو المحلات القليلة التي بقيت مفتوحة لشراء ما يعتقدون بأنه سيلزمهم. وما أن حلت الساعة التاسعة حتى خلت الشوارع من المارة تماماً عدا رجال الشرطة الذين كانوا يقفون في مجموعات صغيرة في تقاطعات الشوارع الرئيسة في العاصمة المثلثة. وظلوا لحوالي نصف الساعة يلوحون للمارة الذين كانوا موجودين في الشارع كي يسرعوا بالعودة لمنازلهم. وبهذه الطريقة وصل أساتذة الجامعة الذين كانوا قد اجتمعوا مع مدير الجامعة لمنازلهم بسلام، وكذلك فعل بقية المواطنين. وبدأت الشرطة بعد الساعة التاسعة والنصف في القبض على منتهكي حظر التجوال. اتخذت الحكومة بعض الإجراءات الاحترازية الأخرى حيث أُعلن الاستعداد التام في القوات المسلحة منذ منتصف نهار الخميس بعد موكب تشييع القرشي لميدان عبد المنعم. وكان هذا يعني أن تسير العربات المصفحة (من نوع صلاح الدين) في الشوارع بغرض الاستطلاع وإظهار القوة. وما أن ظهر العنف في بعض الشوارع الرئيسية وسط الخرطوم حتى صدرت الأوامر للقوات المسلحة بإطلاق الرصاص إذا استدعى الأمر. وقبل سريان حظر التجوال كان الجنود يرابطون خلف أكياس الرمل في كل المنشآت العسكرية في العاصمة وهم يمتشقون البنادق الخفيفة والأسلحة الأخرى.

أحدث حظر التجوال سكوناً غير منكور في أرجاء العاصمة المثلثة. غير أن القاضي بابكر عوض الله والمحامي شوقي ملاسي خرقا الحظر وعرضا أنفسهما للاعتقال في الساعات الأولى من صباح الخميس. تقابل الرجلان حسب الاتفاق في الساعة الثامنة مساء في مكتب عابدين إسماعيل المحامي بالقرب من مبنى القضائية. ولم يكن عابدين آنذاك موجوداً بالمكتب نسبة لذهابه للقاعة ١٠٢ في الجامعة لتلمس رأي الأساتذة. وكان بابكر عوض الله حريصاً على الحصول على توقيع القاضي عبد المجيد إمام (وقد حصل عليه بالفعل). بيد أنه كان أيضاً يسعى على الحصول على توقيع القاضي مجذوب حسيب نائب رئيس القضاء. ركب بابكر عوض الله سيارة شوقي ملاسي للرجوع لأم درمان ولكن حسيب لم يكن قد رجع لمنزله بعد. ذهب بابكر عوض الله يبحث عنه في منازل أصدقائه ويرجع بين كل مرة وأخرى لمنزل حسيب للسؤال عنه، لكنه لم يكن موجوداً في أي مكان!

قرر بابكر عوض الله وملاسي الانتظار قليلا. لذا أوقفا السيارة قرب النيل عند كبري شمبات (والذي كان على وشك الإكمال). وكان ملاسي قد أحضر زوجته واثنين من أصدقائه (للاستئناس). طفق الجميع في الحديث عن بعض القضايا الطريفة التي صادفتهم وعن مواضيع أخرى. وأدار أحدهم مؤشر المذياع ليستمع للأخبار وعلموا منه بفرض حظر التجوال.

ظل بابكر عوض الله مصراً على موقفه من ضرورة الانتظار إلى أن يقابل مجذوب حسيب، فقد كان من رأيه أنه إذا تحصل على توقيع حسيب فإن رئيس القضاء أبو رنات سيكون معزولاً تماما. لذا فلقد واصلوا الانتظار تحت جنح الليل تحت الكوبري الذي لم يكتمل تشييده. في حوالي العاشرة مساءً عادوا لمنزل حسيب وفي هذه المرة وجدوه. عبر حسيب عن تعاطفه مع المذكرة وقال لهم أن أحد أبنائه طالب في جامعة الخرطوم. أخذ حسيب بابكر عوض الله الى غرفة أخرى وعندما عاد بابكر الى مجموعته كان يحمل توقيع مجذوب حسيب. عرض حسيب على المجموعة قضاء الليل في منزله لتفادي حظر التجوال ولكن بابكر رفض العرض وأصر على العودة رغم أن الساعة كانت قد

تجاوزت الحادية عشرة.

أثار الصمت والشوارع الخالية الإحساس بالخطر. لقد كانوا يحملون معهم الوثيقة التي تحمل توقيعات القضاة والمحامين وإذا تم اعتقالهم فلن يسمع أحد بتلك الوثيقة أبداً. طمأنت زوجة ملاسي الجميع بأنها أخذت الوثيقة وخبأتها بين طيات ثوبها. ولكن – وللغرابة – ظلت السيارة تسير من أم درمان وعبر كبري النيل الأبيض إلى داخل الخرطوم دون أن يعترضها أحد إلى أن وصل الجميع إلى مبنى القضائية حيث أوقف بابكر السيارة وخرج فأحاط به وبمن في العربة رجال الشرطة. قالوا للشرطة أنهم كانوا يوصلون بابكر عوض الله أحد قضاة المحكمة العليا وأنهم توقفوا كي يأخذ بابكر عوض الله سيارته الواقفة أمام المبنى. لم يصدق رجال الشرطة القصة فاعتقلوا جميع من كان بالسيارة. حاول ملاسي إقناع رجال الشرطة في مركزهم بأن القاضي بابكر عوض الله لم يقض في سيارة ملاسي إلا القليل من الوقت، وكانوا في خوف من ألا يصدق رجال الشرطة روايتهم. وكانوا يحسون بتأنيب ضمير على تحركهم بعد موعد الحظر بينما كانت الوثيقة تقبع في مكان ما من ملابس زوجة ملاسي. حاول الجميع التركيز على نشاطهم البريء (والصادق أيضاً)، ولقد مر الوقت سريعاً وهم يتسامرون ومضى موعد حظر التجوال دون أن يحسوا به. كانوا يعتمدون على أنهم «مدنيين محترمين». ولم يكن لنائب قمندان الشرطة لويس سدرة ما يدعو للشك فيهم. قام سدرة باستجوابهم بأدب ولطف لفترة طويلة وأخيراً أعطاهم تصريحاً مكتوباً بالذهاب. وعندما وصل ملاسي وزوجته لمنزلهما لم يدريا ما يفعلان بالوثيقة. لم يكن من الحكمة إحضارها للمنزل لذا فلقد ارتأيا تركها بالسيارة تحت أحد المقاعد.

الجمعة ٢٣ أكتوبر

ساد الهدوء ليلة الخميس وأسفر صباح الجمعة وكان صباحاً جميلاً وصحواً خفت فيه الرياح الغبراء وخلت السماء من السحب.

كان يوم الجمعة هو يوم العطلة الأسبوعية الوحيدة لمن يعملون بخدمة الحكومة في باقي الأيام الستة حين تفتح المدارس والمكاتب أبوابها في نحو السابعة والنصف صباحاً. وفي ذلك التوقيت تجد الشوارع مليئة بالسيارات وعربات الأجرة. وما أن ينتصف نهار الجمعة حتى تتقاطر جموع الرجال على المساجد للصلاة، وهي طقوس تميز ذلك اليوم وتعد أهم الأنشطة الجماعية فيه. وفيما عدا ذلك فإن يوم الجمعة هو يوم للتسوق ولعب الورق وشرب الشاي في الحدائق العامة، أو الجلوس على ضفة النهر. وهو أيضاً يوم النوم والراحة.

لم يغير حظر التجوال ولا مظاهرات اليوم السابق من أن يبدأ يوم الجمعة كغيره من أيام الجمع العادية الأخرى. وكما يحدث عادة فإن ساعات الجمعة الأوائل عادة ما تمر بهدوء وسكون أكثر من غيرها من ساعات الأيام الأخرى الباكرة. بيد أن أحداً لم يلاحظ تكاسلاً أو امتناعاً من الناس للخروج من منازلهم كالعادة في ذلك اليوم. ومع مرور الوقت ازدادت أعداد الناس في الشوارع وفتحت المحلات أبوابها في الخرطوم وأم درمان. وفي الخرطوم أيضا فتحت السفارات والشركات التجارية أبوابها، إذ أن عطلتها الأسبوعية كانت أيام الأحد.

أفلحت الشرطة في إزالة كل السيارات المحروقة والمعطلة بسبب مظاهرات يوم الخميس. وشاهد المواطنون الذين أتوا لوسط الخرطوم (للتسوق أو العمل أو إشباعاً لغزيرة الاستطلاع أو التطفل) أبواب المحلات المحطمة وأثار الحرائق على الأرصفة والزجاج المحطم الذي لم يُزل بعد. غير أن كل تلك الأثار كانت قليلة نسبياً ولا تنذر بشيء خطير. وبالنظر إلى الشائعات التي سمعها أغلب الناس عن التخريب خلال المظاهرات فإن الوضع لم يكن سيئاً بل عادياً إلى حد بعيد. وظل الناس يبتسمون وهم يحيون بعضهم بعضا تماما كما يحدث في أي يوم جمعة آخر.

وكانت آثار الدمار والتخريب واضحة للعيان. ومضى الناس مذاهب شتى في محاولاتهم لتفسير ما حدث وتلمس دوافع أخرى بخلاف الدوافع السياسية. كان البعض يراها هجوماً سياسياً محضا على نظام عبود، وأن الهجوم على الصحيفة المؤيدة لنظامه (الرأي العام) كان هدفاً منتقىً، بينما كان الحريق الذي التهم ثلاثة أو أربعة من مباني الشركات ذا طابع انتقامي ضيق. وظل العثور على أسباب مقنعة لضحايا التظاهرات مثاراً للجدل والنقاش والحديث. وأعتبر آخرون الهجوم على اثنين من النوادي الليلية وأحد الحانات دليلاً على تأثير إسلامي قام به الإخوان المسلمون الذين عرفوا بمواقفهم المشهودة ضد المسكرات. بينما عزا آخرون ذلك الهجوم لنزعة العداء للأجانب، إذ أن مالكي تلك النوادي والحانات كانوا من الأغاريق أو السوريين أو اللبنانيين. ولم يكن الكثيرون – رغم ذلك – يعدون أولئك الناس أجانبَ إذ أنهم قد قضوا في السودان سنيين عدداً، بل أن عائلات بعضهم قضت عقوداً كثيرة في السودان وأنجبت أجيالاً عديدة فيه. وأدى ذلك الهجوم لأن يعتقد البعض أن مصدره هو الحقد على أولئك الذين يدّعون بأنهم سودانيون وهم من أصول أجنبية (مثل الشرق الأوسط). ورفض آخر ذلك الزعم وقال إن الهجوم المدمِّر على إحدى الصيدليات كان سببه أن صاحب تلك الصيدلية قتل رجلاً سودانياً في مشاجرة بالأيدي في العام المنصرم، وصرّح قائلاً: «السودانيون لا ينسون». ولكنه نفى أن يكون لطلاب الجامعة دخل في ما صاحب المظاهرات من تخريب.

وساهمت الروايات المتقطعة والمبتورة حول المظاهرات في ازدياد أعداد التفسيرات الممكنة لما حدث. ولحقت الشائعات بكل شيء، ولكنها كانت شائعات متناقضة ويعوزها الثبات. لم تتوفر للناس حقائق تفسد تلك الشائعات. وذكر أحد الناس من القاطنين قرب مطار الخرطوم أن المطار ظل ساكنا طوال الليل مما يدلل على أن المطار قد أغلق. وبدأ الحضور في محاولات تفسير إغلاق المطار حتى انضم إليهم شخص أتى جواً من أسمرا قبل ساعات فتغير مجرى الحديث!

كان الطلاب الذين يلعبون التنس في الملعب المجاور لكلية القانون يناقشون اعتقال (نائب) عميد كليتهم حسن الترابي، (ولم يكن في واقع الأمر معتقلاً)، وتقاطروا عليه ليخبروه بما سمعوه، فقال الترابي: «لن هنالك الآن سوى الشائعات... تكفينا الحقيقة». وأضاف بعد برهة وهو يبتسم: «أتمنى أن تكون الشائعات لصالحنا نحن أيضاً».

وكان الترابي بعد عودته من فرنسا في يوليو ١٩٦٤م في مزاج ثائر. وكان قد بذل مجهوداً أكبر لينال درجة الماجستير من جامعة لندن، لكن وقته في باريس كان أفيد وأقل تقييداً. كان يقضي وقته في لقاء الطلاب الفرنسيين أو في قراءة التاريخ. وعند عودته لدياره كان متحفزاً نشطاً للعديد من القضايا. دافع عن زميل له كان قد فصل من الجامعة، ووزع مذكرة كان قد كتبها لإصلاح أوضاع الأساتذة، كما حاول كتابة منشور سياسي باسم (المثقفون ضد الحكومة).

وخلال تنظيمه وعمله في حركة «الإخوان المسلمون» تسيد الترابي تلك الحركة، ونبه لضرورة أن تسعى الحركة لكسب تأييد شعبي ضد الحكومة العسكرية عوضاً عن القيام بانقلاب عسكري بقيادة ضباط متعاطفين مع الحركة. وكان خطابه يوم التاسع من سبتمبر ١٩٦٤م دعوةً لتنفيذ تلك الأهداف، والتي سرعان ما حجبت قضاياه الأخرى.

كان الترابي شخصية أكاديمية وكانت كل الأحوال والحوادث التي وقعت أثناء سنوات دراسته في المرحلة الوسطى والثانوية مدعاة للمظاهرات والإضرابات: طعام سيء، واعتقال وسجن غير قانوني لقابلة، وامبريالية استعمارية ومعاملة سيئة من أحد

للأساتذة. وشارك الترابي في التظاهرات والاضرابات التي أعقبت تلك الأحداث والأحوال بيد أنه لم يكن قط محرضاً عليها. وحتى عندما قام الطلاب في المرحلة الوسطى بالاحتجاج على أحد الأساتذة وتوقيع عريضة ضده (لم تكن هنالك قيادة معروفة لهذا الاحتجاج) عُدّ مذنباً مع أربعة آخرين وتم فصله مؤقتاً.

تبددت سمعته كطالب محافظ وهادئ عند التحاقه بكلية القانون بجامعة الخرطوم. وانضم إلى جماعة الإخوان المسلمين. وما أن انقضى نحو عام أو عامين حتى صار يُعرف كأحد قادة تلك الحركة. بيد أنه لم يكن عضواً في اتحاد الطلاب ولم يتقدم قط لخوض انتخابات تلك الاتحادات. ازداد نشاطه السياسي عند سفره في بعثة دراسية إلى بريطانيا (لندن) وفرنسا (باريس) عندما صار عضواً فاعلاً في المنظمات السودانية والدينية.

كان الذين يعرفون والده القاضي الشرعي يرون الكثير من أوجه التشابه بينه وبين والده. كان أبوه على خلاف متكرر مع مدير المديرية - سواءً أن كان سودانياً أو بريطانياً - حين يتدخل هذا المدير في الشؤون والأحكام الشرعية.

وُلد الترابي في مدينة كسلا بشرق السودان (بالقرب من إثيوبيا) وتنقل مع والديه إلى مدن أخرى إلى الغرب، والجنوب خلال عمل والده القاضي، الذي كان في عراك دائم من أجل الحفاظ على استقلالية عمله.

ويرتبط اسم الترابي باسم قرية صغيرة على النيل الأزرق تقع على بعد نحو خمسين ميل جنوب الخرطوم. وبحسب قول الترابي لم يخرج أحد من القرية لينال تعليماً غير والده. كانت قرية فقيرة ليس فيها من تنافس أو مقارنات. وسّع السفر والترحال من أفق الترابي، وكان الرجل فخوراً بأبيه وطبعه الصارم. وكان يعزي طبعه الصارم وعدم تسامحه في حقوقه وعدم خوفه من المواجهة لطبعه القروي المكتسب من «ود الترابي».

***

كان القادة الذين يأملون في قيام ثورة يحسبون أن ذلك اليوم هو اليوم الحاسم. وكانوا يدركون ضرورة استمرار الضغط وعنصر المفاجأة في الأحداث مع عدم معرفة أي أحد

بما سيحدث. وساهم هدوء يوم الجمعة وسكونه في جعل أي محاولة لتنظيم شيء ما مهمة صعبة بل مستحيلة. وحدثت محاولات لتنظيم بعض الاجتماعات، ولكن تعذر الوصول إلى أغلب أساتذة الجامعة وموظفي الحكومة. لم يكن من السهل اخطارهم بالاجتماع دع عنك تنظيمهم لعمل شيء. وعلى كل حال لم يفكر أحدا جديا في عمل أي شيء. كان كل أملهم هو زيادة عدد المجموعات التي لديها الاستعداد لإدانة الحكومة رسمياً.

تم عقد اجتماع صغير ولكنه مثمر وذلك عند العاشرة صباحاً في مكتب عابدين إسماعيل المحامي. وكان عدد من المحامين قد بقوا بالمكتب انتظاراً للأخبار حتى بدأ سريان حظر التجوال في الليلة الماضية، بيد أن عابدين (والذي ذهب للجامعة) وملاسي (والذي كان يساعد بابكر عوض الله في سعيه للحصول على توقيع القضاة) لم يرجعا لاجتماع المحامين. عاد هؤلاء الناشطون لمكتب عابدين في صباح الجمعة وانضموا لعدد من أساتذة الجامعة وناشطين من الطلاب. وأتى للاجتماع أيضا نحو ستة من الطلاب كممثلين لطلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم ومعهد الخرطوم الفني. كان أغلب هؤلاء من أعضاء اتحادات تلك المؤسسات التعليمية الحاليين والسابقين. وأعلن أربعة من الحضور أنهم يمثلون مختلف القطاعات العمالية في الخرطوم. لم يتجاوز عدد المجتمعين الثلاثين شخصاً. رحب رئيس الاجتماع عابدين إسماعيل بالمجموعات المدنية الجديدة وحثها على الاتصال بآخرين، وعلى تحضير المذكرات أو الانضمام للمذكرة المكتوبة سلفا بواسطة أساتذة الجامعة الخرطوم أو مجموعة القضاة والمحامين. كان السؤال المطروح هو: ما الذي ينبغي فعله بهذه المذكرات؟ وأخيرا تم الاتفاق على أن تتجمع كل الهيئات والاتحادات صباح اليوم وتقوم بتقديم مذكرة للفريق إبراهيم عبود في القصر الجمهوري. اقترح دكتور علي محمد خير القيام بالموكب بدءًا من جامعة الخرطوم حيث بدأت هذه الحركة، وتم قبول الاقتراح. وبينما كان الحضور يتداولون تلك الأمور وصل القاضي بابكر عوض الله وصرح بأنه يتحدث بالنيابة عن الهيئة القضائية، وأن القضاة سيشاركون في الموكب. أثار ذلك التصريح ضجةً في الاجتماع. لم يكن أحد ليتصور أن

القضاة سيتحدون الحكومة بالسير ضدها في موكب. كانت مذكرة المحامين والقضاة أقل خشونة من مذكرة أساتذة الجامعة، ولكن مجرد مشاركة القضاة في الموكب كان موقفا بالغ التحدي والجرأة والخطورة المهنية. كان بابكر عوض الله يحبذ أن يبدأ الموكب من مبنى الهيئة القضائية وذلك لتشجيع القضاة للانضمام للموكب مباشرة من مكاتبهم.

وعند انتهاء الاجتماع انصرف كثير من الحاضرين إلى نادي الأساتذة. كانت هنالك العديد من المجموعات الصغيرة المتناثرة في الرواق وعلى الطاولات المنتشرة في الحديقة الكبيرة. وفي إحدى الغرف انضم للأساتذة بعض المهنيين وموظفي الخدمة المدنية. وكان الجميع – كما هي العادة يوم الجمعة – يرتدون الجلابيب والعمائم وليس الملابس الغربية التي تُرتدى عادةً خلال أيام الأسبوع.

وكان الجميع يتحدثون بصوت خفيت رغم أن موضوعات النقاش كانت حامية، بينما كان البعض الاخر يتبادلون آخر الأخبار وما دار في الساعات المنصرمة. ولم تخرج في صباح ذلك اليوم الا الصحف الموالية للحكومة، والتي حاولت تبرير ما حدث من إطلاق الرصاص في حرم داخليات الجامعة. وظل الموجودون في نادي الأساتذة يكررون خيبة أملهم وغضبهم من النظام العسكري الذي جثم على الصدور لستة أعوام. وتبلورت عندهم أخطاء النظام في استعماله الطائش للسلاح الناري وفي محاولاته الفاشلة في تبرير ذلك الخطأ.

كانت الحكومة أيضاً مصرة على جعل يوم الجمعة يمر بهدوء، وعلى منع تكرار إظهار العداء للحكومة. فمنذ صباح ذلك اليوم أذاع راديو أم درمان بياناً من اللواء محمد أحمد عروة وزير الداخلية حذر فيه من التجمعات، وأن أي تجمع لأكثر من عشرة أشخاص (عدا للصلاة أو عقود القران) سوف يتم تفريقه بالقوة. وأذيع تحذير بالغ الصرامة بإطلاق النار ضد كل من تسول له نفسه القيام بأي محاولات للتخريب.

وتم اجتماع طارئ في نادي الأساتذة للذين أُنتخبوا لإدارة لجنة الأساتذة، في الليلة السابقة. كان عدد الحاضرين في الاجتماع قليلا، وكان أهم قرار يتخذونه هو مضاعفة عدد أعضاء اللجنة. اتفق الحضور على مساندة ما أتفق عليه في الاجتماع بمكتب عابدين

إسماعيل، الذي شارك فيه نشطاء من جامعة الخرطوم. وكان التفكير منحصراً في جمع أكبر عدد من المجموعات والهيئات لتقديم مذكرات ضد الحكومة، وأن تشارك هذه المجموعات في موكب لتقديم المذكرات. وتم الاتفاق في اليوم التالي على الاجتماع بالقاعة ١٠٢ بجامعة الخرطوم للتأكيد على ما خُطّط له. لم تكن تلك الخطوات كافية بالنسبة للكثيرين. وكانت أكثر الاسئلة إلحاحاً هي كيف يتسنى الحفاظ على الضغط؟ وهل يعني الإبطاء في النشاط في هو بداية التوجه نحو التوقف الكامل. وفي المقابل كان هناك الخوف من أن يفضي النشاط الجديد إلى انفراط يصعب التحكم فيه. كانوا يؤمنون بأن المظاهرات قد حجّمت من قدر السلطة، ولكنهم – من ناحية أخرى – كانوا يخشون من المآخذ والمطالبات الاقتصادية وغيرها سوف تغطي على الأهداف السياسية وتربكها.

تميزت الحوارات بالعصبية وارتفعت حدة النقاشات مع مرور ساعات الصباح. وحاول أحد الأساتذة الأجانب إطلاق نكتة ساخرة مفادها أنه يبدو أن اقتراح إضراب الأساتذة السودانيين عن العمل لا يشمل تخليهم عن عضوية ناديهم. وقف أستاذ سوداني ورد غاضبا بالقول: «ماذا تقول يا رجل! نحن نقاتل من أجل حرية بلادنا. وقد نقتل في سبيل ذلك، وأنت تقول بأنه لا يحق لنا أن نكون هنا».

تدخل سوداني أخر لتلطيف الجو وطلب من الجميع عدم العصبية. واستمر السمر وتداخل الحديث وتراوح بين الشكوك والتوقعات مع البحث عن استراتيجية جديدة ضد الحكومة. لم يأت أحد بأي شيء جديد خير مما كان معلوماً سلفاً من خطة اليوم التالي. اقترح المجتمعون القيام بمظاهرات بعد انقضاء صلاة الجمعة وتحمس الناس لذلك الاقتراح، ولكن أتى خبر حظر التجوال المبكر ليصب ماءً بارداً على ذلك الاقتراح. أعلن راديو أم درمان في ساعة متأخرة من صباح ذلك اليوم حظر التجوال بدءًا من الساعة الثانية ظهراً، وكرر التحذير باستعمال القوة ضد المخالفين. كان النظام يعبّر بإغلاقه الخرطوم وأم درمان بالنهار عن تصميم وعزم أكيدين لكبح جماح النشاط المناوئ للحكومة.

كان أحد الأنشطة التي تمكن المعارضون للحكومة من القيام بها هو إعادة طباعة وتوزيع كل ما كتب أو قيل في معارضة الحكومة. وحصل أساتذة الجامعة على نسخ من البرقيات التي بعث بها ثلاثة من زعماء الأحزاب إلى الفريق عبود. كانت فحوى برقيتي الصادق المهدي (حزب الأمة) وإسماعيل الأزهري (الحزب الوطني الاتحادي) هو التشديد على أن المخرج من الأزمة هو الحكم بالديمقراطية. أما برقية السيد على الميرغني (حزب الشعب الديمقراطي) فكانت فحواها هي نصيحة العسكر للتفكير ملياً في أفعالهم. تم طبع تلك البرقيات بماكينة نسخ الرسائل (الرونيو) في أحد مكاتب الإدارة بالقرب من نادي الأساتذة. وكان المشرف على ذلك العمل هو زين العابدين، ذلك الرجل الذي كان قد غامر بتوفير الروبات الخضراء للأساتذة صباح اليوم السابق. وتم استنساخ عدة آلاف من تلك البرقيات، ثم تم استنساخ ما يزيد عن ٥٠٠٠ نسخة من وثيقة استقالات أساتذة الجامعة.

حمل زين العابدين ومساعده كل النسخ إلى نادي الأساتذة وجند بعض المتطوعين لتوزيعها في الخرطوم وأم درمان. وكان من الواجب نشر الأخبار خارج حدود العاصمة المثلثة، لذا فلقد أعطيت بعض هذه النسخ إلى محطة السكة حديد حيث تعهد بعض المسافرين بنقلها لمدن بعيدة.

عُقد اجتماع لمعارضي النظام في صباح الجمعة في القبة بساحة الأنصار في أم درمان، وكذلك عقد الحزب الشيوعي اجتماعاً سرياً لمناقشة الأحداث. كان اجتماع الأنصار برئاسة الصادق المهدي يضم أفراد حزب الأمة والإخوان المسلمين وغيرهم، بينما تجمع بعض الناس من أفراد الحزب الاتحادي الديمقراطي في منزل إسماعيل الأزهري الضخم. وكان اجتماع المعارضين للحكومة في تلك الأماكن فرصة لتبادل الأخبار ولنقاش المستجدات. كان من بين الحضور شخص أثار حضوره بعض الدهشة ألا وهو (شيخ) الأمين محمد الأمين، وهو من نقابي مشروع الجزيرة والذي أتى من تلك المنطقة جنوب الخرطوم. وكان الرجل قد أُختير حديثاً رئيساً لاتحاد المزارعين، وكان يقال إنه يتعاطف مع الحزب الشيوعي أو أنه أحد أعضائه. عُرف عن الأمين روح

الدعابة والفكاهة، ولكنه قاوم لكبحها في ذلك الاجتماع تقديراً لمقتل القرشي وإصابة طلاب آخرين. أكد الأمين صراحة على إدانته وغضبه شخصيا لمَا حدث، وأنه من الواجب اتخاذ موقف مضاد للحكومة. غير أنه ذكر أيضاً - وهو محق - أي التزام من مزارعي مشروع الجزيرة باتخاذ موقف للحكومة يجب أن يأتي بعد أن يطلع على مزيد من المعلومات عما جرى من أحداث. ومعلوم أن بمقدور اتحاد المزارعين الالتزام بمواقف غاية في القوة.

كان اجتماع الشيوعيين قاصراً على مجموعة قيادية صغيرة لم تتعد الخمسة أشخاص ترأسه عبد الخالق محجوب. وكان أغلب أولئك المجتمعين قد شهدوا موكب ميدان عبد المنعم ولهم علم بما جرى من اجتماعات في نادي الأساتذة. وناقش هؤلاء - بصورة عامة - ما ينبغي عمله استجابة للمستجدات المتسارعة ضد الحكومة، وتوصلوا إلى أنه يتوجب اتخاذ خطوات للاتصال بأعضاء الحزب في المدن السودانية الأخرى. برز اسم محمد إبراهيم نقد - والذي كان متخفياً في واد مدني - في السنوات الثلاث الماضية كشخصية هامة يمكن أن تلعب دورا في الأحداث الجارية. دار حديث المجتمعين عن مظاهرات الليلة السابقة، وأتفق الجميع على أن المظاهرات كانت عفوية وموجهة ضد الحكومة، ولكنهم أدانوا الحرائق والتخريب، إذ أن الناس ستنصرف عن الحملة ضد الحكومة إذ كانت المظاهرات ديدنها الحرق والتخريب والنهب. كذلك أمن المجتمعون على خطورة سيادة العواطف الجياشة وعلى ضرورة سيادة النظام. وعلى هذا فلقد اتفق المجتمعون على أن توعية كل القيادات وقواعد الحزب على وجه السرعة وانتظار التوجيهات حسب ما يقتضيه الوضع. كانت التوجيهات بتحويل مجرى أحداث الشارع إلى عمل سياسي فعال. كان عبد الخالق هو محرك تلك التوجيهات، وكلف دكتور عزالدين على عامر (والذي سهر ليل الأربعاء في المستشفى لعلاج جرحى الطلاب) بتنسيق نشاط الحزب في هذا الأمر. وما أن حل موعد بدء حظر التجوال (الساعة الثانية ظهراً) حتى أقفرت مراكز الاجتماعات السياسية في مكتب عابدين إسماعيل ونادي الأساتذة وقبة المهدي وغرفة اجتماعات الحزب الشيوعي السوداني السرية. واختفى

حتى من كان في حراسة هذه الأماكن من الخفراء والمراسلات. وكان الناس قد تفرقوا من تلك الأماكن عقب آذان صلاة الجمعة عند منتصف الظهيرة. تفرق الأساتذة بعد اجتماعهم في ناديهم وهم مصرون على القيام بمظاهرات عقب الصلاة، لكنهم لم يخططوا تخطيطاً عملياً للقيام بذلك. كان الناس على قناعة بأن الشرطة لن تتردد في إطلاق النار على الذين يخرقون حظر التجوال، وكان ذلك مصدر إحباط وخوف عظيمين.

لم تقم مظاهرات كبيرة ومنظمة في يوم الجمعة، بيد أن هنالك العديد من الحوادث وقعت قبل بدء حظر التجوال والتي لم تكن مطمئنة للحكومة. مثلت أم درمان المشكلة الأساسية. إذ أن أخبار اليوم السابق كانت قد عبرت النهر وتغلغلت في المدينة. صُدمت المدينة من أخبار إطلاق الرصاص على الطلاب وأخبار موكب التشييع الكبير. وساد اعتقاد في المدينة بأن هنالك حدثا هاما في الطريق. وسرت في أم درمان شائعة بقيام مظاهرات في الخرطوم ضد الحكومة في صباح الجمعة. وساد الغموض وسط الناس في أم درمان وهم في انتظار الأخبار.

حدث صدام في الجزء الجنوبي لأم درمان إذ اشتبك رجال الشرطة مع مجموعة صغيرة من المتظاهرين قرب مقر الجامعة الإسلامية. تقهقرت بعض المجموعات المتظاهرة إلى المسجد القريب، واكتشفت الشرطة مخبأهم وهرولوا إليهم دون اهتمام بخلع أحذيتهم (مما يعد إساءة لمكان العبادة). أستغل المتظاهرون ذلك الأمر لإثارة حفيظة الناس ضد الشرطة ولبدء مظاهرات صغيرة عديدة. ولكن تمت السيطرة على الموقف وفضت تلك المظاهرات بعنف وسرعة باستخدام الغاز المسيل للدموع مع إطلاق أعيرة نارية في الهواء. ووقعت بعض الإصابات بين المتظاهرين والمشاهدين. وأصابت إحدى تلك الطلقات أحد التجار والذي كان يهم بإغلاق متجره، فقتل من فوره. وأصابت الطلقات أيضاً امرأة وطفلها قرب منزلها بجروح. كذلك أصاب أحد رجال الشرطة زميله بجرح من غير قصد. وما أن انتصف النهار كان هنالك ست ضحايا تم دفنهم في مقبرة بين الثورة وأم درمان.

كانت الخرطوم من وجهة نظر الجيش – بالمقارنة – هادئة طوال يوم الجمعة، ولم

تحدث إلا حوادث قليلة لم تتعد رمي الحجارة، وتم إطلاق النار على طفل قرب حديقة الخرطوم ثلاثة. لم تكن الأحداث عنيفة في أم درمان والخرطوم معلومة لدى كثير من الناس ولم تُعرف إلا بعد مرورها بكثير. ولم يشهد من الناس تشييع من ماتوا بسبب الأوامر العسكرية وتحذير المشيعين. لم يشهد كثير من الناس ما حدث من صدامات في أم درمان، إذ أن حوادث أم درمان كانت متفرقة ومتباعدة ولم تعمر طويلاً. ولم يعلم بهذه الحوادث إلا بعض الناشطين. وزاد من قنوط بعض الناشطين إعلان الحكومة حظر التجوال مبكراً، وتصميم الحكومة على الضرب من حديد وقمع المتظاهرين. بيد أن ذلك القنوط قد تبدد عند النظر إلى أن الحكومة بفرضها حظر التجوال قد واصلت في فرض الضغط والتوتر، واقتنع هؤلاء بأن الحكومة لم تفرض حظر التجوال كنتيجة لما حدث فعلاً، بل خوفاً مما سيحدث إذا سُمح للناس بالتجمهر بعد الصلاة. كان النشطاء يحضرون للمظاهرات يوم السبت، وكان حظر التجوال يوم الجمعة بمثابة «وقفة» بين نشاط الخميس والسبت. وجعلت تلك «الوقفة» الكثيرين يؤمنون بأنهم قد أدركوا نقطة اللارجوع فيما هم مقدمون عليه. وساعدت الحكومة بقرارها حظر التجوال في خلق الإحساس بالثورة.

وكانت أفكار النشطاء المدنيين الجريئة تختلط بالشعور المتزايد بالخوف من الاعتقال. وسرت شائعات عديدة بأن العديد من الاعتقالات قد حدثت. فعلى سبيل المثال شعر شوقي ملاسي بالقلق – بعد جمعه لتوقيعات المحامين والقضاة – من الاعتقال مما دعاه لهجر منزله وقام بإفراغ إطار في سيارته من الهواء ليثبت أنه لا يمكن أن يكون إلا داخل منزله، وذهب ليقيم مع أحد أخوان زوجته.

ومهما يكن من أمر التكهنات بما سيحدث صباح اليوم التالي، أو تأثير إعلان حالة الطوارئ، فقد بدا واضحا أن اليوم قد انتهى في الساعة الثانية ظهرا والحكومة محكمة لسيطرتها على الأوضاع. فقد كان الناس يمشون أو يقودون سياراتهم في الطريق لبيوتهم ويرون أن الأوضاع هادئة. وكان الجنود المدججين بالسلاح يقفون عند مداخل الكباري وتقاطعات الطرق الرئيسة.

وجد الناس في أم درمان والخرطوم أنفسهم محبوسين في بيوتهم، وليس أمامهم شيء ليوم الغد سوى خطط لم يتقف عليها بعد للقيام بتسيير مظاهرات ومواكب. غير أن قوة الدفع والزخم السياسي للمدنيين لم تتوقف، وضاعف حظر التجوال غير العادي من الإحساس بأن هنالك أحداثا جساما في الطريق.

وكان هنالك أمران يصبان في صالح المدنيين. كان الأول منهما أمرا تكتيكيا بحتا. فقد نجح قليل من المدنيين في تحاشي حظر التجوال. فقد أفلح القاضي الجزئي عمر عبد العاطي في إقناع مدير شرطة الخرطوم بحري (واسمه محمد عثمان عبد الرحمن) بالتوقيع على إصدار جواز بالمرور في أي وقت أثناء ساعات الحظر للذين لديهم «أشغال مهمة» تتطلب خروجهم في غضون تلك الساعات. منح جوازات المرور تلك للإخوان المسلمين في البدء، ثم أعطاها لكل معارض للحكم العسكري.

كان الأمر الثاني هو أن حظر التجوال قد أعطى النشطاء المتعبين فترة (إجبارية) من الراحة دون شعور بالذنب. ولا شك أن كثيراً من أساتذة الجامعة والطلاب والمحامين، وواحد أو اثنين من القضاة، قد ناموا جيداً - ولأول مرة - منذ يومين.

السبت ٢٤ أكتوبر | من الصباح إلى منتصف النهار

اجتمع منذ الساعة الثامنة والنصف صباحا أكثر من مائة من أساتذة جامعة الخرطوم في القاعة ١٠٢ بكلية الآداب. وتجمّع كذلك نحو خمسين من المحامين في مبنى القضائية. كانت أنباء الاجتماعين قد تناقلتها المحادثات الهاتفية منذ يوم الجمعة، بيد أن عدداً كبيراً من الحضور كانوا قد سمعوا بقيام الاجتماعين عند حضورهم لمقرات أعمالهم. وكانت كل مجموعة من المجموعتين تنتظر الأخرى للانضمام إليها وتسيير موكب للقصر.

وكانت الخطة الوحيدة هي أن يقوم المحامون وأساتذة الجامعة (مع غيرهم من المهنيين) بتقديم مذكرة للحكومة تطالب بالتحقيق في حادث إطلاق الشرطة الرصاص في الحرم الجامعي، ولكن لم يتم الاتفاق على مكان لبدء مسيرة الموكب. ونشطت الحركة من وإلى مقر الاجتماعين لتنسيق بدء الموكب. وكان شوقي ملاسي وعثمان خالد مضوي من أبرز من تنقل بين الاجتماعين كنحل التلقيح. وخرج ملاسي المحامي مبكراً صباح السبت إذ أنه كان قد علم أن القضاة لم يكونوا على علم بالموكب المقترح لذلك الصباح رغم توقيعهم على مذكرة القضاة والمحامين التي كان يحملها القاضي بابكر عوض الله. وكاد ملاسي أن يقبض عليه في أم درمان من قبل حكمدار الشرطة، خاصة وأنه لم يكن متعاطفاً مع تسيير الموكب، خاصة وأن أبا رنات رئيس القضاة لم يكن من الموقعين على المذكرة. واستطاع ملاسي تخليص نفسه وذهب إلى الجامعة لحضور اجتماع الأساتذة. أخطر ملاسي الأساتذة بأن القضاة والمحامين يتوقعون انضمامهم لهم أمام مبنى القضائية لبدء الموكب.

كان عثمان خالد من الإخوان المسلمين، وكان قد عمل قاضيا قبل أن تفصله الحكومة لأسباب سياسية. ومنذ ليلة الأربعاء ٢١ أكتوبر ظلّ عثمان خالد يتنقل بين نادي الأساتذة ومستشفى الخرطوم وقبة المهدي ومكتب عابدين إسماعيل المحامي والقاعة ١٠٢ بالجامعة وأماكن أخرى. ونال عثمان خالد نوماً هنيئا ليلة الجمعة بعد يومين من السهر المتواصل. وفي صباح السبت كان مرافقاً لحسن الترابي في القاعة ١٠٢. وفي الوقت الذي دخل شوقي ملاسي القاعة ١٠٢ لإخطار الأساتذة بأن القضاة والمحامين في انتظارهم أمام مبنى القضائية كان عثمان خالد يغادرها متوجهاً لمبنى القضائية لإخطار القضاة والمحامين بأن أساتذة الجامعة في انتظارهم بالجامعة لبدء الموكب.

استغرق التنسيق بين الفريقين بعض الوقت رغم أن هنالك العديد من القضاة والمحامين الذين كانوا يرون أن الموكب يجب أن يبدأ من الجامعة حيث انطلقت شرارة الصراع ضد الحكومة. ولكن رأى أساتذة الجامعة أن يبدأ الموكب من مبنى القضائية حتى يضمن اشتراك كل القضاة (خاصة المترددين منهم)، علماً بأنه قد سرت شائعة بأن الشرطة قد أغلقت الحرم الجامعي لمنع قيام الموكب.

واتفق الأستاذة المجتمعون قبل انفضاض اجتماعهم على نقطتين هامتين. كان رئيس الاجتماع علي محمد خير قد طالب من لم يوقع على الاستقالة الجماعية بالقيام بذلك، فوصل عدد الموقعين على الاستقالة إلى ١٤٤ اسماً. تمت في ذلك الاجتماع أيضاً الموافقة على المذكرة المرفوعة للقصر. وكان الأساتذة قد قاموا بمناقشة مذكرتين مساء الخميس واقترحوا أن تقتصر المذكرة على مجرد الاحتجاج. ولكن أصر عميد الطلاب عثمان سيد أحمد بقوة على أن تتضمن المذكرة تصريحا يطالب الحكومة بالتنحي عن الحكم. وقام الترابي بإعادة صياغة المذكرة لتتضمن هذه المطالبة. احتد النقاش حول هذا التعديل بيد أن التعديل أجيز في نهاية المطاف بالإجماع. كان خطاب الاستقالة الجماعية موجها لمدير الجامعة، بينما كانت المذكرة الموجهة للحكومة غفلاً من التوقيع. أحس الأساتذة بأنهم تعدوا نقطة اللارجوع الأخيرة.

وكان هنالك ربط بين الاستقالة الجماعية وبين مذكرة الاحتجاجية المرفوعة

للحكومة. وصار الآن هذا الرباط من إن الأساتذة لن يعودوا للرجوع للعمل بالجامعة حتى تسقط هذه الحكومة بيّناً جلياً.

وكان بعض المجتمعين يرغبون في إضافة أشياء محددة للمذكرة. وأثناء النقاش اتصل النذير دفع الله بعمداء الكليات طالبا منهم الحضور والاجتماع به في منزله. كان قد قرر إخلاء جميع الطلاب من الجامعة، وأن أسلم طريق لفعل ذلك هو اتباع الطرق السلمية والإقناع والنصيحة. وكان يرى أنه إذا حاولت السلطات إخلاء الطلاب من الداخلية بالقوة فإنهم سيقاومون وسيصاب بعضهم أو يُقتل. نصح المدير الأساتذة بعدم الضغط على الطلاب. وافق العمداء على التعاون لصرف تصاريح السفر للطلاب ولإغلاق الجامعة بدون مشاكل. وفي المقابل ناشد العمداء مدير الجامعة أن يتقدم باستقالته، وكانت استجابته مشجعة إذ استفسر عن مضمون مذكرة الأساتذة والتي سمع عنها ليلة الخميس. وزاد الموقف تعقيداً أن أحد العمداء قد شرح للمدير مطولاً مذكرة الخميس واستقالات الأساتذة، وتطوع آخر وذكر للمدير أن اجتماع الأساتذة الأخير قد أضاف للمذكرة إضافة درامية تتضمن مطالبة السلطات العسكرية بالتنحي من السلطة. بدا المدير منزعجا من تلك التطورات ولم يجد إلا أن يؤجل قراره بالاستقالة.

كانت الآراء في القاعة ١٠٢ متفقة على مختلف الشروط التي وردت في المذكرة مثل الضمانات الواجب توفرها مثل استقلالية الجامعة والقضاء. وتواترت الأنباء للمجتمعين أن لواري الشرطة قد أحاطت بالجامعة، وخشى الأساتذة من أنهم سيحاصرون ولن يستطيعوا اللحاق بموكب المحامين والقضاة. غادر الأساتذة القاعة في مجموعات صغيرة وهم يحملون الروبات (المشالح) الخضراء دون أن يعترضهم أحد.

وتجمهر العديد من الطلاب في الساحة الخضراء أمام مكتبة الجامعة وقرب القاعة ١٠٢. وكانوا من طلاب جامعة الخرطوم والمعهد الفني وجامعة القاهرة الفرع والثانويات. وكانوا يهتفون عالياً بشعارات ضد الحكومة ويتحرقون شوقا للانضمام للموكب. وكان من الممكن أن تؤدي هتافات الطلاب تلك إلى صدامات مع الشرطة وما يتبع ذلك من عنف كان يرغب مدير الجامعة في تحاشيه.

كلف بعض العمداء قليل من زملائهم الاساتذة لمحاولة تفريق الطلاب. تحدث الأساتذة للطلاب بصراحة وأوضحوا لهم أنهم يريدون موكباً بلا طلاب (وهم يعلمون أن الطلاب لا يهابون الصدام). وعللوا ذلك بأسباب سياسية منها أن الموكب موكب خاص سيقتصر على المهنيين من قضاة ومحامين وأساتذة جامعة وموظفي الخدمة المدنية، وأغلب هؤلاء لم يتعاطوا السياسة من قبل، وهذا مما يعطي للموكب سمعة وتأثيراً أعظم على عامة الشعب. وعلى الرغم من أن الطلاب أحسوا بخيبة الأمل من حرمانهم من المشاركة إلا أنهم تفهموا الأسباب وتفرقوا على أمل أن يشاركوا بصورة ما فيما يلي من أحداث. بل وأن بعضهم تعهد بالتبرع بالدم تحسباً لما سوف يحدث لأساتذتهم.

انضم الأساتذة للجموع المحتشدة في المساحة المزروعة بالنجيلة أمام مبنى الهيئة القضائية الواقع على شارع الجامعة. وتميز المحامون من بين الجميع بالروبات السوداء التي يرتدونها عادة في المحاكم، وأساتذة الجامعة بالروبات الخضراء التي تُرتدى عند حفلات التخريج. وظل الجميع في انتظار انضمام القضاة للموكب. وكان معظم القضاة ساعتها ما يزالون في مكاتبهم عدا القاضي أبيل الير (وهو دينكاوي من جنوب السودان) الذي وقف يتبادل الحديث مع الجمهور وينتظر المشاركة في الموكب. وكان ضمن المتجمهرين صغار الضباط القضائيين من مكتب المدعي العام. وقف الكل في انتظار انضمام الأطباء للموكب. كان نحو مائة من الأطباء قد اجتمعوا في استراحتهم خلف المستشفى في السابعة والنصف صباحاً. وكان قد سبق لمعظمهم القيام بعلاج المصابين من طلاب مساء الأربعاء ٢١ أكتوبر. ناقش الأطباء لمدة ساعة تقريباً الموكب إلى أن قارب عددهم المائة، ثم قرروا بالإجماع، ودون تردد، إدانة الحكومة وإطلاق الشرطة النار في الحرم الجامعي، وطالبوا أيضا بفتح تحقيق في الأمر. وأتى أحدهم وأخبر الأطباء المجتمعين أن الموكب الموعود سيتحرك من مبنى الهيئة القضائية وليس من الجامعة (كما كان يظنون). اختلف الأطباء في كيفية المشاركة في الموكب: أيشاركون كأفراد أم يبعثوا ببعضهم كممثلين عنهم؟

بينما كان الناس أمام مبنى القضائية في انتظار المزيد من المهنيين وممثليهم تقاطر على

موقع بدء المسيرة العديد من المواطنين، وملأ بعضهم طرقات مبنى القضائية، واكتظ المكان بالناس الذين أتوا بغرض مشاهدة ما سيحدث، وربما الاشتراك في الموكب.

كان المهنيون في حيرة هل يبدؤون موكبهم أم ينتظرون الأطباء؟ هل يحتاجون لسماح السلطات لهم بتسيير الموكب وتقديم المذكرة؟ ومن سيقود مسيرتهم؟ وماذا يجب عليه فعله؟ وسرى بين الناس أن القاضي بابكر عوض الله القاضي ونقيب المحامين عابدين إسماعيل موجودان في مكتب أبي رنات رئيس القضاء، وأن عابدين وعد بأن ينقل لأبي رنات ما يدور في الموكب. واتفق المتظاهرون على أن يتجمع ممثلو الهيئات في المحكمة العليا ويتلون مذكرات احتجاجاتهم بصوت عالٍ.

كان الجو متوتراً في الغرفة المزدحمة. تلا أحمد عبد الحليم مدير معهد الدراسات الإضافية مذكرة الأساتذة وقوبلت بتصفيق حاد وطويل. ثم تلا القاضي السابق والمحامي الحالي عثمان خالد مضوي مذكرة القضاة والمحامين والتي قوبلت بترحاب مماثل. وسادت روح الحماس والوفاق بين المجتمعين واتضح ذلك في أن المتحدثين بأسماء من يمثلونهم لم يكونوا منتخبين بل أنهم بادروا بأنفسهم بالتصدي لمهمة إلقاء المذكرات بأسماء زملائهم، ولم يعترض أحد على ذلك. ولعل ذلك كان أفضل طريق للعمل إذ أن «المتحدثين الرسميين» قد يكونوا عرضة للاعتقال. وعند انتهاء عثمان مضوي من إلقاء المذكرة تهامس الناس بأن الشيوعيين والإخوان المسلمين يسيران فيما يبدو في نفس الاتجاه. خاطب بعض الأفراد المتجمهرين بعد أن ذكروا بأنهم يمثلون معهد الخرطوم الفني أو الجمعية الزراعية وعضدوا المطلب الجماهيري بضرورة فتح تحقيق في حادث إطلاق النار. تلا كل المخاطبين للموكب مذكرات الاحتجاج المعدة سلفاً، ولوحظ أن الشخص الذي مثل الجمعية الهندسية قد حضر للموكب وحيداً وافترض وقوف المهندسين معه في كلمته المرتجلة.

وكان عبد المجيد إمام من بين الموجودين في تلك الغرفة بالمحكمة العليا، وكان زملاؤه يدركون جيداً أنه يؤيد المذكرة. أعلن إمام لموظفي الخدمة المدنية الآخرين أن بعض البيانات قد ذهبت لأبعد من مما هو مطلوب وأنها اصطبغت بصفة سياسية. قال:

« الأمر متروك ولكننا – وحتى هذه اللحظة – سوف نؤيد مذكرة القضاة والمطالب المشروعة بسيادة حكم القانون». لم يكن عبد المجيد قد غادر منزله في اليوم السابق. غمره شعور كريه بالانقباض لذا فضل البقاء في منزله. وكان سيقضي صباح ذلك اليوم أيضاً معتكفاً في المنزل لولا أن بابكر عوض الله كان قد هاتفه وأكد عليه بضرورة الحضور للقضائية.

بينما كانت الخطب تتوالى أمام مبنى القضائية تحركت اللواري المحملة برجال الشرطة المسلحين نحو المبنى وطوقته. وكان البعض قد سخر من الشرطة بأنهم قد طوقوا مبنى الجامعة وهي خالية من الأساتذة (والذين كانوا قد تسربوا منها لمبنى القضائية). ومهما يكن السبب الذي جعل الشرطة تجهل مكان بدء الموكب فإنها قد أصلحت خطأها الآن، وها هي تحاصر المتجمهرين أمام مبنى القضائية. ومنعت الشرطة دخول مزيد من الناس لشارع الجامعة أمام ذلك المبنى. تحرك جميع الأساتذة والقضاة والمحامين إلى الطريق المنحني المؤدي إلى درج (سلالم) المدخل الرئيسي لمبنى القضائية، بينما أجبر بقية المتجمهرين على التقهقر إلى الجانب المقابل من شارع الجامعة حيث الحديقة العامة. وتم إخلاء المنطقة الواقعة أمام مبنى القضائية وأغلقت كذلك التقاطعات الأخرى القريبة من شارع الجامعة.

وكان موكب الجمعية الطبية قد تقدم نحو مبنى القضائية عندما كانت الشرطة منهمكة في رص صفوفها. وبينما كان الأطباء يتجادلون حول المشاركة في الموكب تلقوا إشارة عاجلة تفيد بضرورة حضورهم في ذلك الوقت. كان عدد الأطباء قد تناقص إلى نحو أربعين، وكان البعض يصر على عدم ضرورة مشاركة كل الأطباء في الموكب، بينما ذهب البعض إلى أن لديهم أعمالاً أكثر أهمية في المستشفى. وفي النهاية تقرر أن يذهب اثنا عشر من الأطباء (بينهم طبيبتان) مع دكتور طاهر بشير لتمثيل الأطباء في موكب القضائية. وجد الأطباء صعوبة في شق زحام المتجمهرين بيد أن ستراتهم البيضاء أو الخضراء وأغطية الرأس (المستعملة عند الجراحة) أعطتهم الحق في التقدم للأمام. كانوا أقل من خمسة عشر فردا، بيد أنهم – بذلك العدد – يأتون في المرتبة الرابعة من حيث

العدد في مبنى القضائية (بعد أساتذة الجامعة والمحامين والقضاة). وانضم دكتور بشير وبضعة آخرين من الجمعية الطبية إلى الاجتماع في قاعة المحكمة العليا. وبعد أن فرغ الجميع من تلاوة مذكراتهم بدا جلياً أن القاسم المشترك الأعظم بين جميع المشاركين هو إدانة الحكومة والدعوة لتحقيق متكامل حول إطلاق الشرطة للنار على الطلاب. وتفرد أساتذة الجامعة بين كل المشاركين في دعوتهم للإضراب السياسي والاستمرار فيه إلى أن يسقط النظام. وكان أغلب المحامين من أنصار الأضراب السياسي بيد أنهم - حتى يضمنوا مشاركة القضاء في مذكرتهم - قد تغاضوا عن ذلك المطلب. وكان هنالك حد أدنى من الاتفاق بين جميع المشاركين في الموكب، ولكن عجز الجميع عن الوصول لمذكرة موحدة يمكن للجميع الاتفاق عليها، بل أن بعض الوفود المشاركة لم تكن لديها مذكرة مكتوبة أصلاً. وكان من الواضح أن الجماعات المختلفة المشاركة في الموكب كانت تريد إيصال مطالب للقصر، رغم أن طبيعة تلك المطالب لم يتم الاتفاق عليها.

وتكاثرت الشكوك حول امكانية تسيير الموكب، إذ أن الشرطة كانت قد قامت بإغلاق شارع الجامعة وأحاطت بالطرق المحيطة بمبنى القضائية. وكان من الواضح أنهم ليسوا بصدد فتح طريق تسيير الموكب أو حراسته وهو يمضي نحو القصر! بيد أن الشرطة لم تبد أي نوع من العنف لتفريق المتجمهرين حول مبنى القضائية، والذين كانوا يقفون على سلالمها في انتظار المجتمعين بالداخل، أو يقفون على أرض الحديقة المقابلة.

ولم ترد أي أخبار عما قيل إنه محاولة لاستخراج تصريح بتسيير الموكب. وتذمر عدد قليل من الحضور مطالبين بالبدء فورا في تسيير الموكب، بيد أن السواد الأعظم منهم كانوا يتواصون بالصبر والانتظار. وكان كثير من المشاركين يرتدون أزيائهم الرسمية والطواقي التي تقيهم لفح الشمس، بينما غطى بعضهم رأسه بمناديل من حرها.

وكانت الجهود الرامية للحصول على تصريح بتسيير الموكب تتوقف على أبي رنات رئيس القضاء. وكان بابكر عوض الله قد التقى به ذلك الصباح وطلب منه المساعدة في إيفاد وفد القضاة والمحامين لعرض مطالبهم على الفريق عبود. ذكر أبو رنات لبابكر في عبارات مختصرة وحاسمة أن تقديم المذكرة خطأ عظيم، وأنهم بتقديمها سوف يضرون

بالهيئة القضائية من حيث يريدون إصلاحها. وأصر بابكر على موقفه المعارض لما قاله رئيس القضاء. وكان تباين آراء الرجلين انعكاساً لدرجة الاختلاف بينهما.

أتى رئيس القضاء من الصحراء. كان قد ولد في غرب كردفان لأب يبلغ الخامسة والسبعين من عمره وكان في شبابه يعمل في حقول السافنا في محافظة أعالي النيل. وفي المقابل أتى بابكر عوض الله من المدينة، وكان «ابنا للمدينة» بحق. نشأ محباً لمصر لرقيها وتمدنها. وكان لونه وشكله يشبه لون المصريين وشكلهم، بل كان البعض يظنه مصريا. كان أهله مسلمين ولكنهم لم يفعلوا كما فعل أهل أبي رنات وغيرهم من العائلات من ادعاء صلة نسبهم للرسول [صلى الله عليه وسلم]. وللحق، فإن أبا رنات شخصياً كان يعتبر مثل تلك الادعاءات «حماقة غير مضرة». وكان أبو رنات شديد السواد، تميزه شلوخ متوازية تحت العينين. نشأ أبو رنات في قريته وعاش وسط الممارسات القبلية التي أرساها والده. وتعلم باكرا حل المشاكل وفض النزاعات وبرع فيهما. كان أستاذا في فنون التفاوض والتنازلات والحلول الوسط. وفي الجانب الآخر كان بابكر عوض الله قد تعلم المنافسة – جسدياً وعقلياً – في شوارع المدينة. عُرف وسط المحامين بأنه من أنبغ وأذكى من جلس على كرسي القضاء، ولكن عُرف عنه أيضاً عدم معرفته وفهمه للناس، وقدرته على إثارتهم دون داعٍ. كان أبو رنات يومها قد بلغ الستين من عمره وتميز تصرفه بالهدوء والثبات، بينما كان بابكر عوض الله أصغر عمراً وله طاقة قلقة تشابه طاقة من يستعد للقفز بالزان.

وكانت أهم الاختلافات بين الرجلين هي الذكرى التي كان يحتفظ بها كل منهما عن الخدمة القضائية أيام الحكم الاستعماري البريطاني (والذي كان قد رحل قبل نحو ثمانية أعوام). لم يواجه أبو رنات خلال تلك الفترة عنتاً كبيراً وكان ينظر إليها على أنها فترة تدريب واكتساب مهارات أكثر من كونها عبئاً. وكان مطمئناً راضياً بالتقدم الذي حدث بأسرع مما كان يتصور. أما بالنسبة لبابكر (والذي كانت خدمته قد بدأت قبل نحو عقد من ذلك) كان ذلك العهد فترة للمواجهات والصراعات من رجال فاقت سطوتهم وسلطتهم قدراتهم العقلية. لقد أدهش بابكر أحد العقداء المسؤولين عندما

انسحب من مكتبه وهو يتحدث عندما لم يستطيع الصبر على مقالة العقيد وغروره. كانت التغييرات في رأي بابكر قد أتت ببطء شديد.

كانت الاختلافات بين الرجلين بعضاً من أسباب تضاد موقفي الرجلين، وقد وجب عليهما كبح جماح اختلافهما، إذ أنهما رغم اختلافهما الشديد كانا يؤمنان معا بحكم القانون وسيادته، وكانا شديدَي الفخر بعدالة ونزاهة ونوعية محاكم القانون في السودان. وكان بابكر يعي أن أبا رنات – كرئيس للقضاء – كان يحاول الحفاظ على استقلالية القضاء بالعمل كاستشاري وناصح للفريق عبود (والذي كان يمت له بصلة قرابة إذ كانت عائلتاهما ذواتي أصول مشتركة في قبيلة الشايقية). وكان أبو رنات يرى أنه يحرز تقدماً في تحويل النظام العسكري بالتدريج نحو الحكم المدني، وكان يعمل على صياغة دستور انتقالي، بينما كان بابكر عوض الله يسخر من تلك المحاولات ويشك في إمكان تحويل الحكم العسكري (الذي كان يحتقره) طوعاً لحكم مدني. ولكن لم يسمح بابكر لنفسه أن تقف آرائه الشخصية تلك حجرة عثرة أمام عمله في المحاكم. لم يكونا صديقين قط ولكنهما كانا يكنان كامل الاحترام لبعضهما البعض.

تبادل الرجلان بعض العبارات الحادة بخصوص تسيير الموكب، وأعقب ذلك – كما هي عادتهما – تبادل الأحاديث الودية. وافق رئيس القضاء على أن يُسيّر المحامون والقضاة موكبهم للقصر، وحاول الاتصال هاتفيا بحسن بشير نصر نائب رئيس المجلس العسكري، وظل الرجلان ينتظران أن يرد حسن بشير نصر على المكالمة.

وتبدد الصراع الحاد بين الرجلين بوصول نقيب المحامين عابدين إسماعيل وآخرين لمكتب رئيس القضاء لمعرفة ما تم بينه وبين بابكر عوض الله. كان عابدين وجماعته يحسون بالقلق من تأخر بدء الموكب وانفراط السيطرة على الناس إذا طال التأخير.

بدأ المتظاهرون خارج مبنى الهيئة القضائية في الهتاف المؤيد لتسيير الموكب وارتفعت الرايات معلنة عن المشاركين، وكانت أولها «الجمعية الطبية» و«معهد الخرطوم الفني». وبدأت أعداد المتظاهرين في ازدياد.

ونجح مزيد من الأستاذة والمحامين في الدخول للمبنى حيث تم تزويدهم بالروبات وازداد عدد الناس أيضاً في حديقة المبنى وبدأوا يهتفون بشعارات معادية للحكومة وكان بعضها ذا جرس ايقاعي. ووقفت أيضا أمام الجماهير المحتشدة بعض القيادات النسائية. وكان من ضمن هؤلاء سعاد أبراهيم أحمد. التي كان من المفترض أن تكون مشغولة بتجهيز عرسها ذلك اليوم. ولكنها كانت في خضم ذلك الجمع تهتف مع الهاتفين فإذا بها تسقط مغشيةً عليها من شدة الحر والزحام. سكب عليها أحدهم ليموناً بارداً كان في سطل (جردل) يعلوه الثلج لإفاقتها. أفاقت سعاد وواصلت الهتاف. وفي ناحية أخرى كانت فاطمة أحمد ابراهيم تقود مجموعة أخرى وهي تهتف. وعندما اعترضها رجل شرطة ملوحاً ببندقيته نحوها محذّراً إياها من التقدم صاحت فاطمة في الرجل قائلة: «اضرب يا جبان!» وفتحت طبقات ثوبها في تحدٍّ.

وكانت الشرطة ما تزال تسيطر على الموقف ولم تحتج بعد لإطلاق النار. وازداد ضجيج الناس وهتافاتهم وكانت أصواتهم تصل لمن هم داخل المبنى. عندما سمع القاضي عبد المجيد إمام ما يهتف به الناس تضايق واتضح ذلك على محياه، ذلك أنهم لم يكونوا يدعون لتحقيق نزيه أو بغرض تحيكم القانون، ولكنهم كانوا يهتفون بإساءات واضحة للحكومة. ذكر عبد المجيد إمام للمحامين أن الوضع قد بدأ يخرج من السيطرة وأن الأمر قد أنقلب إلى «مظاهرة سياسية». وعلى الفور خشي المحامون من أن الرجل قد ينسحب من الصورة مما أضطر المحامون للذهاب معه لغرفته لإثنائه عن رأيه. قال عبد المجيد أنه سوف ينضم مع الأخرين لصياغة عريضة مشروعة ضد الحكومة، ولكنه لن يقبل بالصراخ بشعارات سياسية فجة. أكد له المحامون أن الهتافات لم تصدر عن المهنيين الذين سيسيرون في الموكب ولكنها من عامة الناس. اقتنع عبدالمجيد - جزئياً - بذلك التبرير ولكنه أصر على نقله لأبي رنات، وأن يبين له أن المهنيين فقط هم من يسيرون في الموكب إلى القصر.

وبعد أن لحق عبد المجيد بالمجتمعين في مكتب أبي رنات وصل رد اللواء حسن بشير نصر والذي حمل الموافقة على القيام بالموكب. ولكن حدث نوع من سوء الفهم إذ

أن أبا رنات قد فهم من حديث بابكر عوض الله له أن ممثلين عن كل مجموعة ستسير في الموكب، ولكن اتضح الآن أن كل مجموعة ترغب في المشاركة في الموكب بكامل عضويتها الموجودة أمام القضائية. وحتى إذ تم عزل الجماهير الغفيرة الواقفة خارج المبنى من المشاركة فلا أحد يعلم كم عدد المهنيين الذين سيسيرون في الموكب إلى القصر. ورغماً عن ذلك اتصل أبو رنات مجدداً بحسن بشير نصر وبوزير الداخلية محمد أحمد عروة وبالفريق عبود نفسه.

أدى التأخير في اتخاذ قرار ما لزيادة التوتر إذ أن الشرطة (والجماهير أيضاً) لم تكن تدري ما هي الخطوة التالية. وكانت الشرطة قد أبعدت الجماهير المحتشدة عن مقدمة مبنى القضائية ولكن ازدياد هياج الجماهير كان ينذر بانفجار الوضع. كان أغلب ممثلي الهيئات والنقابات قد بدأوا يحسون بالحر والضيق والتوتر. وقبض أحد ضباط الشرطة على شخص يحمل كاميرا يصور بها المتظاهرين، وصادر منه الكاميرا بعد أن ضربه. خلع أغلب المحامين الروبات ووضعوها على رؤوسهم اتقاء الحر. وكان يأتي أحدهم بين ساعة وأخرى من مكتب أبي رنات ليخطر المتجمهرين بتطورات المفاوضات. وسرت شائعة أن الجيش سيترك قواته ويتسلم مذكرات الاحتجاج، بل إن الجيش قد يأتي ويلقي القبض على جميع ممثلي الهيئات والنقابات. كان الموجودون بالمبنى يقفون على الشبابيك الضخمة ينظرون ما ستسفر عنه الأحداث. وكان الناس على الطرف الآخر من الشارع يزدادون عدداً وهديراً.

أتى رد القصر لأبي رنات على لسان الفريق عبود الذي ذكر له أنه لن يسمح بتسيير موكب مكون من أربعين شخص لتقديم عريضة وأنه يسمح فقط لأربعة منهم بالحضور. لذا فأنه سيكون في موقف صعب إذا وافق على حضور موكب كبير للقصر.

حاول أبو رنات إيجاد حل وسط بالسماح لممثل واحد عن كل فئة مشاركة في المسيرة. وترك عبود لحسن بشير وعروة متابعة المناقشات الهاتفية مع أبي رنات وتبادل الأخير العديد منها مع الرجلين ناقلا لهم آراء ومقترحات من كانوا معه بالغرفة. لم يكن أحد من المجتمعين يدرك أن الشرطة في تلك اللحظات كانت تخلي ممثلي الهيئات

والمتجمهرين من المكان.

وكان المسؤول عن الشرطة في تلك المواجهة هو قرشي فارس والذي يرتدي زي المعركة (وهو ما يعرف بـ «نمرة ٥»). أتى بمفرده للمنطقة التي أخلاها للتو رجال الشرطة وواجه ممثلي الهيئات والنقابات الذين كانوا يقفون على السلالم القضائية، وكان خلفه أمام الجماهير المحتشدة في الحديقة صفوف طويلة من رجال الشرطة المسلحين. أعلن فارس للجمع أن هذا التجمع ليس مصرحاً به وأن عليهم أن يتفرقوا ويعودوا من حيث أتوا. هدأ الناس ولكنهم لم يتحركوا، فكرر فارس تحذيره. ساد هرج ومرج بين الناس الواقفين على السلالم وتساءلوا ماذا يقصد ذلك الضابط؟ لماذا لا يسأله أحد عما يريد؟ قرر أحمد عبد الحليم المحاولة إذ أنه تذكر أن فارس كان زميلا له في حنتوب الثانوية. تحرك أحمد نحوه ولكن فارس عاجله بصياح عالٍ: «انت يا أبو فرجية. قف حيث أنت». كان فارس قد ظن أن روب الجامعة الذي يرتديه أحمد عبد الحليم هو «الفرجية» التي كان يرتديها رجال الدين والقضاء الشرعي وكبار التجار. فتوقف أحمد عبد الحليم. صاح فيه فارس مجدداً: «ارجع». سأله أحمد عبد الحليم « ولكن الأ تود أن نسمعك هنا؟». وصرخ فيه فارس مرة أخرى «أحسن لك أن ترجع». وفجأة تذكر فارس أن أحمد عبد الحليم زميله القديم في المدرسة فقال له «يا أستاذ لا تضعني في موقف صعب».

بدأ عبد الحليم في الرجوع لسلالم القضائية وإذا بصوت فارس يأمره بالتوقف. ولما فعل أحمد عبد الحليم ذلك تحرك فارس أولاً إلى الخلف بعيداً عنه. سر عبد الحليم لنجاته ولأدب وذوق فارس معه. لم تستمر لحظات الفرح تلك طويلا، إذ أن فارس عاد لمحاولة تفريق المتجمهرين، إذ أعلن لهم مجدداً بأن الموكب غير مصرح به وأن على الجميع التفرق بسلام. تعجب عابدين إسماعيل نقيب المحامين عندما نزل من مكتب رئيس القضاء ليجد الشرطة تحاول تفريق الجماهير في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات تستمر مع القصر. حاول عابدين ونقيب المحامين السابق جمعة التفاهم مع الشرطة بيد أن فارس رفض الحديث معهما.

رسم فارس خطاً على الأرض وأمرهما (والجميع) بعدم تخطيه وإلا سيطلق النار. كرر تحذيره للجميع بمغادرة المكان.

كانت الأوامر بالإخلاء تشمل الجميع، ولكن فارس ركز انتباهه على من سيشتركون في الموكب المقرر، والواقفين أمام وعلى سلالم القضائية. وتكاثر المتجمهرون في الجهة الأخرى من شارع الجامعة حتى بلغ عددهم آلافا كثيرة. وأتى ممثلو الجمعية البيطرية متأخرين ولم تسمح لهم الشرطة بالمرور. وكان أكثر المتجمهرين من الموظفين الحكوميين والطلاب الذين سمعوا بتسيير الموكب، وكان هنالك أيضاً آخرين ممن دفعهم الفضول للحضور والمشاهدة. بدت الحيرة على ممثلي الهيئات والنقابات بيد أنهم لم يتراجعوا عن أماكنهم فاستعد رجال الشرطة لإطلاق النار، ورقد بعضهم وصدورهم إلى الأرض بأسلحتهم الأتوماتيكية استعداداً لإطلاق النار، بينما أطلق رجال الشرطة الواقفون طلقات تحذيرية في الهواء. تحرّك الواقفون على سلالم القضائية وتدافعوا لأعلى لداخل المبنى. التفت رجال الشرطة للجماهير المحتشدة في الحديقة، وأعلنوا للجميع عن طريق مكبرات الصوت ضرورة التفرق. وعلى عجل تدافع من كان بداخل مبنى القضائية من ممثلي الهيئات وتعاهدوا على الثبات والموت من أجل القضية ونزلوا من على سلالم المبنى حيث وقف فارس وحيداً أمام الخط الذي رسمه على الشارع وخلفه نصف دائرة من رجال الشرطة المدججين بالسلاح. أطلقت الشرطة طلقات تحذيرية أخرى في الهواء، ثم صوبت بنادقها استعدادا لإيقاف زحف المتظاهرين.

كان عبد المجيد إمام قد سمع أصوات الطلقات التحذيرية وهو في مكتب أبي رنات منذ نحو نصف ساعة خلت. انزعج من كان بالغرفة وسمعوا بوضوح تحذيرات وإنذارات للجميع بمغادرة المكان. وسرت في عقل عبد المجيد العديد من الخواطر والأفكار. كان أولها أن هذا أمر غير منطقي، إذ أن المفاوضات بشأن الموكب كانت على قدم وساق مع وزير الداخلية عروة (والذي يتحكم في الشرطة)، ولكن الشرطة الآن تأمر الناس بالتفرق. وكان ثاني ما دار بخلده هو أنه إما أن يتفرق الناس فيفشل ما عمل له مع آخرين، أو أن يرفض الناس التفرق فتحدث مجزرة دموية رهيبة. لم يستوعب ما

سيحدث تماماً وكان في أشد حالات الصدمة.

اندفع خارجا من الغرفة دون أن ينبس ببنت شفة وهرول نحو السلالم في اللحظات التي كانت الشرطة فيها تطلق طلقاتها التحذيرية الثانية. وعند إطلاق تلك الطلقات كان الرعب قد سرى بين الواقفين في السلالم فتدفقوا مرة ثانية نحو المبنى والبنادق مصوبة نحوهم. شق عبد المجيد طريقه بصعوبة خلال الزحام حيث كان الناس يتقهقرون للخلف داخل المبنى وفي بوابته. نزل عبد المجيد السلالم وشق طريقه كمدية حادة وصرخ فيه فارس: «توقف وإلا سأطلق النار». لم يتوقف عبد المجيد. تواجه الرجلان وجهاً لوجه دون حراك. تجمّد المنظر عند تلك اللحظة، ولم يكن أحد يتحرك غير عبد المجيد بينما كان فارس واقفاً شاهراً لمسدسه في يده. وساد صمت رهيب. وكان من السهل تصور أن مجرد التنفس العميق سيسبب إطلاق النار. تأكد البعض من أن فارس سيصوب مسدسه نحو عبد المجيد. ووضح للجميع أن عبد المجيد إمام بطوله الفارع كان واقفاً أمام فارس ينظر إليه من علٍ قائلاً: «أنا قاضي». وكانت نبرات صوته محسوبة ومعقولة وهو يقول: «أنا آمُرك ورجالك بالانسحاب، وسأتحمل المسؤولية». صاح فارس بشيء ما، فهز عبد المجيد يده ماداً سبابته نحوه وحذره قائلاً: «الكرامة! احتفظ بكرامتك». رد فارس بالقول إنه مسؤول أمام وزير الداخلية، وأن الأوامر قد صدرت لهم بتفريق المتظاهرين. أجاب عبد المجيد بالقول: «هذا لا يهمني في شيء. ما أهتم به الآن هو أنت. وكقاضي محكمة عليا في الخرطوم فلدي المسؤولية النهائية عنك وعن رجالك – اذهب في حفظ الله».

خطا فارس خطوات للوراء وأدى التحية العسكرية للقاضي، وانسحب آمراً رجال الشرطة بالانسحاب خلفه. كان رد فعل المتظاهرين بطيئاً. رجع عبد المجيد إمام لمبنى القضائية مجدداً وكانت الشرطة تنسحب من المكان قبل أن يبدأ الناس في استيعاب ما حدث. بدأ الناس في التصفيق لعبد المجيد وبدأوا يهتفون «عاش... عاش... عبدالمجيد إمام». وتعالى هتاف الجميع وكرره الناس. بعد ذلك تناقل المتظاهرون كلمات عبدالمجيد وعدوها من المعجزات. سرت عدوى تلك الفرحة الغامرة إلى من كانوا في

حضرة رئيس القضاة، وتناقلوا أن خبر انسحاب الشرطة قد نُقل للمجلس العسكري الأعلى وأن أعضاء ذلك المجلس كانوا في غاية الغضب من ذلك. ولم يعجل نبأ انسحاب الشرطة الموافقة على تسيير الموكب. وهاتف حسن بشير نصر وعروة رئيس القضاة، والذي حاول تهدئة غضبهما. وقال لهما أنهما لا يريان الموقف من الوجهة الصحيحة كما يراها هو أمامه. نصحهما أبو رنات بالموافقة على تسيير الموكب ووعدهما بأن الموكب سيقتصر على المهنيين ولن يضم «الشماسة». رفض حسن بشير وعروة الاقتراح وأنهيا المحادثة الهاتفية. وضع أبو رنات سماعة الهاتف وحدق فيمن كان في الغرفة، وكانوا على محمد خير ومحمد عبد الله نور وحسن الترابي من الجامعة، وفاروق أبو عيسى المحامي وعابدين إسماعيل نقيب المحامين الذي كان قد عاد إلى الغرفة مع عبد المجيد إمام. صرح عابدين للجميع أن هنالك شعورا متزايدا بين الجماهير المحتشدة بضرورة البدء في تسيير الموكب حتى بدون الحصول على موافقة السلطات وحتى مع معرفته بحقيقة أن رجال الجيش قد حلوا محل رجال الشرطة الذين غادروا المكان. ذكر بابكر عوض الله أنهم إن لم يتحصلوا على موافقة رسمية بشأن الموكب فسيواجهون الجيش، وأنه لن يموت من أجل أمر يتعلق فقط بالقضاء. وفي نبرة رسمية أعلن الجميع أنه وكقاضي محكمة عليا أن الأمر الآن قد صار سياسياً. وطفق جميع من في الغرفة يتفاكرون في مأزقهم مع الجيش.

أعلن رئيس القضاء أنه سيذهب بنفسه الى القصر للتفاهم مع أعضاء المجلس الأعلى وليشرح لهم ضرورة الموافقة على تسيير الموكب. وقال إنه يشك في أن المجلس سيفعل شيئاً غير تجديد الموافقة على قيام عدد محدود من ممثلي الهيئات بتقديم مذكرة الاحتجاج. ونصح أبو رنات من في مكتبه بالانسحاب من المكتب وأن يقرروا بعد ذلك ما يرون. خرج أبو رنات معهم ودلف إلى سيارته الحكومية ولم ينتظر سائقها فقادها بنفسه. كانت سيارات الجيش قد اصطفت على طول شارع الجامعة ومقابل مبنى القضائية وكان الناس يتبادلون عبارات الإعجاب والامتنان لعبد المجيد إمام ومواجهته للشرطة.

كان أعضاء المجلس العسكري الأعلى وبعض الوزراء المدنيين في حالة اجتماع للنظر فيما يحدث. وعندما دخل عليهم أبو رنات استمع المجلس لما قاله لهم وكانوا في

أشد حالات الغضب من دخول القضاة في هذا الأمر. كانوا غاضبين لأنهم علموا من جواسيسهم وعملائهم السريين حقيقة ما يجري، وأن الأمر لا يتعلق بمشكلة قانونية محضة، وإنما المراد هو الإطاحة بحكمهم. ورد أبو رنات على ذلك بعبارات تصالحية توفيقية مفادها «أن هذا الأمر يمكن أن يبحث لاحقاً، إذ أن الموقف الماثل الآن موقف خطير. يجب العثور على حل سلمي. فلندع الموكب يسير الآن ويمكننا الحديث لاحقاً». وافق المجلس أخيراً على أن يسير الموكب من نحو أربعة أو خمسة أفراد، شريطة أن يقابلوا مسؤول التشريفات بالقصر، وأن يقتصر الأمر على ذلك فحسب.

وفي مبنى القضائية دعا الرجال الذين كانوا مع رئيس القضاة ممثلين كل الفئات للاجتماع في محكمة الاستئناف وهي أكبر قاعة في المبنى. تجمع نحو ثلاثين شخصا مرتدين زيهم المميز. كانوا هم نفس الأشخاص الذين حضروا الاجتماع السابق والذي تليت فيه مذكرات الاحتجاج، كما حضر آخرون كذلك الاجتماع.

تم شرح الموقف للحضور، وأثار ذلك العديد من النقاشات. لم يكن هناك وقت لأي فرد منهم لتناول المرطبات والساعات تمر والحرارة تزداد ارتفاعا. ولم يحدث أي نوع من الاتفاق بين الحاضرين وتباينت الآراء. رأى بعض الحضور أنهم «ثوار» ولا ينبغي لهم المساومة وطلب الأذن بتسيير الموكب، وأن طلب الأذن كان خطأً من الأساس. لم يكن هؤلاء يرغبون في انتظار حضور رئيس القضاء من القصر. ورأى آخرون أن السماح للموكب بالقيام يجب أن يكون لكل المشاركين وليس لممثليهم فقط، وسخروا من فكرة «الممثلين» هذه. ورد آخر بنوع من الفكاهة «إذا قُتلنا ونحن في الطريق للقصر فمن سيقدم المذكرات؟».

وافق الحضور على رأي بابكر عوض الله ودكتور طاهر بشير، وأمن عليه علي محمد خير باعتباره رأياً «إنسانياً». لم يكونوا يؤمنون بأن العنف هو السبيل لتحقيق ما يصبون إليه. «لماذا نستفز الجيش ونحن ندرك أنه سيطلق النار؟ لقد خدمت المسيرة أهدافها فعلاً دون الحاجة للذهاب بالموكب نحو القصر. لذا ليس هناك داع للضغط أكثر».

أثار رفض فكرة «التضحية بالروح» منحنىً جديداً في التفكير. صارت فكرة

الإضراب الوطني أشد إلحاحاً. كان أساتذة الجامعة قد وافقوا على إضراب مفتوح، وعضد الفكرة عدد من نشطاء المحامين الذين حضروا اجتماع المحامين بمكتب عابدين إسماعيل، وأيضا المحامين الموجودين في مبنى القضائية. يمكن للجماهير إبراز قوتها بتوقفها عن العمل وشل دولابه عوضاً عن مجابهة دموية مع القوات المسلحة. إذا لم يسمح بتسيير الموكب أو يسمح لعدد محدود فقط من ممثلي النقابات والهيئات بذلك، أوليس من الأجدى تحويل كل ذلك لمكسب جماهيري؟ همس فاروق أبو عيسى لعابدين: «لماذا لا نوافق على وفد من ممثلي النقابات والهيئات بالذهاب للقصر، وإذا كان الجميع يؤيدون فكرة الإضراب الآن؟». كان أول من طالب بذلك بصوت عالٍ هو علي محمد إبراهيم، الذي شدد على أن الإضراب السياسي سيكون أشد وقعاً من أي شيء آخر يفعلونه. طُرح الأمر للتصويت وفاز بسهولة.

كانت المجموعة قد أيدت قيام الإضراب العام ضد الحكومة لكنها لم تحدد متى يبدأ وتحت أي ظروف. وتوقفت المناقشات إذ أن أبا رنات كان قد عاد من القصر وصرح بأن التصديق قد صدر لأربعة أو خمسة ممثلين من المجتمعين بالتقدم بالمذكرة في القصر الجمهوري. تم تشكيل الوفد من دون تعقيد أو رسميات من عابدين إسماعيل عن المحامين، وعلي محمد خير عن أساتذة الجامعة، وعبد المجيد إمام عن القضاة، ودكتور طه بعشر من الأطباء، وعبد الرحيم من مكتب المدعي العام.

أكمل رجال الجيش احتلال المنطقة التي أخلتها الشرطة وظل الشارع خالياً من المتظاهرين والذين كانوا قد ملأوا الحديقة عبر شارع الجامعة أو وقفوا أمام مبنى القضائية. وأحضر الجيش المزيد من مركباته لشارع الجامعة وأحاط مبنى القضائية بالكامل بالأسلاك الشائكة.

خرج الوفد الذي سيذهب للقصر من المبنى ووقف عابدين إسماعيل على سلالم المبنى ليعلن للجماهير المنتظرة ما استقر عليه الرأي. أخطر عابدين الحضور أن مذكرة الجماعات المهنية سوف يحملها ممثلون من هذه الجماعات وليس كل مناديبها.

تعالت على أثر هذا الاعلان صيحات الاستنكار والرفض، ولكن عابدين مضى

يشرح أسباب ذلك القرار، وذكر أنهم لن يكتفوا فقط بتسليم مذكرة الاحتجاج إذ أن الاتفاق قد تم بين المجتمعين على مبدأ الإضراب السياسي، وقال إنهم سيعلنون المزيد حال عودتهم من القصر. وبدا عابدين واضحاً وواثقاً ولكنه لم يستطرد في الشرح. توجه الممثلون لسيارة عبد المجيد إمام والتي تقف تحت ظل شجرة في الجهة الغربية من المبنى، ولكن فوجئوا بالأسلاك الشائكة أمام القضائية عندما توجهوا شرقاً للذهاب إلى القصر. أمر عبد المجيد الجنود بإزالة الأسلاك الشائكة ففعلوا بعد تردد، إذ لم يكن الجنود قد سمعوا بالوفد الذي سيذهب للقصر. ولكن لم تكن تلك هي المشكلة إذ أنهم كانوا بالفعل يسمحون لبعض السيارات بمغادرة المكان. وما أن تحركت سيارة عبد المجيد وهي تئن بصوت عال حتى جابهت سلكا شائكا آخر. وتوقفت السيارة ليقدم عبد المجيد مجددا بشرح مهمته للجنود الذين لم يسمعوا بها. كان الجيش قد استعمل الغاز المسيل للدموع لتحريك الجماهير بعيداً عن المنطقة التي يسيطر عليها وسرت رائحة الغاز لداخل سيارة عبد المجيد واضطر ركابها لرفع زجاج النوافذ وتحركوا للأمام ولكن الشارع كان مغلقاً. لم يكن للوفد من خيار سوى التقدم للأمام وإلا واجه تأخيراً غير محتمل. لذا فلقد تحرك إمام بسيارته للأمام إلى أن صار بإمكانه الالتفاف يسارا بين القضائية ووزارة الزراعة وقرر من في السيارة أنه من الأفضل أن يسلكوا الشوارع الجانبية الضيقة إلى حين الوصول لمبنى القصر تحاشيا للمرور بالشوارع الكبيرة المغلقة ودوريات الجيش غير المتعاطفة معهم. وكانوا يحرزون بعض التقدم وهم يجتازون الشوارع الخلفية الصغيرة إلى أن وصلوا إلى طريق مسدود. ولكن كانت هنالك بوابة مشرعة تؤدي لحديقة منزل كبير، وتصوروا أنهم إذا اجتازوا تلك الحديقة فسوف يجدون أنفسهم في طريق قرب وزارة الداخلية، ومنها سيكون الطريق للقصر سالكاً. بدأ الدخان يتصاعد من السيارة إذ أنهم كانوا – وهم يسلكون الطرق الصغيرة الجانبية – يضعون محرك السيارة في الترس الأول مما جعل محرك السيارة يسخن ويتوقف عن الحركة تماماً.

خرجت امرأة من داخل المنزل لرؤية ما يحدث، وتعرفوا عليها في الحال. كانت المرأة

هي زوجة سدرة نائب قمدان الشرطة. عجزت السيارة عن الحركة فهجرها راكبوها وساروا على أقدامهم قاطعين حديقة المنزل إلى الجهة الأخرى وكانوا في غاية الانزعاج والتوتر. عند خروجهم من الجهة الأخرى كان الشارع هادئاً، وكان الطقس تحت الأشجار أبرد من جو السيارة. وكان عليهم الذهاب للقصر راجلين إلى أن ظهرت سيارة فلوكس واجن صغيرة أخذهم صاحبها - بعد أن حشروا أنفسهم فيها حشراً - على شارع النيل باتجاه القصر وتوقف على بعد أربعين ياردة من بوابته. شكروا السائق وودعوه. وتوجهوا للبوابة الصغيرة في الجانب الشمالي للقصر وأعلنوا عن أنفسهم وكان في القصر من ينتظرهم.

أُخذ الوفد إلى قاعة الاستقبال الكبرى في الطابق الأرضي حيث قابلهم كبير مسؤولي المراسم وحياهم وسقاهم مشروباً بارداً وتحدث معهم بكل لطف ورقة. وبعد تبادل التحايا والمجاملات بادره عبد المجيد إمام بالقول «ألا تعلم ما نحن هنا من أجله؟ أرجو تبلغ الفريق عبود بالغ قلقنا وانزعاجنا. لقد رفض السماح لنا بتسيير موكب سلمي للقصر، ولقد قدرنا عواقب الأمر وجنبنا الجميع سفك الدماء وجئنا إلى هنا كممثلين عن المتجمعين في القضائية». رد مسئول المراسم بدبلوماسية فائقة أن من واجبه (بل ويشرّفه) أن يكون المكلف بلقياهم. أعطاه رئيس الوفد المذكرات والعرائض وتحدث طه بعشر وعلي محمد خير باختصار عن فحوى تلك المذكرات. تباينت آراء أعضاء الوفد الخمسة فأحدهم قال إن تجاهل الفريق عبود للوفد لا يعد مفاجأة ولا يمثل شيئاً كبيراً إذ أن الإضراب العام كان قد أعلن فعلا. ورأى آخر أن الأمر سيحدث فرقا لو استمر الإضراب واستمرت أيضاً المناقشات مع كبار المسؤولين. لم يكن من الواضح معرفة عما إذا كان أي تنازل من الحكام العسكريين بخصوص التحقيق في حادث إطلاق النار بالجامعة سوف يحدث أي فرق في زخم الوضع. وعلى كل الأحوال فلقد كانت مقابلة القصر للوفد مسيئة ومخيبة للآمال.

لم تستغرق مقابلة القصر إلا دقائق معدودة خرج بعدها الوفد بنفس البوابة التي دخل بها. وللعجب وجد أعضاء الوفد نفس قائد السيارة الفلكس واجن في انتظارهم. حشر

الأعضاء الخمسة أنفسهم مرة ثانية في السيارة الصغيرة وسار بهم السائق عبر شارع النيل إلى أن وصلوا للشارع الذي يأخذهم مباشرة خلف مبنى القضائية. لم تستغرق كامل رحلتهم نصف ساعة منذ أن ذهب الوفد إلى القصر. سرت بين الحاضرين أخبار ما أعلنه عابدين إسماعيل من على سلالم القضائية من إضراب (سياسي) عام. وكان الجميع في انتظار عودة الوفد لسماع المزيد عن هذا الإضراب. وتناقل الجميع موافقة النقابات على الإضراب (بما فيها الهيئة القضائية). وتبادل الناس – دون شعور بالملل – قصة عبد المجيد إمام مع ضابط الشرطة فارس. وكان أساتذة الجامعة بروباتهم الخضراء يجوبون الساحة مع المحامين بروباتهم السوداء، ويختلطون بالجماهير.

كاد الجيش أن يكمل استعداداته ليحل محل الشرطة في السيطرة على المنطقة بأكملها. وشمل ذلك المنطقة الوسطى وطوقت كذلك جوانب المنطقة بالأسلاك الشائكة. وكان وجود الفتيات والنساء وهتافهن لافتا وهن في ثيابهن البيضاء. كن يعبرن الشارع في تحدٍ لرجال الجيش، الذين لم يبدوا أي رد فعل. وزاد حماس المتظاهرين بعد أن حمل بعضهم اثنين من الفتيات على الأكتاف وهن يهتفن. وجلب المتظاهرون في الحديقة أمام القضائية لافتات حديثة كُتبت عليها شعارات مناهضة للحكومة مما ضاعف من حماسة الجماهير. وتقدم بعض المتظاهرين ووقفوا أمام العربات المدرعة وهم يخبطون عليها بأيديهم. كان هنالك تخوف حقيقي من أن الجيش سيطلق النار على الجماهير. بيد أن أحدا من المتظاهرين والمتظاهرات لم يكن ليعير ذلك أدنى اهتمام. لعل الجماهير كانت «تبالغ» في إظهار تحديها كسرا لحاجز الخوف والتغلب عليه. وبدأت بعض السيارات (العسكرية) في التحرك إلى الجانب مما أسعد الجماهير إذ ظن الناس أن الجيش سينسحب. غير إنه اتضح لاحقاً أن تحركات سيارات الجيش تلك كانت بغرض تأمين وقفل المداخل لشارع الجامعة. وحمل بعض رجال الجيش لافتة ضخمة كتب عليها «تفرقوا وإلا سنطلق النار». وأعقب ذلك بعد ثوان إطلاق الغاز المسيل للدموع. هرول أحد الواقفين على سلالم القضائية لداخل المبنى مسرعاً وهو يقول: «هؤلاء الحمقى سوف يطلقون النار». ورد المجتمعون على إطلاق الغاز بحصب الجنود بكل ما وقعت عليه

أيديهم من طوب وطين وغيره. وبسبب اغلاق الشارع من الجانبين لم يجد المجتمعون مهرباً إلا من جهة الغرب أو الشرق. جرى بعضهم لداخل مبنى القضائية وصادف أن وجد بعض هؤلاء أنفسهم أمام مكتب قاضي القضاة وهو في كامل حلته يجلس على مكتبه غير عابئ بما يجري حوله من هرج ومرج. وقبل أن ينسحب هؤلاء صاح بهم قاضي القضاة مرحباً ومعتذراً لهم بأنه لن يكون بمقدوره تقديم مشروب الضيافة لهم في ذلك الظرف! لم يكن الآخرون في المبنى بذلك الهدوء العجيب. فلقد تلقى أحد الأساتذة بالمبنى المحاصر اتصالاً من زميل له في نادي الأساتذة فسأله: « أين أنت الآن؟ أجاب الرجل «في نادي الأساتذة». رد عليه الأول: «في المطار؟». أجابه الآخر: «لا، بل في نادي الأساتذة». فسأل الأول مجدداً «هل تحاول ركوب طائرة؟». ودون الانتظار لسماع الجواب ذكر الرجل على عجل أنه مضطر للذهاب للهروب من باب خلفي!

انتشر المئات من الناس عبر الشارع وإلى داخل مبنى القضائية. كان عدد الناس في المبنى كبيرا ومضوا يذرعون الفرندات أو الساحات داخله. انتظر رجال الجيش لدقائق حتى يحكموا على نتائج محاولاتهم الأولى لتفريق المتظاهرين والتي أبعدت المتظاهرين عن المنطقة الوسطى. ورمى رجال الجيش بعض علب الغاز المسيل للدموع في مجموعات صغيرة لم تشأ أن تتحرك.

وتراجعت مجموعة من المتظاهرين إلى شرق القضائية وقرب وزارة الزراعة لتحصب الحجارة على الجيش. وفرش شيخ كبير يرتدي جلابية بيضاء مصلاته بين الجيش والمجموعة التي كانت تحصب بالحجارة وبدأ في صلاة الظهر في خشوع. وظل يؤدي حركات الصلاة باطمئنان رغم علب الغاز المسيل للدموع والحجارة المتطايرة فوق رأسه!

استمرت الجموع في التجمهر قرب سلالم القضائية رغم كثافة الغاز المسيل للدموع. وبدأ رجال الجيش في حرفية وتمهل في إبعادهم أولا بإطلاق طلقات تحذيرية، ثم بإحداث أصوات الاستعداد لإطلاق النار، وإدخال وإخراج الطلقات من البنادق كنوع من التخويف. وفي بعض الأحايين كان أحد الجنود يصوب بندقيته نحو هدف الجمهور

دون أن يطلق النار. ونجحت خطة الجيش أخيرا، وتفرق الناس من على السلالم بسرعة، ودخل بعضهم لداخل المبنى أو لحديقته الخلفية. وعندما عاد الرجال الخمسة من القصر صادف ذلك تراجع الناس من على السلالم الى داخل المبنى وتزاحمهم داخل الفرندات والحديقة الخلفية. صعد الرجال الخمسة إلى الطابق العلوي ووقفوا في إحدى الشرفات يطلون على الجماهير تحتهم والتي تدافعت لسماع ما عندهم. كان المجتمعون يشعرون بالحر والضيق وفي مزاج متعكر وكانوا في شوق لسماع آخر الأخبار.

بدأ أعضاء الوفد الخمسة في حالة عالية من التماسك بعد رحلتهم التي حشروا فيها حشراً في السيارة فولكس واجن الصغيرة. ورأى الناس عبد المجيد إمام وهو يتقطر عرقاً وهو يرتجف من الغضب. وانضم إليه خمسة رجال آخرون من أساتذة الجامعة والمحامين والقضاة والأطباء، وآخرون من الذين اجتمعوا لمناقشة أمر الموكب. وكان الكثيرون منهم لا يزالون يرتدون الجاكيت وربطات العنق أو الارواب. تحدث عابدين إسماعيل للناس وقال بعد أن حيا الجماهير المحتشدة: «قدمنا المذكرات واحتججنا على منع تسيير موكبنا. وقدمنا احتجاجنا أيضا على استعمال الشرطة للقوة ضد المواطنين. ولم نتلق ردا على مطالبتنا بعمل تحقيق فيما حدث». أكد عابدين على عدم استلامهم لأي استجابة لأي بند ورد في المذكرات التي قدموها. ثم سكت وظلت الجماهير صامتة.

هتف أحدهم مطالباً بالمزيد. ثم تعالت هتافات الكثيرين مطالبة بالمزيد. طلب عبد المجيد إمام من عابدين إسماعيل إعلان الإضراب. وقال آخر أن عبد المجيد هو من يجب عليه إعلان الإضراب. أجاب عبد المجيد بأنه ليس في وضع يمكنه بفعل ذلك، ولكنه وعد بمؤازرة من يقوم بذلك. تحدث عابدين مجدداً وأعلن أن ممثلي النقابات والهيئات قد قرروا القيام بإضراب عام، وهذا يعني «ألا يذهب أحد للعمل». لم يكن ذلك واضحا جدا للجماهير. تعالت هتافات الجماهير مجددا، وكلما توقف عابدين عن الكلام طالبته الجماهير بالمزيد. كان المشهد يتطلب «مؤديا» ماهرا، وعابدين لم يكن تنقصه المهارات. تسألوا عن متى سيبدأ الإضراب، وأتت الإجابة واضحة لا لبس فيها: «الآن». كرر عبد المجيد قوله لعابدين: «قل لهم نعم الآن». تبادل الجمهور والمتحدث بعض الاسئلة

والأجوبة عن الإضراب، وخلص الناس إلى أن الإضراب العام سيبدأ منذ تلك اللحظة، وسيكون مفتوحاً وسيستمر إلى حين سقوط النظام. عند توضيح الأمر بذلك الشكل بدأ على الجماهير الارتياح فحملت عبد المجيد إمام وعابدين إسماعيل على الأكتاف وهي تهتف. وبعد حين تهيّأ الجميع للانصراف من مبنى القضائية والأماكن المحيطة به.

حاولت بعض الجماعات الصغيرة القيام بمظاهرات بعد انفضاضها من التجمع في القضائية، وحاول البعض قلب بعض السيارات قرب وزارة الزراعة وتكسير زجاج بعض المكاتب في تلك الوزارة وفي بنك السودان. كان هدف هؤلاء المخربين هو إحداث عنف ثوري لتأكيد جدية الثورة. بيد أن أغلب الحضور كانوا قد انصرفوا بهدوء وتوجهوا نحو منازلهم، بينما تمهل البعض في المغادرة حتى تنجلي روائح الغاز المسيل للدموع ويصبح الطريق آمنا. وظل الجيش مرابطاً في المكان لكنه آثر الانسحاب للوراء قليلا، ولم يتعرض لأحد من الناس. وفي خارج تلك المنطقة كان أصحاب سيارات الأجرة الصفراء في الانتظار، وانتعشت أعمالهم نهار ذلك اليوم.

كان انفضاض تجمع القضائية السلمي على نقيض ما حدث للجماعة التي هربت شرقاً وجنوباً عند إطلاق الجيش للغاز المسيل للدموع. لقد كانوا أكثر عنفاً وغضباً لخيبة أملهم في عدم تسيير الموكب، فصاروا يحصبون المباني والسيارات بالحجارة. كانوا في الغالب من طلاب الثانويات والجامعة. وتكررت أحداث العنف التي أحدثها هؤلاء وغيرهم. فعلى بعد نحو ميل من مبنى القضائية ألقى الطلاب بالحجارة على لوري يقل جنوداً فتوقف اللوري وأطلق الجنود الغاز المسيل للدموع، ثم تحرك اللوري مسرعاً. ولما انجلت الروائح وخف أثر الانفجارات خرج الطلاب من مخابئهم التي كانوا قد سارعوا إليها خلف الأشجار أو بين الزرع المقام على طول الشارع. قام هؤلاء بتكسير مصابيح الإضاءة في الشوارع وقذفوا بالطوب والحجارة أحد لواري الجيش، ولم يفعل الجنود شيئا هذه المرة سوى إطلاق طلقات تحذيرية.

كان التخريب الذي أحدثه هؤلاء الطلاب أقل بكثير مما حدث في وسط الخرطوم مساء وليل الخميس. وكان الهدف في هذه المرة هو سيارات الجيش. كان عدد الطلاب

المهاجمين قليلاً وكانوا موزعين على منطقة واسعة. واستمرت أعمال الهجوم بين كر وفر من فئة قليلة من الطلاب طوال سحابة نهار ذلك اليوم، إلى أن تضاءل مدى العنف شيئاً فشيئاّ حتى خف نهائياً.

بعد أن غادر الناس مبنى القضائية عاد بابكر عوض الله وعبد المجيد إمام إلى مكتبيهما بعد أن وقفا على ضمان تنفيذ الإضراب العام في القضائية. كانت الساعة تقترب من الواحدة ظهرا، أي أنه تبقت ساعة واحدة على نهاية الدوام الرسمي. ذهبا إلى مكاتب القضاة الآخرين والذين كان أغلبهم قد غادر المبنى بالفعل فأمروا الفراشين والسعاة وبقية الموظفين بالانصراف لبيوتهم، وطلبوا من المسجل إرسال برقيات إلى القضاة في الولايات للتوقف عن العمل. وفكر بابكر عوض الله في الحديث إليهم بنفسه فذهب لصديق له في مصلحة البريد والبرق وهيأ له الأخير أن يهاتف رؤساء المحاكم الاقليمية بشأن الإضراب العام. وأخيراً ذهب بابكر عوض الله مع عبد المجيد إمام لرئيس القضاء أبي رنات الذي كان يجلس هادئاً على مكتبه. حياه القاضيان في احترام وأخبراه بأنهما اشتركا في إعلان عن الإضراب العام، وسألاه إن كان يود الاشتراك في الإضراب فأجاب بالنفي. عندها تركاه وحيداً في المبنى الخالي.

أرجع صوت الرصاص أبا رنات لذكريات قديمة حينما سمع إطلاق الرصاص وهو طالب بالمرحلة الثانوية عندما قُتل أحد الأولاد في ثورة ١٩٢٤م. استرجع تلك اللحظات ومضى يتأمل فيما سيسفر عنه ذلك الإضراب العام، وعما ينبغي أن ينصح به المجلس الأعلى. ساعد الصمت المطبق في المبنى الرجل على أن يسترجع ذكريات عام ١٩٢٤م. وجرت ذكرياته كالتالي:-

كان هو ورهط من زملائه في طريقهم من الخرطوم لأمدرمان عصر الخميس لقضاء الليل ويوم الجمعة مع أقاربهم. لكن كان البقاء في كلية غردون حيث المباني التي تعرف الآن بكلية القانون شيئاً جميلاً محببا لنفسه. كانت ذكرى رحلته لتلك الكلية تطل برأسها الآن. قطع ستة أيام على ظهور الإبل إلى الأبيض، والتي استقل منها القطار نحو كوستي. دهش من مشاهدة النيل في كوستي لأول مرة، إذ لم يكن قد رآه من قبل. وكان

أبواه قد حذراه منه. وعند وصوله الخرطوم وضع حقيبته الحديدية على كتفه ومشى نحو الداخلية. كان مشهد سلالم المبنى مهيباً، ودُهش أكثر عندما رأى نور الكهرباء لأول مرة في حياته. وتولى الطلاب القدامى شرح معنى الكهرباء له. وبعد قضائه لفترة من الزمن في الخرطوم تعلم الكثير ولم يعد ريفيا «خاماً» كما كان. وظل يداوم مع أصحابه على قضاء عطلة نهاية الأسبوع في أم درمان. وذات مرة وبينما كانوا يسيرون على الشاطئ في طريقهم لأم درمان، رآهم مستر ويليس رئيس جهاز الأمن وهي يمتطي جواده. سألهم عن وجهتهم وعما يفعلون. لم يكونوا على علم بما كان يحدث في العاصمة في ذلك الوقت، ولذا فلقد سمح لهم مستر ويليس بمواصلة السير. كان الوضع هادئاً عند ركن المستشفى العسكري عندما مروا عليه، ولكن الجندي مك قوان الذي كان مرتديا كامل بزته العسكرية وممتطياً حصانه سألهم نفس الأسئلة وسمح لهم بمواصلة السير نحو أم درمان، ولكن عبر الشارع الموازي لشارع النيل (نفس الشارع الذي يمر عبر مبنى القضائية). وعند وصولهم للسوق بدأوا يسمعون أصوات إطلاق النيران، وبدأ الناس يفرون عدواً في كل اتجاه. قتلت رصاصة طائشة صبياً كان يحمل صينية عليها فناجين قهوة، فتطايرت الفناجين في الهواء. وكان الناس في فزع عظيم ومضوا يركضون في كل الاتجاهات أملا في النجاة. واستمر إطلاق النار الرصاص طوال الليل وظلت أصوات الطلقات تسمع عبر النهر. نما إلى سمعهم أن السودانيين يودون قتل البريطانيين. واستمرت طلقات الرصاص الطائشة في السقوط حتى الصباح. كان أفراد من الفرقة الحادية عشر السودانية قد حاولت مساعدة تمرد للقوات المصرية في الخرطوم بحري. واستمر إطلاق النيران إلى صباح الجمعة مما دعا كل سكان الخرطوم للاحتماء بغابة السنط، إلى أن أقنعتهم السلطات بأن الأمور قد عادت لطبيعتها فآبوا لديارهم.

وعند رجوعه لكلية غردون في صباح اليوم التالي رأى أبو رنات مدير مديرية الخرطوم السيد ماكنتوش وخلفه ثلاثة من الضباط السودانيين مقيدين بالأغلال. تعرف أبو رنات على أحدهم فلقد كان من أقربائه. ووجد أن حقيبته وبقية أغراضه – وكذلك الحال مع بقية الطلاب – قد جُمعت ووُضعت إلى منطقة خالية من المباني تقع

خلف الداخلية إلى الجنوب.

استقبلهم عميد الكلية الجنرال هاديلسون، وكان رجلاً ضخما الجثة. شرح لهم أن وجودهم في تلك المنطقة خطر عليهم، وأن عليهم أن يذهبوا ليقيموا مع أقاربهم إلى حين إشعار آخر. استمر ذلك الوضع لمدة أسبوعين. قُتل في تلك الحوادث ستة من الضباط السودانيين بعد أسبوعين من حديث عميد الكلية لهم. وقد ساد في أوساط السودانيين في تلك الأيام حديث بأن المصريين قوم لا يمكن الوثوق بهم، إذ أنهم لا يوفون بوعودهم. فلقد اكتفوا بالانسحاب سريعا - كان أبو رنات ما زال يذكر منظرهم وهم يغادرون محطة السكة حديد. لم يحركوا أصبعا واحداً لمساعدة الثوار.

استرجع أبو رنات من ذكرياته القديمة واقعة ذلك اليوم، ومضى يتأمل الأحداث العنيفة وكيف أنها تترك آثاراً في ذاكرة الناس، وكيف أنها - بالحق أو الباطل - تشكّل آراء الغد. تساءل في نفسه عما إذا كانت أحداث ذلك اليوم ستشكل منعطفاً تاريخياً. وما أن حلت الساعة الثانية ظهراً حتى غادر مكتبه واتجه صوب داره.

السبت ٢٤ أكتوبر | منتصف النهار إلى الليل

ما أن تأكد بابكر عوض الله وعبد المجيد إمام من أن الإضراب العام قد بدأ في الهيئة القضائية حتى خرجا مشياً إلى مكتب عابدين اسماعيل القريب. كان أعضاء الوفد الخمسة الذين ذهبوا إلى القصر (وبضعة أفراد آخرين) قد اتفقوا على اللقاء مجدداً لتحرير مذكرة أو بيان بخصوص الإضراب. وافترض بعضهم أن الاجتماع سيكون في نادي الأساتذة، إلا أن شوقي ملاسي كان قد طاف على الناس ودلهم على أن الاجتماع سيعقد في مكتب عابدين نسبة لقربه من القضائية. حضر الاجتماع نحو خمسة عشر فرداً أو أقل، وبذلك حصل كل فرد من الحاضرين على كرسي للجلوس بينما جلس عابدين خلف مكتبه.

تم إعلان الإضراب العام، ولكن كيف لهم أن «يفعلوه». كانت الثقة تملأ نفوسهم، ولم يتطرق إليهم شك في أنهم كانوا يمثلون أكثر قطاعات المجتمع المهني، ولم يترددوا في الحديث إنابة عن بقية المجتمع. كان المجتمعون يمثلون جامعة الخرطوم ونقابة المحامين والأطباء ومعهد الخرطوم الفني ومكتب المدعي العام وجامعة القاهرة فرع الخرطوم. وحضر الاجتماع أيضا بعض الطلاب، فقد كان اجتماعا مفتوحا للجميع.

وصل شيخ الأمين رئيس اتحاد مزارعي الجزيرة متأخراً قليلا قادما من أم درمان، إذ أنه كان قد شارك في اجتماع مع الصادق المهدي وحسن الترابي وإسماعيل الأزهري وآخرون في القبة. وكانت الخطوة الأولى هي إصدار «البيان رقم ١»، والذي يعلن قيام

إضراب عام إلى أن تسقط الحكومة. اتفق المجتمعون أيضاً على ضرورة تحذير الجماهير من تدمير الممتلكات حتى لا تفسد عظمة الانتصار. وساد الاتفاق بين الحضور أن مظاهرات الخميس قد خرجت عن السيطرة. وأرسل المجتمعون بنص البيان لطباعته وتوزيعه بصورة واسعة في داخل العاصمة والمدن الكبرى الأخرى. أخذ شيخ الأمين نسخاً من البيان ووعد بتوزيعه على العاملين بمشروع الجزيرة.

تم إعلان البيان باسم جبهة الهيئات (المهنيين)، ولكن كان المجتمعون يطلقون على هذه الجبهة في محادثاتهم «المهنيين» أو «الجبهة» أو «الجبهة الوطنية القومية». لم يكن الاتفاق على اسم موحد قد تم بعد. كانوا يدركون أنهم «موجودون» وأن يجب عليهم تنظيم أنفسهم. سألوا أنفسهم: هل يطلبون عون الأحزاب السياسية التقليدية؟ كان بابكر عوض الله هو أول من أثار ذلك السؤال. قال المحامي فاروق أبو عيسى أن الصادق المهدي وميرغني حمزة قد اتصلا به وتساءلا عمّا يمكن أن يقدماه في المسيرات، وكان رده عليهما أن المسيرة كانت للأطباء والمحامين والقضاة وأساتذة الجامعة وغيرهم من المهنيين. وصرح فاروق أبو عيسى للمجتمعين في مكتب عابدين إسماعيل أنه يجب عليهم عدم السماح للأحزاب بلعب أي دور في الثورة. وقال أيضا إنه يتحدث الآن ليس كشيوعي بل كسكرتير (أمين سر) نقابة المحامين، أي أنه كان يتحدث كمهني ليس إلا.

ودار نقاش حامٍ لوقت قصير حول السؤال الذي لم يجد له إجابة. وكان ذلك السؤال يتعلق بالسعي للحصول على مساندة الأحزاب السياسية لإنجاح الإضراب. واستُحسِنت فكرة البيان والتي تلخصت في ضمان استقلال الجامعة والقضاء وضمان الحريات الشخصية. وأراد آخرون تضمين البيان سياسة خارجية تقدمية تعمل على مد يد العون لكل الحركات الثورية. وفي أثناء المناقشات تلقى عابدين محادثة هاتفية من زوجة فاروق أبو عيسى تخبره فيها بأن الشرطة تحاصر منزل زوجها وتبحث عنه. ولم يكن المجتمعون بحاجة للتذكير بأن ما قاموا به صبيحة ذلك اليوم سيعرضهم لخطر الاعتقال.

واتخذ المجتمعون قبل انفضاض الاجتماع قراراً بأن ترشح كل نقابة اثنين من

أعضائها، وأن عليها أيضا اختيار اثنين آخرين (احتياطيين) لضم لضمان حضور الاجتماعات المقبلة.

نقل الطلاب ما قُرر في اجتماع نقابة المحامين بمكتب عابدين إسماعيل للمجتمعين في قبة المهدي بأم درمان. وكان شبيهاً بما توصل إليه المجتمعون في القبة. وقامت جماعة صغيرة بتبني قرار الإضراب العام، ولكن كان الفرق أن المجتمعين في القبة كانوا يمثلون الأحزاب السياسية. أخطر الصادق المهدي المجتمعين بأنه كان قد اتصل بفاروق أبو عيسى للاستفسار عما يمكن أن يقدموه للموكب في نهار السبت، ولكن أبا عيسى أخطره بأن ذلك الموكب مخصص فقط للمهنيين. واتصل كذلك برئيس نادي الخريجين دكتور علي أورو وسمع نفس الإجابة. قامت بعض الصحف بالمخاطرة بنشر نص برقيتي الصادق المهدي وإسماعيل الأزهري دونما تعليق وكانتا تحملان إدانة للحكومة. وقدم المجتمعون، وهم ينتظران سماع أخبار الموكب، ما يرونه من احتمالات تتعلق بالخطوة السياسية التالية.

حمل لهما الترابي الأخبار حوالي منتصف النهار. كان الترابي قد غادر مبنى القضائية والذهاب مباشرة للقبة فور تصويت الممثلين على قيام الإضراب العام. وكان يدرك، من ناحية المبدأ، أن عدداً قليلاً فقط من الممثلين سوف يسمح لها بالذهاب للقصر الجمهوري لتسليم مذكرة احتجاج، وأن الحكومة لم ولن تسمح بقيام الموكب. وكان يعلم أيضا بأن الإضراب سينفذ لا محالة، وكان يود إبلاغ الأحزاب بكل تلك التطورات بأعجل ما تيسر. كان يفترض بأن كل الجماعات سوف توحد جهودها (لتحقيق مطالب الثوار). ولهذا الغرض فلقد طلب من أحمد عبد الحليم (وكان محسوباً على الشيوعيين) بأن يذهب معه ومع محمد صالح عمر للقبة في محاولة لبدء تكوين مجموعة ممثلين.

وقد أصدر اجتماع الأساتذة بالجامعة بياناً اشتمل على بعض العبارات الإضافية الداعية للإضراب. ووافق الصادق المهدي على البيان بوصفه راعياً للأنصار ورئيسا لحزب الأمة، ليعطي لموافقته وزناً وثِقلاً تاريخياً لا يحمله وزن الحزب السياسي. ثم تحدث الترابي مؤيّداً البيان نيابة عن «الإخوان المسلمين»، التي اعتبرها حزباً وحركة

كذلك. وأيد البيان كذلك إسماعيل الأزهري إنابة عن الحزب الوطني الاتحادي. وقد عُرف عن حزب الشعب الديمقراطي ارتباطه بنظام عبود وبالسيد علي الميرغني زعيم الختمية، ولم يكونوا قد شاركوا في أية معارضة للنظام العسكري، رغم أن عدداً من أعضاء الحزب كانوا حاضرين في اجتماع القبة بأم درمان وأعربوا عن تضامنهم مع المعارضين. كما عبّر كذلك اتحاد التجار بأمدرمان عن رغبته في تقديم الدعم والمؤازرة.

ولم يحضر أي ممثل أو متعاطف مع الحزب الشيوعي سوى شيخ الأمين محمد الأمين، الذي زار القبة صباح الجمعة. استمع شيخ الأمين جيداً إلى التطورات والنقاشات الدائرة وعن إعلان الإضراب العام الذي تلاه أحمد عبد الحليم. أعرب الرجل عن عدم رضاه من قلة ممثلي الحزب الشيوعي، فلقد كان هو الشخص الوحيد الذي حضر الاجتماع في مكتب عابدين إسماعيل المحامي والاجتماع في القبة، وهما أهم اجتماعين عُقدا بعد إعلان الإضراب العام.

تزامن اجتماع القبة وقبله اجتماع مكتب عابدين إسماعيل مع اجتماع آخر في مقر قيادة الشرطة بمديرية الخرطوم حيث كان الضباط يبحثون ما جرى منذ ليل الأربعاء ٢١ أكتوبر في داخلية الطلبة. كان بعض المدنيين قد دُعي لاجتماع الشرطة لسماع آرائهم. وقد أصيب هؤلاء المدنيين بخيبة أمل وإحباط عظيمين لملاحظتهم أن الشرطة لم تكن مهتمة بالأحداث بقدر اهتمامها باكتشاف أسماء قادة الطلاب وتنظيماتهم.

وبعد رجوع بابكر عوض الله لمنزله عقب انتهاء الاجتماع في مكتب عابدين إسماعيل بدأ في تلقي مكالمات من القضاة وغيرهم في الأقاليم، الذين لم يتمكن من الحديث معهم ذلك الصباح. كانوا قد سمعوا بأنباء الإضراب ويريدون معرفة المزيد من المعلومات. واستمرت تلك المكالمات الهاتفية إلى الليل.

اجتمعت قيادة الحزب الشيوعي السوداني نهار ذلك اليوم لتحريك ماكينة الحزب لتعضيد الإضراب. وكان الحزب قد اقترح في عام ١٩٦١م على الأحزاب الأخرى فكرة قيام إضراب عام، بيد أن الفكرة لم تلق تجاوباً يذكر. وأحس الشيوعيون بأن تلك الفكرة قد تكون هي اللحظة المناسبة، وثمنوا تأكيد الداعين للإضراب العام على ضرورة تجنب

تخريب الممتلكات العامة والخاصة، وعن الأضرار التي يمكن أن تلحق بالإضراب إذا ساد العنف. فلو تمت مهاجمة سفارة أجنبية مثلا فقد يتسبب ذلك في تعقيدات غير حميدة من قوة عظمى. وكانوا يتحسبون على وجه الخصوص من هجوم يتم عبر تدخل أميركي.

طلب عبد الخالق محجوب من دكتور عز الدين على عامر ضرورة تعميم توجيه يحذر من الاستفزاز.

***

اجتمع مجلس نقابة الأطباء في مكتب دكتور عبد الحليم محمد عصراً، وكان بين الحضور عدد من الذين حضروا الاجتماع الذي انعقد بمكتب عابدين إسماعيل واجتماع القبة أيضاً. وتم تبادل المعلومات عما دار في هذين الاجتماعين. وتم إبلاغ الحضور بأن بروفيسور النذير دفع الله قد قرر الانضمام الى المحتجين، وتقدم باستقالة رسمية من منصبه. سادت قصتان في كل المحادثات والنقاشات التي كانت تجري أولهما قيام الإضراب، وثانيهما الطريقة التي صرف بها عبد المجيد إمام الشرطة.

وكان مَن في النادي مِن الأساتذة يمثلون الجمعية العمومية للمعارضة، ولكن لم تكن هنالك أجندة لاجتماعهم، ولم يتخذوا أي قرار جديد. تحدثوا عن الإضراب وعن ضرورة عقد اجتماع آخر، واتفقوا على أن يعقد ذلك الاجتماع صباحا في النادي. ولم يتم الاتفاق على غير هذا، ومضى الناس يتحدثون ويعيدون نفس الكلام – في محاولة لإقناع أنفسهم والآخرين – بصحة الطريق الذي اختاروه.

أثار الناس موضوع دور الأحزاب السياسية (في الثورة) الذي كان قد طُرق في اجتماع مكتب عابدين إسماعيل. وكان ذلك من الموضوعات التي تم نقاشها في مرات سابقة، ولم يتم حسمه. وكان أغلب الحاضرين على اقتناع بضرورة الحصول على مؤازرة الأحزاب للإضراب. بيد أن هنالك من كان يعتقد أن المهنيين قادرون على تسيير الأمور أكثر من «الأحزاب السياسية القديمة». وكان البعض مثل بروفسور نور نائب مدير

الجامعة يرى ألا تكون هنالك أحزاب سياسية في الجامعة.

واصل عدد قليل من الناس النقاش في نادي الأساتذة إلى أن تجاوز الوقت الساعة السادسة مساء (موعد حظر التجوال). ولكن لم تجابههم أي مشكلة في الوصول إلى منازلهم إذ أنهم كانوا يقطنون في نفس المنطقة وحصل بعضهم على تصريحات مزيفة كان المحامي عمر عبد العاطي قد تحصل عليها، للمرور عبر نقاط الشرطة.

وكان حسن الترابي أحد هؤلاء الذين غادروا نادي الأساتذة في وقت متأخر. وكانت الشائعات قد سرت عن اعتقاله إذ أن اعتقاله كان شيئاً متوقعاً. غير أنه عاد لمنزله في أم درمان في أمان. ونام الصادق المهدي وإسماعيل الأزهري في منزليهما دون أن يتعرضا لشيء. وربما كان لزعماء الإخوان المسلمين وحزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي نوع من الحماية الشعبية التي تخشاها السلطة. فإن تم اعتقالهم فقد يُحدث ذلك مزيداً من الهياج الشعبي ويقوي من عزيمة المعارضين. بيد أنه لم يكن واضحا عما إذا كان هؤلاء الزعماء واقعيين أم سذج، أم أنهم فقط مغامرون يقفزون حول «دولاب الحظ»! لم يتخذ بابكر عوض الله أو عبد المجيد إمام أي إجراءات احترازية خاصة، وقضيا الليل في منزليهما الحكوميين.

وفي المقابل أحس الكثير من أساتذة الجامعة والمحامين والنشطاء بالخطر، فقضوا ليلتهم في غير منازلهم الأصلية. وكان أغلب هؤلاء أما من قليلي الخبرة في المجال السياسي من الذين كانوا يخشون ركوب المخاطر، أو من الشيوعيين أو القوميين العرب من الذين يحملون ذكريات أليمة وشواهد وسوابق محلية وعالمية عن الاعتقال. وكان مكان الاختباء المفضل هو بيت أحد الأقارب الأباعد شريطة أن يكون مرحباً بالرجل، وفي ذات الوقت ليس قريباً بما يكفي لإثارة الشبهات. فعلى سبيل المثال أقام المحامي شوقي ملاسي مع الفنان عبد الكريم الكابلي والذي كان قد بدأ في إعداد نشيد الثورة.

بدأت الشمس في المغيب مع ساعة بدء حظر التجوال تناقل الناس عن طريق الهاتف الشائعات التي أفادت بأن الليل سيشهد مظاهرات وحرائق. كان الجيش قد سيطر على الأمن في الشوارع دون صعوبة تذكر. بدأ نحو ثلاثمائة من طلاب مدارس أم

درمان الثانوية مظاهرة مع بدء ساعة حظر التجوال. وكان المتظاهرون يهتفون بالكثير من الشعارات رغم تحذيرات الحكومة بأن الجيش سوف يطلق الرصاص على كل من يخرق حظر التجوال. خاطر أولئك الطلاب بخرق الحظر والتظاهر. لم يكن الجنود يحجمون دوما عن إطلاق الرصاص، أو يطلقونه على سبيل التحذير كما كانوا يفعلون في حالات سابقة وقعت في ذلك اليوم. وأصيب في الخرطوم وأم درمان عدد كبير من المتظاهرين الذين كانوا يحصبون الجنود بالحجارة، وقُتل منهم فرد واحد على الأقل، ولكن المتظاهرين ظلوا صامدين في الطرقات. ووقعت بعض الحوادث والإصابات الأخرى. ولكن لم يكن أحد يعلم بالعدد الصحيح للقتلى والمصابين بسبب الارتباك، واستخدام احصائيات مستشفيات مختلفة (منها المستشفى العسكري).

وفي مساء ذلك اليوم اجتمع رئيس القضاء أبو رنات مع الفريق إبراهيم عبود في القصر الجمهوري، ودعاه لعقد اجتماع عاجل للمجلس المركزي لبحث مطالب الجماهير. وعلى الرغم من محدودية سلطة المجلس المركزي، إلا أن رئيس القضاء كان يؤمن بأن ذلك «النشاط / الحراك المدني» الحديث لعدد كبير من المدنيين سيعطي لما يُثار في المجلس المركزي ما يكفي من الشرعية. ذكر أبو رنات لعبود أن مطلب التحقيق في حادثة إطلاق النار بالجامعة أمر معقول، وأن تجاهله مخاطرة سياسية. وأقترح أن يقوم قاض محترم بالنظر في تلك الحادثة ومن أتهم بها.

رد الفريق عبود بأنه يوافق أبا رنات فيما ذهب إليه، ودعاه لحضور اجتماع مشترك لكبار الضباط (المجلس الأعلى للقوات المسلحة) ومجلس الوزراء. أحيط الاجتماع علما بأن حظر التجوال قد تم فرضه بنجاح ومن دون مقاومة، وأن إعلان الاضراب العام قد وصل لكل أقاليم البلاد، ولكن كان حكام الأقاليم العسكريين قد بعثوا برسائل مشفرة تؤكد ولائهم للفريق عبود ونظامه.

وتردد مستشارو الفريق عبود واختلفوا حول تقييم الوضع السياسي بالبلاد. وبعد مضي ساعة من النقاش في هذه المسألة قرروا التزام جانب الصرامة والتشدد. وكان النقد الذي وجه لدعوة أعضاء المجلس المركزي لمناقشة الأوضاع الراهنة يتلخص في أمرين:

أولهما هو أن الأمر يشكل إحراجا للحكومة أكثر من كونه يساعدها، وثانيهما هو أنه سيقلل من هيبة الشرطة (في أعين الناس). وبدأ الفريق عبود يقتنع بعدم ضرورة دعوة المجلس المركزي للاجتماع، وصرف النظر تماما عن تلك الدعوة.

وأقترح وزير الخارجية أحمد خير أن يتم اعتقال القاضي بابكر عوض الله وعبد المجيد إمام وإعدامهما. غير أن الاجتماع المشترك اكتفى باتهام القاضيين بخيانة أمانة وظيفتيهما، وبفصلهما من العمل بالقضائية، وأمر باعتقالهما، ولم يأخذ برأي أحمد خير الذي نصح بإعدامهما.

أخبر الفريق عبود أبا رنات بسبب تغييره لموقفه حيال دعوة المجلس المركزي. وحاول أبو رنات جاهدا أن يصل لحل وسط مع الفريق عبود، وقال له بأنه إن كان قد رأى – مثله – ما جرى في وأمام القضائية من أحداث، فسيعير الأمر بلا شك اهتماما أكثر. وكان من رأيه أنه كشاهد عيان يؤمن بأن هنالك حاجة عاجلة وفورية لتقديم تنازلات كبيرة من جانب الحكومة، وأنه لن يترتب على دعوة المجلس العسكري للانعقاد أي خطر أو إحراج للحكومة، إذ أن عبود موجود وسيتكفل بتقديم النصح والإرشاد (لأعضاء المجلس المركزي). وأضاف ناصحا للفريق عبود: «حتى وإن خرج المجلس المركزي بقرارات سيئة، فيجب عليك القبول بها ومسايرتهم، وسينتهي الأمر على خير».

لم يوافق الفريق عبود على ما أقترحه أبو رنات. وغادر الأخير القصر الجمهوري، بينما عاد عبود لمواصلة اجتماعه مع كبار ضباطه. بحث الضابط الموقف ورأوا أن القيام بإضراب ناجح ضد الحكومة يعد من رابع المستحيلات. لقد حاولت نقابات عمال السكة حديد ومزارعي الجزيرة القيام بإضرابات؛ بيد أنه لا توجد منظمة أو نقابة تملك القدرة على تنظيم إضراب عام يشمل كل القطر. فقد كان الوضع الأمني – وبدرجة أقل وثوقاً – مطمئناً على وجه العموم. لقد قام الجيش وبكفاءة عالية – بتفريق التجمعات الضخمة أمام مبنى القضائية وتم منع تكرار المظاهرات العنيفة التي شهدتها العاصمة مساء الخميس. ولكن تظل بذرة إمكانية حدوث مثل هذه المظاهرات حية وقائمة، إذ

أن جماعة صغيرة من المتظاهرين كانت قد واصلت في عمليات كر وفر.

وتوالت على الخرطوم وأم درمان أنباء مزعجة عن قيام مظاهرات في عواصم المديريات، خاصة في غرب البلاد. قامت تلك المظاهرات احتجاجا ضد إطلاق الشرطة النار على الطلاب في الداخليات، غير أنه لم يكن من الواضح من يقف وراء تلك المظاهرات، ومن أشعل فتيلها. وقتل رجال الشرطة أحد المتظاهرين في الأبيض عاصمة كردفان يوم الخميس، وتم اعتقال العديد من المتظاهرين من طلاب الفاشر الثانوية يوم الجمعة وتم تقديمهم للمحاكمة مساء يوم السبت، أي في ذات الوقت الذي كان الفريق عبود يجتمع فيه بكبار معاونيه. ورغم أن الوضع الأمني كان يتسم بالهدوء في العاصمتين الاقليميتين (الأبيض والفاشر) إلا أن إشارات أولية من عواصم مديريات أخرى أكدت حدوث مظاهرات عديدة قبل ساعات في مساء السبت. فقد قام طلاب مدني الثانوية بمظاهرات احتجاجية، وفي كسلا علق القضاة إشارات حداد سوداء تضامناً مع من قتلوا في الحوادث في الخرطوم. غير أن كل ذلك لم يحدث أي إخلال بالأمن في المدينتين. وظل الفريق عبود وكبار ضابطه يتلقون الأخبار وتقلباتها في المدن المختلفة. ولكن كان الوضع العام للأمن في البلاد لا يؤذن بخطر قادم، إذ أن المدن التي شهدت تلك المظاهرات متباعدة وتفصلها عن بعضها البعض مئات الأميال، ولن يستطيع سكان هذه المدن – عدا ود مدني الاتصال بقادة المعارضة في العاصمة. وكان التفكير العام لدى الضباط هو الاهتمام بالأمن والهدوء في العاصمة وليس الأقاليم. كانوا على ثقة بأن لديهم من القوة الضاربة ما يمكنهم من السيطرة على كل ما يمكن للمدنيين العزل القيام به. وكزيادة في الحرص فلقد أمر كبار الضباط بزيادة الحراسة على مراكز القيادة العسكرية المنتشرة في أرجاء العاصمة. وبعد ذلك أتصل الفريق عبود بقيادة الجيش في شندي والأبيض وأطمأن على موقفيهما، وعلى أنهما سيرسلان قوات ليزيد بها عدد أفراد الجيش في العاصمة. وتقرر أن تصل تلك القوات للعاصمة مساء ذلك اليوم أو صباح اليوم التالي.

الأحد ٢٥ أكتوبر | الصبــاح إلى الليل المتأخر

كان السؤال الذي يلح على كل المدنيين في صباح الأحد هو: هل سينجح الإضراب، وكان الإشفاق والخوف هو ما ساد بين كل من سمع بأن الإضراب العام قد أُعلن. تراوحت مشاعر الناس بين عدم الارتياح أو الإشفاق إلى الخوف الحاد. كانت المشاعر متضاربة ومتشابكة. فلقد خشي الناس من أن يُمنى الإضراب بالفشل، وكانوا في ذات الوقت يخشون على مصائرهم إذ شاركوا في الإضراب.

وكان قادة الثورة سعداء إذ لم يتم اعتقال أي منهم في ليل السبت، وكانوا في ترقب لما ستأتي به الأيام المقبلة من مخاطر. وقام بعضهم بزيارة الطلاب الجرحى في مستشفى الخرطوم المدني في صباح الأحد الباكر. ومن الساعة السابعة صباحاً بدأ الكثير منهم في التجول في المدينة لمعرفة مدى نجاح الإضراب. وكان المأمول هو أن ينجح الإضراب ويشل الخدمة المدنية ومركز البيروقراطية القومية في العاصمة.

كانت الإشارات الأولية مشجعة جدا، ولكن لم يكن من الممكن التأكد تماماً من نجاح الإضراب. عادة ما كان يسود هدوء يفوق المعتاد وسط الخرطوم يوم الأحد مقارنة ببقية أيام الأسبوع إذ أن مُلاك المحلات والشركات في هذه المنطقة كانوا من الأرمن والإنجليز والإغريق واللبنانيين، وكلهم من المسيحيين، والأحد هو يوم عطلتهم الأسبوعية. رغم ذلك بدا أن ذلك الأحد كان أهدأ من المعتاد.

وكان المحامون يقفون أمام مبنى الهيئة القضائية وكان يردون بحماس شديد على كل من يسألهم عن مدى نجاح الإضراب. وكانت أغلب المكاتب في المبنى خالية رغم أن اثنين من القضاة باشرا العمل رغم توقيعهما على العريضة الاحتجاجية ضد الحكم العسكري.

وتباينت نتائج الإضراب في مباني الحكومة القريبة. فقد كانت وزارة العدل ومقر المدعي العام على شاطئ النيل خالية إلا من المدعي العام. وعلى امتداد شارع الجامعة كان مبنى البريد الرئيس والمصرف المركزي (بنك السودان) يعج بالمراجعين وبكامل موظفيهما. وبين هذين المبنيين يقع بنك باركليز (بنك الخرطوم لاحقا) وكان بقرب مدخله عدد من الإبل تستريح على جانب الطريق بينما كان راعيها البدوي داخل البنك ينجز بعض أعماله التجارية.

كان وضع الإضراب في الخرطوم في أشد حالات الغموض والارتباك. فقد كانت بعض الوزارات الحكومية خالية تماماً، بينما كانت بعض الوزارات الأخرى تعج بالموظفين والمراجعين. ولعل تلك الوزارات التي أضرب العاملون بها كانت تضم أولئك المسؤولين الذين نظموا مسيرة القضائية في اليوم السابق، والتي دُعي فيها للإضراب العام. وكانت وزارة الثروة الحيوانية من أوائل الوزارات التي أضرب كل العاملين بها منذ نهار اليوم السابق. وكان كبار الأطباء البيطريين من الذين سمعوا بنداء الإضراب العام خارج مبنى القضائية قد عادوا لوزارتهم وطلبوا من كل العاملين البدء في الإضراب العام.

ولم تسمح الحكومة بإذاعة أي خبر عن الإضراب، إلا أن نبأ الإضراب كان قد ذاع بسرعة البرق. وكسرت جريدتا «الصحافة» و«الأيام» الحظر المفروض على أنباء الإضراب وقامتا بنشر مقتطفات من المذكرة التي قدمت للقصر، وعلقت بعض نسخ الجريدتين على الحيطان. وظلت ماكينة طباعة «الرينو» في الجامعة تواصل نشر أخبار الإضراب، وقامت بنشر أول صورة لشهيد الثورة «القرشي». كانت صورة بالحجم الكامل وباللونين الأبيض والأسود، وتم تعليق الصورة على مدخل نادي الأساتذة وعلى المباني الحكومية.

كان الناس يعرفون عن الإضراب ولكن لم يكن يعني ذلك أنهم كانوا يعون تماماً ماذا سيفعلون بشأنه. أتى الكثير من الناس لمزاولة أعمالهم. ومع بداية الدوام كان هنالك القليل من النشطاء الذين يحاولون بكل جد إنجاح الإضراب في مكاتب الحكومة. وفي بعض المكاتب أخذ بعض العاملين المبادرة لإقناع زملائهم بالإضراب. حدث ذلك في وزارة المالية وفي بعض الوزارات الأخرى كالخارجية، حيث قامت مجموعة صغيرة من النشطاء بالوقوف في الخارج وهتفوا بزملائهم غير المضربين إلى أن غادروا المبنى. وكان أولئك النشطاء من الإخوان المسلمين والشيوعيين، وكانوا يوزعون وبحماس كبير المنشورات الحاضة على الإضراب منذ صباح الأحد الباكر.

وكان من الواضح أن هنالك حاجة لمزيد من التنظيم. اجتمع ناشطون من جماعات المهنيين حوالي التاسعة والنصف صباحا بنادي الأساتذة. ولم يكن هنالك تحديد مسبق للاجتماع ووقته ومكانه، بيد أن الجميع كانوا يفترضون أن نادي الأساتذة هو المكان الأنسب للاجتماع. وكان المستشار لذلك هو شوقي ملاسي الذي كان منهمكا في اليوم السابق في الدعوة لذلك الاجتماع، وظل يعمل وحيدا في مكتب عابدين إسماعيل حتى منتصف النهار. اتصل به القاضي فؤاد الأمين وكان يتحدث من كسلا مستفسراً عن شائعة الإضراب، وكان سعيدا لحديثه مع من لديه أخبار عن الإضراب وما يحدث في الخرطوم.

وصل عابدين إسماعيل إلى نادي الأساتذة وهو يعلم أن الشرطة قد أصدرت أمرا باعتقاله. وكان قد بدأ يومه في الصباح الباكر بزيارة والدته وأفراد أسرته الآخرين في الخرطوم بحري، الذين كانوا في أشد حالات القلق عليه. وقبل الذهاب لنادي الأساتذة توقف عند أحد أصدقائه لتناول طعام الإفطار، وسماع آخر الأنباء والتي كان من ضمنها أن الشرطة في منزله الآن. وتبين لعابدين أن الموقف قد صار خطيراً فقرر أن يذهب للشرطة ويسلم نفسه. إلا أن زملاءه في ذلك الإفطار (فاروق أبو عيسى المحامي وسيد عبد الله السيد المهندس) أثنوه عن ذلك بدعوى خطورة تسليمه لنفسه. لم يبال عابدين بالتحذير، فقال له أبو عيسى (والذي كان هو نفسه مطلوبا للشرطة)

أنه وخلال أيام قليلة فسوف يسقط النظام بالكامل، ولكن إلى ذلك الحين، فإنهم ربما يقومون بإعدامنا. ذكر المهندس سيد عبد الله لعابدين بأن الجميع في حاجة إلى خدماته. وافق عابدين أخيراً على عدم تسليم نفسه للشرطة.

أتى القاضي بابكر عوض الله إلى نادي الأساتذة وأخطر المجتمعين بأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد قرر فصله (هو وعبد المجيد إمام) من العمل. كان يتناول الشاي مع عبد المجيد إمام في حديقته عندما أتى رجال الشرطة وسلموا عبد المجيد إمام خطاب الفصل وأخطروا بابكر بأن خطاباً مماثلاً ينتظره في داره.

لم يفكر عبد المجيد إمام ولا بابكر في الاختفاء تحت الأرض. ولكن بعد مغادرة بابكر عوض الله لداره، فكر عبد المجيد في أنه موظف لدى الحكومة، وبما أن الحكومة استغنت عن خدماته فلا يحق له البقاء في منزل الحكومة. خلص إلى أنه يجب ألا يبقى دقيقة واحدة في المنزل الحكومي، فاتصل بأخيه في أم درمان ليأتي وينقله إلى منزل الأسرة. أتى أخوه على الفور وبدأ مباشرة في العمل على نقل أثاث عبد المجيد وأشيائه الشخصية.

لم تثر أنباء فصل القاضيين ولا أمر اعتقال عابدين إسماعيل استغراب المجتمعين بنادي الأساتذة، بيد أنها أثارت بعض القلق في أوساطهم. وسرت شائعات بأن الشرطة قد قامت بجرح أو قتل مدنيين وأخذتهم للمستشفى العسكري. وتناول المجتمعون ما يمكن لأعضاء المجلس الأعلى فعله، وردة أفعال كل منهم. كانت الشخصية الموسومة بالصرامة والقسوة والشر هي شخصية اللواء حسن بشير نصر نائب القائد العام للجيش. لم يكن واحدا من الذين يتهمهم المهنيون المدنيون بقلة الزاد الفكري أو بالفساد (المزعوم). كانت سمعته تتلخص في الصرامة والبرود والحسم والتزام الحق. لم تطل سمعته شبهة فساد، ولكن بوسعه أن يكون (قذراً) إن أراد. كان الجميع يدركون أنه سيأخذ موقفا متشددا ضد المعارضين.

ساد اقتناع بين النشطاء من السياسيين في اجتماع نادي الأساتذة بأنهم لا محالة سوف يعتقلون. وكان الواحد منهم يذكر لزميله في فخر ممزوج بعصبية بأنه يتوقع أن يعتقل

«في أي لحظة». كانوا يخشون من عملاء الشرطة ومخبريهم ويتساءلون عن «فعاليتهم».

بدأ اجتماع المهنيين في حوالي العاشرة صباحا برئاسة عابدين إسماعيل في نادي الأساتذة. وشاركت في الاجتماع نحو عشر مجموعات (أي أكثر من المجموعات التي شاركت في مكتب عابدين إسماعيل في اليوم السابق). وكانت هنالك بعض الأوجه الجديدة، بيد أن العدد الكلي لم يتجاوز الثلاثين. مثل جامعة الخرطوم ونقابة المحامين العديد من النقابيين، بينما كان لكل نقابة أخرى ممثل واحد، وشمل ذلك اتحاد طلاب جامعة الخرطوم ونقابات الأطباء والقضائيين والبياطرة وطلاب وأساتذة معهد الخرطوم الفني ونادي الخريجين ونقابة مزارعي الجزيرة. وكان أعضاء النقابات أساتذة الجامعة والمحامين قد قاموا سلفاً باختيار ممثليهم في ذلك الاجتماع، بينما حضره الممثلون للاجتماع بمبادرات شخصية منهم.

أقر الاجتماع بيان الإضراب الأول وأمن على ضرورة اتخاذ سكرتارية ومجموعة لتنسيق وتنشيط نشاطات فعاليات الإضراب. وبينما كان الاجتماع قائماً، جاءت الأخبار بأن الشرطة تبحث عن عابدين إسماعيل في المنزل الذي تناول فيه طعام إفطار ذلك الصباح. تساءل الناس عن إمكانية تتبع خطواته إلى نادي الأساتذة أو يكونوا في الطريق إليه. لم يُشاهد أي رجل شرطة سوى ذلك الواقف تحت شجرة عالية قرب نادي الأساتذة. فكر أصدقاء عابدين أن مؤخرة المبنى ستكون أكثر أماناً فأخذوه عبر الجدار النباتي إلى الشارع الضيق حيث يربط العاملون في المشاتل والحدائق (الجناينية) حميرهم لترعى، ثم أتت عربة وأسرعت به للخرطوم بحري ليختفي مع أحد أصدقائه من غير أقاربه.

استمر ذلك الاجتماع لنحو ساعة من الزمان، تقسم بعدها المجتمعون لمجموعات صغيرة تتولى كل منها مسؤولية خاصة تتعلق بالإضراب. ولم يتم اختيار سكرتارية رسمية إذ أن الاحتياجات للأفراد كانت تفوق عدد المتطوعين. كان الذين أتوا متأخرين للنادي ذلك الصباح يجدون درزينة أو أكثر من الناس في نقاش حامٍ لإعطاء انطباع بأن اجتماعاً هاما يجري وأن قرارات ستتخذ. ثم قام أساتذة الجامعة بعقد اجتماع موسع في

القاعة ١٠٢ . كان هدف ذلك الاجتماع هو تأكيد القرارات السابقة والالتزام بالطواف على الوزارات المختلفة وتوزيع المنشورات. وجعلت حركة الدخول والخروج من النادي مركزاً للمعلومات، فيه ومنه توزع المعلومات الصحيحة وتقبر الشائعات.

وفي ام درمان كانت قبة المهدي بأم درمان مركزاً آخر للمعلومات وملتقى طرق لعديد من زعماء الأحزاب التقليدية. وجرت مناقشات عديدة في خيام نصبت قرب القبة خلال الصباح وكان موضوع النقاش (كما كان الحال في اجتماعات نادي الأساتذة) هو كيفية تقوية ودعم الإضراب. وكان من أبرز الناس المشاركين في النقاش هم الصادق المهدي (من حزب الأمة) والأزهري (عن الحزب الوطني الاتحادي) والترابي (عن الإخوان المسلمين) وأفراداً من الصف الثاني في حزب الشعب الديمقراطي. أتى لتلك الاجتماعات أيضاً العديد من غير المنتمين للأحزاب، وكانوا في الغالب من التجار أو موظفي الخدمة المدنية من مواطني أم درمان. كانوا قد سمعوا بالإضراب ويودون أن يكونوا تحت الخدمة. ومن ضمن هؤلاء كان أحمد أمين عبد الرحمن وكان أحد كبار موظفي وزارة الزراعة. لقد شاهد أحمد الحشود في اليوم السابق أمام القضائية (وهي تجاور وزارة الزراعة). وكان قد أحس في البدء ببعض الإحباط عندما أعلن الإضراب العام إذ أنه كان مقتنعاً بأن تظاهرات الجماهير الحاشدة هي الوسيلة الوحيدة لإسقاط الحكومة. وفي صباح الأحد كان أحمد يستمع لشيخ الأمين رئيس اتحاد المزارعين وهو يشيد بجهود مجموعات المهنيين. كان أحمد الأمين عبد الرحمن متشوقاً لمعرفة مكان اجتماع المهنيين. ذكر له أحدهم أنه سمع بأن المهنيين سيجتمعون في نادي الأساتذة. «إذن سأذهب إلى هناك»، هكذا قال أحمد. حاول أحد المنتسبين للأحزاب السياسية إقناعه بعدم الذهاب إلى هنالك بدعوى أنهم سينظمون اجتماعاً في ذات الوزارة، ولكن أحمد أصر على الذهاب. وفي نادي الأساتذة أعلن أحمد أنه ممثل للزراعيين، وتم قبوله والترحيب به على ذلك الأساس.

كان واضحاً لأحمد ضرورة قيام حركة موحدة إذا أريد للإضراب أن ينجح، وتعهد هو للبقية بالعمل على ذلك. وكان الشيوعيون المهنيون لا يودون أن تشاركهم الأحزاب

التقليدية في حركتهم ورفضوا التعاون معهم. غير أن غالب الحاضرين تغاضوا عن ذلك الأمر أو لم يأبهوا به، وشغلوا أنفسهم فقط بالعمل التنظيمي ذلك من أجل إنجاح الإضراب، ولم يكن هنالك وقت للنقاش في مثل تلك الاختلافات. أتى حسن الترابي مرة للنادي ونصح الناس بأن لا يفرقوا بين من هو حزبي ومن هو غير ذلك، واقترح ميثاقاً للمبادئ الديمقراطية ليوقع عليه من يرغب في أن يكون جزء من الحركة. وافقه على ذلك عمر محمد عثمان عميد كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية. تعمقت الاجتماعات لدراسة أدق تفاصيل الإضراب، وكان الاتجاه العام هو أن تُترك كل جماعة لتفعل ما يمكنها فعله. ولم يعارض ذلك الاتجاه إلا قلة من الناس كان هدفها عزل جماعة ما. وكان من رأي قِلّةٍ (منهم أحمد الأمين عبد الرحمن) أن المجتمعين لم يفعلوا ما فيه الكفاية للتنسيق فيما بين جماعات المهنيين في نادي الأساتذة والآخرين المجتمعين في قبة المهدي.

وبينما كان المدنيون المجتمعون في نادي الأساتذة يعملون على خلق تنظيم يشرف على الإضراب، بدأ الصادق المهدي منذ الأحد في تنشيط وتفعيل حركة شباب الأنصار. ولم يكن هنالك من تنظيم غير الحزب الشيوعي - بخلاياه السرية - له القدرة على تحريك مجموعات سياسية ضخمة في الخرطوم وأم درمان ومدن أخرى.

كانت الهتافات تتعالى في أم درمان « الله أكبر ولله الحمد « كان يرددها نحو ألف من شباب الأنصار ما بين التاسعة عشر والأربعين من العمر. كانوا يرتدون زياً أبيضاً موحداً يتكون من جبّة قصيرة واسعة وسروال وعمة ذات ذؤابة، وشال حول الكتفين. وعادة ما يتحزّم الرجل بالشال عند النزال حين تستعمل العصي والأسياخ الحديدية مع السلاح الأبيض مثل المدية، التي عادة ما تُحفظ في قِراب يُلف حول الزند. وكان تنظيم شباب الأنصار مشابها تماماً لما كان عليه في زمن المهدي عند حربه ضد غردون وكتشنر. كانوا يسيرون في مجموعات صغيرة من عشرة أشخاص ثم ٣٣ ثم ١٠٠، ويسمى قائد الـ ١٠٠ هؤلاء (رسمي). وكان يعد بين الشباب شخصاً مهماً.

كانت «منظمة شباب الأنصار» قد أعيد تحديثها على أساس جديد في بداية الخمسينات لمجابهة الأخطار المحتملة لحالة البقاء دون «شغل أو مشغلة». وكان الاهتمام ينصب في

المنظمة على بناء شخصية قوية عن طريق تلاوة القرآن، والاستماع لراتب المهدي، وتربية روح التعاون والمساعدة. وشملت تدريباتهم تمرينات عسكرية. وكانت القيادة تستطيع نظرياً «إنزال» آلاف من الشباب إلى الشوارع خلال أقل من عشرين دقيقة مع الاحتفاظ بآخرين في مواقع محددة. بيد أن كل ذلك لم يكن قد أختبر قط. وبما أن شباب الأنصار لم يكونوا مزودين بأسلحة نارية لذا فإن احتمال حدوث مواجهة عسكرية بينهم وبين النظام العسكري كان أمراً بعيد الاحتمال. إلّا أن قوة الأنصار الجمعية وهيبتهم أعطت لعائلة المهدي نوعاً من الحماية ضد أي هجمات قد تقوم بها الحكومة.

وفي هذه المرة كان الصادق المهدي يعبئ الأنصار لمواجهة ضد الجيش. كان الرجل قد أعلن صراحة معارضته للنظام العسكري وذلك بإمامته للصلاة على القرشي في ميدان عبد المنعم ودعوته لرحيل نظام الفريق عبود. وكانت استراتيجيته تتلخص في بناء مقاومة للنظام في أم درمان، باعتبار أم درمان «قلعة» تنطلق منها المقاومة. وقام الصادق بإقناع قيادة الأنصار بأن «ما نفعله يجب أن يصدر من أم درمان». كانوا يتصورون أن المواجهة ستكون «حصارا» طويلا، فأرسلوا الناس إلى مدن بعيدة عن الخرطوم وأم درمان لتعبئة المعارضين. وكان شراء المزيد من الأسلحة وتسليح شباب الأنصار يتم سراً. كان المخطط هو تنظيم أم درمان ضد الحكم العسكري ويتبع ذلك سقوط مدن أخرى في أيدي المدنيين قبل أن يستطيع عبود فعل شيء.

كانت تلك المخططات تستلزم وقتا لتجويدها. وفي ذلك الأثناء كان الأنصار يساهمون مع الآخرين لإنجاح الإضراب، فبدأوا في إغلاق بعض الطرق وفي حرق بعض أعمدة الهاتف والتلغراف في أم درمان. واستمرت بعض أعمال العنف في أطراف الخرطوم وكان بعض القادة المدنيين (خاصة من الحزب الشيوعي السوداني) قد عملوا على عدم استمرار العنف في الشوارع وعلى عدم تأثيره على مجريات الإضراب. ونجح رجال الشرطة في تفريق جماعات المتظاهرين وفي الحد من استفحال العنف. وأعلن وزير الداخلية منع تجمع أكثر من خمسة أشخاص في مكان واحد. وكانت عربات الشرطة تطوف في الشوارع وترفع لافتات كتب عليها بخط اليد «تفرقوا وإلا سنطلق النار»

كلما رأت مجموعات من الناس. وكانت الشرطة تهدد أيضا بإطلاق النار على كل من يحاول تخريب الممتلكات.

كان قادة المنظمات الجنوبية السرية من المثقفين منشغلين بالوضع الأمني في الجنوب. كان فقدان هذه المنظمات لكثير من المتعلمين الجنوبيين في حوادث أعالي النيل والمديريات الأخرى قد أقلقت قادتها مما سيحدث لهم في العاصمة. وكان أحد أعضاء إحدى هذه المنظمات بونا رنيج قد أكد على ضرورة مشاركة الجنوبيين في موكب المتظاهرين الذين احتشدوا أمام القضائية صباح اليوم السابق. قام بتجنيد العمال الجنوبيين المحتشدين في موقف التاكسي العام للذهاب والمشاركة في الموكب، ولكن نصحهم بألا يقفوا أمام الموكب ولا خلفه، بل في وسطه. كان يأمل أنهم سيكونون أكثر أمانا وهم في المنتصف إذا أطلق رجال الشرطة النار على الموكب.

شارك أفراد جنوبيون في الموكب الذي أعقب مقتل القرشي وفي موكب القضائية. وعقد الجنوبيون اجتماعهم الأول صباح الأحد، وغاب أكثرهم عن الصلاة في الكنيسة صباح ذلك اليوم بسبب حضورهم لذلك الاجتماع.

وذهب غردون أبيي إلى بري وجنوب الخرطوم لجمع أعضاء اللجنة المركزية السرية ممن تعذر عليه الاتصال بهم. واجتمع خمسة من أعضاء اللجنة وقرروا المشاركة في الإضراب، وكانوا شديدو الحرص والقلق على سلامة الجنوبيين في أي مظاهرة تقوم ضد السلطة. كما كانوا شديدو الحرص أيضا على معرفة مكان وتاريخ وتوقيت أي مظاهرة حتى يمكنهم المشاركة فيها. اتفقوا على اللقاء مجدداً صباح اليوم التالي في منزل بونا رنيج في الخرطوم بحري.

كان عدد الأفراد المسؤولين عن تنظيم الإضراب في الخرطوم وأم درمان حتى ذلك الوقت صغير نسبيا. وكان عدد المسؤولين المباشرين عن الإضراب أصغر من ذلك، بيد أنهم كانوا في حالة تحرك مستمر وهم ينتقلون من وزارة لأخرى ويحاولون إقناع موظفي الخدمة المدنية بالإضراب والعودة لبيوتهم. وكانوا يوزعون المنشورات وصور الشهيد القرشي وإعلانات الإضراب.

كان سيل تلك المنشورات التي كانت تطبعها المطابع في جامعة الخرطوم دليل قوي على ما يمكن لأفراد قلائل فعله. أشرف زين العابدين على مجموعة صغيرة شملت سعاد محمد سعيد، التي كانت سكرتيرة صغيرة السن ومسؤولة تنسيق جهود المتطوعين. وكان زين العابدين قد استدعاها ليلاً من منزلها لبدء العمل. ووافق والدها (الذي كان مسؤولا في مصلحة النقل الميكانيكي الحكومية) على ذهابها ليلا للعمل من أجل الإضراب. ولم تستطع ماكينة الرونيو في الإدارة أن تعمل بالسرعة والكفاءة اللازمة، فاستعين بماكينات الرونيو في كليتي الآداب والعلوم.

وكان زين العابدين يتنقل بين قاعة ١٠٢ في الجامعة ونادي الأساتذة (بعد انتهاء الاجتماع الذي عقد برئاسة عابدين إسماعيل). وكان الحضور هنالك يتراوح بين ٦ إلى ٢٠ شخصا. وفي أثناء حديث المجتمعين، كان زين العابدين يتصفح نوعية «الرسومة / الشمعة Stencils» الجاهزة للنسخ. كان ذلك المكان أيضا هو أفضل الأمكنة للحصول على متطوعين لتوزيع المنشورات على الناس في المدن الثلاثة.

وغدا توزيع المنشورات والصور منذ يوم الأحد أكثر سهولة بعد أن تم تخصيص أربعة أو خمسة أشخاص ليكونوا على أهبة الاستعداد لأخذ المنشورات والصور وتوزيعها على وجه السرعة. وأتاح ذلك الوقت الكافي لزين العابدين وسعاد لتأمين الأوراق والحبر اللازمين لآلات النسخ. وبدأ طلاب معهد الخرطوم الفني منذ صباح الأحد الباكر في التنسيق مع القادة المدنيين للإضراب ومع طلاب جامعة الخرطوم وجامعة القاهرة فرع الخرطوم. وتبرع العديد من طلاب المعهد الفني للعمل مع منظمي الإضراب.

وكان سر الختم الخليفة عميد المعهد الفني منشغلا خلال كل ذلك بتأمين الإعانة الطلابية لشهر نوفمبر للطلاب، إذ أنه كان يخشى أن يؤدي الإضراب إلى عدم صرف الطلاب لإعانتهم الشهرية. ذهب سر الختم لوزارة التربية والتعليم ووجد بعض كبار المسؤولين وعدداً من الكتبة لاستخراج شيك بمبلغ كامل الإعانات الطلابية لشهر نوفمبر وذلك قبل أسبوع من موعدها. واستطاع الوصول إلى أحد البنوك وقام بصرف

مبلغ الإعانات وعاد للمعهد لصرف الإعانات للطلاب قبل نهاية ذلك اليوم. وساهم عدم نجاح الإضراب بنسبة ١٠٠٪ في ذلك اليوم في صرف إعانات الطلاب، والذين كانوا هم أنفسهم يعملون لإنجاح الإضراب.

قدم وزراء الحكومة تقاريرهم الأولية للفريق عبود عن الإضراب وذكروا له أن الإضراب، على وجه العموم، قد فشل. وغنى عن القول إنهم كانوا يخدعون رئيسهم. ولم يستلم عبود أي تقرير دقيق عن ذلك الإضراب، فقد كان تقييم الموقف من الصعوبة بمكان إذ أن نسبة حضور الموظفين تختلف من مبنى لآخر. وكان بعض الموظفين يأتون لمكان لعمل ثم يغادرونه بسرعة، بينما وكان البعض الآخر يأتون للعمل في الساعة الأخيرة من نهار اليوم. وعلى وجه العموم بدا أن الاضراب قد نجح بنسبة ٨٠٪ تقريبا، وأن المواطنين يؤيدون الإضراب ويدعون للعودة للديمقراطية.

ومن الأمور المشجعة للثوار أن الروح العامة بين الناس ومزاجهم العام كان غاضبا من الوضع القائم. ولخص أحدهم الوضع بقوله « إن في صدور الناس مرجلاً يغلي».

غاب الكثير من كبار الموظفين في ذلك اليوم، وشمل ذلك وزارة التربية والتعليم (حيث نجح سر الختم الخليفة في الحصول على شيك إعانات الطلاب الشهرية). وكان غياب أولئك الموظفين الكبار في غاية الأهمية. كانوا – مثلهم مثل بروفسورات الجامعة – هم قادة المثقفين. لم يحظ كثير من الناس في السودان بمثل ما حظي به هؤلاء من تعليم. كان كثير من هؤلاء الكتبة من الذين حظوا بأقل قدر من التعليم يعدون أنفسهم من المثقفين، وكثير من هؤلاء كانوا من المشاركين في الإضراب. وشارك عدد آخر من الموظفين عند رؤيتهم لكبار الموظفين وهم يدخلون في الإضراب. كان الشعور العام هو أن السلطات العسكرية ليس بمقدورها عقاب كل من شارك في الإضراب.

وبدا مظهر الخرطوم وأم درمان مشجعاً للمدنيين. بدت المدينتان مختلفتين. ووضح أن يوم الأحد ذلك كان يوماً مختلفاً. كان وسط الخرطوم ميتاً تماماً وشبه مهجور، بينما كانت أم درمان ذات مظهر مختلف. كانت تغلي ببطء، وقد سدت الناس الطرقات بالمتاريس في كل مكان. كان المواطنون يضعون المتاريس في الطرقات فتقوم الشرطة

بإزالتها وتعيد الجماهير الكرة وتظهر المتاريس من جديد. كانت الجماهِير تصفق لسيارات المدنيين ممن يظنونهم من قادة الإضراب، ويقذفون سيارات الشرطة ومدرعات الجيش المارة بالحجارة.

كان أحد المدنيين الذين شاهدوا الأحداث في المدينتين قد رأى القاضي عبد المجيد إمام عندما أتى أخوه وأخذه - مع بعض أشياءه - من منزله الحكومي بالخرطوم إلى منزل العائلة بأم درمان. وضح لعبد المجيد بما لم يترك مجالا للشك - ربما لأول مرة - أن الإضراب سينجح، وأن الجماهير تساند الإضراب. لم يذهب الناس لأعمالهم في الخرطوم وفي أم درمان، وملأت الجماهير الشوارع وهي في حالة من الغليان.

وقبيل المغيب حدث ما تحدى وفاق توقعات عبد المجيد إمام الكبيرة. حضر لمنزله ضابطان كبيران من الشرطة ليخطراه أنه - بالإضافة لفصله من العمل - رهن الاعتقال منذ الآن. تساءل عبد المجيد عن مكان اعتقاله، فأخطراه بأنه معتقل في منزله بالخرطوم (الذي تركه ذلك المساء). تعجب عبد المجيد وذكرهم بأنه قد فصل من العمل الحكومي ولم يعد له الحق في السكن في المنزل الحكومي. أكد له الضابطان صحة ما ذكراه فتعجب قائلاً «يا للكرم!». لم يصر الضابطان على اصطحابه لمنزله الحكومي بل تركاه يذهب للمنزل بطريقته الخاصة قبل غروب شمس ذلك اليوم، وقد حدث ذلك بالفعل.

تواصل الغليان في الشوارع حتى بعد موعد حظر التجوال. وساد الغليان بحري والخرطوم خاصة حول المناطق التجارية. وصار طلاب الثانوي أكثر تنظيماً، فكانوا مع طلاب الجامعة ومدنيين آخرين في بحث مستمر عن الممتلكات الحكومية غير المحروسة لتخريبها. وتحاشى المتظاهرون الكباري والمباني الكبيرة والتي كان الجيش قد أحاطها بالعربات المصفحة والمدافع الرشاشة وأكياس الرمل. وكانت أكشاك الشرطة حول السفارات وتقاطعات الشوارع من الأهداف المفضلة للمتظاهرين. كان كل كشك من تلك الأكشاك يسع فردا واحدا أو فردين، ولكنها كانت خالية في ذلك اليوم. وكانت الجماهير الغاضبة تقوم بتكسير الأكشاك وقطع أسلاك الهاتف بداخلها وأحياناً تقوم بتدميرها تماما. عادة ما كان الشرطي - إذا تصادف أنه موجود في كشك حراسته لحظة

قدوم الجماهير – ينفذ بجلده هرباً. ونادراً ما كان يثبت في موقعه ويطلق بعض الطلقات التحذيرية. وحدث أن أصيب بعض المتظاهرين أثناء تلك المواجهات بجروح.

كانت المظاهرات في أم درمان أيضاً، وأصيب في تلك المظاهرات العديد من الناس. وسرت شائعات بموت بعضهم، بيد أن تلك الشائعات لم يتم التأكد منها. ولجأت الشرطة إلى استعمال الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين. وكان الشباب يتفرقون في لحظات ليعاودوا الكرة من جديد عندما يسمعون أصوات المتظاهرين في مكان بعيد. وكان البعض بين الفنية والأخرى يُشاهَدون وهم يركضون في الشوارع. وجعل كل ذلك، إضافة لضيق الشوارع والأزقة، مهمة الشرطة في فرض حظر التجوال أمراً عسيراً حقاً. وكانت الشرطة تعتقل كل من تشك في أنه من مثيري الشغب. فامتلأ سجن أم درمان الواقع قرب البلدية بطلاب مدرسة المؤتمر الثانوية الذين قبض على معظمهم منذ اليوم السابق وتم تفتيشهم وجمعهم في غرفة واسعة ذات نوافذ محكمة الأقفال بسيخ حديدية. كان الجو حاراً وخانقاً في تلك الغرفة مما جعل التنفس عسيرا.

وتم اعتقال أحد طلاب جامعة الخرطوم وأدخل إلى زنزانة طلاب المؤتمر. قابله الطلاب لحظة دخوله بعاصفة من التصفيق والهتاف. كان الطالب الجامعي مصاباً بجرح كبير في رأسه كان قد أصيب به في صدامه مع الشرطة مساء الأربعاء. حكى لزملاء المعتقل ما حدث في تلك الليلة، وفي المستشفى يوم الخميس وما حدث أمام مبنى القضائية يوم السبت. كان بمثابة البطل لهم. كان اسمه عز الدين الفاتح بركات وهو طالب في سنته النهائية بكلية العلوم وكان من النشطاء القلائل الذين ظلوا في حركة دائبة منذ ليلة الأربعاء. إلّا أنه لم يكن يقم بأي عمل بطولي لحظة اعتقاله. كان عز الدين قد نجح ذلك المساء في الوصول إلى منزل أحد أقربائه من كبار ضباط الشرطة يسكن قرب منزل الأزهري. وحتى لا يجذب إليه الانتباه قام بنزع الضمادات من على رأسه. كان يرغب في أن يعطيه قريبه الضابط بعض تصاريح المرور لتتيح له التحرك أثناء فترة حظر التجوال. وجد الفاتح قريبه ضابط الشرطة مهموماً بإخلاء الشوارع من المتظاهرين دون تدخل الجيش. لبس الضابط ملابسه الرسمية وامتشق مسدسه ونزل

إلى الشارع للمساعدة في الحفاظ على الأمن. ورغم ذلك أعطى قريبه بعض تصاريح المرور. وقبل مغادرة دار قريبه هاتف مستشفى الخرطوم للتأكد من شائعة موت الطالب بابكر حسن من إصابته بطلق ناري في بطنه. وتنفس الصعداء عندما سمع أن بابكر ما زال على قيد الحياة.

كان حظر التجوال قد بدأ إلا أن عز الدين وجد دكانا صغيرا لم يغلق بعد. كان يود شراء مسكن صداع ألم به. قدم للتاجر جنيها وطلب أسبرو، وقفت فجأة أمام الدكان سيارة شرطة وأرتعب صاحب الدكان فقدم لعز الدين صندوقاً من السجائر. أحاط رجال الشرطة بعز الدين وسألوه عما يفعله في ذلك الوقت. أراهم تصريح المرور فرد عليه أحدهم بقوله: «لا نعترف بهذا التصريح» وقام بتمزيقه. كان رجال الشرطة في غاية الانزعاج والتعب. سألوا صاحب الدكان عن سبب عدم إغلاق محله وقبل أن يتمكن الرجل من الإجابة سأل الشرطي عز الدين عن مكان عمله فأجاب عز الدين بكلمة واحدة: «الجامعة». سأله الشرطي مرة أخرى «أي جامعة؟» ما أن أجاب عز الدين: «جامعة الخرطوم» حتى بدأ رجال الشرطة في ضربه بأعقاب البنادق والعصي. اعتقلت الشرطة عز الدين وصاحب الدكان ووضعتهما في سيارة الشرطة. وفي الطريق إلى المعتقل توقفت الشرطة لعدة مرات لاعتقال مزيد من المخالفين لحظر التجوال وأمرتهم بالانبطاح على أرضية «لوري الشرطة» وكان رجال الشرطة يوسعونهم ركلاً وشتماً بقولهم «شيوعيون» و«خونة» و«مثيرو شغب».

هدأت الخرطوم وأم درمان لساعات بعد بدء حظر التجوال في ليل ذلك الأحد. قام أحد المحامين (من نقابة المحامين) بإخراج أربعين من الطلاب المعتقلين بالضمان. قلل ذلك من الزحام في المعتقل مما سهل التنفس للمعتقلين قليلاً. وفي صباح اليوم التالي تقاطر أولياء أمور المعتقلين على السجن لإخراج أبنائهم بالضمان. اجتمع قادة الجيش من الساعة الحادية عشر ليل الأحد وحتى الثالثة من صباح الاثنين. وتمخض الاجتماع عن اتفاق القادة على وجوب مقاومة مثيري الشغب ومن يوصفون بـ «الثوار» حتى النهاية.

خارج الخرطوم وأم درمان:
الخميس (٢٢ أكتوبر) إلى ليل الأحد (٢٥ أكتوبر)

لم تكن دعوة الفريق عبود لكبار قادة الجيش ليل الأحد للتشاور والتصويت دعوة غريبة. فلقد كان الفريق عبود دائماً ما يتشاور مع هؤلاء القادة في الأمور المهمة. وكان قرار الاجتماع بمقاومة الثورة يعبر عن تضامن كبار الضباط مع الرئيس وتعاضدهم مع بعضهم البعض. كانوا قد تلقوا في ذلك المساء تقريراً صريحاً من المخابرات عن الإضراب وعن الاضطرابات المتفرقة في المدن المختلفة، بينما كان التقرير الذي قدم للوزراء في الصباح يشير إلى أن نسبة نجاح الإضراب لا تتعدى ١٠٪، فلقد ثبت لهم الآن أنه قد نجح نجاحاً منقطع النظير.

وكان تصاعد العصيان في شمال البلاد يقلق القوات المسلحة ويضيف هموماً جديدة وقلقا لمشاكلها في الجنوب حيث كانت تحارب تمرد قوات الأنانيا في بحر الغزال وأعالي النيل والاستوائية.

وكانت المشاكل غير المتوقعة خارج جنوب السودان مصدر قلق للسلطات العسكرية. وإذ بالمشاكل تنتشر في مناطق عديدة من الشمال، وفي دارفور وكردفان (في الغرب)، وفي النيل الأزرق (جنوب الخرطوم، حيث يقع مشروع الجزيرة)، ومديرية كسلا (في الشرق والشمال الشرقي من البلاد)، وهي مساحات تعادل مساحة اسبانيا،

وفرنسا وألمانيا مجتمعةً.

وبالنظر إلى الأوضاع في المدن الرئيسة في تلك المناطق بين يومي الخميس (٢٢ أكتوبر) والأحد (٢٥ أكتوبر)، فإننا ندرك سبب قلق كبار الضباط مما كان يجري بالبلاد. وفي يوم الخميس أذاع برنامج موجّه للأقاليم البعيدة براديو أم درمان أن أخبار إطلاق النار في الجامعة قد بلغت كل مدن الأقاليم. كانت الروايات الرسمية غامضة وتحاول تبرئة الحكومة، ولم تشر قط لنية التعمد في القتل. وكانت الصدمة هي ردة الفعل العامة في أوساط الناس في كل مكان من أن شيئا مثل هذا قد يحدث تحت أي ظرف كان. وسارت تعليقات الإذاعة اللاحقة في ذات الاتجاه المبرئ للحكومة ولم تخلُ من مداهنة لها. وكان الاستثناء هو ما أذاعته الإذاعة صباح يوم الأحد من أن القاضيين بابكر عوض الله وعبدالمجيد إمام قد فُصلا من العمل بسبب «سوء السلوك». وكانت تلك مؤشرات أكيدة على أن الحكومة على أتم استعداد للتصدي بقوة وحزم للمتظاهرين. غير أن ما أذاعه راديو الحكومة عن القاضيين اللذين عُرفا بين المهنيين والمثقفين بالاستقامة والسيرة الحسنة ترك أثرا سالبا عند المستمعين وجعلهم لا يصدقون الرواية الحكومية عن الثورة وأحداثها.

ولم تتلق جماهير الأقاليم أي أخبار عن الثورة سوى تلك الأنباء القليلة التي بثتها الإذاعة السودانية، إذ كانت قلة قليلة من السكان هم من يمتلكون هواتف، وكانت المكالمات للأماكن البعيدة غير متاحة دوما، وكان من يرسلها أو يتلقاها هم من الذين ليست لديهم معلومات أو أخبارا دقيقة. غير أن هنالك بعض نسخ البينات بالرونيو تسربت لبعض المدن من الخرطوم وأم درمان. ووصلت تلك النسخ لأناس لم يكن يدرون ما سيفعلون بها. وخشي النشطاء السودانيين من أن الجيش سيراقب خطوط هواتفهم. غير أنه بحلول يوم الأحد كانت قليل جدا من المحادثات الهاتفية قد نجحت في الوصول للأقاليم على كل حال، كنتيجة للأضراب في الخرطوم أكثر منها بسبب تدخلات الحكومة.

وكانت الرسائل التي وجهها كل من بابكر عوض الله وعبد المجيد إمام إلى المحاكم في المديريات في مساء يوم السبت واحدة من المصادر القليلة الموثوق بها للأخبار. ولكن

كان من الصعب على من تلقوا تلك الرسائل أن يصدّقوا ما سمعوه. ومن ثم تواترت لهم الأخبار بعد ذلك، لم يتوانوا عن تكذيبها وتصنيفها كشائعات. لذا فلقد كانت الشائعات هي سيدة الموقف خارج حدود درمان والخرطوم. ولم تكن هنالك سوابق لما حدث أمسية ٢١/ أكتوبر ولم يكن هنالك اتجاه مركزي تسير عليه دفة الأمور. لذا فإن انتفاضات شبيهة لما يحدث في الخرطوم كانت مستبعدة تماماً في الأقاليم. لذا فإن ما حدث بعد ذلك في عواصم المديريات كان أمراً مثيراً للاهتمام.

إلى جهة الغرب

كانت المدينتان الغربيتان الفاشر (عاصمة مديرية دارفور)، والأبيض (عاصمة مديرية كردفان) هما أول المدن بعد العاصمة اللتان بدأتا الثورة في الأقاليم.

فبعد أن سمع الطلاب في مدرسة الفاشر الثانوية في يوم الخميس بالأخبار قرروا تنظيم احتجاج ضد الحكومة. وقبل آذان صلاة الجمعة تجمع الطلاب وسرت شائعة أن أحد خريجي الفاشر الثانوية (أحمد القرشي) قد قتل في أحداث جامعة الخرطوم. وكان الطلاب قد قاموا خلال الأعوام الثلاثة الماضية بالتظاهر والإضراب عن الطعام احتجاجاً على الحكومة، وقاموا في ١٧ نوفمبر الماضي بالتظاهر لإفساد احتفال الجيش بعيد الثورة، ولكنهم لم يجدوا سنداً من أي مواطن عدا شخص واحد، بل إن بعض المواطنين كانوا قد قاموا بالقبض على الطلاب المتظاهرين وتسليمهم للشرطة. ولكن يبدو أن الوضع مختلف هذه المرة إذ أن المواطنين شعروا بأن للطلاب قضية حقيقية. ولم يتعرض أحد للمسيرة صباح الجمعة. وطاف المتظاهرون بوسط السوق لمدة ٤٥ دقيقة وهم يهتفون بسقوط الحكومة. وتعاطف الكثير من المواطنين معهم بالتصفيق والتأييد، وتناقص عدد المتفرجين مع إحاطة الشرطة بالمكان. وواصل الطلاب في التظاهر متجاهلين تحذيرات وأوامر الشرطة لهم بالتفرق. وأخيرا هجم رجال الشرطة على الطلاب، وتعجب المتفرجون من صمود الطالبات وحماسهن والذي فاق صمود وحماس زملائهم الطلاب. وضيق مئات من رجال الشرطة الخناق على المتظاهرين

من كل جانب، وأحاطت سياراتهم بالسوق من كل جانب. وتم اعتقال ١٢٠ طالباً، بعضهم من المصابين، ونقلوا إلى سجن الفاشر حيث تم استجوابهم خلال ما تبقى من نهار الجمعة.

ومع انتهاء التحقيقات أمر الحاكم العسكري بنقل جميع الطلاب المعتقلين إلى سجن المديرية خارج مدينة الفاشر. كان ذلك السجن في طور الإنشاء، ولم يكتمل بناؤه بعد فتم حجزهم في الخارج في فناء السجن ذي الأسوار العالية. شعر الطلاب بالعزلة التامة عما يجري في المدينة، وعما يحدث في الخرطوم على وجه الخصوص.

تبعد الفاشر نحوا من ١٥٠ ميلا عن آخر نقطة تصل إليها خطوط السكة الحديد (والتي تستغرق ثلاثة أيام من الخرطوم). وكانت المدينة (والتي تبعد حوالي ٥٠٠ ميلا من الخرطوم) مرتبطة بخط جوي مع العاصمة يستغرق ساعات قليلة، بيد أن تلك الخدمة كانت متقطعة وتقتصر على الأغنياء وكبار موظفي الدولة. ولم تكن حالة أي من الطلاب المصابين خطرة، فتم إخراج المصابين منهم ليتم إسعافهم في المستشفى. حاول بعض المدنيين في المستشفى سؤال الطلاب، بيد أن الشرطة قامت بمنعهم من الحديث، ولكنهم كانوا قد أفهموا المدنيين بأن السجن الذي أخذوا له تنعدم فيه أي إمكانية للإعاشة. وصل الخبر إلى الأستاذ أحمد حسين ناظر المدرسة والذي لم يلتفت إلى تهديدات الشرطة فحمل كمية من البَطّانيّات والطعام إلى الطلاب المحتجزين، وتأكد من استلام الطلاب لها. فرش الطلاب البَطّانيّات على الأرض وقضوا ليلتهم في حوش السجن وهم يتحدثون إلى بعضهم أو يحاولون النوم. وتساقطت بعض الأمطار الخفيفة. وفي صباح اليوم التالي طلب بعض المصابين من الطلاب الذهاب إلى المستشفى لعمل غيارات لجروحهم، لكن تم إخطارهم بعدم وجود أوامر تبيح لهم بالذهاب إلى المستشفى.

ظلت الروح المعنوية لأولئك الطلاب - رغم السجن - عالية، وكانوا يتبادلون القفشات، ويشعرون أنهم قد قاموا بواجبهم نحو الوطن. كانوا يعلمون أن اعتقالهم وما لقوه من معاملة سيئة هو أمر مؤقت، إذ لم يكونوا يتوقعون أن تدين الحكومة ١٢٠ طالباً.

تغير الوضع وتبدل مزاجهم عند إحضارهم إلى محكمة المديرية في الخامسة مساءً (أي

بعد انقضاء الدوام الرسمي) من عصر السبت. أحاطت سيارات الشرطة بالمدينة وتحلق رجال الشرطة على ظهور الخيل حول مبنى المحكمة لمنع تجمع المواطنين. وبدا الجو داخل المحكمة مكفهراً كأي محاكمة لجريمة جنائية خطيرة. بل كانت الشرطة تصاحب حتى من يود الذهاب إلى الحمام. وتوالت أسئلة القاضي حسين للطلاب والذين بدأ الشعور بالقلق يتسرب لنفوسهم من مجرى سير المحاكمة. وفجأة سارت المحكمة نحو الأسوأ عندما أمر القاضي أحد الطلاب الذي جلس لبرهة على أرضية الغرفة بالنهوض وإلا فأنه سوف يوجه إليه تهمة احتقار المحكمة وجلده ستين جلدة. وأخافهم ذلك الأمر خاصة وأنهم قد اعترفوا بالصدام مع الشرطة وبالهتاف ضد الحكومة والمطالبة بسقوطها.

أُرسل نصف الطلاب إلى قاعة محكمة المنطقة عند القاضي دوناتو. قام ذلك القاضي باستجواب كل ١٥ من أولئك الطلاب عن المظاهرة، كل على حدة. وكانت الإجابات موحدة، فقرأ القاضي الأحكام وذكر للطلاب بأنه يمكنهم طلب الاسترحام. قام بعض الطلاب بطلب تخفيف الأحكام تقديرا لظروفهم العائلية وعن احتياج أهاليهم لهم.

استمرت المحاكمة لست ساعات حتى الساعة الحادية عشرة مساءً. وأدين في ختامها كل الطلاب (عدا اثنين) بمواد مختلفة في قانون العقوبات السودانية. وكان الناجيان الوحيدان قد أخذا مباشرةً من موقع المظاهرة إلى المستشفى للمعالجة من الإصابات التي لحقت بهما، وبذا لم يتم استجوابهما من قبل الشرطة مما دعا القاضي لإخلاء سبيلهما لعدم اكتمال ملف قضيتهما. وأعلن القاضي عن الأحكام وكانت تقضي بسجن كل طالب لستة شهور. وتم في الحال امتصاص الصدمة التي صاحبت ذلك الحكم القاسي بأن تعتبر فترة الستة شهور هذه فترة حسن سير وسلوك. ومع انقضاء ليل السبت خرج الطلاب لموافاة أهلهم وذويهم.

وبلغ خبر الأحكام المخففة إلى الحاكم العسكري لدارفور في اليوم التالي، وقام بمحاولة للضغط (على القضاة) من أجل تشديد الأحكام، ولو بجلد الطلاب (بعد الفحص الطبي المناسب). رفض القاضي حسين ضغوط الحاكم لتعديل الأحكام وقال له: (أنا القانون هنا).

وظل المزاج العام في الفاشر يكسوه التجهم والكآبة. وأبقت الشرطة على استعدادها الفائق لمجابهة أي بادرة احتجاج، رغم أن أحدا لم يتظاهر أو يتحدى السلطات. وتم احتواء موجة الاحتجاجات الطلابية. غير أن تقييم الجيش للموقف في المدينة ظل هو أن «الوضع متوتر وغير مضمون».

وعند بزوغ فجر الأحد كان الموقف في الأبيض عاصمة المديرية الغربية الأخرى مشابها لما حدث في الفاشر. كان الموقف هادئا ولكنه قابل للانفجار. بدأ الموقف في الأبيض باحتجاج قوي ضد الحكومة يوم الجمعة في وسط المدينة. لم يقم رجال الشرطة باعتقال العديد من المتظاهرين عند إخلائهم من الشوارع. لم تهدأ المدينة إذ أن أحد المواطنين قد تم قتله في مساء الجمعة برصاص الشرطة التي كانت تحاول ضبط الأمن في الطرقات. تجمع متظاهرون صباح السبت وكان الموقف ينذر بالانفجار، بيد أن قضاة المحاكم قاموا بتهدئة الوضع ورافقوا مشيعي جثمان القتيل حتى تم الدفن دون حوادث تذكر، كما حدث بعد تشييع جثمان القرشي في ميدان عبد المنعم بالخرطوم. صدم سكان الأبيض لحادث القتل. وفي يوم الأحد ساد شعور وسط الناس بأن الموقف محتقن وقابل للانفجار، وام يكن أحد يدري إن كان التوتر سيشل جهود المدنيين، أو ينفجر في المزيد من المظاهرات.

جنوب مديرية الخرطوم

مديرية النيل الأزرق

اجتاحت مدن وقرى النيل الابيض مظاهرات عديدة في يومي السبت والأحد. وكانت تلك المناطق (والتي تبعد نحو حوالى ٣٠٠ كلم من مديرية الخرطوم) تعد من المناطق المؤيدة تقليدياً للأنصار. وكانت كذلك قريبة من القرية التي دفن بها أحمد القرشي يوم الخميس. لم تكن في مدينة الدويم، على سبيل المثال، قوة أمنية كافية لمنع المظاهرات التي جابت أطراف البلدة. ولكن كانت تلك مدناً صغيرة وقرى لا أهمية

لها، عدا مدينة كوستي، التي كانت تنطلق منها باخرة عبر النيل الأبيض كل عشرة أيام الى مدينة جوبا، وترتبط بالخرطوم بخط للسكة حديد.

ويسير خط السكة حديد من كوستي شرقا ويمضي شمالا حتى يصل للخرطوم بمحاذاة النيل الأزرق، ويمر ذلك الخط على مدن هامة مثل ود مدني (عاصمة مديرية النيل الأزرق) في الجزيرة بين النيلين الأبيض والأزرق. وتعد هي القلب النابض لمشروع الجزيرة الحيوي. كانت ود مدني - بسبب موقعها الحيوي الرئيس - مصدر اهتمام السلطات العسكرية، إذ أنها لا تبعد أكثر من ثلاثة ساعات من الخرطوم.

ورغم ذلك فلقد تخلفت ود مدني عما كان يحدث في الخرطوم وأمدرمان من أحداث، إذ لم تحركها حملته أخبار الإذاعة يوم الخميس الجماهير للتحرك في اليوم التالي. ورغم عدم تفاعل الجماهير في ود مدني بسرعة للأحداث، إلا أن الحركة السياسية الجماهيرية بالمدينة واحساسها بالأحداث ظل يزداد ساعة بعد ساعة. وبدأت الاجتماعات تُعقد في نادي الجزيرة. كان ذلك النادي الاجتماعي هو مكان التقاء رجال ونساء الطبقة البريطانية الحاكمة أيام الاستعمار. تجمع بعض الساسة والموظفين في مساء الخميس في ذلك النادي لمناقشة الأحداث والمستجدات، وتم الاتفاق على أن يقوم خريجو جامعة الخرطوم بالاجتماع للقيام بعمل ما تجاه تلك الأحداث. كان ذلك النوع من التنظيم أسهل أنواع التنظيمات تشكيلاً وأكثرها مناسبةً للظروف التي كانت البلاد تمر بها. ولما كانت الحكومة تولي الأبحاث الزراعية في مشروع الجزيرة اهتماماً عظيماً فلقد كان من الطبيعي أن يكون معظم خريجي جامعة الخرطوم المجتمعين في نادي الجزيرة من خريجي كليات العلوم.

كان أحد هؤلاء هو دكتور فاروق محمد إبراهيم البالغ من العمر٣٣ عاما، وكان يعمل في الأبحاث الزراعية بوزارة الزراعة. التقى فاروق في صباح اليوم التالي بمندوب فرع الحزب الشيوعي السوداني بود مدني. وكان بالمدينة للحزب تنظيماً سرياً فاعلاً تحت إشراف محمد ابراهيم نقد. وكان مهمة ذلك الفرع الرئيسة هي التواصل مع قاعدة الشعب العريضة من عمال السكة حديد وممرضات وممرضين وطلاب المدارس الثانوية

للقيام بمظاهرات معادية للحكومة صبيحة اليوم التالي.

التقى دكتور فاروق في ذلك المساء أيضاً مع مهنيين آخرين في نادي الجزيرة. وانضم عدد من الأطباء والمحامين للمجتمعين في نقاش مطول حول ما يجري من أحداث. وكان الجميع ينادون بضرورة فعل شيء ما. غير أن ليل ذلك اليوم انقضى دون أن يتمكن المجتمعون من الوصول لقرار محدد حول ما ينبغي فعله.

في صباح السبت قام دكتور فاروق بدعوة عدد من خريجي الجامعة في الأبحاث الزراعية للاجتماع في مكتبه في التاسعة صباحاً، وهي ساعة تناول الإفطار. أجمع الحاضرون على أهمية الاتصال بخريجي الجامعة الآخرين في الوزارات والمصالح الأخرى واختيار مناديب منهم للاجتماع في نادي الجزيرة عند الساعة السابعة والنصف مساء ذلك اليوم. وتم تكليف دكتور إبراهيم (مع آخرين) للقيام بعمل الاتصالات اللازمة لقيام ذلك الاجتماع. لم يكن واضحاً تماماً ما هي الأجندة والمهام التي سيبحثها ذلك الاجتماع عدا تنظيم مظاهرة ضد حادثة إطلاق النار على طلاب جامعة الخرطوم.

صرح من تم الاتصال بهم في المستشفى ومصلحة الري ومصالح أخرى بأنهم سوف يجتمعون لتقرير ما إذا كان سيحضرون ذلك الاجتماع المزمع في مساء ذلك اليوم. كانت الثقة والحماس يملآن صدور المناديب الذين ذهبوا لرئاسة المديرية للدعوة لذلك الاجتماع، إذ أن الجميع، بما فيهم كبار الموظفين والمدربين، عبّروا عن رغبة صادقة في المشاركة. وكان القضاة والمحامون يبحثون أيضا عن فرصة للمشاركة في الاجتماع.

وعند الساعة الثانية عشرة عاد دكتور فاروق مرة أخرى لهيئة الأبحاث ليجتمع بخريجي جامعة الخرطوم في تلك الهيئة، وكان معظمهم يحمل درجات فوق الجامعية. اجتمع نحو ٣٥ من هؤلاء الخريجين وقرروا أنهم سيتقدمون في اجتماع ذلك المساء باقتراح للقيام بإضراب عام. وأثناء الاجتماع وصلت أنباء عن أن الفنيين والعمال بالهيئة يودون المشاركة في ما كانوا يرونه أمراً قومياً. بل كان من رأي بعضهم ضرورة الخروج على الفور لمظاهرة في الشوارع، إلا أن الخريجين قاموا بتهدئة الموقف وطالبوهم بالانتظار ريثما يتم تنظيم الأمور.

وكان طلاب المدرسة المصرية الثانوية أيضاً على استعداد للخروج للشارع والتظاهر. فما أن جاءت الساعة الثانية ظهراً، عند انتهاء الدوام الرسمي، حتى خرج الطلاب في مظاهرة عارمة شاركهم فيها بعض العمال بالهتاف ضد الحكم العسكري. كان عددهم كبيراً وهتافاتهم داوية، بيد أن الشرطة نجحت، وبهدوء نسبي، في تفريقهم دون اعتقالات أو إصابات. ولم يحدث ما يعكر صفو الأمن في ذلك اليوم.

لم تصل لاجتماع مساء ذلك اليوم في نادي الجزيرة أية أنباء جديدة من الخرطوم. وبدا أن الساعات الثلاثة التي تفصل المدينتين كأنها ثلاث سنوات ضوئية. وسرت شائعات عديدة عن حرائق بالخرطوم، ولكن لم يتوافر وقت للمجتمعين في ود مدني يتيح لهم والجلوس للتفاكر في حقيقة ما حدث بالفعل. وتركز هم المجتمعين وخوفهم في أن نادي الجزيرة ليس مكاناً آمناً للاجتماع. لذا فلقد تقرر تغيير مكان الاجتماع لمنزل المفتش البيطري. اجتمع نحو ٣٠ إلى ٣٥ من المناديب (وكانت بعض المصالح ممثلة بخمس من الممثلين). كان المجتمعون يمثلون الأطباء وباحثي هيئة البحوث الزراعية والمهندسين والمحامين والمدرسين والقضاة وغيرهم. أبلغ القضاة المجتمعين بأن هنالك معلومات غير مؤكدة بأن القضاة في الخرطوم سيتوقفون عن العمل. وأكد الأطباء أيضاً نبأ عزم زملائهم في الخرطوم على الإضراب العام. وبعد نقاشات مستفيضة وافق المجتمعون على صياغة عريضة احتجاجية ضد النظام باعتباره مسؤولا عن إطلاق النار ضد الطلاب، وطالبوا في العريضة أيضاً بذهاب النظام العسكري. وكان الاقتراح السائد هو أن يقوم خريجو الجامعة فقط بالتوقيع على عريضة الاحتجاج، ولكن تم الاتفاق أخيراً على أن يوقع الجميع على تلك العريضة. تقرر أن تقدم العريضة في موكب يبدأ التحرك في اليوم التالي (الأحد) في تمام الساعة التاسعة صباحاً من أمام المستشفى، ثم يتجه نحو رئاسة المديرية، ثم مكتب الحاكم العسكري. طلب من المشاركين في الموكب الالتزام بزي العمل الرسمي. ثم ناقش المجتمعون مطولا إمكانية مشاركة القضاء في الموكب. واقترح البعض أن يقف القضاة (إذا لم يشاركوا في الموكب) على جانبي الطريق ومنع الشرطة من إطلاق النار. رد أحد القضاة على ذلك الاقتراح بالقول إنه

حتى إذا لم يشارك القضاة في الموكب وكانت الحكومة مصممة على إطلاق النار، فسوف تحضر قضاة آخرين يجيزون إطلاق النار، لذا فمن الأفضل أن يشاركوا في الموكب. كان موضوع اشتراك القضاة في الموكب موضوعاً شائكاً وحرِجاً وساد تخوف كبير من قيام الشرطة بإطلاق النار رغم أن أحداً من الناس لم يجهر بذلك.

طُرحت في الاجتماع فكرة الإضراب العام ولكن لم يفكر أحد في تنفيذها جدياً. قرر مندوبو النقابات الانتظار لمعرفة ما سيحدث في الخرطوم. وقضوا سحابة ليلهم في إجراء المزيد من الاتصالات مع العديد من الشخصيات لضمان مشاركتهم في الموكب صباح اليوم التالي.

بدأ صباح الأحد بداية غير مبشّرة إذ أن أغلب المشاركين في الموكب لم يلتزموا بارتداء الزي الرسمي. فجاء أغلب المشاركين وهم يرتدون ملابسهم العادية (قمصان بأكمام طويلة وبناطلين). ولكن ما أن جاءت الساعة الثامنة صباحا حتى بدا أن هنالك من الحماس ما يكفي لبدء الموكب. قام الكثيرون بتحضير لافتات كتبت عليها عبارات التنديد والشجب لإطلاق النار على الطلاب في الخرطوم مثل «يسقط الحكم العسكري». وكان الجميع في حالة من الحماس والترقب. واقترح البعض تأجيل بدء الموكب إلى الساعة التاسعة والنصف حتى يتمكن عدد أكبر من الناس من المشاركة في الموكب وبدأ البعض في استعمال كلمة (ثورة).

وعند التاسعة بدأ مئات المتظاهرين في التوجه إلى رئاسة المديرية ووجدوا أنفسهم يواجهون (وجها لوجه) أرتالاً من رجال الشرطة الذين كانوا يحيطون بالمبنى. وأعلن ضابط الشرطة المسؤول للمتظاهرين عن أن لديه أوامر بمنع تقدمهم. وكان هذا مصدر حرج عظيم له إذ أن كثيراً من المتظاهرين كانوا من أصدقائه. واستغرق الأمر قليلاً من النقاش معه حتى لان موقفه وقال لهم «يمكنكم التقدم ولكن دون هتافات ودون لافتات». وتعهد المتظاهرون بذلك. كان من الطلاب والتجار وغيرهم من سكان المدينة يصطفون على جانبي الطريق وهم يصفقون وبدا أنهم أكثر حماسة من قادة الموكب الصامتين أنفسهم.

عند وصول الموكب إلى رئاسة المديرية تقدم خمسة من المتظاهرين في حوالي التاسعة والنصف وقدموا للحاكم العسكري عريضة الاحتجاج، فاستلم الرجل العريضة وطالبهم بالانصراف والتفرق.

في ذلك الاثناء كان عدد المتظاهرين في الخارج قد ازداد بشدة. وذكر قادة الموكب أنهم لن ينفضوا حتى يتلوا على المتظاهرين نص العريضة التي قدموها للحاكم العسكري. وبالفعل تم ذلك بواسطة مكبر صوت يدوي أعطاه لهم رجل شرطة. عقب ذلك طلب القادة من المتظاهرين الانفضاض والعودة من حيث أتوا واستجاب الكثيرون لذلك التوجيه. بيد أن مجموعة منهم غلبتهم الحماسة والإثارة فطفقوا يهتفون مرددين شعارات معادية للحكومة. ومارس بعضهم أعمال عنف وتخريب فهاجموا سيارات المواطنين ومحالهم التجارية. وظل العنف مستمراً لما يقرب من نصف الساعة، اضطرت بعدها الشرطة - للمرة الأولى - لاستعمال الغاز المسيل للدموع. وكما تعاملت الشرطة في اليوم السابق مع طلاب المدرسة المصرية فإنها تحلت اليوم بصبر وتحفظ. وما أن حلت الساعة العاشرة صباحا حتى كان الموقف تحت السيطرة الكاملة.

غادر دكتور فاروق رئاسة المديرية وتوجه نحو المكان الذي كان يختبئ فيه محمد ابراهيم نقد، وذلك ليناقش معه الخطوة التالية. كان نقد مشغولا بتحضير المنشورات التي تتحدث عن الموكب وعن مذكرة الاحتجاج. وقد كان السؤال الرئيس هو إمكانية التفاكر مع الأحزاب الأخرى. كانوا يعرفون قادة الأحزاب الأخرى في المدينة مثل الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة، إذ سبق لهم التعامل مع قادة هذين الحزبين. وكان السؤال هو هل يقوم الحزب الشيوعي بالتعاون معهما في هذه المرحلة، أم يمضي وحده ويؤكد استقلاليته؟ واتفق الاثنان «نقد وفاروق» على أنه من الأفضل التعاون مع المهنيين ومع الأحزاب في آن معاً.

وعقب عودة الموظفين إلى مكاتبهم، بدأت دورة جديدة من المناقشات والاجتماعات في كل أنحاء المدينة. وكان أكبر تلك الاجتماعات في «محطة الأبحاث الزراعية»، والتي اضطر العاملون بها لعقد اجتماعهم في ساحة واسعة حتى تسع كل الحضور. أمّ ذلك

الاجتماع كل العاملين من جامعيين وما دونهم في كل المراحل التعليمية، إذ أن العاملين كانوا قد تخلوا عن فكرة قصر الاجتماعات على الجامعيين فقط. وعاد دكتور فاروق إلى إدارة الأبحاث الزراعية نحو العاشرة والنصف، ولم تفت عليه ملاحظة ان الجماهير قد سبقت قيادتها في أخذ زمام المبادرة. وكان نجاح الموكب قد أشعل حماسهم ودفعهم ليقوموا بالمزيد. وطالب المجتمعون بالإضراب العام حتى يسقط النظام العسكري.

وخلال الاجتماع تلقى فاروق محادثة هاتفية من مفتش زراعي بمدني ذكر له فيها أن الإضراب العام قد أعلن بالفعل في الخرطوم، وأن فرع الجمعية الزراعية بمدني أقر ما وافق عليه مندوب الجمعية الزراعية السودانية بالخرطوم من المشاركة في ذلك الاضراب. لم يحس فاروق بضرورة لأن يتخذ الاجتماع أي قرار، فالإضراب قد بدأ بالفعل في الخرطوم. وما أن انتصف النهار حتى كان نبأ الاضراب في الخرطوم قد عم المدينة. وأقترح أحدهم أن يكمل العاملون في مدني يوم العمل حتى الثانية حتى يكونوا مستحقين لأجر ذلك اليوم كاملا. غير أن جموع الحاضرين رفضوا ذلك الاقتراح في غضب، وبدأ الإضراب في الأبحاث الزراعية من تلك الساعة.

وكانت عدة اجتماعات قد عقدت في مدني عقب انفضاض الموكب صباح يوم الأحد. وخلصت كل تلك الاجتماعات للدخول في الاضراب العام، خاصة وقد ارتفعت الأصوات وتعالت المشاعر بما بلغهم بأن الاضراب قد بدأ بالفعل في العاصمة. وكان دكتور فاروق يدرك بأن نقد كان قد أكد له ضرورة إخراج الجماهير للشارع، ولكنه كان يرى بأم عينه أن زخم الأحداث يؤثر الإضراب العام، وهو وسيلة أكثر أمانا وسهولة وتحقيقا للمهنيين. وكان الحزب الشيوعي، على أية حال، هو من قدم من قبل فكرة للإضراب العام. وكان دكتور فاروق يرى أنهم إزاء مسألة المطابقة بين الطريقة واللحظة المناسبة. وذهب من فوره من الأبحاث للأقسام الأخرى لينشر في أوساط العاملين بها نبأ الاضراب العام.

وقبل نهاية يوم العمل (يوم الأحد) قررت قيادة اتحاد مزارعي الجزيرة الاضراب العام صبيحة اليوم التالي. كانوا في حالة من الغضب والاثارة بأحداث صباح ذلك

اليوم، وأفلحوا أخيرا في الاتصال برئيسهم شيخ الأمين، والذي كان في الخرطوم منشغلا بحضور الاجتماعات المتصلة منذ يوم الجمعة. وإن دخل المزارعون في إضراب عام، فسيمثل ذلك تهديدا خطيرا للنظام العسكري.

يعد مشروع الجزيرة هو العماد الرئيس لاقتصاد السودان. وفيه يعمل ٨٠,٠٠٠ مزارعا في قطع زراعية مستأجرة من الحكومة (في كل قطعة ٤٠ فدانا). وهم يستأجرون عمال زراعيين مؤقتين / متجولين (٥ أو أكثر مع كل مزارع). وأجبر اضراب المزارعين في العام الماضي الحكومة على قبول بانتخاب قيادة اتحاد مزارعي الجزيرة، وهو أمر لم يحدث منذ تولي العسكر للحكم في ١٩٥٨م. وفي تلك الانتخاب أخفق ممثلو الأحزاب التقليدية (الأمة والحزب الوطني الاتحادي) في الفوز بالاتحاد، وفاز به الشيوعيون، الذين قدموا شيخ الأمين محمد الأمين كرئيس للاتحاد. وأفلح الاتحاد بعد ذلك في زيادة نسبة المزارعين من أرباح بيع القطن (التي يتقاسمونها مع الحكومة). لقد كان اتحاد مزارعي الجزيرة قوة نقابية يؤبه لها، وهو أيضا مخدم يشغل عددا كبيرا من العمال لهم مهارات رأسمالية.

ذهب دكتور فاروق لسكرتير نقابة المزارعين يوسف محمد مصطفى ووجده وآخرين يحضّرون منشورات عن الإضراب في اليوم التالي. دعاهم للحضور لمنزله عند السابعة والنصف مساء لاجتماع يضم ممثلي الأحزاب والنقابات الأخرى. حضر عن حزب الأمة أحمد عبد اللطيف، وعن الحزب الوطني الاتحادي أحمد دهب. وسار الاجتماع كما اشتهى دكتور فاروق، إذ أيد مندوبا كل حزب ونقابة الإضراب العام وشددا على ضرورة إنجاحه. وكان كل الناس في مدني مقبلين بحماس على الإضراب بقيادة مزدوجة (النقابات والأحزاب السياسية)، بيد أن فاروق بقي متشككاً. كان واضحاً لديه أن النظام لن يصمد إذ رأى أن حتى الشرطة كانت تتعاطف مع الجماهير، فما الذي يمكن أن تضيفه الأحزاب؟ كان فاروق يعتقد أن ما يناقشه ذلك الاجتماع في منزله قد تخطته الأحداث. وكان هو ونقد يحملان نفس الفكرة بيد أنهما لم يعلناها للمجتمعين.

إلى الشمال والشرق

كانت نقابة عمال السكة حديد هي النقابة الأخرى المؤثرة على مستوى البلاد. وكان مقرها في مدينة أتبرا على بعد ٣٠٠ كلم شمال الخرطوم. وهي المدينة ذات الأغلبية العمالية وفيها رئاسة السكة حديد، كما هي نقطة تقاطع للسكة حديد منه ينطلق قطار في اتجاه الشرق لمدينة بورتسودان، وقطار في اتجاه الشمال لمدينة حلفا ومصر. وكان تأثير نقابة العمال كبيراً مما أعطى أتبرا احساساً علمانياً خالصاً. فتجد في محلاتها الصغيرة صورا للينين، والأكشاك تبيع صور وملصقات لومومبا ونجوم هوليوود أكثر مما تبيع ملصقات عليها آيات قرآنية. وفي يوم السبت نبأ لعلم السلطات في الخرطوم أن مظاهرة كبيرة قد أُعد لها في أتبرا. وفي اليوم التالي علمت السلطات أن العمال سيحذون حذو الخرطوم، وسيدخلون في إضراب عام، فقد كانت أحداث أتبرا تصل لسلطات الخرطوم بصورة مضخمة جداً. وحدثت بالفعل اضطرابات متفرقة وعفوية في يومي السبت والأحد بيد أن قيادات النقابة نجحت في احتواء الموقف.

لم تكن هنالك على كل حال حوادث تخرج عن المألوف في مثل تلك الظروف. وفي مساء يوم الاحد استيقنت النقابة في أتبرا من أن الإضراب العام قد بدأ في كل من الخرطوم وأم درمان، وتقرر أن يتم اجتماع في اليوم التالي لتقرير ما ينبغي عمله بخصوص الإضراب.

مديرية كسلا

كانت القيادة المدنية في عاصمة مديرية الشرق «كسلا» قد قررت منذ مساء الأحد الدخول في إضراب عام يبدأ صبيحة يوم الاثنين توصلت القيادة لهذا القرار دون سابق خبرة، ودون تأييد أو تأليب من أي منظمة أو حزب سياسي. بدأ العمل الجماعي بسبب تجربة مشتركة حدثت مصادفةً.

ففي صباح الخميس (٢٢ أكتوبر) كان كل كبار موظفي الحكومة يحضرون حفل

إفطار أقامه الحاكم العسكري تكريما للواء محمد أحمد عروة وزير الداخلية. دخل أحدهم وأبلغ عروة عن رسالة له من الخرطوم. خرج عروة برهة لتلقي الرسالة، وعندما عاد كان الحديث عما حدث بالأمس - حسب ما سمعوه - في إذاعة أم درمان. وربط الناس بين ذلك الخبر وما رأوه على وجه عروة من تعابير عند تلقيه الخبر. غضب الناس مما سمعوا به. كان مرفوضاً تماماً عندهم اقتحام الجامعة وقتل طالب. لم يكن الجو مهيئًا للعمل، فظل الموظفون يتحدثون ويتبادلون مشاعر الحزن والأسف والاستنكار والمعارضة للحكم العسكري.

وكان أكثر المتأثرين مما حدث هو القاضي فؤاد الأمين عبد الرحمن، الذي بلغ به التأثر أن كتب خطبة ضد ما حدث وألقاها في مسجد المدينة الكبير بعد صلاة الجمعة. لم تكن للرجل انتماءات سياسية لأي من الأحزاب. كان يعمل قاضياً للمديرية من الدرجة الثانية وكان يدرك أنه يعلم ما يكفي لإدانة ما حدث مساء الأربعاء في الخرطوم. وعندما انتهت الصلاة لم يستطع قراءة خطبته إذ أن الجميع كان قد غادر على عجل وبدا أن كل المصلين كانوا يرغبون في الابتعاد عن المشاكل، فتجمد في مكانه.

حاول القاضي فؤاد طريقاً آخر أكثر هدوءًا في صباح اليوم التالي. ذهب إلى المحكمة وعلق على سترته مربعا أسودا كتعبير رمزي عن الحزن والحداد، بل وأحضر لبقية زملائه مربعات سوداء وضعوها على ستراتهم عدا قاضٍ كبير رفض وضع المربع الأسود، فقام قاضٍ آخر بوضعها له على طاولة مكتبه. ولاحظ المترددون على المحكمة من المحامين والمواطنين العاديين تضامن القضاة مع طلاب الجامعة. وتحدثت المدينة كثيراً عن موقف القضاة (وهم من هم من المكانة الاجتماعية وسط الأهالي). وبدأ الناس يتحدثون عن ضرورة تنظيم نوع ما من الاحتجاج. ولكن لم يقم سوى القضاة بأي شي في العلن.

ولاحظ الناس أيضاً أن القضاة لم يعملوا يوم السبت ولم يكن هذا لأنهم في حالة إضراب بل لأنهم قضوا اليوم بأكمله في مناقشة ما ينبغي عليهم عمله. وفي حوالي الساعة الواحدة ظهراً أتى من أخبرهم بأن الإضراب قد بدأ في الخرطوم. يبدو أن أحداً من الهيئة القضائية في الخرطوم قد اتصل هاتفيا مع محكمة كسلا ليبلغهم بخبر الإضراب، ولكن

لم يتضح من هو المتصل ومن هو الذي تلقى الاتصال.

لم يتفق قضاة كسلا في صباح ذلك الأحد على ما سوف يقومون به. وفي ذات الوقت كانت طالبات مدرسة كسلا الثانوية قد قررن بدء الإضراب. خرجت نحو مائة طالبة بثيابهن البيضاء من الفصول يتظاهرن في الشوارع الرئيسة ومركز المدينة وهن يهتفن ضد الحكومة وكان ذلك مثار استغراب وتعجب من التجار وموظفي الحكومة. لم تحاول الشرطة إيذاءهن أو حتى مجرد التدخل في المظاهرة. وبينما كانت مظاهرة الطالبات تجوب الشوارع ظل القضاة يتناقشون في أمر الإضراب، وكانوا بعيدين عن الوصول لاتفاق حول ذلك الشأن. وفجأة أتى للمجتمعين من يخبرهم بأن الإضراب قد بدأ فعلا في الخرطوم. حاول القاضي فؤاد الاتصال هاتفيا بالخرطوم، وبعد محاولات متعددة نجح في الاتصال بالمحامي شوقي ملاسي في مكتب نقيب المحامين، الذي أكد له أن الإضراب قد تمت الموافقة عليه بالفعل يوم السبت وأنه قد نُفّذ فعلاً.

ومع تأكيد نبأ الإضراب قرر القضاة الدخول في إضراب عام، وأنهم سيعملون على أن يحذو الآخرون حذوهم. ذهب أربعة منهم إلى المستشفى وتحدثوا مع الأطباء طالبين منهم التعاضد والتأييد لحركة الإضراب العام ابتداءً من صباح الغد، وأيضا تهيئة كل الجماهير للقيام بمظاهرات في منطقة السوق صباح الغد. عقد الأطباء اجتماعاً وناقشوا الأمر وقر قرارهم بالإجماع على الموافقة على مبدأ الإضراب والمشاركة في المظاهرات الجماهيرية. ومع اقتراب الساعة الثانية ظهراً، ساعة انصراف الموظفين لمنازلهم، أسرع القضاة لملاقاة بقية الموظفين ودعوتهم لاجتماع يعقد في المساء لمناقشة الموقف. وقاموا بمزيد من الاتصالات خلال فترة العصر.

تجمع عند الساعة الثامنة من مساء الأحد في محلات السوق نحو أربعين من المتعاطفين مع ثوار الخرطوم.

رصت خارج المحل – من غير نظام – الكراسي في فناء المحل. دعا كل شخص من الحاضرين لتأييد الإضراب بدءا من صباح الغد. وكانت المشكلة التي تواجه الجميع تنظيمية بحتة. كان لابد من تكوين لجنة تقوم بالاتصال والتنسيق بالفئات المختلفة.

واقترح أحدهم أن يتطوع بعض الأفراد لهذه المهمة عوضا عن إجراء تصويت. كان المتطوعون هم القاضي فؤاد الأمين، ومدرسين في المدرسة الثانوية، وتاجر ينتمي للحزب الوطني الاتحادي هو محمد جبارة.

بدأ المتطوعون العمل على الفور، وقاموا في البدء بالاتصال بمزيد من المدرسين والطلاب في مدرسة كسلا الثانوية للبنين والبنات. وكانت الطالبات قد عدن للمدرسة بعد المظاهرة. وبخروجهن في مظاهرة ذلك اليوم أثبتن أنهن لابد سيشاركن في مظاهرة اليوم التالي. كما تلقى المتطوعون وعوداً كثيرة من مختلف الفئات بالخروج في مظاهرة الغد.

حاولوا الاتصال بنقابة العمال بيد أنهم لم يتعرفوا على مقرها فذهبوا إلى محطة السكة حديد حيث دلهم أحد العمال على مقر النقابة. أنصت إليهم أعضاء نادي العمال وسمعوا منهم آخر أخبار الخرطوم. رفض العمال الدخول الفوري في إضراب بدعوى أن لهم قيادتهم وتنظيمهم الخاص، ولابد من أن تجيز تلك القيادة القيام بالإضراب، ولكنهم تعهدوا بإخراج العمال في تمام الساعة التاسعة (خلال فترة الإفطار) للتظاهر. ووعدوا أيضاً بمناقشة أمر الإضراب مع قواعدهم.

لاحظ المتطوعون وهم يجوبون المدينة من نادٍ إلى ناد، ومن منزل لآخر أنهم مراقبون وملاحقون، وافترضوا أن هؤلاء لابد أن يكونوا من رجال الشرطة السريين. ولكن رغم خطورة الأمر لم يفت ذلك في عضدهم، ولم يمنعهم من إكمال جولتهم في المدينة.

الإثنين ٢٦ أكتوبر | من الصباح إلى الظهيرة

مع إطلالة صباح الاثنين لاحظ المتسوقون في أمدرمان والخرطوم آثار الإضراب. كان هنالك شح واضح في اللحم والخضروات، واختفت الضروريات مثل أعواد الثقاب وجاز المواقد، وفتحت المخابز أبوابها لساعات قليلة فقط. كان من فتح محله من التجار قد أسدل أبواب متجره الحديدية فقط حتى يسهل إغلاقها عند حدوث أي بادرة لمشكلة. وكان كل تاجر يفرغ (درج) محله بين فينة وأخرى خوفاً من النهب. وكان الناس يتحركون بسرعة فائقة تشبه إلى حد كبير السرعة المهزوزة التي نراها في الأفلام الصامتة القديمة.

ظلت دوريات الجيش تجوب الشوارع بسياراتها المصفحة. وبدا أن العسكر مصممون على منع أي هجوم على الممتلكات وعلى منع التجمعات لأكثر من خمسة أشخاص. كانوا يودون منع المجموعات المعارضة المعادية من التجمع، وتمكين غيرهم في ذات الوقت من ممارسة حياتهم العادية. لذا كانت الأوامر الصادرة لرجال الأمن والجيش تمتاز بالمرونة والسعة بحيث أتاحت لكثير من الناشطين للتحرك والدعوة إلى الإضراب. وتنوعت وسائل الدعوة للإضراب، وكانت في غالبها تتمثل في الدعوة المخلصة بالحسنى، وبإحساس بالعجلة الشديدة. بيد أن بعضها كان يحمل نغمة التهديد. ولاحظ الجميع أن أعداد موظفي الحكومة الذين باشروا عملهم الرسمي ذلك الصباح يقل عن أعداد الذين أتوا للعمل صباح اليوم السابق. ولوحظ أنه حتى من أتى

للعمل صباح هذا اليوم قد قفل راجعاً بعد دقائق فقط من تلقاء أنفسه، أو بعد أن أقنعه النشطاء السياسيون بالعودة لبيته.

تعطلت خدمة الهواتف إلى خارج العاصمة تماما، ووضح أن الخدمات العامة في طريقها للانهيار عما قريب. وتبادل الناس شائعة تفيد بقرب قطع المياه عن المنازل، ووجوب ملء البراميل بالماء في المنازل تحسبا لذلك. وكانت الدلائل تشير إلى أن الإضراب قد نجح. ولكن أصيب التفاؤل الذي عم سكان العاصمة ببعض الإحباط إذ سمعوا في ذلك الصباح أخباراً تبعث على التشاؤم، إذ علموا أن عمال السكة حديد لم تصلهم من قيادتهم في عطبرة أي إشارة للدخول في إضراب. ولم تأت أي إشارات مبشرة من المديريات. وسمع أساتذة الجامعة بعض الأخبار غير المشجعة (رغم أن مصادرها لم تكن موثوقة تماماً). عاد العقيد عثمان حسين من اجتماع صباحي لمجلس الجامعة كان قد نوقش فيه موضوع استقالة اساتذة جامعة الخرطوم. وقيل إن بورتسودان - خلافا لما تناقلته الشائعات - هادئة. وصرح أحد أعضاء المجلس (مدير الثروة الحيوانية) بأن الإضراب قد فشل إذ أن ٦٠٪ من العاملين قد باشروا عملهم كالمعتاد.

ولم يكن أحد يدري المدى الذي ستمضي إليه الحكومة لإيقاف القادة المدنيين. ومع تقاطر العديد من ممثلي نقابات المهنيين على نادي الأساتذة بدأ الحديث عن خطورة أن تقوم الحكومة باعتقال هؤلاء الممثلين جميعاً عند اجتماعهم تحت سقف واحد. وصل المحامي عابدين إسماعيل في عربة يقودها سائق (بعد أن ظن الجميع أنه اقتنع بضرورة الحيطة والحذر)، وكان هذا يفتقر إلى الحكمة. كان رجال الشرطة يتمركزون قرب مدخل نادي الأساتذة. كان المجتمعون قد اقترحوا العديد من الأماكن كبدائل لنادي الاساتذة، تم رفض مبنى للطب البيطري لأن الشرطة كانت ترابط هنالك أيضاً. اقترح دكتور طه بعشر الجمعية الطبية والتي كانت تجاور الكنيسة الكاثوليكية ونادي ضباط الجيش على شارع النيل وقبالة النيل الأزرق. لم يكن أحد يتوقع ان يتجرأ المهنيون على الاجتماع في مثل ذلك المكان. كانت الجمعية الطبية مكاناً آمناً نسبياً إذ لم يكن متوقعاً أن يكون في نادي الضباط الكثير من الضباط في الصباح. وعلى كل حال لم يكن متيسرا

لمن هو في نادي الضباط رؤية من هو في الجمعية الطبية المجاورة. ولن يكون وجود عدد قليل نسبيا (نحو ٢٤ فردا) من المدنيين بالجمعية مما قد يثير الريبة والشك. لكل ذلك وافق الجميع على الذهاب لمبنى الجمعية الطبية، غالباً بسياراتهم والتي يمكن أن يوقفوها على بعد قريب من المبنى. وكلن بإمكانهم تحاشي الدخول لدار الجمعية عن طريق بوابتها الرئيسية والتسلل للمبنى عن طريق الجدار النباتي. غادروا نادي الأساتذة في مجموعات صغيرة. وطلب عابدين إسماعيل من سائق سيارته إرجاعها المنزل بعد أن أركب مع السائق رجلا آخر للتمويه، وشارك أحد المتوجهين للجمعية الطبية سيارته. وبقي بعض أساتذة الجامعة في النادي كي يخبروا القادمين المتأخرين بمكان الاجتماع الجديد. وواجه بعض هؤلاء صعوبة في التعرف على مقر الاجتماع الجديد، بل وشك بعضهم في أن الأمر خدعة لصرفهم عن المشاركة في النشاط المناهض للحكومة. وفي النهاية وصل الجميع إلى دار الجمعية الطبية، لم يهتم أحد بسؤال الذين حضروا متأخرين عن سبب تأخرهم.

كانت غرفة الاجتماعات في الجمعية الطبية في غاية التواضع بيد أنها كانت بهيجة المنظر وتشابه الغرفة التي كانوا يجتمعون فيها في نادي الأساتذة.

عرف بعض الحاضرين أنفسهم بأنهم هم ممثلو (المرأة أو أئمة المساجد) وهذه مجموعات لم تكن حاضرة في اجتماع الأمس. ولم يكن بعض الحاضرين متأكداً من صدقية بعض الحاضرين ومن حقيقة وجود منظمات ومعاهد مثل (معهد شمبات)، وعن حقيقة توجهات هؤلاء الممثلين. لم تكن هنالك أي قواعد معلومة لفحص الأعضاء ومصداقية من يدعون تمثيلهم. غير أن عابدين إسماعيل والأخرين قبلوا أي فرد أو مجموعة وجدت في نفسها الشجاعة لتحضر اجتماعات المعارضين لتحصل على حق التصويت. وبالإضافة إلى ممثلي النقابات والمهنيين فلقد حضر لذلك الاجتماع أفرادا أخذوا زمام المبادرة من تلقاء أنفسهم أو أقنعهم آخرون بالحضور. كان هؤلاء المتطوعون من خريجي الجامعة، وذكروا بأنهم يعملون في وزارة الخارجية والمالية والزراعة، بينما تخلف عن الحضور بعض من تمت دعوتهم. لم يكن التساهل التنظيمي

البائن يشكل عائقاً أمام الحاضرين وذلك لقلة عددهم (كانوا دون الثلاثين). وتخوف البعض من أن بعض الحاضرين كانوا يمثلون مجموعات بدا اسمها غريباً بعض الشيء، وكان العدد الكلي لممثلي المجموعات لا يتجاوز الاثني عشر أو نحوها.

كان التحدي الأقوى أمام الجميع هو العمل على إنجاح الإضراب. بدأ الاجتماع في حوالي العاشرة صباحاً ببعض المقدمات. ثم تدارس المجتمعون تقريراً عن سير الإضراب. كانت الأخبار مشجعة. ناقشوا أيضا تلافي النواقص والسلبيات. فعلى سبيل المثال كانت نقابة العمال المحلولة بدون قيادة. لذا كان على الناس العمل على مقابلة عمال المصانع في الخرطوم بحري وعمال النقل الميكانيكي الحكوميين، وكان معظمهم على علم بالاتصالات التي كانت تجريها قلة من قادتهم مع الأحزاب السياسية. لم يكن بعض المهنيين متحمسين لمثل هذا النوع من الاتصالات، بيد أنهم لم يصرحوا بأي اعتراض. ومع تتابع الأحداث كان المجتمعون في دار الجمعية الطبية قد شعروا بأنهم يؤلفون كياناً قائماً بذاته ولم يعودوا مجرد «مهنيين»، بل مضوا يعرفون أنفسهم بأنهم «جبهة الهيئات» أو «الجبهة الوطنية للمهنيين». وعلى العموم أجاز المجتمعون أو سمحوا بالاتصالات مع الأحزاب السياسية، إذ أن العمل المشترك بين المهنيين والأحزاب السياسية هو الضمان للنصر. ولكنهم، في ذات الوقت، لم يحاولوا خلق تنظيم مشترك معهم. كانوا يفعلون أقصى ما يمكنهم حتى يكتمل نجاح الإضراب. أحضر أحد ممثلي الجامعة نسخة معدلة من «الميثاق» أو «وثيقة الحلفاء» الذي يشرح النظرة الموحدة والتي يمكن أن تتفق حولها كل المجموعات ضد النظام العسكري. كان أساتذة الجامعة قد اجتمعوا في صباح ذلك اليوم في القاعة ١٠٢ وقاموا بمراجعة صياغة الميثاق الذي كانوا قد أجازوه من قبل.

وكانت أهم نقاط الميثاق هي الدعوة لإنهاء الحكم العسكري، وتأمين الحرية الشخصية، والديمقراطية، والانتخابات الحرة. وكان المهنيون متفقين ومتحمسين للنسخة المعدلة من الميثاق، ولم يحتج الأمر لكبير نقاش أو تعديل.

وخلال الاجتماع وصلت للمجتمعين أنباء وشائعات من الخارج. وعلم المتابعون سير الإضراب في الوزارات أن الفريق عبود دعا كل رؤساء المصالح إلى القصر

الجهوري. ومما سمعوه فهؤلاء لن يخبروا عبود بحقيقة الأوضاع. تبادل المجتمعون أنباء الإضراب وزادتهم الأخبار ثقة. وناقش المجتمعون أيضا كيفية توصيل المعلومات إلى الأقاليم.

وفي حوالي الثانية عشرة ظهرا أتى مراسل صحفي - يحظى باحترام وثقة الكثير من المناديب في الاجتماع - بأنباء غير سارة. أخبر المجتمعين أن المجلس الأعلى قد اجتمع وقرر اعتقال بعض القادة وإعدام بعضهم، وذكر الأسماء التي سمعها. وعلى كل حال فالكل كان في خطر، إذ أن المحاكم العسكرية في انتظار كل من يشارك في تنظيم الإضراب. حمل المجتمعون هذا الكلام على محمل الجد وتحدثوا عن ضرورة أن يتفرقوا وبعثوا بالعيون لتراقب الحديقة في الخارج. تأكد المجتمعون من عدم وجود خطر أو مراقبة في الشوارع المحيطة بالجمعية الطبية. لذا فإن المجتمعين قرروا مواصلة الاجتماع وقاموا بانتخاب أمانة (سكرتارية) ولجنة تنفيذية. كانت مسؤولية تلك اللجنة - المكونة من ستة أعضاء - هي تنسيق كل شؤون الإضراب، ولهم الحق في اتخاذ أي قرار مناسب عندما لا يتيسر اجتماع كل المناديب والممثلين. وتم انتخاب أمانة ثانية (بديلة تقوم بعمل الامانة الأولى في حالة اعتقال أعضاء الأمانة الاصلية. وقبل انفضاض الاجتماع كان عليهم تحديد موعد اجتماعهم المقبل. تبرع أحمد الأمين عبد الرحمن (الخبير الزراعي) والذي كان قد تعهد بالتنسيق بين المهنيين والأحزاب - بمنزل عائلته الكبير في أم درمان كمكان الاجتماع المقبل. وحظي ذلك الاقتراح بالتأييد إذ أن منزله لن يكون عرضة للاشتباه. ولن يخطر ببال السلطة مكان الاجتماع إلا إذا كانت هنالك خيانة ما.

بعد انتهاء الاجتماع بقي أعضاء السكرتارية، وقاموا بتقسيم أنفسهم إلى ثلاث مجموعات عمل: كلف القائد الطلابي ربيع حسنين أحمد وطالب آخر بكتابة نشرات دعائية عن نجاح الإضراب. وكُلف حسن الترابي وفاروق أبو عيسى وعلي اورو رئيس نادي الأساتذة للاتصال بالأحزاب السياسية لتكوين جبهة متحدة، بينما كُلف دكتور طه بعشر وشخص أخر بمهمة التنسيق بين الناشطين الذين يجوبون المدينة لحث الناس على التوقف عن العمل والانخراط في الإضراب. وساعد الشلل المتزايد الذي أصاب

المدينة يوم الإثنين على تحويل اهتمام وتركيز مناقشات اللجنة المركزية لمنظمة الجنوبيين السرية. اجتمع أعضاء المنظمة في منزل بونا رينق في الخرطوم بحري وتركز النقاش حول المسائل الأمنية المتعلقة بالإضراب الذي أعلنوا عن تأييدهم لهم. كانوا يخشون من أن يمتد عنف الجيش الذي خبروه ضدهم في الجنوب إليهم في الخرطوم، ومضوا يناقشون السؤال التالي: «هل سيمضي الجيش قدما في تنفيذ تهديده بإطلاق النار على الناس؟».

ودفعهم ما جاء في التقارير من نجاح الإضراب للتفكير جديا ولأول مرة عما يجب عليهم إذا سقطت حكومة العسكر. كانوا على ثقة أن منظمتهم بخير إذ أن لجنتهم المركزية كانت تشكلت من لجان صغيرة ووافق كل الاعضاء على إعطاء لجنتهم المركزية كل الصلاحيات النهائية. وكان بإمكانها اتخاذ أي قرار بخصوص الجنوبيين في الخرطوم وأم درمان. لم تكن في نيتهم الافصاح عن قيادتهم الحقيقية حتى عند سقوط الحكم العسكري.

وتقرر أن يقدم غوردون أبيي كممثل علني للجنة المركزية السرية. كان رجلا صغير السن، وخطيباً بليغا تخرج في جامعة الخرطوم ويعرف كثيرا من المهنيين الشماليين. وكان همهم الرئيسي هو ضمان أن يكون للجنوبيين صوت إذا تغير النظام.

لم تعقد الأحزاب السياسية اجتماعات رسمية يوم الاثنين، ولكن كان زعماؤهم في غاية الانشغال. بذل الحزب الشيوعي والإخوان المسلمون جهدا كبيرا لينجح الإضراب وسط العاملين وكان للخريجين أعضاء نشطين في جبهة المهنيين. كان حسن الترابي وفاروق أبو عيسى من ضمن أعضاء أمانة (سكرتارية) الجبهة الذين كلفوا بمراجعة الميثاق وعرضوا النسخة المعدلة لزعماء حزب الأمة والوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي في قبة الأنصار بأم درمان.

لم تكن الأحزاب الديمقراطية التقليدية كلها على مستوى واحد من الانغماس في الحركة المضادة للحكومة. فقد ظل الصادق المهدي يعبئ جماهير الأنصار نيابة عن حزب الامة، وتطلّب الأمر الكثير من النقاشات وسط عائلة المهدي وحلفائها مثل

عائلة الخليفة التعايشي. وكان الصادق يرى أنه يجب أن يستعدوا للأسوأ عند مواجهة النظام العسكري، وكان رجلا مغرما بالتدبر في المفاهيم الكبيرة ذات النتائج الضخمة. فلأنه كان يرى أن المعركة ضد النظام العسكري ستكون معركة طويلة المدى، فكان لا بد من بناء تأييد وعضد للثورة في مدن الأقاليم أيضاً. بيد أن فكرته الأساسية هي أن انتزاع السلطة من الجيش بصدام مباشر من (قلعة أم درمان) قد يؤدي إلى حرب أهلية.

وكان يؤمن بإمكانية حدوث هذا فخاطب جماهيره قائلا: «إن الدم هو آخر التضحيات، وهو ختام الأمر. وليس هنالك بدائل عندما يختلط الأمر مع الدم، وليس بمقدور عبود أن يأخذ الأمور بخفة». لم يكن للحزب الوطني الاتحادي جذور عميقة وسط الجماهير أو شبكة خلايا سياسية يمكن تعبئتها، ولكن كان لذلك الحزب قوة عظيمة في المدن حين تدور معركة الإضراب السياسي وليس في الريف. كان لإسماعيل الأزهري كرئيس للحزب كلمة مؤثرة ومسموعة، بيد أن مدى تأثيره على الجماهير لم يكن معروفا تماماً. كان الأزهري قد وقف بشدة وبسرعة ضد إطلاق النار على طلاب الجامعة وأبدى تأييداً كاملاً للإضراب العام. وما أن أتى يوم الأحد حتى كان موقفه (وكذلك موقف حزب الأمة والمهنيين) معروفا لدى كل سكان أمدرمان والخرطوم. وكانت الأنباء تسري بين الناس بسرعة فائقة عن طريق الأفواه وساعدت الصحف التي ظهرت يوم الأحد وكذلك المنشورات التي طبعت بالرونيو في الجامعة على نشر الأخبار.

وشارك زعماء آخرون من الحزب الوطني الاتحادي إسماعيل الأزهري في التخطيط داخل الحزب وخارجه بالتنسيق مع حزب الأمة وآخرين في القبة. وكان أحد هؤلاء هو مبارك زروق والذي كاد يعد من الشخصيات المحترمة في داخل الحزب وخارجه، وكان بمثابة العقل المفكر في الحزب.

وكان الحزب التقليدي الوحيد الذي لم يكن نشطاً فيما يحدث هو حزب الشعب الديمقراطي. ولم يكن هذا بمثابة مفاجأة وذلك لعلاقة ذلك الحزب الوثيقة بطائفة الختمية المعروفة بتأييدها الشديد لحكومة عبود. غير أنهم لم يكونوا يدفعون أي شخص

للدفاع عن النظام، بل وكان ممثلو الحزب يأتون للقبة لمتابعة ما يستجد من أحداث. ولم ينظر إليهم أحد بعين الريبة على أنهم قد يكونوا جواسيس للنظام، بل كان يُنظر إليهم كحلفاء محتملين.

وظل المدنيون في جبهة الهيئات يتوجسون خيفة، إذ أنهم كانوا مثلهم مثل بابكر عوض الله وعبد المجيد إمام عرضة للاعتقال. بلغ نقيب المحامين عابدين إسماعيل أن الشرطة قد قامت بتفتيش منزله في اليوم السابق وأن تذكرة اعتقال قد صدرت بحقه، بيد أنه لم يدر تحت أي قانون صدرت مذكرة الإيقاف تلك. كانت المذكرة في الواقع قد صدرت تحت قانون ٤١١ من قانون دفاع السودان، والتي قد تصل عقوبتها لحد الإعدام. ولم يكن عابدين يعلم أن مذكرة اعتقاله قد عُمّمت على جميع أقاليم السودان، وأن الشرطة قد فتشت منزل ابن عمه في بورتسودان بحثاً عنه. وكان ما يصل لعابدين من أخبار لا يطمئن ويدعو للحذر.

بعد انتهاء اجتماع جبهة الهيئات آب عابدين إلى مخبأ في الخرطوم بحري، وإمعاناً في التخفي ارتدى - للمرة الثانية - جلباباً بدلاً عن بدلته المعتادة. وكان سيحتاج لجلباب نظيف ومكوي في اليوم التالي، لذا طلب من أحد أصحابه الذهاب لمنزله وإحضار جلباب مكوي مع التأكيد عليه بضرورة عدم إخبار زوجته أو أي شخص آخر عن مكان اختبائه، ولكن - وبطريقة ما - علمت زوجته بالمكان. اتجهت مع سائق سيارتها إلى الخرطوم بحري وتوقفت عند مركز البريد الرئيسي حيث اطمأنت على عدم وجود من يتتبعها. وعندما تأكدت من ذلك صرفت السائق ليعود للمنزل ونادت على عربة أجرة نقلتها إلى حيث يختبئ زوجها وكانت مفاجأة عظيمة له.

عند عصر يوم الإثنين كان قادة المدنيين - ولأسباب عديدة -على تمام الاقتناع بأن الأمور تسير على ما يرام. كانت مغادرة العاملين لمكاتبهم عند ظهيرة اليوم ملاحظة بوضوح. فعلى سبيل المثال كان موظفو وزارة التربية والتعليم قد دخلوا في إضراب لدرجة أن سر الختم الخليفة لم يجد عدداً كافياً لصرف مكافآت طلاب المعهد الفني يوم الأحد، ولم يتبق من الموظفين سوى بعض كبار العاملين بالوزارة. ولم يؤثر وجود هؤلاء

على نجاح الإضراب. وازداد الإضراب قوة على قوة في بقية الوزارات والمصالح رغم عودة قلة قليلة للعمل. فعلى سبيل المثال كانت الهيئة القضائية قد دخلت في إضراب شامل يوم السبت بيد أن اثنين من القضاة اللذين كانا قد وقعا على خطاب الاحتجاج عادا للعمل في اليوم السابق واليوم أيضاً للمرة الثانية. كان وجود هذين القاضيين غير كافٍ للتأثير على نجاح الإضراب.

وكانت نخبة صغيرة من الأطباء الحكوميين قد أسهمت منذ البداية في إعلان الإضراب العام يوم السبت. ناقشت عضوية نقابة الأطباء موضوع الإضراب بتوسع، وفي اجتماعهم بميز الأطباء في المستشفى قرر الأطباء الدخول في إضراب عام. وكانوا يدركون أنهم بعملهم هذا فإنهم يتخطون مرحلة الهتاف والإدانة لقسوة الحكومة إلى مرحلة أكثر خطورة. كان ذلك قراراً سياسياً له نتائج شديدة الخطورة (ربما عليهم). ذهب وفد من الأطباء إلى وزارة الصحة يوم الإثنين لتقديم إخطار رسمي للوزارة بأن الأطباء قد دخلوا رسمياً في إضراب. وقام النشطاء المدنيّون باتصالات مع العاملين بالمصالح والأقسام التي كان الإضراب فيها غير مؤثر. ولم يتوقع أحد أن تدخل الشرطة الإضراب، بيد أن بعض ضباط الشرطة كانوا يتعاملون مع النشطاء. فعلى سبيل المثال أعطى أحدهم لعمر عبد العاطي المحامي إذناً مزيفاً للتجول أثناء ساعات الحظر المسائية.

وكان عبد العاطي يسعى لتجنيد ذلك الضابط الذي ساعده، ويعتقد أنه إذا نجح في مسعاه، فسيتبعه آخرون. وكان الضابط واثقا تماما بأنه سيعدم إذا اكتشف أمره، وكان مستعداً لذلك. ظل الضابط في عمله إذ أنه كان يؤمن بأن عمله يصب في مصلحة معارضي الحكومة. وكان الموقف الأمني في غاية الاضطراب، ولم تتوقف عمليات التخريب التي كانت تقوم بها بعض المجموعات الصغيرة والتي كانت الشرطة تقابلها بإطلاق الرصاص دون كبير تردد.

كان نجاح الإضراب هو القاعدة، وكان الاستثناء هو إذاعة أمدرمان. ذهب شوقي ملاسي والفنان عبد الكريم الكابلي إلى دار الاذاعة باسم «جبهة الهيئات» في محاولة

لإقناع العاملين بها لإيقاف العمل والإضراب. وكان من رأي بعض العاملين في الإذاعة أن إيقافها الآن سيكون ضرره أكثر من نفعه، كما أن الشرطة كانت تشدد الرقابة على العاملين في الإذاعة. طمأن مهندس الإذاعة شوقي ملاسي أن إيقاف الإرسال لن يتطلب أكثر من لمسة زر واحد. وأخيراً قرر العاملون بالإذاعة إيقاف الإرسال.

ومع تقدم ساعات اليوم ازدادت ثقة بابكر عوض الله في نجاح الإضراب حسب ما ورده من تقارير القادة المدنيين. أعطى بابكر ابنه سامي ذا الأحد عشر ربيعاً رسالة انسلّ بها من بين جدار المنزل النباتي. وكان الصبي يخرج من داره أمام أنظار حارسيه إلى الشارع المترب دون مساءلة، على أساس أنه سيلعب مع أصحابه من الجيران. كان قد تمرّن على مثل تلك الحيل وكان يخبئ الرسائل داخل سرواله القصير.

خارج الخرطوم وأم درمان

لم يكن بمقدور القاضي بابكر عوض الله أن يدري ما كان يجري خارج أمدرمان والخرطوم، وعما إذا كانت روح التحدي قد سرت إلى الاقاليم أيضاً. وهل علم أحد في الأقاليم بما جاء في البرقية التي بعث بها يوم السبت - مع القاضي عبدالمجيد إمام - وهل وصلت المنشورات التي طبعت في جامعة الخرطوم إلى مدن الأقاليم؟ وهل نجح النشطاء الذين كانوا يحاولون الاتصال بالأقاليم في ذلك؟ لم تكن لديه أية إجابة عن تلك الأسئلة، كما لم تكن لدى القادة المدنيين في أمدرمان والخرطوم أي أنباء مؤكدة، فكل ما لديهم كانت محض شائعات مطمئنة.

وكان كثير مما طرق آذان الناس من أخبار في خضم تلك الأحداث المتلاحقة ليس صحيحاً. ثبت أن الشائعات المفرحة القادمة من مديريتي الغرب ليست صحيحة. وكانت قد وردت للخرطوم أنباء عن وقوع احتجاجات شعبية واسعة في الفاشر والأبيض يوم الإثنين، وأتت أخبار عن قمع السلطات لتلك المظاهرات. صحيح أن الجيش كان قلقاً كثيرا على وضع الأمن في المديريتين لدرجة أنه وضع جنوده في حالة

تأهب قصوى، وكانت السلطات واثقة من قدرة جيشها على حفظ الأمن. وكان مما أكسب تلك الشائعات شيئاً من المصداقية هو التقدم والنجاح في الثورة في مدن عديدة في الجنوب والشرق، وإلى حد أقل في الشمال. ففي مديرية النيل الأزرق انضم العاملون في مشروع الجزيرة إلى المحتجين في صباح الإثنين بعد أن سيروا مظاهرة ضخمة إلى مدني. وكان العاملون في المشروع يعدون من صفوة التكنوقراط في السودان، بدأوا مسيرتهم من مركز رئاستهم في بركات واستغرقت المسيرة والتي بلغ طول مسافتها ست أميال قرابة الثلاث ساعات. ومع مسيرة المظاهرة كان عدد المشتركين فيها يزداد باستمرار. وعند وصول الجموع إلى مدني انضموا لمظاهرات صاخبة كانت قد بدأت من قبل. وكانت المدينة في طريقها لتعيش في كابوس حذّر منه صحافي في جريدة محلية ذلك الصباح. ذكر الصحافي أن المظاهرات العنيفة التي حدثت صباح الأمس ستؤدي إلى أحداث أشبه ما تكون بأحداث ٢٦ يناير ١٩٥١م في مصر، حين اندلعت الحرائق في القاهرة. وطالب الكاتب الصحفي الشعب لتأييد الحكومة وناشد الحكومة في الوقت ذاته لعمل كل ما في وسعها لوقف أعمال العنف والتخريب والنهب.

وكان القادة المدنيين الذين لا يؤيدون الحكومة معارضين أيضاً للتظاهر والتخريب، وذلك لأنهم كانوا يعتقدون أن ذلك سوف يقلل من فرص نجاح الإضراب العام. وكان الشيوعيون بخاصة يعتقدون بصحة فكرة أن المظاهرات والتخريب ستؤدي لحريق عام يشبه حريق القاهرة - رغم أن أسبابهم في ذلك الاعتقاد تختلف عن أسباب الصحفي المذكور، وأطلقوا على ما يحدث في المدينة (ذريعة ٢٦ يناير). كانت حكومة مصر في ١٩٥١م مؤلفة من حزب الوفد، وكان الحزب الشيوعي السوداني يشبّه الحزب الوطني الاتحادي دوما بحزب الوفد في مصر، أي أنه حزب حضري قوامه البرجوازية الصغيرة. وكان حينها الشعور الوطني عارماً ضد الملك فاروق وبريطانيا وكان هناك حراك شعبي وتململ سياسي ينذر بتغيرات ثورية عظيمة في الطريق. وكان الحزب الشيوعي المصري هو رأس الرمح (متخطياً الوفد) في تصدر تلك التغيرات. وفي خضم كل ذلك أُحرقت أجزاء كبيرة من القاهرة. وربما كان للقصر الملكي يد في ذلك الحريق،

وذلك لإعطاء ذريعة يصدقها الشعب لقمع حزب الوفد. وكان ذلك هو ما حدث بالضبط. مُنى السيناريو الذي كان يؤمله الحزب الشيوعي في مصر بفشل ذريع. والآن في مدني كان الحزب الشيوعي السوداني يخشى من أن العنف في الشوارع قد يغري الحكومة لتوجيه ضربة قاصمة كما حدث في القاهرة في ١٩٥١م.

تطورت الأحداث في مدني من مظاهرات وهتافات مدوية في الصباح إلى هجوم على رجال الشرطة والذين كانوا قد أمروا بالتحلي بأعلى درجات ضبط النفس. وفي إحدى المرات أتت الشرطة بشاحنة تحمل شحنة من البنادق إلى أمام المستشفى كي يتم توزيعها إذا دعا الأمر. هاجم بعض المراهقين شاحنة الشرطة، ونجح أحدهم في الاستيلاء على بندقية وتجريد رجل الشرطة الذي يحرس الشاحنة من سلاحه. واستولى بقية الشباب على دستة من البنادق وقلبوا الشاحنة رأساً على عقب.

الإثنين ٢٦ أكتوبر | العصر إلى الليل المتأخر

أصابت هبة الجماهير والمتغيرات الحادثة كبار الضباط بصدمة شديدة شلت تفكيرهم وجعلهم يصدرون قرارات غير قابلة للتنفيذ. صرحوا بأنهم لنْ يستجيبوا لمطالب المدنيين وسيصمدون حيالها.

وأحدثت أنباء يوم الاثنين هزة وسط كبار القادة الذين اتخذوا ذلك القرار في الليلة السابقة، بينما ظل كبار الضباط والوزراء المدنيون في حالة اجتماع دائم في القصر الجمهوري حول الوضع الحالي، بينما كانت تنهمر عليهم أنباء المظاهرات والإضرابات. وكان كبار الضباط يسمعون بصورة من الصور، وعن طريق اخبار غامضة عن تذمر لصغار الضباط والجنود من الوضع الحالي، وعن عدم إطاعة بعضهم للأوامر القاضية بإطلاق النار على المتظاهرين المحتجين.

ووضح للجيش بعد انقضاء ظهر الإثنين أن الاحداث قد اتخذت منحى يستوجب أن تقدم معه قيادة الجيش بعض التنازلات لإخماد ثورة وغضب المدنيين. وتقبل أعضاء المجلس الأعلى تلك التنازلات، التي كان قد رفضها في اليوم السابق. وتمت الموافقة على إعلان يوم ليجتمع فيه المجلس المركزي، الذي كان عليه أن يناقش أسباب وتداعيات ما يحدث. وأكد الضباط على أنه يجب الإسراع بذلك الإعلان حتى يكسب الجيش تعاطف المدنيين. لذا فلقد رفضوا الاقتراح القائل بتأجيل اجتماع المجلس المركزي، ورفضوا أيضاً التباحث مع زعماء الأحزاب السياسية. وقرروا أن يذهبوا للشعب

مباشرة. وتقرر أن يقوم عبود نفسه بإذاعة بيان يدعو فيه المجلس المركزي للانعقاد، وظل راديو أم درمان يكرر نداء للناس لترقب بيان هام من الحكومة.

هل تكفي مجرد دعوة المجلس المركزي للانعقاد؟ كان أغلب المجتمعين في القصر يشكّون في هذا الأمر، وبدا أن التكتيك الذي رفضوه في البداية لم يعد حتى كافياً الآن. كانوا يبذلون التنازلات، وكانت دلائل ضعفهم بادية للعيان. وظلوا يتناقشون ويقلبون الأمر بحثاً عن خطة أفضل تؤمّن وحدتهم وقرارهم.

كان الفريق عبود في حالة من الارتباك بشأن ما يمكنه عمله. فلم يكن متأكداً إذا كان من الأفضل لهم الثبات على موقفهم أو تقديم مزيد من التنازلات. ففضل أن يرجئ اتخاذ القرار حتى يستيقن من آراء قادته العسكريين ووزرائه المدنيين. وكان أعضاء المجلس الأعلى يجتمعون في غرفة بالقصر، ويجتمع الوزراء المدنيون في غرفة أخرى، وظل عبود يتنقل بين الغرفتين متحدثاً مع الجميع والمجموعات الصغيرة. وكان الجميع يحبون الفريق عبود ويقدرّون فيه قدرته على خلق توازنات وتوافق بين الآراء المتباينة.

كان أحد أعضاء المجلس الأعلى المهمين غائبا في رحلة للسعودية، ولم يستطع العودة للخرطوم نسبة لقفل المطار بسبب الإضراب السياسي الشامل. كان ذلك الضابط هو المقبول الأمين الحاج. كان المقبول معروفا بالصرامة والقوة والشدة وعدم الخوف من سفك الدماء – سواءً أكان دمه أو دماء الآخرين، وكان له موقف حاسم في إحباط انقلاب عسكري على سلطة عبود في أبريل ١٩٥٩م. ولم يكن متوقعاً من شخص كالمقبول سوى رفض الانصياع لمطالب المدنيين، واللجوء للعنف.

وعلى الرغم من غياب المقبول فلقد كان اللواء حسن بشير نصر موجوداً ـ وهو رجل قد عُرف بالصرامة والرغبة في كسر شوكة العصيان ولو بإسالة الدماء. وكان اللواء حسن أحد اثنين ساهما بقوة في نجاح انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م، الذي أتى بعبود رئيساً للبلاد. وكان الكثيرون يعلمون أن الفريق عبود يثق تمام الثقة في حسن بشير الذي ينتمي لنفس القبيلة (الشايقية). وكان حسن بشير يتمتع بحظوة عند عبود ليست عند غيره من القادة.

وفجأة بدأ حسن بشير نصر في تليين موقفه، ومع تقدم الوقت بدأ حديثه ينحو إلى التهدئة والحذر. أشار الرجل إلى أن موقف المدنيين الآن قوي جداً، وأن الدور الآن على الجهة الأضعف لمجابهة الموقف بما يتطلب. ولكن لم يبلغ أمر ما يمكن للقادة العسكريين أن يفعلوه إلى درجة تحدث خلافاً حاداً بينهم. وكانت كل الخلافات بين هؤلاء القادة اختلافات شخصية، وكان أغلبهم - مثلهم مثل الفريق عبود - في غاية الارتباك والحيرة. كانوا كعسكريين ينظرون للأمر وكأنهم أمام معركة حربية، وإذا كان عليهم الاستسلام فإن أمامهم ثلاثة خيارات: التقدم للأمام، أو التقهقر للخلف، أو البقاء في نفس الخط. وفي هذه اللحظات كانوا قد قرروا البقاء في نفس الخط. وكانت تدور في مخيلاتهم صور التقدم للأمام وزهو الانتصار المنتظر، وفي نفس الوقت تخطر ببالهم صور التقهقر للخلف، وما يصاحب ذلك من مذلة ومهانة للقوات المسلحة. وكان قادة الجيش في حالة لا يحسدون عليها من الارتباك وعدم التركيز. ولم يوفق عبود في إيضاح الخيارات المتاحة أمام قادته حتى يتيح لهم فرصة الوصول لرأي موحد.

الطريق نحو تعهد سري

ومع مغيب الشمس كانت إذاعة أمدرمان مازالت تعلن عن إذاعة بيان هام للأمة في الساعة السابعة مساء. أُخطر عبود بأن اللواء عوض عبد الرحمن صغير واللواء الطاهر عبد الرحمن يودان الدخول عليه. كان اللواء عوض هو رئيس المجلس المركزي بينما كان اللواء الطاهر هو قائد القيادة الشرقية وحاكم كسلا، وكان للرجلين علاقة ممتازة مع عبود.

كان الفريق عبود يظن أن الاثنين قد يحملان معهما قرارات حاسمة لقادة الجيش. اجتمع عبود منفردا بالرجلين وبدأ اللواء الطاهر بالحديث وأعقبه اللواء عوض. وأوضح الرجلان لعبود إنهم التقوا بكل وحدات الجيش وأفرعه في الخرطوم وأم درمان والشجرة، وأن الجميع مجمعون على أن الوضع قد تطور تطوراً خطيراً، وأعربوا له عن شكوك رجال الجيش حيال حل المشكل الراهن بالقوة، وعن الشكوك في أن يمتنع

الجنود عن إطلاق النار على المدنيين. واختتم الرجلان لعبود بتوصية كل الوحدات بضرورة حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء. لم يستوعب الفريق عبود ما قالاه على الفور. كان ما سيترتب على تنفيذ تلك التوصية عظيماً ولم يكن عبود يتوقع ما سيحدث إن نفذت التوصية. لكن طمأن الضابطان الكبيران بأنه سيظل رأساً للدولة رغم زوال سلطة العسكر من الجهازين التنفيذي والإداري. كرر سؤالهما عما قالاه بخصوص حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء، ولما أكدا له ما قالاه لم يبد موافقته على الأمر، وخرج من الغرفة. وبعد لحظات نادى الفريق عبود على اللواء عوض وجلسا سوياً في إحدى الغرف.

وابتدر عبود الحديث بقوله إن له ثقة لا حدود لها فيه، وأنه يأمل أن يخبره بتفسير ما حدث وما قاله الضباط على وجه التحديد. كان عبود يريد أن يعرف عما إذا كان هنالك شخص بعينه خلف ما ورد، أم إن تلك التوصية صادرة من كل وحدات الجيش.

أقسم اللواء عوض بشرفه العسكري، أنه ليس هنالك أحد بعينه يقف خلف تلك التوصية، وأن باعثها الأوحد هو الحس الوطني القومي، والخوف على حياة وسلامة المواطنين، سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين. وطفق يشرح في استفاضة ما حدث في اجتماعاتهم مع وحدات الجيش المختلفة، وما يحدث في الشارع من انتفاضة ومظاهرات وإضراب، وحدثه أيضا عن الأحوال المتردية في الأقاليم.

قرر الفريق عبود لقاء أعضاء المجلس الأعلى «أعلى سلطة في الجيش وفي البلاد»، بينما ذهب مع اللواء عوض إلى شرفة في الطابق الثاني للقصر من الناحية الشمالية وتحتها كان شارع النيل الأزرق الذي تقف على طرفه المدافع المنصوبة نحو النهر. وتوافد أعضاء المجلس الأعلى، واحداً إثر الآخر، على عبود في الشُّرفة، وطلب عبود من اللواء عوض أن يحكي لكل واحد من أعضاء المجلس الأعلى آراء وحدات الجيش المختلفة في ما يحدث. وأثناء ذلك كانت الشمس تأذن بالمغيب وبدأ المكان في الظلام.

لما خرج حسن بشير نصر تكلم الفريق عبود أولاً قائلاً بأنه يبدو ليس مطلعاً على الحقائق كما هي واختتم بقوله: «لم تخبرني أبداً بحقيقة الأمر، وأن الوضع قد تطور للأسوأ

هكذا». صمت حسن بشير ولم يحر جوابا، وظل صامتاً لثوان. سأل بعدها اللواء عوض: «ما الذي يحدث؟». فكرر اللواء عوض ما قاله من قبل عن آراء القيادات ومطالبتها بحل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء. واختتم اللواء عوض الحديث بقوله إن الفريق عبود يحتاج إلى بعض الوقت ليقنع زملائه في المجلس الأعلى. هنا قال حسن بشير في حسم: «أنا أتعهد بإقناع مجلس الوزراء». وعلى الفور غادر المكان لأداء واجبه الذي ألقاه على عاتقه. وكانت الساعة تقترب من السابعة مساء.

كان ما تعهد به حسن بشير على نفسه مثيراً لبعض القلق عند الفريق عبود. كان عبود يتصور أن حسن بشير سوف يصر على المقاومة ومواصلة محاولة القضاء على ثورة المدنيين عن طريق القوة، وبسط سلطة الجيش. ومع اقتراب موعد إذاعة البيان الذي يدعو المجلس المركزي للانعقاد أحس حسن بشير نصر بالتقهقر أكثر من أي شخص آخر.

ومع خروج حسن بشير نصر كانت هنالك مفاجأة أكبر في الطريق. كان عبود يتكئ على شرفة القصر ينظر في هدوء إلى النيل الأزرق، مع اختفاء آخر أشعة الشمس في الأفق وحلول الظلام، كان الشارع تحت الشرفة هادئاً، بيد أن عبود لاحظ شيئاً غريبا في الجهة الغربية. كان هنالك شخص بملابسه الرسمية يسير في الشارع متجها نحو بوابة القصر. بدا أن الرجل هو أحد ضباط الجيش، ولكن ونسبة للظلام لم يكن من المتيسر تحديد ملامح الرجل. ولكن عندما دخل الرجل تحت مدخل القصر حيث الإضاءة تعرف عبود على الرجل الذي كان عقيداً في الجيش. تعجب عبود من وجود ذلك الضابط (الذي لم تكن له علاقة به) وكان ذلك الضابط هو محمد الباقر أحمد، وهو من الضباط المحترمين في وسط زملائه. أمر عبود اللواء عوض صغير بالنزول للطابق الآخر والاستفسار عن سبب وجود الباقر في تلك اللحظة. هرع اللواء عوض للدرج لملاقاة الباقر، وفي طريقه قابل العميد محمد إدريس عبد الله (والذي كان الرجل الثاني في قيادة الجيش بعد اللواء حسن بشير). أثار وجود محمد إدريس استغراب اللواء عوض إذ أن العميد محمد إدريس لم يكن عضواً في المجلس الأعلى، بل أن استغرابه لوجود العقيد محمد الباقر كان أكبر.

سأل العميد محمد إدريس اللواء عوض: «لماذا أبطأت؟ لقد ظننا أنك أُعتقلت». وفي تلك اللحظة أتى العقيد الباقر للدرج حيث الرجلين، وسأل اللواء عوض صغير نفس السؤال عن سبب تأخيره. للحظة فكر اللواء عوض في أن مجيء الرجلين كان نوعاً من التحرك الحذر، وأنهما أتيا لإنقاذه هو واللواء الطاهر الذي أتى معه للقصر لينقل لعبود ورفاقه رأي ضباط الجيش في الأحداث.

كان الفريق عبود قد تبع خطوات عوض في الدرج ووقف في الصالة ورأى العميد محمد إدريس، وسمع العقيد الباقر يحادث اللواء عوض ويقول له إنهم خشوا من أن يقوم عبود والمجلس الأعلى باعتقالهما، لذا فلقد أحضر معه قوة عسكرية. كان هذا مصدر استغراب من اللواء عوض الذي رد عليه بالقول: «ليس هنالك من بأس. يبدو أن الفريق عبود وزملاءه قد اقتنعوا برأي ضباط الجيش». وطلب منه أن يعود أدراجه ومعه الجنود الذين أحضرهم. وبينما كان محمد إدريس عبد الله يتحدث في الصالة مع عوض أتى حسن بشير.

صرح حسن بشير بأنه بعد أن قام بشرح الوضع لمجلس الوزراء، فلقد وافق الوزراء على حل مجلس الوزراء وحل المجلس الأعلى أيضاً. قال عبود لحسن بشير أنه يرغب في الحديث مع الوزراء شخصياً. توجه الفريق عبود ومعه حسن بشير ومحمد إدريس عبد الله إلى غرفة المؤتمرات حيث كان الوزراء مجتمعين، ولم يكونوا يناقشون شيئاً فخاطبهم حسن بشير قائلاً: «لقد وضح الأمر الآن. لم يعد الناس سعداء بنا، إذن علينا الرحيل فوراً وتكوين مجلس أعلى جديد».

أجاب عبود: «التقارير تقول غير ذلك». كانت تقارير المخابرات حقا محبطة جداً لرجال الجيش. وكان عبود يعلم ذلك تمام العلم. وكان عبود يعارض تماماً حماسة حسن بشير للرحيل عن السلطة. كان الرجل يأمل في أن يقوم المجتمعون بالدخول في مزيد من النقاشات حول هذا الأمر. تحدث كذلك محمد إدريس عبد الله، وواصل في حديثه الذي كان قد بدأه مع الفريق عبود في أثناء سيرهما معا في صالة القصر والذي كان ينحو للتصالح واللين. ووجه محمد إدريس سؤالاً مباشراً لعبود عن إمكانية موافقته على حل

المجلس العسكري. أجاب عبود: «لا. لن أخون أصدقائي» رد عليه محمد إدريس: «لا لن تكون خيانة من جانبك لأصدقائك. لقد خدمت معك لعقدين من الزمان ولا أعتقد أن تكون خيانة من جانبك لأصدقائك إن هم طلبوا حل المجلس وتحقيق مطالب الشعب». لم يقتنع عبود بذلك الحديث، وبدا أنه في حاجة لوقت أطول ليفكر في الأمر. وتخلى عن فكرة الاجتماع مع أعداد كبيرة من الضباط أو الوزراء مجتمعين، وقرر أن يجتمع مع أفراد أو مجموعات صغيرة. وكان كثير ممن اجتمع بهم الفريق عبود في ذات الحيرة والارتباك.

وإن كانوا جميعا كذلك فلماذا كان حسن بشير نصر يصر على أن يتنحى الجميع؟ هل كان عوض صغير والطاهر محقين في تقريرهما عن مطالبة أغلب وحدات الجيش بحل المجلس؟ لابد أن الأمر كذلك، إذ أن محمد إدريس عبد الله هو قائد أهم وحدات الجيش.

طاف عبود لدقائق على أعضاء مجلس الوزراء والمجلس الأعلى وتبادل معهم أطراف الحديث، ثم انسحب إلى مكتبه ومعه بعض الضباط. في ذلك الاثناء كان راديو أمدرمان قد بدأ في إذاعة البيان المسجل سلفاً والذي مفاده أن الحكومة تدعو المجلس المركزي للانعقاد لمجابهة ومناقشة الأحوال الحادثة في البلاد. أجمع كل من كان في القصر حينها أن البيان ليس كافياً لتهدئة الأحوال الثائرة في البلاد. وبدا واضحا أن تيار حسن بشير قد أخذ في التمكن ونجح في إقناع معظم الحاضرين بأن الخير في التنحي عن السلطة. ثم ذهب الفريق عبود بعد ذلك لغرفة صغيرة في القصر ومعه عدد صغير من كبار الضباط. لمتابعة مناقشة الأزمة. وما أن أخذ الجميع مقاعدهم حتى دخل من الباب دون إعلان العقيد الباقر، وكان محمد إدريس هو من فتح له الباب. وما أن دخل الباقر حتى ابتدره حسن بشير في غضب: «ماذا تفعل هنا؟» وأردف بعد هنيهة: «ما تفعله الآن خطة خاطئة». رد الباقر بنفس النبرة: «أنا هنا لست تحت قيادتك ولم آت لأتلقى منك أي أوامر».

تدخل الفريق عبود وهدأ الخواطر ثم التفت إلى الباقر وسأله عن مراده. رد الباقر

في نبرة أكثر هدوءًا ما خلاصته أنه يعد نفسه خائناً لوطنه ولجيشه إن لم يخبر الفريق عبود عن الوضع الحقيقي في الجيش، والذي غدا في وضع لا يرضي أحداً، فالضباط والجنود في حالة تذمر، وهنالك حالة من فقدان الضبط والربط في الجيش. وأضاف أيضاً أن حياة أعضاء المجلس الأعلى نفسها في خطر من غضب الجماهير. وكرر بأنه لم يعد بالإمكان الاعتماد على أن أفراد الجيش سيطلقون النار على الجماهير إذ لم يعودوا يثقون في الحكومة، وأنه إن لم يتم عمل إجراءات حاسمة فإن سلامة أعضاء المجلس الأعلى ستكون في خطر. لم يشك أحد من الحاضرين في صدق نوايا الباقر نحو سلامة أعضاء المجلس العسكري الأعلى. وأضاف الباقر أنه سيكون ممتناً لو قام الرئيس عبود بحل المجلسين.

وقبل أن يرد الفريق عبود أضاف محمد إدريس عبد الله أن هنالك جنوداً حول القصر يؤيدون مثل هذا التحرك، وقام الباقر بتأكيد ذلك. أبدى عبود استغرابه لما يحدث، وهب يذرع الغرفة جيئة وذهاباً وسرت همهمات من الحاضرين. تكلم حسن بشير فأكد أن ما قاله الباقر صحيح وأنه يؤكد ما ذكره قبل دقائق عن ضرورة حل المجلسين، وأن ما قاله الباقر الآن كان هو نفس ما ظل يردده منذ النهار لعبود. كان لدى العميد محمد إدريس عبد الله مسودة بيان جديد ناوله لحسن بشير فظهر في الأفق صراع جديد عندما صرح حسن بشير بأنه هو من سيقرأ البيان إذا كان عبود ليس مستعداً لقراته. هنا غضب عبود ومضى الضباط الكبار في إبداء آرائهم، وقال كل واحد ما عنده. وقبل أن يخرج الاجتماع عن السيطرة استعاد عبود هدوئه وبصوته الرزين المعتاد ذكّر المجتمعين أنه لا داعي للجدال والخلاف وأن عليهم الاستمرار في النقاش بصورة أهدأ. هنا جلس الباقر ومن معه من الواقفين.

شدد عبود للجميع أن على الجيش حفظ كرامته، وذكر أن الجميع فيما يبدو يوافقون على أن نجاح المدنيين في ثورتهم السلمية يستلزم إعداد بيان جديد يتناسب وطموحات ومشاعر الجماهير، ويدعو للتفاوض حول نقاط الخلاف. وذكر أيضاً أنه يجب عدم السماح للجيش بالهرب من ميدان المعركة، وينبغي على الجميع العمل على عدم تقويض

الجيش ووحدته. ولهذا الغرض يجب عدم الكشف عن الخلافات بين رجال الجيش، إذ أن هذه النقاشات ماهي إلا بغرض الوصول إلى قرارات صائبة. وبعد الوصول إلى هذه القرارات يتوجب على الجميع الالتزام بها وأن يسود الاتفاق داخل الجيش للحفاظ على هيبته وكرامته.

خفض الجميع من أصواتهم وأقسموا جميعاً على عدم تسريب ما دار بينهم قبل دقائق للخارج، وكان تعهدهم السري ملزماً للجميع. لا يجب أن يسمع أي مخلوق بالخلافات التي اشتعلت بين رجال الجيش، لابد من الحفاظ على سلامة الجيش وكرامته ووحدته. كل ما ينبغي أن يعلمه الناس هو أن الفريق عبود وبعد التشاور مع زملائه وجيشه قرر حل مجلس الوزراء والمجلس العسكري.

البيان الجديد

خرج الجميع من الاجتماع وطلب عبود من وزير الاستعلامات إرسال فنيين للقصر لتسجيل بيان جديد عوضاً عن البيان الذي أذيع وحدد موعداً لانعقاد المجلس المركزي. وقد تكررت إذاعة ذلك البيان عدة مرات خلال الساعة المنصرمة.

أتى أحد زملاء العقيد الباقر بعد أن غادر الأخير القصر واتصل بالإذاعة وأخبرهم عن بيان جديد سيذاع للأمة قريباً. حضر للقصر بعد دقائق عدد من فنيي الإذاعة ومعهم مسجل ضخم. دخلوا على مكتب الفريق عبود حيث كان يضع اللمسات الأخيرة على البيان الذي كان العميد محمد إدريس عبد الله قد سلمه إياه. بدأ عبود في قراءة البيان الذي جاء مضمونه كالتالي:

«أكدت في مناسبات مختلفة وأوضحت لكم أن جيشكم الباسل عندما تقلد السلطة فإنه لم يكن يهدف ليحكم إلى الأبد، وتعلمون أننا قد قمنا بوضع الخطط المحددة لإدارة هذه البلاد وحكمها وتشريع دستور يكون مقبولاً لجميع المواطنين. وكنا نسير بحذر في اتخاذ كل ما ذكرت حتى يمكن لنا صنع نظام سياسي قوي وسليم. والآن واستجابة

لمطالب الجماهير وكخطوة إلى تسريع الخطى نحو الأهداف المرجوة فلقد قررت ما يلي:

١. حل المجلس العسكري الأعلى.

٢. حل مجلس الوزراء.

وبالإضافة إلى ذلك فإنني سأحتفظ لنفسي - في الوقت الراهن- بكل السلطات الدستورية حتى أشرف شخصياً على إكمال الخطوات النهائية التي تلبي مطمح الجماهير.

لقد طلبت منكم في بياناتي بالأمس واليوم الحفاظ على الهدوء والسكينة ووقف عمليات التخريب والتظاهر والتي هي بالقطع ليست مقبولة لديكم، والتي لا تجلب لبلادنا سوى الدمار والكارثة. أطلب منكم الآن مرة أخرى وقف كل عمليات التخريب. يكفينا ما حدث ليجعلنا نتعرف على رغبات الجماهير وأن نعمل على تحقيقها.

أرجو من كل واحد فيكم الالتفات إلى عمله والمضي في حياته بروح طيبة وأمل في المستقبل. لا يمكنني العمل على تحقيق أمانيكم إلا عند التزام الجميع بالهدوء والسكينة. إنكم وإخوانكم في الجيش سندي ويدي اليمنى. عاش السودان وعاش شعبه الأبي».

أكمل الفريق عبود تسجيل خطابه للأمة في حوالي الثامنة ونصف مساء، أخذ الفنيون الشريط وذهبوا به لدار الإذاعة في سيارة كبيرة مع حرس وفره لهم القصر. وظل عبود - وقلة من كبار الضباط - في مكتبه بالقصر انتظاراً لإذاعة البيان. أوقفت الإذاعة إذاعة البيان القديم وبدأت في الإعلان عن بيان هام وللجماهير أن تترقب إذاعته وفي الساعة التاسعة بدأت الإذاعة في إذاعة البيان.

ما أن انتهت إذاعة البيان حتى تقاطر الوزراء على مكتب الفريق عبود، فشكرهم رسمياً على أعمالهم وخدماتهم السابقة للنظام وعلى نظرتهم المتعقلة فيما يخص حل المجلسين، كما شكرهم على الحرص على عدم إراقة الدماء والحفاظ على أرواح أبناء الأمة. وقام بعض الوزراء بالرد على الفريق وشكروه، فبدأ زيادة أرباب وزير المعارف فتبادل الشكر مع الرئيس وأعقبه بقية الوزراء.

وعندما بدأ الوزراء في تبادل عبارات الشكر المقتضبة أحاط الصمت القصر، ولكن

لم يطل ذلك لأمد بعيد إذ ما أن استمع الناس للبيان حتى خرجوا من بيوتهم مهللين ومبتهجين وتعالت الهتافات قليلاً قليلاً وعمت المدن الثلاثة فكانت أشبه بهتافات مشجعي كرة القدم عندما ينتصر فريقهم دون توقع.

كان حظر التجوال يبدأ رسمياً عند التاسعة مساءً أي قبل دقائق قليلة من بدء إذاعة خطاب عبود للأمة. وكان معظم الناس في منازلهم قبل ذلك بكثير، ولم يكن في الخارج إلا قلة في نادي الأساتذة كان مزاجها العام يتراوح بين التفاؤل والتشاؤم بناءً على ما كان يتوفر من أخبار، واستمعوا لبيان عبود الأول واعتبروه خطوة أولى للأمام ولما جاءت الساعة الثامنة والنصف وبدأ راديو أم درمان في الإعلان عن بيان آخر من الفريق عبود قرر الموجودون في النادي الانتظار مهما يكن من أمر.

لم تكن المساحة التي تفصل نادي الأساتذة عن القصر بقرب النيل الأزرق مليئة بالسكان. فقد كانت أغلب المساحة عبارة عن بعض المباني الحكومية ومنازل بعض التجار الأغنياء ومنازل حكومية لكبار موظفي الحكومة. وكان أغلب الناس في المنازل. ولكن بعد نحو خمس دقائق من إذاعة عبود لبيانه انطلقت الهتافات وصيحات الابتهاج من تلك المنازل وعبرت تلك الهتافات وصيحات الابتهاج النهر للخرطوم بحري، وبالعكس. بدأ الجميع في حالة ابتهاج عميق.

وفي الخرطوم بحري كان بعض الجنوبيين يجتمعون سراً في منزل بونا رنيج. وما أن سمعوا ببيان عبود الأخير حتى خرجوا وانضموا للجماهير المبتهجة في الشارع، بيد أن إحساساً بعدم الأمان والخوف من أن يتحول عنف الجماهير ضدهم كان يعشعش في رؤوسهم، فقد كان البعض ما يزال يحرق السيارات ويهشم النوافذ. ولكن كان المزاج العام لدى الناس، بصورة عامة، هو الابتهاج والفرحة، مما دعى جماهير الجنوبيين مشاركة المبتهجين الآخرين. وملأت الجماهير الطرقات، وصار كبري النيل الأزرق بمثابة (عنق الزجاجة) ومنعت الشرطة الجماهير من عبور الكبرى، ولم يكن هنالك داعٍ حقيقي لذلك الإجراء، فلقد كانت الجماهير جزلة فرحة وليست عدائية. وكان زين العابدين – الموظف المسؤول عن ماكينة الرونيو بجامعة الخرطوم – والذي قام

بطباعة البيانات، أحد أولئك المتظاهرين الفرحين. وكان الرجل قد سقط في داره من فرط الإجهاد قبل ساعتين من إذاعة البيان الأخير، ولم يستطع حتى حلاقة ذقنه. لكن أنباء حل المجلسين ردت له قواه وحماسه فخرج مع الجماهير المبتهجة. وعلق على حماسة بعض المتظاهرين بالقول إن ما حدث له ما بعده، وأن المزيد من القرارات لابد أن تأتي تباعاً بعد ذلك.

تعرض الداخلون للخرطوم عن طريق كبري أمدرمان لبعض التأخير، فقد عمدت الشرطة لتأخير أو إيقاف الداخلين للخرطوم عندما يكونون في مجموعات كبيرة. وقد كانت هنالك مجموعة كبيرة من الناس في ساحة الخليفة عبد الله وقبة المهدي، كما تجمهر آخرون أيضاً حول منزل الزعيم الأزهري رئيس الحزب الاتحادي.

وظل الناس طوال الليل يتحركون من مركز الأنصار في القبة وإليه. وكان أحد هؤلاء حسن الترابي، الذي كان يجلس في صالونه في دار المهدي بعد بدء موكب حظر التجوال. وقبل بيان عبود الأخير، كان هو وعثمان خالد يستمعان لطلاب من جامعة القاهرة في نحو التاسعة مساء يحدثونهما عن قدرتهم على إحداث تخريب في أماكن عدة. لم يكن الترابي - كغيره من السياسيين- من المتشائمين أو المتفائلين خلال الأيام الخمسة الماضية، ولم ينقطع عن التفكير والتأمل في أي شيء خلا الضغط على الحكومة. وأثناء حديث الطلاب عن إمكانية وضعهم لقنابل في أماكن معينة طرق سمعهم صياحات وهتافات كانت كل أمدرمان تهتف وتصيح جزلة فرحة.

هرعوا إلى المذياع واستمعوا لأنباء حل المجلسين، وارتفعت نفسياتهم لعنان السماء فعجزوا من الفرحة عن الكلام. خرجوا والتحموا بالجماهير حول القبة، وبعدها ذهبوا لمركز الإخوان المسلمين الثقافي. لقد جاهدوا من أجل التغيير وهو الآن في بدايته. لقد خرجوا مع المبتهجين الذين أسكرتهم نشوة الانتصار دون أن ينتبه أحد لاحتمال أن تكون هنالك «مصيدة» ما في الأمر.

كانت النقطة الأخرى التي تجمّع فيها المبتهجون بحل المجلسين هي دار إسماعيل الأزهري ذات الطوابق العديدة. وكان الفضاء الأوسع المجاور لمنزل الأزهري قد امتلأ

عن آخره بالمتظاهرين الفرحين. وطفق البعض في «دق النحاس» والطبول في جزل عظيم وبعضهم يهتف بـ «عاش الشعب ... عاش الشعب... عاش الشعب» وكان أغلب المتظاهرين حول منزل الأزهري من مؤيدي الحزب الاتحادي الديمقراطي، مع بعض من مؤيدي الأحزاب الأخرى من العلمانيين، بينما كان أغلب من في القبة من الإسلاميين أو المحسوبين عليهم. واستغل البعض تجمهر أعداد كبيرة من الجماهير وهتف: «لا أحزاب بعد اليوم»، و«لا زعامة للقدامى»، و«لا لقيادات ما قبل التاريخ». لم تشكّل مثل هذه الشعارات والهتافات أي مشكلة حقيقية، بل امتُصّت كغيرها وسط أصوات الجماهير الفرِحة بالانتصارات، وعُدّت - كغيرها - من ضمن الآراء والأفكار التي أفرزتها ثورة أكتوبر.

انتبهت الجماهير إلى «الزعيم» (أي إسماعيل الأزهري) وهو يستعد للخطابة. قال خطبة مكونة من جملتين اثنتين: «لقد قلت بأن الإنجليز سيخرجون من بلادنا وقد حدث»، وتعالت صيحات الجماهير وهتافها وتصفيقها. وأضاف: «لقد قلت بأن حكم الجيش سيذهب وقد حدث». وختم جملتيه بابتسامة عريضة علا بعدها الهتاف وضربُ النحاس. وسارت أرتال من العربات من أم درمان في طريقها للخرطوم. وقامت الجماهير باقتلاع تمثال لعبود من أمام المجلس البلدي (البلدية) قرب دوار المستشفى وربطته إلى أحد الأعمدة بحبل غليظ، وقام أحد رجال الدينكا من طوال القامة بالرقص حول التمثال المربوط. خلع ذلك الدينكاوي شبشبه من رجليه وعلقه على كتفي تمثال الفريق حيث يوضع الرمز العسكري للرتبة، وصرخ: (هذا لتشريفك). ثم قام بصفع وجه التمثال بالشبشب قائلاً: «وهذا لزوجتك» ومضى يعدد مع كل صفعة، هذا لكذا وهذا لذاك، كل هذا والناس ينظرون في فرح ويطلبون المزيد.

• تقاطرت على القصر جماهير غفيرة من جنوب الخرطوم ومن بري في الشرق. وكان الطريق من بري إلى الخرطوم مظلماً فلم تكن الجماهير القادمة ترى من بعيد بل كان صوتها هو ما يُسمع وهي تخطو نحو القصر، وكانت السيارات تسير وسط الجماهير الزاحفة ببطء شديد وكان سائقوها يقومون بإضاءة وإغلاق أنوارها بصورة متتابعة،

فبدت الأنوار من بعيد وكأنها في باحة مطار. وعندما قاربت أرتال الجماهير الزاحفة القصر، لم يعد بالإمكان لأي سيارة أن تسير وسط ذلك الزحام مما جعل السائقين يرصفونها على أطراف الشوارع.

بلغت الفرحة حداً أن خرج البعض إلى الشوارع مع المبتهجين وهم حفاة الأرجل على غير ما تعودوا. كانوا ثملين بالفرحة للخلاص من الحكم العسكري. كانت ليلة لا تنسى، حمل فيها المتظاهرون أغصان النيم كرمز للانتصار. وكان منظر أوراق النيم الداكنة يتمايز مع لون الثياب البيضاء التي كان يرتديها المتظاهرون من رجال ونساء.

كان من اللافت جداً منظر النساء وهن يشاركن الرجال مباشرة في ذلك الحدث السياسي العظيم. كان الشارع يفيض بكل أنواع البشر. ليس فقط المهنيين كما هو الحال في مسيرة مبنى القضائية يوم السبت ٢٤ أكتوبر. كان في الشارع في ذلك الليل الشماليون والجنوبيون، المهنيون والعمال، والحزبيون وغير الحزبيين، والمتعلمون والمثقفون وغير المتعلمين. كان المزاج العام مزاجاً سعيدا يخلو من العدوانية كان الجميع يبتسمون ويهتفون ويصفقون.

أتت جماهير غفيرة من جهة سوق الخرطوم، عبر الطريق الدائري إلى محطة السكة حديد ومنها مباشرة إلى القصر. وفي الطريق توقف بعض الناس ليحيوا القاضي عبد المجيد إمام في منزله. كان الرجل في حديقته يقرأ عندما قام الفريق عبود بإلقاء خطابه بعد التاسعة بقليل. لم يكن يستمع حينها للإذاعة بيد أن الخبر وصله بعد دقائق إذ تقاطرت جماهير غفيرة على منزله بل وتسلقت الجدار لترسل له تحاياها وعرفانها.

كان هناك قسم من المتظاهرين يحس ببعض التقدير للفريق عبود على قيامه بحل المجلسين، بل وهتف بعضهم «عاش عبود». تردد هذا الهتاف في بعض طرقات الخرطوم وعلى مقربة من القصر. وشهد بعض من كان في شارع الجامعة قرب القصر من الناحية الجنوبية الغربية بقرب مبنى البريد المركزي، أن عبود وقف من قصره يرد على تحية الجماهير. كان عبود يقف بقرب زوجته وأحد أبنائه.

صعق من سمع من منظمي الإضراب السياسي بعض الجماهير وهي تهتف بحياة عبود، ولم يخفوا عدم ارتياحهم، وبالمقابل أطلقوا شعار «الإضراب إلى النهاية»، وسايرهم في ذلك الاتجاه الكثير من الناس من المهنيين. فعلى سبيل المثال كان المحامي شوقي ملاسي قد أتى من منزل الفنان عبد الكريم الكابلي وصادف بعض الناس ممن كانوا يهتفون بحياة عبود. امتعض ملاسي ومن كان معه من الأصدقاء مما يحدث، فصعد ملاسي على سطح العربة وبدأ يهتف داعيا لسقوط عبود وذهابه ومحاكمة العسكر. توقفت الحركة وبدأ ملاسي وزملاؤه في مخاطبة الجماهير داعياً بذهاب عبود ومحاكمته ومن معه. وبعد نحو ساعتين من مظاهر الفرح والابتهاج قرب القصر بدأ الناس في التفرق في مجموعات صغيرة، واتجهت من حيث أتت إلى بحري وأم درمان وبقية مناطق العاصمة المثلثة.

استمرت الاحتفالات في نادي الأساتذة لمدة أطول. كانت مجموعة قليلة فقط من الناس موجودة بالنادي بعد إذاعة البيان. كان دكتور طه بعشر قد اختير في صباح ذلك اليوم كسكرتير (أمين) لجبهة الهيئات. طلب بعشر من ربيع حسنين أن يتصل بالدكتور الترابي (عضو جبهة الهيئات) ليقابله. تبادل كل من كان بالنادي التهاني بالحدث العظيم، وشمل ذلك المراسلات والفراشين ونادلي النادي الذين كانوا يعملون ليل نهار أثناء تلك الأيام العصيبة.

وعند العاشرة كان النادي يفيض بالمهنئين المباركين بالانتصار. كان النادي محجة لكل قادة العمل السياسي والنقابي ولكل من يرغب في متابعة الأحداث.

وكانت إدارة النادي قد قامت خلال الأيام الماضية بإحداث تحسينات على ديكور النادي، فأدخلت إضاءة ملونة في الحديقة، وفي السور النباتي المحيط بالنادي. وكانت تلك الإضاءة تقتصر على المناسبات المهمة.

وعندما سطعت الإضاءة الملونة لأول مرة في ذلك المساء، ظن البعض ذلك استعداداً لعيد الثورة المقبل في ١٧ نوفمبر. ولكن للمفارقة كان ذلك بمناسبة الاحتفال في يوم الجمعة بأمسية الأطعمة الدولية. وقد أُلغيَ الاحتفال بسبب حظر التجوّل.

ولتوضيح مدى سيطرة قادة جبهة الهيئات على الأحوال العامة في تلك الأيام، ما تناقلته الألسن عن أن أحدهم طلب من بعض طلاب الجامعة أن يذهبوا لمعتقل كوبر وأن يطلقوا سراح (نوري) أحد زملائهم المعتقلين. قال للطلبة في بساطة: «أخبروا الحارس أن الوزير لم يعد موجوداً». وبالفعل أطلق سراح عدد من الطلبة ومعهم كثيرون غيرهم من ضمنهم بعض معتادي الإجرام وذلك نتيجة لتمرد قادة بعض المجرمين في داخل السجن.

كان الموجودون في النادي من الكثرة بحيث تعذر على قادة المهنيين عقد اجتماعهم فيه. وكان المحامي عابدين إسماعيل يرأس كثيراً من تلك الاجتماعات ولكنه أيقن من استحالة عقد اجتماعات رسمية مع النقابات الأخرى في النادي لشدة الزحام، ولاستحالة معرفة كل ا الموجودين، وماذا يفعلون؟! كثر تردد بعض الناس على النادي بعد أن صار الأمر سهلاً. وكان عابدين يعلم من كان يأتي منذ بداية الثورة، ومن بدأ في الحضور بعد أن بدأت الأمور أسهل. تصادم بعض الطلاب مع ممثلين للحزب الوطني الاتحادي وسألوهم في غضب عما كان يفعله قادتهم عندما كان الطلاب يصادمون الشرطة. وتحدث المهنيون عن أنهم بدخولهم في الإضراب السياسي كانوا يغامرون بوظائفهم، بينما اكتفى السياسيون بالانتظار حتى انجلاء الموقف.

كان الذين يهاجمون الأحزاب يجهلون دورها (خاصة حزبي الأمة والوطني الاتحادي)، وما كان يجري في اجتماعات القبة. كانوا وهم في نشوة الانتصار والفرحة بالنصر الذي نالته جبهة الهيئات - قد نسوا دور غيرهم. كانوا في الواقع يكرهون الأحزاب ولا يرضون لها بدور في الحياة السياسية المقبلة.

جاء بابكر عوض الله للنادي بعد أن خرج من الاعتقال التحفظي في منزله وصرح بأنه ليس سياسياً، وأن كل الأحزاب السياسية ينبغي أن تحظر، إذ أن ليس للأحزاب ما يمكن أن تقدمه.

كان تفكير بابكر وعواطفه تتجه نحو مصر، وبصورة أشمل نحو القومية العربية. وكان من الممكن أن ينجر الرجل نحو الحزب الذي ينادي بوحدة وادي النيل (الحزب

الوطني الاتحادي بزعامة أزهري)، وهو الحزب الذي يضم المتعلمين العلمانيين في المدن. بيد أنه رأى فشل السياسيين وعدم نظافة يد الحاكمين، وكان يعتقد بأن الحكم يمكن أن يكون أكثر نزاهة وعدلاً لو تولت الحكم الطبقة المتعلمة من الخريجين والمهنيين (التكنوقراط). وكان يشارك بعواطفه صغار الضباط الذين كانوا يتعاطفون مع حركة الضباط الأحرار في مصر، وهي الحركة التي أتت بعبد الناصر للحكم.

مر أعضاء الحزب الشيوعي السوداني والإخوان المسلمون، مثلهم مثل بابكر عوض الله، مساءً على الأحزاب السياسية. وكان موقفهم بالغ التعقيد، إذ كان يُفهم من شعارهم المرفوع عن «الأحزاب السياسية القديمة» يعني بالضرورة أحزاب الأمة والوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي. كانت تلك هي الأحزاب التي حصلت على غالبية الأصوات عند الاستقلال. وكان للشيوعيين والإخوان المسلمين وضع مغاير. كان الإخوان يمثلون كياناً شديد التنظيم في الجامعة وبعض المدارس رغم أن الناس لم تعد الإخوان حزباً سياسياً، ولم يكن لهم من نصير خارج أمدرمان والخرطوم. بينما كان الحزب الشيوعي والذي كان له تأييد واسع خارج العاصمة، يعتبر حزباً غير قانوني قضى غالب عمره خارج دائرة الشرعية.

وكان كثير من أعضاء الحزب الشيوعي السوداني والإخوان المسلمين نشطاء في جبهة الهيئات كممثلين لمجموعات مهنية مثل أساتذة الجامعة والجمعية الطبية وليس كأعضاء في أحزابهم، إلا أن هدفهم المشترك في جبهة الهيئات لم ينجح في خلق نوع من الإخاء أو الود بينهما. ووضح التنافس والصراع بينهما كأوضح ما يكون عند اجتماع جبهة الهيئات في نادي الأساتذة عند الساعة الحادية عشر صباحاً، إذ سرعان ما تحولت المناقشات العادية إلى عبارات عدائية وتدخل الوسطاء لإقناع الشيوعيين والإخوان بضرورة الالتفاف حول النضال ضد الحكم العسكري أكثر من الصراع الداخلي في جبهة الهيئات.

وهنا قدم أحدهم اقتراحاً نال موافقة الأغلبية ألا وهو تكوين مجلس للوزراء من ثلاثة أشخاص فقط بديلاً عن مجلس الوزراء بأكمله، لأنه بذلك سيتخطى الناس

باختيارهم لثلاثة أشخاص فقط عقبة التأخير والخلاف الذي سيحدث لا محالة عند محاولة اختيار عدد كبير من الوزراء. وزاد آخر بأن ذلك سيكون بديلاً مناسباً لإحلال (حكومة) عبود. وبالإضافة لذلك فإن الاسماء الثلاثة معلومة للجميع فهُم: الأزهري (من الحزب الوطني الاتحادي) والصادق المهدي (من حزب الأمة) وشخص ثالث سيُرشَّح من قِبل المهنيين. تم استبعاد حزب الشعب الديمقراطي في هذا الاقتراح نسبة لتأييده المطلق لحكم عبود، وأجمع الناس على بابكر عوض الله كممثل للمهنيين.

وقبل أن ينتصف الليل كان المجتمعون قد ظنوا أنهم قد وصلوا لقرار مُرضٍ بترشيحهم لمجلس الوزراء ذي الأسماء الثلاثة. ومع تقدم المفاوضات تضاءلت فرص الوصول إلى إجماع على الأمر، وكانت إحدى العقبات أن بابكر عوض الله لم يكن موافقاً على اقتراح أن يكون الوزراء ثلاثة أشخاص فقط، بل كان يعده أمراً بالغ السخف. وكان يرى أنه إذا تم تشكيل الوزارة على ذلك النحو فسوف تكون الغلبة فيه للأحزاب التقليدية. عارض الشيوعيون أيضاً - وكانوا قلة في الاجتماع- ذلك الاقتراح أيضاً بالقول إن جبهة الهيئات هي من القوى الجديدة، وتساءلوا: أين العمال وأين الزراع؟ وافق المهنيون الآخرون على أن الأحزاب سوف تهيمن على مجلس الوزراء الثلاثي. اقترح عميد كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية أن يزاد عدد الوزراء وتساءل: لماذا لا نجعلهم خمسة؟

طغى على اقتراحات البدائل الممكنة توجس من أمر جديد، ألا وهو سماع صوت إطلاق للرصاص من على بعد قريب. وتساءل الناس: (أتكون تلك محاولة انقلاب؟) كانت هنالك إشارات عن تحركات لبعض وحدات الجيش، وأتت إحدى تلك الإشارات (أو الشائعات) قبيل موعد بدء سريان حظر التجوال عندما أتى نادي الأساتذة رجل قال إنه آتٍ لتوه من أمدرمان، حيث شاهد دبابات تحيط بالقصر الجمهوري. على الفور ركب بعض الأساتذة عربة ذهبوا بها بشارع النيل إلى حيث القصر ليتأكدوا بأنفسهم، ورأوا على الجانب الشرقي للقصر عربات مدرعة ودبابات. وعلى الجانب الجنوبي والغربي شاهدوا منظراً مماثلاً وعادوا أدراجهم مسرعين لتفادي

بدء حظر التجوال وسمعوا بعد دقائق صوت الفريق عبود من راديو أم درمان في سيارتهم وأعقب ذلك أصوات الجماهير المهللة الفرحة.

انضم هؤلاء الأساتذة للجماهير المحتفلة. وبعد ذلك بساعات كانوا يحدثون زملاءهم في جبهة الهيئات أن فتحات المدافع حول القصر كانت موجهة عكس اتجاه القصر (أي للدفاع عنه، وليس الهجوم عليه). وقد يكون العكس صحيحاً. أي أنهم لم يكونوا متأكدين تماما. وأتت للنادي شائعات أخرى عن تحركات للجيش، ومما زاد من صدقية هذه الشائعات سماع أصوات إطلاق نار متقطعة.

لم تكن تلك الأصوات في الواقع أصوات إطلاق نار لتحرك عسكري منظم. كانت تأتي من أفراد شرطة أو جنود يقومون بتنفيذ حظر التجول. لم تكن لديهم وسيلة اتصال لاسلكي، لذا لم يكونوا قد سمعوا ببيان عبود عندما كانوا في نقاط بعيدة عن سيل الجماهير الذي انهمر على وسط الخرطوم. كان بعضهم متوتراً بينما كان البعض الآخر غير مصدق للخبر.

كان خطر إطلاق النار عظيماً على المدنيين الذين كادوا يتحركون بمعزل عن المجموعات الكبيرة، فإن مجموعة كبيرة من المتظاهرين الفرحين ستلفت نظر الجندي الحارس إلى أن ثمة أمر ما، بيد أن تحرك مدني واحد سوف يعتبر كأنه تحدٍ وكسر لحظر التجوال. وبالفعل تعرض أحد سائقي العربات لموقف مشابه. كان الرجل قد رأى أن يتحاشى زحام المظاهرات الضخمة التي كانت تسد الطريق من بري، فعبر بسيارته الطريق الترابي غير المستوي الذي كان يمر عبر المحطة الحرارية (لإنتاج الكهرباء) لعلمه أن ذلك الطريق سيخرجه عبر شارع النيل. وفجأة وجد الرجل نفسه يكاد يصطدم بمدفع رشاش كان عند حراس المحطة الحرارية وحوله دائرة من الأكياس الرملية، وأيقن السائق أن الأمر لا يخلو من مخاطرة عظيمة. ولدهشته لم يعره الجنود الحارسين للمحطة غير نظرة عجلى. عجل الرجل بالسير في طريقه وكان خائفاً إذ خلا الشارع من أي سيارة عدا سيارة واحدة ظلت تلاحقه تبين له أنها عربة تحمل أربعة من الجنود يغذون المسير نحو منزل وزير يقع قرب وزارة التربية والتعليم. توقف السائق

على جانب الطريق ليفسح للجنود المسرعين الطريق وحياهم بابتسام عندما مروا من جانبه. اتخذ ثلاثة من الجنود وضع إطلاق النار نحوه وكانوا على وشك أن يفعلوا. لم تجد محاولات الرجل ليشرح للضابط أن كل شيء قد انتهى. كانت لديهم أوامر باعتقال كل من يأتي بقرب منزل الوزير. ولكنه سمح له بمواصلة السير. ووصل الرجل تحت كبري النيل الأزرق، لم يكن هناك من أحد في الطريق عدا رجل يقود ثلاثة جمال محملة بالحطب. كان شاطئ النيل الأزرق من جهة الجامعة هادئاً مُظلماً. ومع تقاطع شارع الجامعة كانت هناك عربة مدرعة وحول القصر كانت الجموع لاتزال «تهدر في الشوارع كالسيول». بينما كانت أعداد الناس المتوافدين على نادي الأساتذة في ازدياد. وزادت حيرة السائق. ما الذي يجري؟ والساعة الآن العاشرة. هل مازال حظر التجوال ساريا؟ أين كان هؤلاء الناس؟ كان ذلك السائق يدرك أن الذين كانوا على طريق بُري قد ذهبوا لمكان ما. في ذلك المكان هناك تجمهر كبير واحتفال ضخم. وهو ليس من المشاركين فيه.

مر كثيرون بتجارب مشابهة تقع بين اللحظات المثيرة التي لا تنسى وبين خطر الإصابة الجسدية. كذلك صادف الذين غادروا أماكن التجمعات عائدين لمنازلهم صعوبات جمة. قُتل في تلك الليلة اثنان أو ثلاثة بسبب عدم الالتزام بحظر التجوال. وأصيب عدد بجروح خطرة كذلك. وقد كانت الأماكن البعيدة عن الأضواء والزحام مناطق خطرة قاتلة.

استمر اجتماع هيئة الهيئات في نادي الأساتذة حتى الساعة الثانية صباحاً. ولكن تناقص عدد الحضور في الاجتماع بعد منتصف الليل. وكاد النادي أن يخلو من الرواد. كانت تلك ليلة لا ينسى. كانت عامرة بالإثارة والأحاسيس الجميلة، وكانت بالفعل معدومة النظير. كان بعض الناس، حتى بعد إذاعة بيان عبود، في حيرة من أمرهم فيما يتعلق بما الذي سيعطيه لهم الجيش. وكان ذلك هو موضوع اجتماع الجبهة اليوم التالي.

كانت هناك العديد من الأسئلة التي لم تجد لها إجابة. ما هي الخطوة القادمة؟ أحان الوقت كي يتفاوض المدنيون مع الجيش؟ وإذا كان الأمر كذلك كيف لهم أن يبدأوا ذلك؟ كان أمراً مزعِجاً أن المدنيين كانوا يجهلون تماماً ما كان يحدث في الجيش. لم يعد

يسمعون أصوات إطلاق النار، ولم يمنع ذلك البعض من التفكير في أن بعض الضباط الذين لم يرق لهم قرار عبود بحل المجلسين قد يقومون بانقلاب عسكري.

وعند انفضاض الاجتماع ذهب البعض إلى أم درمان واستمروا في النقاش كمجموعات صغيرة في قبة المهدي. وكان هؤلاء قلقين أيضاً بشأن ما سيفعله العسكر.

قدم الصادق المهدي بعض الأخبار الجيدة. لقد توصل أخيراً للتعرف على ضابط كبير ينتمي لطائفة الأنصار وهو شخص يمكن الوثوق به، وقد أخبره هذا الضابط أن عبود صادق فيما أقدم عليه، وأنه كان يعني تماماً ما فعله. لم يثق من سمع هذا القول في صحته تماماً، وظل موقف الجيش غامضاً جداً بالنسبة للمدنيين.

كانت قصة حسن عجباني (صاحب شركة هندسة كيميائية) في القبة جديرة بالتسجيل. طلب حسن مقابلة الهادي المهدي الذي كان يجلس على أريكة ويستقبل المهنئين وبدأ يحكي له عن قصة غريبة. أوقفه الهادي ونادى على الصادق المهدي وأحمد المهدي لينضما إليه في سماع القصة.

ذكر حسن أنه كان وإحسان النور في طريقهما لمدرسة سانت فرانسيس (في الامتداد) حينما أشار لهما شخص بالتوقف. لم يكن يعرفان الرجل، الذي اتضح لهما لاحقا أنه ضابط صغير في الجيش اسمه عبادي. كان حسن يعلم عن ضابط كبير في الجيش اسمه عبادي. ذكر عبادي لهما أنه في سلاح المدفعية وأنه من الضباط الأحرار. ذكر أيضاً إنه إذا فشل الإضراب العام فإن الجيش سيدعم المجلس الأعلى، ولكن إن نجح الإضراب فإن المجلسين الأعلى ومجلس الوزراء سيُحلان. رد حسن وإحسان بالقول: «في الحالتين هي خطوة جيدة». فقاطعهما عبادي قائلا: «لا إن الخطوة الأولى هي مجرد خدعة لتهدئة الجماهير. لا أستطيع أن آتي لكما واخبركما بذلك وهذا يتطلب وقتاً يجعل زملائي يشكون في الأمر. إنني أرجوكما نقل ما سمعتما إلى مجموعاتكم المدنية».

الإثنين ٢٦ أكتوبر | الجبهة العسكرية: الليل المتأخر

الطريق إلى تعهد سري (٢٢- ٢٦ أكتوبر) (١)

أثار بيان الفريق عبود الثاني استغراب المؤسسة العسكرية، وخاصة العسكريين في مقر القيادة العامة. فكان الجنود يذرعون الممرات التي كانت عادة ما تكون هادئة وهم يتساءلون فيما بينهم عما يحدث. أتى اللواءان عوض والطاهر من القصر الجمهوري لشرح الأمر للموجودين، وليبرقوا الحكام العسكريين في الأقاليم بخبر حل المجلسين: مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

بقي الفريق عبود في القصر وحيداً ولم يبق معه غير عائلته الصغيرة والحرس والخدم. وقف في الشرفة المطلة على جهة الجنوب ينظر إلى الجماهير المحتشدة لدقائق قليلة. كانت هناك مجموعات تهتف (عاش عبود). صار عبود الآن السلطة التنفيذية والتشريعية الوحيدة في البلاد. بيد أنه كان لايزال يحاول معرفة ما ينبغي عليه أن يفعل.

اتصل عبود في حوالي التاسعة مساءً بالعميد محمد إدريس عبد الله في القيادة العامة وسأله إن كان الضغط الذي مورس عليهم ليستقيلوا مصدره الشعب أم تأثير خارجي. طمأنه العميد بأن الضغط قد أتى من الضباط وحدهم وليس جهة أخرى.

كان عبود قد سأل اللواء عوض قبل ذلك في القصر عن وجود حلقة تآمر وسط الضباط، ونفى عوض ذلك بكل تأكيد وقال إن ذلك تم بموافقة كل القادة بناءً على

نجاح الإضراب العام، وبسبب تدهور الأحوال في كل أرجاء الأقاليم. ورغم كل ما سمعه الفريق من إنكار فإنه كان متأكداً من أن شيئاً أكثر كان يحدث. لم يكن متوجباً على العقيد الباقر والضباط الصغار القدوم القصر. لقد قالوا إنهم أتوا بعربات مدرعة، كم كان عددها؟ هل استخدموا القوة؟ هل نجحوا في ذلك. ولأي مدى؟ لم تعد لتلك الأسئلة قيمة بعد أن استسلم عبود، وبعد أن قُضي الأمر بالتعهد السري الممهور بالصمت من قبل معاونيه. كان لحسن بشير نصر دور مهم في الحصول على موافقة كبار الضباط على إذاعة الفريق عبود لبيانه الثاني. لماذا قام بفعل ذلك؟ ليس هناك الآن من حكومة قومية سوى عبود، الذي لم تكن لديه الآن أي خطة لتكوين حكومة جديدة. بيد أن الآخرين بالتأكيد كانت لديهم مثل تلك الخطة.

كان بعض الجنود الذين التحقوا بذلك التعهد أو التحالف السري يعلمون الخفايا أكثر مما كان يعلم عبود نفسه. بيد أنه في حالات كثيرة، كما سيتضح من متابعة سير الأحداث، لم يكون هؤلاء على علم أكثر بما يجري من أحداث وخبايا، خاصة فيما يتعلق بالأحداث التي أدت بهم للحضور للقصر لمواجهة الفريق عبود.

الطريق إلى التعهد (التحالف) السري (٢)

عندما طبق حظر التجوال لأول مرة في يوم الخميس الماضي (٢٢ أكتوبر) كان العقيد الباقر يتناول عشاءه مع خمسة من زملائه من متوسطي الرتب العسكرية منهم العقيد مزمل غندور الذي كان في إجازة من وظيفته كملحق عسكري في لندن. كانوا قد حددوا ميعاداً لحفل عشاءهم في الليلة السابقة (الأربعاء ٢١ أكتوبر) بيد أن أحداث الجامعة وإطلاق النار، وموكب تشييع القرشي وما حدث من عنف هذا المساء كان موضوع أنسهم. لم يناقشوا طويلاً مساوئ حكم عبود رغم أن هبة الجماهير جعلت مناقشة هذا الأمر أكثر سهولة. وجدوا أنفسهم يتفقون على أن الوقت قد حان لتغيير كبير في الأوضاع. كان السؤال هو: كيف يتم هذا التغيير؟ لم يصلوا لاتفاق في هذا الأمر وظلوا يتناقشون في هدوء. من ناحية أجمعوا على أن القادة العسكريين في قمة السلطة

لن يرحبوا بسلام هكذا. لذا يجب علينا أن نتدخل، وإلا ستكون هناك حرب دموية بين الحكومة والشعب. وليس هناك من داعٍ لجعل الشعب يموت في حرب أهلية. وليس هنالك ما يستحق فعل هذا.

ولكن من ناحية أخرى كانت هناك وجهة نظر أخرى تفيد أن تدخلهم في الأمر سيكون خطأً من حيث المبدأ (نحن ضباط جيش، ومن الخطأ أن نتمرد). ناقش كل ضابط منهم وجهتي النظر سالفتي الذكر ومضى الحديث يأخذ مناحي شتى دون الوصول إلى رأي أو قرار محدد حتى انتصف الليل.

وعند صباح اليوم التالي (الجمعة ٢٣ أكتوبر) سمع هؤلاء الضباط أن صغار زملائهم من الضباط كانوا يذهبون إلى واجباتهم في الدوريات الأمنية على مضض وبتذمر واضح. كان الجيش قد وضع في حالة تأهب قصوى عقب أحداث ليل الأربعاء وأرسلت مجموعات من الجنود لإخماد أي مظاهر عنف أو اضطرابات، بيد أن الأوامر لم تكن بالغة التحديد في البدء كان السؤال هو: هل سيطلق الجنود النار؟ عندما أتى مساء الخميس كانت الأوامر صريحة بإطلاق النار. طبق هذا الأمر على مجموعة مكونة على الأقل من خمسة أشخاص دون تمييز. وكان كبار الضباط الذين أصدروا تلك القرارات يدركون أنها قد تقابل بتذمر أو تمرد من جانب صغار الضباط. وأثار البعض ما حدث أثناء الحرب العالمية الثانية وسمي (حادثة القلابات). وقعت تلك الحادثة في الجبهة الشرقية على الحدود مع اريتريا. كان معظم الجنود في الجيش النظامي من المنطقة وتم إلحاق المدنيين المحليين وأقرباء الجنود النظاميين كجنود غير نظاميين من قبل أعداء البلاد الإيطاليين وكانوا يحتلون اريتريا. وللأسف بالنسبة لقوة دفاع السودان كان بعض الجنود النظاميين يعطون أسلحتهم لأقربائهم في الجانب المعادي لعدم رغبتهم في قتال أقربائهم. لذا فإن القيادة الشرقية عالجت الأمر بتحويل الجنود لمناطق أخرى وتعيين جنود ليسوا من المنطقة. وكذلك بعد عام ١٩٥٥م حين حدث تمرد جنود جنوبيين في المديرية الاستوائية. وقامت السلطات بنقل الجنود الذين لم يتم إعدامهم أو تسريحهم إلى مناطق أخرى. ولكن كان أغلب الجنود في كل المديريات الأخرى من أهل نفس المنطقة.

كان أغلب الجنود في منطقة الخرطوم من الشايقية، وكانوا يشكلون غالبية في الوحدات المحلية. وكان ذلك مما أُخذ على، حسن بشير نصر (وهو شايقى). غير أن الخرطوم وأمدرمان وبحري مدن تتعدد فيها الأعراق، ومن العسير حدوث مواجهات عنيفة على أساس قبلي. وبالإضافة لذلك فإن الهم الأكبر هو محاولة تفادي حدوث حرائق وعنف كما حدث في وسط الخرطوم مساء الخميس. وكان الجنرالات يثقون في أن الجيش سوف يستجيب لدواعي الأمن ويقوم بحفظ النظام حتى وإن اضطر إلى إطلاق النار على المواطنين. كان يعني ذلك، بالنظر إلى العلاقات الاجتماعية المتشابكة، أن الجندي قد يرفع السلاح ضد قريب لا يعرفه. ورغم ذلك لم تكن الدوريات ترفض ضرب المدنيين لأنها تخشى ضرب الأقرباء، ولكن الجنود لم يمروا بمثل هذه التجربة من قبل، ولم يكونوا قد رأوا تمرداً شعبياً كهذا.

كانت سيول الجماهير الحاشدة مصدر خوف ممزوج باحترام من قبل الجنود الذين لم يعتادوا على الحكم على آراء الشارع العام. وكان رأيهم عموماً هو أن المظاهرات المضادة للحكومة لابد أن تكون معبرة عن إرادة الجماهير.

إذن ما الذي يجب عليهم فعله للجماهير. كان الرواد والنقباء (وهم يقودون الدوريات الأمنية) يناقشون هذا الأمر فيما بينهم. وفي خلفية هذه المشاهد كانت الشائعات تسري عن فساد الوزراء العسكريين وعن ثرائهم الحرام، وعن المزارع والمنازل التي اقتنوها.

قررت مجموعة صغيرة من صغار الضباط استغلال تردد الضباط في إطلاق النار لمصلحتهم الخاصة. كان بعض الرواد والضباط الأصغر رتبة يحاولون الوصول إلى رأي محدد حول ما يمكن عمله. كانوا ضد فكرة بقاء العسكر في السلطة، ويحبذون قيام حكومة مدنية، ولا يرغبون في أن يحلوا هم محل كبار الضباط في الحكم. كانوا يرون أن مهمة الجيش هي الدفاع عن البلاد وليس حكمها. بيد أنه لم تكن لديهم أي فكرة عن كيفية الوصول لهذا الأمر سوى أن أي تغيير في الحكومة يجب أن يأتي من داخل الجيش. وكان اقتحام الجيش للجامعة مساء الأربعاء ومظاهرات الخميس فرصة جيدة لبدء التحرك.

كان أحد قادة تلك الدوريات هو الرائد الرشيد أبو شامة من سلاح المهندسين في

أم درمان. كان الرجل أحد نجوم الرياضة في وادي سيدنا، أحد أكبر مدارس السودان الثانوية (شمال أمدرمان على نهر النيل). لم يكن يدخن السجائر أو يقرب الخمر. كان طالباً مثالياً ولكنه لم يكن متعصباً. حُكي أن أستاذ اللغة الانجليزية مستر سميث أطلق عليه لقب (الطالب الأمين الوحيد)، وذلك بعد أن تطوَّع الرشيد بتقديم اعترافات تُدينه وتتعلق بعدم اتباع لوائح نادي الزوارق الذي كان أحد أعضائه. وصحبته سمعته الجيدة واستقامته وشخصيته المتزنة في الجيش. وكان زملاؤه يصفونه بأنه من النوع الذي يمكن أن يشهد ضد والده إن دعا الأمر.

دعا الرشيد عشرين من الضباط لاجتماعات سرية تميزت بالرسمية في سلاح المهندسين بأم درمان وتمت الاتصالات ببعض رجال المدرعات أيضاً من أصحاب الرتب الصغيرة في القيادة العامة بالخرطوم والحامية الرئيسية بمنطقة الشجرة. ولكن منذ يوم الخميس (٢٢ أكتوبر) صارت الاجتماعات أقل رسمية مع تكاثر الحضور واشتداد حدة النقاش.

وفي يوم الجمعة (٢٢ أكتوبر) قرر هؤلاء النشطاء القيام بعمل جسور وهو الاتصال بأحد كبار الضباط وإبلاغه بمعارضة كافة الضباط لإطلاق النار على المتظاهرين، وعن استغلال ذلك الاعتراض في سبيل إيصال رأيهم للحكومة العسكرية بضرورة التنحي عن الحكم.

نقل صغار الضباط رأيهم للعقيد الباقر والعقيد مزمل غندور، واللذان كانا – مصادفةً – يناقشان ذات الموضوع في الليلة الفائتة.

قاموا أولا بالاتصال بالعقيد الباقر وهو رجل هادئ الطبع ومحبوب من زملائه، ولكنه رفض أن يقوم بعمل مباشر. لم يكن سبب رفضه واضحا. لم يكن فاسداً ولم يكن عضوا في الحكومة. وخشي النشطاء من الاتصال بأي ضابط أرفع رتبة من الباقر.

ثم اتصل هؤلاء النشطاء بالعقيد مزمل الذي كان مشهورا أكثر من الباقر في أوساط الضباط. كانوا يعدونه رجلاً ممتازاً بل وعبقرياً ذكياً، بينما كان يعده أحد أكاديمي

جامعة الخرطوم مجرد (شخص عادي). وربما يعزى هذا لاختلافه السياسي الحاد مع الرجل. كانت آراء مزمل يمينية قياساً بآراء الشيوعيين اليسارية. ولكنه كان دوماً يحاول إيجاد منطقة وسطى يتفق فيها مع معارضيه، وكان هذا ما يحبب الناس فيه رغم اتهامهم له بالغرور. كان يعاني من حالة كونه يعرف بأنه (ذكي)، إذ كان الأول في سلاح المهندسين، وسمح له عبود بدراسة القانون في جامعة القاهرة.

أعجب عميد القانون في تلك الجامعة دكتور عبد العزيز سيد بالرجل، وصار نجماً في عيون المصريين. وما أن عاد مزمل إلى الخرطوم حتى كان ثمن طموحه التعليمي هو نقله لرئاسة القيادة العامة، التي كانت في سلم الوجاهة العسكرية أقل الأماكن مطمحاً للضباط. كانت هناك شائعات - لم تتأكد أبدا - إن لمزمل مطامح سياسية عن طريق «الضباط الأحرار» مثلما فعل جمال عبد الناصر في انقلابه العسكري. ورغم ذلك قام اللواء عروة وزير الداخلية ثم اللواء حسن بشير بتبنيه ورعايته ثم سرعان ما بُعث إلى لندن كملحق عسكري في السفارة.

لم تكن لمزمل أي مهام رسمية أثناء وجوده في الخرطوم في الإجازة ولكنه كان شديد الاهتمام - بل والفضول- فيما يحدث في البلاد. فعندما سمح بالاقتحام العسكري للجامعة ذهب إلى هناك قبل أن يهدأ الغبار، تبين له من الأصوات التي كان يسمعها أن الشرطة قد استعملت الرصاص الحي مما أثار غضبه على تصرفات الشرطة.

وكان صغار الضباط يأملون في أن يقوم مزمل بدور الوسيط ليبلغ تظلماتهم للقيادات العليا، ووافق الرجل على القيام بذللك ذلك.

في يوم السبت (٢٤ أكتوبر) أبلغوه أن الضغوط الآتية من صغار الضباط قد ازدادت. ذهب مزمل للقيادة العامة لمقابلة العميد محمد إدريس عبد الله والذي كان مسؤولاً عن كل قوات الأمن في الجيش، وكانت له سلطة إعطاء الأوامر بإطلاق النار على المدنيين. تحدثا عن أخطار أي حرب قد تنشب بين الجيش والشعب، أو بين فئات الجيش فيما بينها إذا لم تُلبّى مطالب صغار الضباط.

ما هي مطالب صغار الضباط عدا إعفائهم من الأوامر بإطلاق الرصاص على المدنيين؟ لم يكن صغار الضباط الذين يطالبون بتنحية الحكم العسكري يمثلون إلا قلة قليلة.

ظل الوضع داخل الجيش يفتقر للاستقرار وينذر بالخطر. وافق العميد محمد إدريس عبد الله مع مزمل أنه يجب على كبار الضباط القيام بعمل ما قبل أن يرفض صغار الضباط تنفيذ الأمر بإطلاق الرصاص، أو أن تزداد في تمردها. لم يوضح أي من الرجلين ما الذي ينبغي على كبار الضباط عمله تحديدا. طلب العميد محمد إدريس عبد الله من مزمل إعطاءه ٤٨ ساعة ليقنع اللواء حسن بشير نصر.

وقبل أن يلتقي غندور مجدداً بمحمد إدريس في تلك الليلة حدث تطور هام في ظهيرة السبت لصالح المدنيين. وغير العقيد الباقر من رأيه الرافض للحديث نيابة عن صغار الضباط وقاد سيارته بعد الغداء إلى معسكر الشجرة على بعد نحو ثمانية أميال من وسط الخرطوم. كان يود أن يرى كيف يتصرف الجنود بعيداً عن مركز المدينة. كان العقيد الباقر يرتدي ملابسه العسكرية ويقود جيباً عسكرياً وعندما قاد سيارته قرب سوق السجانة صادفه تجمهر من الناس قام بحصب سيارته بالحجارة وجرت خلف سيارته المسرعة. لاحظ الباقر أن هؤلاء الناس كانوا من مختلف الأعمار كانت الحجارة تنهمر على سيارته كالمطر. فأوقف السيارة وأخرج مسدسه وكان يعلم حقيقة عواطفه، فلقد أخرج ذلك المسدس وهو يبتسم. لقد انتبه فجأة إلى أن الجماهير على حق وأن لها قضية عادلة. وعندما عاد الباقر إلى القيادة العامة أسر إلى صديق له بالقول: «لم أنزعج لهجوم الجماهير علي. لما رأوني أبتسم توقفوا عن الهجوم. منذ تلك اللحظة شعرت بأنني يجب أن أفعل شيئا لهذه الجماهير».

اتصل الباقر هاتفياً بصديقه العقيد يوسف الجاك قائد سلاح المهندسين. تحدثا عن الوضع الحرج الذي يكابده الجيش وعن مطالب الجماهير بالديمقراطية. لم يكن لديهما آراء محددة بيد أنهما اتفقا على ضرورة عمل شيء ما. سأل الباقر العقيد الجاك عما إذا كان بمقدوره تجهيز مجموعة من الرجال لأي غرض قد يطرأ، ووافق الجاك. كان يعرف

جيداً جنوده المائة والخمسين وكان يثق في قدرته على اقناعهم.

عندما كان كبار قادة الجيش يصوتون على عدم تقديم أي تنازلات للمدنيين، كان الضغط يزداد من صغار الضباط (ويشمل ذلك النقباء والرواد إلى الرتب الأعلى مثل العقداء). وكان الشخص الأهم في تلقي تظلمات صغار الضباط هو العميد محمد إدريس عبد الله الذي كان قد أذعن يوم الأحد لمطالب الضباط.

لم يعلم إلا عدد قليل من صغار الضباط أن العميد محمد إدريس عبد الله كان قد أخبر حسن بشير نصر بما يجري، وكان إدخال حسن بشير في الصورة مما يخشاه هؤلاء الضباط كأمر بالغ الخطورة عليهم. كان يمكن أن يتعرف عليهم حسن بشير ويأمر باعتقالهم قبل أن يستفحل أمرهم. ولقد فعلها من قبل. لكن حسن بشير وازن بين خياراته وظل على اتصال بالعميد محمد إدريس عبد الله وسيطه مع صغار الضباط. ولما أعلن عبود عن عزمه دعوة المجلس المركزي للانعقاد ومناقشة الأهداف، أسرع صغار الضباط بمحاولاتهم للضغط من أجل إسقاط حكومة عبود. وتحاشى حسن بشير أن يواجه الضباط مباشرة ولم يؤمن بأن الضباط المتذمرين لهم مطامح شخصية، بل كانوا فقط يتعاطفون مع انتفاضة المدنيين ضد نظام عبود.

وما أن حل يوم الاثنين حتى أدرك الضباط النشطاء مثل الباقر والجاك ومزمل ومحمد إدريس عبد الله وحسن بشير أن الوقت قد حان، وأن نهاية النظام قد قربت. وعند منتصف اليوم استقر رأي محمد إدريس عبد الله وحسن بشير على الوقوف بجانب صغار الضباط في مطالبهم، وشرع حسن بشير نصر في القيام بسلسلة من الأعمال الغرض منها تقييم ومساعدة تلك المطالب.

قام حسن بشير أولاً بدعوة اللواء عوض والطاهر لغداء متأخر في بيته حوالي الثالثة والنصف من عصر الإثنين، وكان معهم عبد الله وعميد آخر.

وامتدت المناقشات لما بعد الغداء واستقر قرار الجميع في النهاية على أن هذا النظام يجب أن يذهب. ثم أخبر حسن بشير الضباط المجتمعين في منزله ليجتمعوا به في مكتبه

بالقيادة العامة عند الخامسة عصرا حيث سيلتقون بقادة الوحدات والأسلحة مثل العقيد يوسف الجاك وبعض الضباط الآخرين من حملة الرتب الوسيطة.

كان وجود اللواءين عوض والطاهر هاماً جداً نسبة لعلو مكانتهما في الجيش ولشهرتهما، وأنهما كانا خارج تشكيلة المجلس العسكري الأعلى. أي أنهما كانا بعيدين عن الصراعات الداخلية في ذلك المجلس. كان اللواء الطاهر من القيادة الشرقية وحاكم إقليم كسلا، وكان اللواء عوض هو رئيس المجلس المركزي الجديد المكون في غالبه من المدنيين وكانت علاقاته أقوى مع المدنيين وليس مع العسكريين. كان الطاهر أكثر احتمالا - من عوض - لأن يرفض الاستسلام للمدنيين. وكان قد أبدى شجاعة فائقة وهو يحارب في الجنوب لمدة أربع سنوات كقائد، وكان جنوده في كسلا يمثلون دعماً كبيراً محتملاً لأي قوات قد تستخدمها الحكومة لقمع تمرد صغار الضباط. ولكن لم يكن الطاهر ليستدعي جنود القيادة الشرقية فلقد كان في التزام بالتنازل للمدنيين.

وكان اللواء عوض معروفاً بطبيعته التصالحية. ورغم أن المجلس المركزي كان مجلساً صورياً إلا أن أحدا لم يكن يشكك في صدق أخلاقه وتعاونه مع المدنيين. كان الرجل منصفاً وأميناً ورقيقاً، وكان (جنتلمان بحق)، وله أصحاب كُثر. كان بعض من لا يحبونه يدعونه «الفتى المدلل» لأنه لم يعمل خارج الخرطوم منذ عهد الاستعمار البريطاني، وكان أحد أسباب بقائه في الخرطوم هو أنه كان مبعوث القوات المسلحة والواسطة بين المهدي (الأنصار/ الأمة) والجيش. كان والده من كبار الأنصار، وجده من الجنود الذين انتصروا على التمرد.

عندما سأله المجتمعون في منزل حسن بشير عن رأيه ذكر عوض أن مجلس الوزراء والمجلس العسكري الأعلى يجب أن يُحلّا، وأنه يجب عمل كل شيء لتحاشي حدوث حمامات دم ولإنقاذ البلاد.

وبعد نحو ساعتين في رئاسة القيادة العامة التأم كل قادة الأفرع والوحدات في مكتب حسن بشير نصر. كان الجيش في الخرطوم يتكون مما يعرف بـ «حامية الخرطوم»، و«القيادة المركزية» وكانت تتألف من فرق مشاة وفرقة مدرعة والمستشفى العسكري

وسلاح الإشارة في بحري وسلاح الأسلحة في بري وسلاح المهندسين ومدرسة المشاة في أم درمان، والمزيد من المشاة في الشجرة.

أعلن قادة الوحدات أن الوضع قد صار من السوء بحيث أوشك على الانهيار، وعبروا عن آراء في غاية القوة والحدة، وكلها تصب في ضرورة ذهاب الحكم العسكري.

كان كل التركيز يدور حول الاستجابة للكارثة الراهنة. قال بعضهم أنه إذا فرضت الأحكام العرفية في كل أنحاء البلاد فإن ذلك قد يسبب المزيد من حمامات الدم وقد يؤدي ذلك لتدخل دولي لبعض الدول بدعوى حماية مواطنيها. إن السودان بلد مترامي الأطراف مفتوح الحدود مما يشجع الدول المجاورة على غزوه، وحينها سيقع على الجيش عبء حماية البلاد.

وافق المجتمعون على أن يقوم اللواء عوض واللواء الطاهر بمقابلة الفريق عبود وشرح آراء ضباط الجيش فيما يحدث، وطلب حل المجلسين المجلس الأعلى ومجلس الوزراء كمرحلة أولى في التصالح مع المدنيين.

عبر بعض هؤلاء عن خشيتهم من أن يتم اعتقال الطاهر وعوض بتهمة التمرد، بينما قام البعض الآخر بتجهيز عربات مدرعة وقوات إذ أنهم كانوا في شك عظيم من أن يستسلم النظام طواعيةً. وعبر عن ذلك أحد الضباط بقوله: «أشك في أن يقوم هؤلاء الناس بفصل أنفسهم». ورغم ذلك فإن حسن بشير نصر كان على استعداد لفعل ذلك بالضبط. بيد أن تحالفه مع صغار الضباط لم يعطه الثقة الكاملة فيهم. كان قد أرسل كل عربات القيادة المدرعة لحراسة وتأمين أماكن معينة في أم درمان تحاشيا لاحتمال حدوث ضغوط عليه في الخرطوم. وإذا تم تحرك عسكري فسوف يكون ذلك (مكشوفاً). كما أنه يمكن فتح كبري أم درمان لمنع حركة الجنود إلى أم درمان.

وبعد مغادرة اللواءين الطاهر وعوض بقي الجميع في حالة من الترقب والقلق انتظاراً لنتيجة اللقاء مع عبود. ومرت الدقائق بطيئة متثاقلة وبدت الساعة كأنها دهور. ثم أتت أنباء من القصر تفيد بأن قرار عبود بدعوة المجلس المركزي للانعقاد لا يزال

سارياً، وأنه لم يصدر أي قرار بخصوص حل المجلسين. لم يطيقوا صبراً على الانتظار فقرروا أن يقوموا بعمل.

وفي أم درمان قام العقيد يوسف الجاك إنفاذاً لموافقته السابقة مع العقيد الباقر بتجهيز مجموعتين بعربات مدرعة غير التي جهزها حسن بشير. كان للعقيد الجاك ٢٤ سيارة مدرعة، ومجموعة من العربات التي تشبه عربة الجيب المدرعة (ferrets saladin) وهي مزودة ببنادق رشاشة. بينما كانت عربات (saladins) مزودة بمدفع ١٧٦ ملم في المقدمة، وبندقيتين رشاشتين وبعض الأسلحة الأخرى، رغم أنها ليست دبابة.

اتصل الباقر بالجاك هاتفيا لإرسال تلك القوات للقصر بأسرع يمكن.

لم يحضر مزمل الاجتماع الذي عقد في مكتب حسن بشير نسبة لأنه كان مجازاً (في عطلة) بيد أنه ساعد الباقر في تجميع الجنود الذين كانوا متعاطفين مع قضيتهم.

وذهب الباقر إلى القصر وانتظر حتى غربت الشمس تحت أشجار اللبخ قرب المدخل من الناحية الشمالية الغربية عند النيل الأزرق. وساعدت إضاءة الشارع الخافتة والقصر على إبقائه بعيداً عن الأنظار. وكان ينتظر القوة التي سيرسلها له مزمل والجاك ومحمد إدريس عبد الله. كانت الخطة تقضي بأن تقف القوة وتستعد على شارع النيل بينما يطلب الباقر من حرس القصر عدم المقاومة إذا لم يكن يرغب في القتال، بل في الدخول بسلام للقصر ليحادث الفريق عبود ومن معه.

وعبرت القوة كبري النيل الأبيض سائرة في شارع النيل حتى القصر. لم تكن ثمة مقاومة واندهش الباقر وهو يشاهد موكب السيارات المدرعة وهي تمر من أمامه ولم تتوقف إلا عند بوابة القصر. توقع أن ينهمر الرصاص، لكنه شاهد الجنود الآتين يصافحون حراس القصر ويتبادلون التحايا. ثم وقفوا ينتظرون تعليمات الباقر. أتى بعد قليل العميد محمد إدريس عبد الله ومعه بعض الضباط. بلغ عدد أفراد القوة جميعها نحو مائتين أو أقل من ذلك. جمع الباقر كبار الجنود وأبلغهم أن مهمتهم هي حفظ البلاد وتجنيبها كارثة محققة. ودخل العميد محمد إدريس عبد الله من باب جانبي صغير

للقصر بينما انتشر خبر وصول الباقر والجاك بين صغار الجنود.

اتخذت العربات المصفحة أماكنها حول القصر على شارع النيل وعلى الشارع الغربي للقصر. ودَلَفَ الباقر للقصر مسرعا من البوابة الرئيسة على شارع النيل. وعند دخوله، وقبل أن يصعد السلم الضخم رأى نحو عشرين من الجنود مشرعين بنادقهم في وضع الاستعداد، ولكنهم كانوا يحمونه ولا يهددونه. ما الذي كان عليه أن يفعله؟ كان عليه أن يفعل كل ما يلزم فعله. قابل فور وصوله اللواء عوض والذي بدا مندهشاً ومرتبكاً من رؤيته. أكد له عوض أنه والطاهر لم يُعتقلا وأن الأمور تسير بصورة طبيعية. بيد أن صبر وتحمل الباقر كان قد نفد عندما سمع من راديو أم درمان البيان الذي يدعو المجلس المركزي للانعقاد، وليس حل مجلس الوزراء والمجلس العسكري الأعلى. دخل هو والعميد محمد إدريس عبد الله، على عبود وكبار القادة وحدثاه في صرامة شديدة عن ضرورة حل المجلسين. وبعد نقاش قصير اتفق الجميع على حل الحكومة وبتعهد سري اتفق الجميع على أن تُنسى تماما العملية التشاورية التي تمت، وكان فيها التهديد باستعمال القوة رغم أن ذلك تم بصورة مغلقة ولم يتم اختبار صدقيتها.

وعندما اندفع الباقر لمكتب الفريق عبود أثار ذلك حفيظة حسن بشير وغضبه، إذ لم يكن ذلك من ضمن ما اتفقوا عليه في مكتبه في عصر ذلك اليوم. صاح فيه حسن بشير: «ماذا تفعل هنا؟. ما تفعله خطأ جسيم». وعند زوال الدهشة هدأ حسن بشير إذ أن كل شيء كان يسير وفق ما خطّط له، إذ إن زوال المجلس العسكري والحكومة العسكرية الحالية سوف يتيح له فرصة ذهبية لاستعادة السلطة بتكوين مجلس جديد. أشاد أحد الضباط بشجاعة الباقر في اقتحام القصر دون حرس شخصي.

تقويم المخاطر في الظلال

لم يكن الفريق عبود على دراية بأسرار التعهد العسكري كما كان يدركها بعض الضباط بيد أنه كان على علم بتصور عام عمن يمكن أن يتآمر على حكمه في داخل

وخارج الجيش. لقد كانت ثورة المدنيين التواقين لإعادة الحكم الديمقراطي تنبع من الضباط الذين كانت لديهم ارتباطات بأربع مجموعات: المجموعتان الأولى هما طائفة الختمية و(حزب الشعب الديمقراطي) وطائفة الأنصار و(حزب الأمة)، ثم هناك مجموعة الضباط الذين يرون في مصر كمثال يودون إقامة نظير سوداني له ويدعى تنظيم (الضباط الأحرار)، ثم هناك الحزب الشيوعي السوداني، الذي لا يدري أحد مدى تغلغله داخل صفوف الرتب الدنيا وسط الضباط. ومعلوم أن اتجاهات الطلاب داخل جامعة الخرطوم لا تتعدى في الغالب الشيوعيين وتنظيم «الإخوان المسلمين». ولكن كان الحزب الشيوعي السوداني هو التنظيم العقائدي الوحيد الذي يمتلك حزباً سياسياً قومياً، وكان يطمح للقيام بانقلاب عسكري.

كان لكل مجموعة تعليماتها الداخلية التي تستعصي على الكشف والتصنيف. فعلى سبيل المثال فإن عضواً كبيراً من حزب الأمة قد لا يكون من الأنصار، وقد ينتمي ضابطا من عائلة أنصارية لتنظيم «الضباط الأحرار». وفي وسط الأنصار توجد خلافات بين المنحدرين من عائلة المهدي وعائلة الخليفة عبد الله التعايشي. بيد أن تصنيف المجموعات التي تعارض الحكومة إلى المجموعات الأربعة المذكورة أعلاه يظل صحيحاً. كانت العقبة الواضحة هي قيام ضابط مغامر طموح بمحاولة انقلاب دون أن يكون منتميا لأي واحدة من المجموعات السابقة.

لم يكن عبود يأبه كثيراً بجناح الختمية وحزب الشعب الديمقراطي، إذ أن لذلك الحزب وتلك الطائفة، حظوة لدى الحكومة لا تلقاها غيرها، ولارتباطهم بحسن بشير وأبو رنات وغيرهم. ورغم أن بعضاً من أعضاء حزب الشعب الديمقراطي والختمية لهم بعض الصلات مع ثورة المدنيين إلا أن أحداً منهم لم يتزعم أو يرأس تلك الثورة. وظلت تحركات الرتب الدنيا من مؤيدي الختمية سرّية.

وكان الخوف الحقيقي من تحركات الطائفية ينحصر في الأنصار (حزب الأمة). وكان السؤال هو: هل سيحرك الأنصار جموعهم والتي تقدر بالآلاف إلى أم درمان للتصدي للجيش؟

وساد اعتقاد قوي وسط الجماهير بأن حزب الأمة هو من أتى (بعد عامين من الاستقلال) بعبود وجماعته، ولكن ما أن انقضى عام على حكم عبود حتى مالت الكفة للختمية في الحظوة لدى الحكومة، ولكن لم يعن ذلك استبعاد الأنصار تماماً.

الثلاثاء ٢٧ أكتوبر | من الصباح إلى منتصف النهار

تبادل المدنيون منذ الصباح الباكر التهاني ابتهاجا بالنصر. وكما حدث في ليل الأمس تقاطر الجموع على نادي الأساتذة، الذي كان – منذ أيام قليلة – مركزاً لمجموعة صغيرة من الثوريين. ملأت الجماهير حديقة النادي وتبادلوا حكايات الثورة، وكيف أن الجماهير زحفت على القصر وهي تهتف بشعار الثورة. وذكر بعض المدرسين أنهم رأوا عربات مدرعة تحيط بالقصر منعاً لاقتحام الجماهير للقصر أو ربما لحماية شخص ما بالداخل.

وكانت إحدى القصص الشائعة عن أحداث ذلك اليوم هو تلك المظاهرة الجماهيرية التي عبرت كبري النيل الأزرق واتجهت نحو سجن كوبر لتحرير سجناء الرأي. كان السؤال هو: هل خرج السجناء السياسيين من الطلاب؟ وإذا كان الأمر كذلك فأين هم الآن؟ حكي بعضهم هازئاً أو جاداً أن اللصوص والقتلة تمكنوا من الهرب من السجن وتم القبض على بعضهم وإعادة حبسهم بعد أن تم اكتشاف هروبهم.

وكانت لجنة اتحاد الطلاب مازالت رهينة السجن بعد قضاء ليلة ليلاء. كان اليوم السابق (يوم الإثنين) قد بدأ بصورة حسنة عندما مر على هؤلاء الطلاب المحامي أحمد سليمان بغرض توديعهم وهو خارج من السجن بعد انتهاء مدة محكوميته. قال لهم المحامي وهو يضحك: «إن نجحت الثورة فلسوف نقيم لكل واحد منكم تمثالاً نضعه في أماكن عامة في العاصمة.» وبعد عناء يوم طويل سمع الطلاب المسجونون بيان الفريق عبود الأول عبر راديو الضابطين السجينين أبو الدهب وشقيقه. ثم تَلَى ذلك

البيان الثاني، وكانت تلك تطورات مذهلة.

ثم تناهت إلى اسماعهم وهم في محبسهم هتافات الجماهير. وتعالت تلك الهتافات بعد الساعة الحادية عشرة ليلاً عندما اقترب المتظاهرون من السجن. كان الطلاب شديدو الوثوق بأن تلك الجماهير قادمة لتحريرهم، ولكن قر قرارهم بأنه إذا نجحت تلك الجموع في اقتحام السجن وتحريرهم فإنهم سيشكرونهم على شعورهم ولكنهم لن يقبلوا أن يخرجوا بتلك الطريقة، بل سيظلون في السجن إلى أن يتم الإفراج عنهم بالطرق القانونية المناسبة.

وصلت بالفعل مجموعات كبيرة من الجماهير للسجن، واقتحمت بوابته الخارجية ولكن ظل الطلاب على موقفهم رغم الهرج والمرج الذي ساد في السجن. كانت البوابة الداخلية للسجن والتي أفلح المتظاهرون في تحطيمها هي لسجن يقضي فيه عتاة المجرمين مدة محكوميتهم. وشارك هؤلاء المجرمون المتظاهرين الهتاف ضد حكومة عبود والمناداة بسقوطها. وربما يكون عدد غير معروف من المجرمين قد انسلوا هاربين من السجن قبل وصول الدبابات والجنود لقفل البوابة الخارجية. لم يكن لهؤلاء الجند قدرة على حفظ الأمن والنظام داخل السجن والذي كانت الجماهير تعيث فيه فساداً وحرقاً في المكاتب والورشة والمكتبة. وقام حراس السجن بفصل من اقتحم السجن عن بقية السجناء وغطى الدخان الكثيف على الإضاءة داخل السجن. وخشي الطلاب من أن تلتهم النيران كل أجزاء السجن، بسبب تحركات المجرمين داخل السجن الذين أصروا على إطلاق سراح زملائهم الذين كانوا ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، وكان بينهم وبين فعل ذلك أربعة أبواب ذات أسياخ معدنية وألواح من الزنك.

كان الباب الأول يؤدي إلى محبس «أبو الدهب» وأخيه، بينما الباب الثاني يؤدي إلى غرفة احتجاز طلاب الجامعة. وبما أن المجرمين كانوا يستعملون الأسياخ الحديدية وكل ما وقع تحت أيديهم عند الهيجة الأولى، فإن الحراس كانوا يطلقون النار عشوائياً على المكان الذي كانت تصدر منه الضربات والقرع على الأبواب. ونجح المسجونون المجرمون في كسر البابين الأولين وصاروا وجهاً لوجه مع الطلاب. كان أبو الدهب

وأخوه يحاولان تهدئة المجرمين وينصحان الطلاب بضرورة، التصرف بتهذيب مع المجرمين، مع إخفاء ما معهم من ممتلكات قيمة. فشل المجرمون في كسر الباب الثالث بسبب النيران الكثيفة التي كانت تمنع أي محاولة منهم لكسر الباب، مما اضطرهم للانبطاح أرضاً، غالباً تحت الأسرة. وعند حوالي الرابعة صباحاً يئس المجرمون تماماً من النجاح وقرروا الانضمام لبقية المساجين حتى لا يتم التعرف عليهم لاحقاً. وكان هناك لأحد هؤلاء المجرمين أخ ينتظر تنفيذ الحكم، ولم يرضه تخلي زملائه عن محاولة إنقاذ أخيه من مصيره المنتظر، ولكنه رضخ في نهاية الأمر وانضم لزملائه المساجين الآخرين بعد أن أوسعهم شتماً.

هدأ الأمر قليلاً وابتعد الطلاب عن بقية المساجين. قاموا بتأدية صلاة الفجر حاضراً، وخلال الباب المكسور تعرفوا على جيرانهم لأول مرة. الرائد أحمد أبو الدهب والنقيب محمود أبو الدهب. خرج الطلاب مع الضابطين المحبوسين في جولة تفقدية على الأجزاء التي دمرتها النيران والتي حطمها المساجين. ثم أووا إلى ظل قريب وشربوا عصيراً. وفجأة ظهر مدير السجن وبعض ضباطه والذين أمروهم بالرجوع إلى غرفهم وبدأ حراس السجن في تصليح الأبواب والجدران المهدمة.

وكانت الشائعات التي وصلت للموجودين في نادي الأساتذة عن السجن لا تمت للحقيقة إلا بأضعف الصلات، بَيد أن قصصاً أخرى أتت من شهود عيان. شاهد أحد أساتذة الجامعة حراس منزل أحد الوزراء على الطريق الدائري وهو يطلق النار من مسافة قريبة على ظهر رجل. كان الرجل في صحبة رجل يقود عربة نقل واستوقفهم حارس منزل الوزير وبدأ في سؤال السائق، عندها بدأ الرجل في الابتعاد عن الحارس ولكن الأخير أصابه بطلقتين على ظهره. بلغ الاستاذ الجامعي عن هذه الحادثة في رئاسة الشرطة وهناك سمع عن قصص مشابهة لإطلاق نار عشوائي من قبل الشرطة.

وبدأ الشك يتسرب إلى المجتمعين في نادي الأساتذة في أن إقالة الفريق عبود لرفاقه وتركيزه لكافة السلطات في يديه كانت خدعة ماكرة منه. هل اجتمع أعضاء الجبهة الوطنية مع عبود؟ يبدو أن ذلك لم يتم. إذن كيف يتفاوضون؟ ومن سيصدق أن ضباط

الجيش سيتنازلون عن الحكم؟ ربما سينشق الجيش وتشتعل حرب أهلية. وما الذي سيجعل قادة الأنصار يستدعون الآلاف من الأنصار للزحف نحو الخرطوم. وهل سيأتون فعلاً أم لا؟ كان ذلك هو السؤال الذي يتردد على شفاه الكثيرين بشكل يومي.

كان هناك - خارج نادي الأساتذة - الآلاف يجوبون الشوارع وهم في حالة نشوة عارمة، ومر نحو مئة إلى خمسمائة من هؤلاء المتظاهرين أمام نادي الأساتذة والذي كان (قبلة الأنظار) في ذلك اليوم. توقف المتظاهرون أمام النادي ومضوا يهتفون. وتوالت دفعات كثيرة من المتظاهرين أمام النادي. وكان الحزب الشيوعي يقود تلك المظاهرات، وكان بعض أعضاء ذلك الحزب داخل النادي أحياناً يقومون بقيادة هذه المظاهرات وتحديد هتافاتها. بدأت هذه الهتافات بـ (عاش القرشي) ثم (لا زعامة للقدامى). وساد هذا الشعار الأخير عند أغلب المتظاهرين ذلك اليوم. وبين وقت وآخر كان المتظاهرون يتوقفون ويقوم أحدهم بالصعود على ظهر سيارة ويخاطب المتظاهرين ويقود الهتافات الداوية. وفي بعض الأحايين كانت هتافات بعض قادة المتظاهرين وشعاراتهم مجرد «كلام فارغ» بالنسبة لجمهور المتظاهرين، وذلك لاختلاف التوجهات والولاءات السياسية. بيد أن تلك الخلافات كانت هي الاستثناء وليس القاعدة، إذ كان الناس في حالة من الابتهاج والارتياح وهم يلوحون بأغصان الأشجار وهم في غمرة شعور عارم بالانتصار.

وكان هناك بعض التناحر والمناكفة بين الشيوعيين والإخوان المسلمين في نادي الأساتذة، بيد أن الاتجاه العام بين الكل كان هو ضرورة الوقوف ضد الحكم العسكري. وكان المثال الذي يضربه الناس هو أن أحمد سليمان المحامي الشيوعي المعروف - قد دخل السجن بفعل حكم قضائي أصدره القاضي عبد المجيد إمام بتهمة الإساءة للمحكمة وذلك قبل شهور معدودة. وقام أحمد سليمان بعد إطلاق سراحه بقيادة مظاهرة إلى منزل عبد المجيد إمام والذي سمع أحمد سليمان بالدور البطولي الذي قام به ضد الحكم العسكري، فأبت عليه نفسه إلا أن يقود مظاهرة إلى منزل عبد المجيد إمام لتحية بطولة الرجل وليزيد من حماس الجماهير بروحها الثورية.

ورغم أن من يديرون مظاهرات الشارع كانوا في الغالب من الحزب الشيوعي فإنهم وغالب المتظاهرين كانوا على استعداد لتمجيد كل القادة المدنيين المعروفين والسير خلفهم.

وكان الترابي في طريقه من أم درمان لنادي الأساتذة في ذلك الصباح الباكر. تعرف عليه العديد من الناس وهو في سيارته قرب مركز البريد القريب من القصر. أخرجه الناس (أو بالأصح جذبوه جذباً) من سيارته وحملوه على الأكتاف إلى وسط الخرطوم ثم إلى غربها مبتعدين عن الجامعة وطافوا على أرجاء العاصمة المختلفة وتم إعطاؤه مكبراً للصوت خاطب من خلاله الجماهير وهتف بشعارات رددها خلفه المتظاهرون. كان الجو حاراً وكان الناس يقدمون للترابي أكواب الماء عندما كان يطلبها وكان الرجل يتصبب عرقاً. ولينهي جولته هتف في الجماهير (إلى الجامعة) فذهبوا به وهو يتأرجح على الأكتاف.

كان عميد أسرة الأمين هو الأمين عبد الوهاب الأرباب وله من العمر ٨٣ عاماً. كان الرجل سعيداً بالثورة المدنية مؤيداً لها. كانت صورته الكبيرة المأخوذة عام ١٩٣٠م معلقة على جدار إحدى الغرف وفيها كان الرجل يقف أمام محله التجاري بوجهه الصارم الصغير وعينيه النافذتين وشاربه الضخم. كان يرتدي في تلك الصورة عمامة بيضاء وقفطاناً طويلاً ويحمل في يده اليمني عصا. لم يكن والده قد ترك له مالاً بَيد أنه صار بكده واجتهاده - أحد أربعة أثرياء أم درمان. كتبت على لوحة معلقة بجانب صورته الكبيرة مقولة مشهورة مكتوبة بخط فني جميل «لا تقل إني فاعل شيئاً غدا إلا أن يشاء الله»، ومقولة أخرى أيضاً تقول «وما من قول حسن أو رديء تنطق به إلا وعليك رقيب من الملائكة».

للأمين عائلة كبيرة ممتدة، فيها رجال لديهم أكثر من زوجة (كما كان سائداً في زمن مضى)، ويتم الزواج فيها بين الرجال وبنات خالاتهم أو أعمامهم. وأثمرت تلك الزيجات جيشاً جراراً من العيال كان كفيلاً بتأمين مؤيدين كُثر للقوى المدنية في نضالها المستمر.

لم يكن هناك تكييف للهواء في المنزل الضخم بيد أن النباتات المتسلقة كانت تظلل المنزل وكانت هناك مراوح كهربائية في بعض الغرف. اختار من وصل مبكراً للمنزل إحدى الغرف الكبيرة في المنزل. كان يبلغ طولها ٣٠ قدماً وعرضها ١٢ قدماً، وأخرجوا أغلب ما كان فيها من أثاث.

كانت بداية الاجتماع صاخبة وعامرة بالخلاف، وكأن ذلك يحدث لأول مرة! كان هم ممثلي جبهة الهيئات الأكبر قبل ذلك الاجتماع هو إنجاح الإضراب العام. ورغم أن موضوع الإضراب مازال مهيمناً على أجندة اجتماع جبهة الهيئات فإن بعض أعضاء الجبهة بدأوا يشتمون روائح السلطة. اقترح أحد الإخوان المسلمين ألا يترأس اجتماع الجبهة عابدين إسماعيل وهو الذي ترأس جميع اجتماعات الجبهة من قبل، وذلك بإجماع الكل.

ترأس عابدين ذلك الاجتماع، ولكن كان سير الاجتماع عسيراً هذه المرة. وكان يدخل على المجتمعين بين كل فينة وأخرى وجه جديد مدعياً تمثيل جهة ما، فدخلت سيدة قالت إنها تمثل تنظيم المرأة المسلمة، ولم تكن هناك أي وسيلة يمكن بها التحقق من هذا الزعم. كانت الغرفة ممتلئة بالمشاركين، بل وكان عددهم كبيراً لدرجة أن بعضهم لم يجد مكاناً في الغرفة فجلسوا في الفرندة الخارجية والحوش. كان من يرغب في الحديث يشق طريقه بصعوبة ليخبر المجتمعين عن نوع الحكومة التي يرغبون في قيامها، وعن طريقة اختيارها. أشار «الميثاق الوطني» الذي تواضع عليه - في نسخه المختلفة - الثوار إلى قيام حكومة مدنية مؤقتة تقوم بالتحضير لانتخابات عامة. بيد أنه لم يتم الاتفاق بعد على طبيعة هذه الحكومة المؤقتة.

في ذات الوقت الذي كان ممثلو جبهة الهيئات يجتمعون في منزل أمين، كان ممثلو الأحزاب يجتمعون في قبة المهدي في أم درمان. كان ذلك الاجتماع أيضاً «متضخماً» من المشاركين الجدد الذين أتوا وهم يحملون طموحاتهم وتهانيهم، بيد أن تنظيم أي حزب من الأحزاب المشاركة كان معلوماً ومستقراً، ولم يكن من الممكن لأي فرد أن يدخل على المجتمعين ليعلن أنه ممثل هذا الحزب أو ذاك، كما هو الحال مع اجتماع لجنة الهيئات.

كان لحزب الشعب الديمقراطي تمثيل رمزي فقط في اجتماعات الأحزاب، حيث كان يمثله أحمد السيد حمد. ويُعزى ضعف تمثيل ذلك الحزب لعدم مساهمة الحزب في قيادة الثورة، بيد أن تمثيل الحزب في اجتماع القبة هذا اليوم قد ازداد بإرسال الحزب لبعض قيادييه للاجتماع مع أحزاب الأمة والإخوان المسلمين والحزب الوطني الاتحادي.

وطالب البعض بعدم قبول تمثيل السياسيين (الذين علاهم الصدأ)، بيد أن روح التعاون والتسامح كانت هي السائدة وتم قبول هؤلاء الممثلين الجدد. تم تكوين مجموعة غير رسمية مكونة من أقل من عشرة أشخاص سميت (جبهة الأحزاب السياسية).

ومثل حزب الأمة الصادق المهدي وأحمد المهدي وكمال الدين عباس بينما مثل الحزب الوطني الاتحادي إسماعيل الأزهري ومبارك زروق المحامي، أحد اشد السياسيين ذكاءً في ذلك الحزب. ومثل الإخوان المسلمين عثمان خالد، بينما كان حسن الترابي يحضر اجتماع جبهة الهيئات في منزل أحمد عبد الرحمن الأمين. وكان للإخوان المسلمين وجود قوي في الأوساط الجامعية، بيد أن نشاطهم الحزبي وسط الجماهير كان ضعيفاً. ورغما عن ذلك فقد تم قبول الإخوان المسلمين كحزب سياسي كغيره من الأحزاب، وتم الاتفاق على إدخال ممثله في الحكومة الانتقالية.

ودارت المناقشات حول كيفية تسليم السلطة للمدنيين. وكان التنازل الأول الذي كان على المشاركين هو ترشيح وزير واحد من كل حزب (حتى حزب الشعب الديمقراطي)، وبذا تم تحاشي خلاف بين الأحزاب ومدى نفوذها الفعلي وسط الجماهير وقوتها في الانتخابات المقبلة.

ثم تناولوا موضوعا بالغ السخونة: «ما الذي يمكن فعله مع الحزب الشيوعي؟!». كان رأي الأغلبية هو أنه من الخطورة بمكان أن يُضمن الشيوعيون في الخطة. وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي كان من ضمن المنظومة المعارضة لعبود خلال الثلاثة أعوام المنصرمة إلا أنهم انسحبوا في الفترة الأخيرة. ولقد كان الحزب الشيوعي دوماً حزباً سرياً غير معترف به قانونياً. بيد أن عثمان خالد كان له رأي مخالف. كانت له نظرة واقعية ودعا المجتمعين لأن يلتزموا الواقعية إذ أن الحزب الشيوعي موجود فعلا. أخيراً

سأل أحمد المهدي عثمان خالد عما إذا كان سيتحمل مسؤولية الاعتراف بالشيوعيين. ورد عثمان خالد بالإيجاب. وبعد موافقة الجميع على القبول بالشيوعيين ورد اقتراح باختيار ممثلين عن كل المواطنين لتشكيل حكومة انتقالية. وبالتدريج تم التركيز على اقتراح باختيار وزير واحد من كل حزب من الأحزاب السياسية الخمس، وثمانية من الوزراء المستقلين من جبهة الهيئات الذين كانوا في حالة اجتماع - في تلك الاثناء - في منزل الأمين مع وزيرين من الجنوب. كانت المعادلة هي (٨-٥-٢). أثار ذلك المقترح موضوع الحديث عن سلامة مبدأ أن يعطي كل حزب حقيبة وزارية واحدة بغض النظر عن التأييد الشعبي الذي يلقاه كل حزب. ووجد المجتمعون عناءً كبيراً في إقناع ممثلي حزب الأمة (الحزب الكبير) بالقبول بممثل واحد في الوزارة مثله مثل الإخوان المسلمين (وهم حزب صغير) والأحزاب الأخرى. كان الرد على هذه النقطة هو أن هذه الاختيارات إن هي إلا اختيارات رمزية الغرض منها المساعدة في الدفع بعملية الاختيار والموافقة على الحكومة المؤقتة. وعلى كل حال فسوف تحسم الانتخابات المقبلة أمر تحديد مدى شعبية كل حزب وقوته الحقيقية. تم أخيرا إقناع حزب الأمة بقبول تقديم ممثل واحد في الوزارة الانتقالية، إذ كانوا في ذلك الحزب على اقتناع بأن نتيجة الانتخابات ستكون في صالحهم. وتمت الموافقة على أن يذهب موفد من اجتماع القبة ليحمل المجتمعين من جبهة الهيئات في منزل الأمين اقتراح (٨-٥-٢). ذهب كمال الدين عباس وعثمان خالد إلى منزل الأمين كموفدين من المجتمعين في القبة. وصل الرجلان إلى منزل الأمين في حوالي الحادية عشرة صباحاً حيث كان الجدل والنقاش على أشده.

خاطب عثمان خالد المجتمعين وحدثهم عن مقترح تشكيل الوزارة المؤقتة بتمثيل (٨-٥-٢). وأثار حديثه الكثير من التعليقات. وكان النقاش الذي تم قبل وصول عثمان خالد وكمال الدين عباس يؤكد وجود اختلافات عميقة بين المشاركين. وكان البعض يؤيد عدم السماح للأحزاب المشاركة في الحكومة القادمة، واستبعاد القيادات القديمة والتي كانت تعني حزب الشعب الديمقراطي وحزب الأمة والحزب الوطني

الاتحادي، إن أرادت الجماهير أن تحدث ثورة حقيقية. وفجأة أتت خطة محددة توفر وحدة جماهيرية بين المواطنين واعتراف مباشر من الأحزاب بقوة جبهة الهيئات مما انعكس على عدد الحقائب الوزارية التي خصصت لهم. كانت المعادلة التي جلبها عثمان خالد وكمال عباس موضوع ترحيب واسع من المجتمعين. ولكن ظل القليل من الحاضرين على موقفهم الرافض تماما لمشاركة الأحزاب السياسية التقليدية في الحكومة الانتقالية.

أُخذ الشيوعيون على حين غرة من اقتراح (٨-٥-٢)، إذ لم يكن يتوقعونه البتة وأن توافق بقية الأحزاب على شرعية الحزب.

عرض كمال الدين عثمان على المجتمعين أن تبعث جبهة الهيئات بنحو عشرة أشخاص إلى اجتماع القبة ليبدأ التنسيق مع الأحزاب السياسية. وأثار ذلك المجتمعين وانبرى المتحدثون لتعضيد المعادلة المذكورة، وللقيام باختيار ممثلين للاجتماع في القبة.

ساد شعور قويّ بأن الثورة لن تنجح إذا لم تتّحد كل الفصائل والأحزاب، وأنه يجب الحفاظ على قوة الدفع وعلى القبول بمعادلة (٨-٥-٢).

كانت الحركة السياسية في داخل القوات المسلحة على أشدها في ذلك الصباح، وكانت أكثر تنظيماً، ولكن دون إحراز تقدم يذكر. كان اللواء حسن بشير نصر نائب القائد العام للقوات المسلحة والرجل الثاني في الجيش بعد الفريق عبود يواصل اتصالاته من منزله مع العديد من الأفراد. اتصل به عبود عدة مرات وطلب منه - على وجه الخصوص القيام بإنهاء التخريب في الشوارع، وعموماً لإنهاء ما سماه «الكلام الفارغ» الذي كان يحدث من المدنيين. وحاول عبود من حسن بشير - دون جدوى - معرفة مصدر الضغوط التي كانت تمارس على القصر مساء الأمس. ولم يشأ حسن بشير الاعتراف لعبود بشيء. وبقي حسن بشير في حالة انتظار للعميد محمد إدريس عبد الله وصغار الضباط كي يتصلوا به.

وكان كبار القادة قد التقوا في القيادة العامة مبكراً لمعرفة ما هو العمل بعد حل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء. كانوا يرون ملء الفراغ الدستوري قبل أخذ الخطوة

التالية مما يعني ضرورة لقاء معارضيهم من المدنيين لبحث تكوين حكومة جديدة. اقترح أحدهم الاستفادة من كبار الاداريين المدنيين في الوزارات والمصالح (ويسمون وكلاء الوزارات أو المديرون) في تكوين الحكومة الانتقالية المقبلة أثناء تفاوض العسكريين مع القادة المدنيين والذين لم يكونوا قد حددوا مطالبهم بدقة. أتت هذه الفكرة من قادة سلاح المهندسين والذين صوتوا لصالح حكومة مؤقتة مؤلفة من وكلاء الوزارات. كان ضباط كل سلاح يلتقون ليحددوا موقفهم من الأحداث الغريبة المتلاحقة، وعند الوصول إلى قرارات محددة كان ممثل لضباط ذلك السلاح يحملها إلى القيادة في الخرطوم.

وقبل التاسعة صباحاً أوفد اجتماع القادة في مبنى القيادة اللواءين الطاهر وعوض والعميد محمد إدريس عبد الله إلى القصر لحث الفريق عبود لقبول مقترح هيئة الأركان العامة وعلى ضرورة الإسراع بتكوين حكومة بديلة. وبدا أن عبود لا يمانع في قبول الأمر وقام بعد ذلك الوفد العسكري بالاتصال بكبير الموظفين في القصر للاتصال بوكلاء الوزارات وطلب حضورهم لاجتماع عند العاشرة صباحاً في مبنى القيادة العامة وذلك لتحديد المواقف والمطالب عند لقائهم بالفريق عبود.

وبعد أن تم تنوير وكلاء الوزارات في القيادة العامة توجهوا جميعاً للقصر الجمهوري للقاء الفريق عبود. وهناك قام عبود بسرد كل ما اتخذ من خطوات منذ بدء الانتفاضة. طلب من الحاضرين ضرورة إقناع الجماهير برفع الإضراب العام في خلال فترة تكوين الحكومة الجديدة. وتم تكلف أربعة من الإداريين بكتابة مسودة خطاب يحث الناس على الرجوع لأعمالهم، ولكنه لم يشر حتى إشارة خفية لإمكان أن يكوّن الوكلاء حكومة انتقالية. أصاب ذلك الضباط الكبار الثلاثة بالدهشة والإحباط. ولم يكن ما سمعوه من عبود هو ما كانوا على ثقة من أن عبود قد وافق عليه من قبل. لذا فقد طالبوا اللجنة التي تعد مسودة الخطاب أن توضح لعبود النقطة الأهم في مقترحهم عند رجوع المجموعة لعبود ومعهم البيان. وتم ذلك بالفعل غير أن عبود ذكر لهم بأنه قد غير رأيه. كانت الأولوية بالنسبة له أن يرفع الإضراب، وأن يعود الناس لأعمالهم. كان ما زال يُعمِل تفكيره حول الخطوة التالية المطلوبة لإحداث السلام والأمن.

لذا قام عوض ومحمد إدريس عبد الله مجدداً بلقاء زملائهما في القيادة العسكرية العامة. واتفق الجميع على أن خطاب عبود لوكلاء الوزارات لم يكن خطوة موفقة، ومجدداً بدأوا في نقاش الأمر من جديد.

وكان العقيد مزمل يحاول - خارج القيادة العامة - العمل على حل لمشكلة الفراغ في السلطة. لم يكن قد وصل إلى داره في أم درمان في الليلة الماضية حتى الثانية صباحاً. وعند السابعة صباحاً قام بإنزال ابن عمه الأستاذ المساعد بجامعة الخرطوم أمام نادي الأساتذة. كان قد علم من قريبه أن نادي الأساتذة هو المكان الذي تدار منه أحداث الثورة. طلب مزمل من قريبه أن يخبر (اللجنة) بأنه سيعود للنادي حوالي الساعة العاشرة صباحاً ليقترح عليهم «شيئاً» لم يفصح عن مكنونه.

ذهب مزمل إلى مقر القيادة العامة ليناقش مع زملائه الأوضاع وليستمع للأخبار الجديدة. وجد الجميع في حالة من العصبية والتوتر. كانت هناك دلائل على قيام حسن بشير بالتخطيط لتحرك مضاد وهو في منزله، وتولد عند حامية الخرطوم شعور عام بعدم الثقة خاصة وأن واحداً من أقرباء حسن بشير كان موجوداً في مبنى القيادة العامة. كان الرجل قد أُمِر بملازمة القيادة العامة وعدم الخروج منها. سمع مزمل أيضاً بنبأ الاجتماع المهم الذي تقرر فيه تكليف وكلاء الوزارات بتكوين الحكومة، وتجول مزمل في الردهات ومضى يتحدث مع الزملاء. وعند العاشرة قاد سيارته نحو نادي الأساتذة. كان النادي يغص بمجموعات كبيرة تجلس حول الطاولات الموضوعة في الرواق وفي الحديقة الواسعة حول أكواب الشاي والقهوة وزجاجات الليمونادة. وكان الناس ينتقلون بين الطاولات للنقاش مع أكبر عدد ممكن من الحاضرين. تحدث مزمل مع عدد من الحاضرين وكرر مقولاته في هدوء محاولاً كسب ثقتهم. كان عن قصد - يرتدي ملابس مدنية وقميص رياضي غير محشو في بنطاله. كان من ضمن من استمعوا لمزمل بروفيسور عمر محمد عثمان وبشير عبادي وأحمد عبد الحليم وموسى المبارك. وأخبر مزمل الجميع أن صغار الضباط قد تدخلوا ضد كبار القادة العسكريين ولكن كان كلامه يقابل بالشك. طفق يكرر لهم: «نعم لقد حكم الجيش البلاد، لكن

كان الضباط الصغار في نفس وضعكم. لم يكن بيدهم شيء، ولم يكن بمقدورهم فعل شيء. قد تتهمونا بعدم فعل شيء من قبل، ولكن هناك من الضباط من حاول فعل شيء، فمنهم من شنق عند فشل المحاولة، ومنهم من سجن. ولكنكم كنتم تعدون ما حدث صراعات داخلية داخل الجيش. أما الآن وقد ثار الشعب فإننا سنقف في صفه».

ورغماً عن أن المدنيين لم يكونوا علي قلب رجل واحد، إلا أن النقطة الجوهرية ظلت هي أن هناك بعض صغار الضباط الذين يؤيدون عودة الحكم المدني وضرورة أن تؤول السلطة إلى المثقفين والمهنيين، وليس للأحزاب السياسية القديمة.

أشار مزمل إلى أن المثقفين والمدنيين والعسكريين هم جميعا من صنع الثورة. لا يريد الناس تكرار الأخطاء التي سبقت قيام انقلاب ١٩٥٨م. بالتأكيد يمكننا أن نفعل أفضل من ذلك. وطفق يردد ويؤكد على ضرورة تخلي العسكري عن الحكم، ولكنه كان يصر على عدم صلاحية الأحزاب القديمة للحكم أيضا. كان الحل في نظره هو بقاء عبود على رأس الدولة بمعاونة مجلس استشاري ووزراء مهنيون مدنيون ووزير عسكري لوزارة الدفاع. وصرح في حديثه مع المجموعات المختلفة نحو مرتين بأنه يؤيد قيام وزارة مدنية خالصة، على أن يظل عبود على رأس الدولة حفاظاً على هيبة الجيش واحترامه. وعلل رأيه بالقول: «إذا تمت إزاحة عبود نهائياً فسيصبح السودان كنغو آخر. إننا نحتاج لعبود لنتخلص من المجموعة (المتعفنة)».

أعجَب كلام مزمل (أو بعضٌ منه) مستمعيه. بَيد أن بعضهم اعتبروه شخصاً غير جدير بالثقة، أو أنه يُستخدَم لدقّ إسفين بين الأحزاب السياسية وجبهة الهيئات.

وكانت مصداقية مزمل موضع تساؤل خاصة لدى موسى المبارك وأحمد عبد الحليم، اللذان أمطرا الرجل بوابل من الأسئلة. «من هم الضباط الذين تمثلهم؟ ولماذا لا تحضرهم هنا؟». ورأي مزمل أن هذه الأسئلة قاسية وظالمة. ولكن كان الرجلان يؤمنان بأنه من الحزم أن يكون المرء حريصا ومتشككاً وغير متهاون في تلك الأيام الثورية. لمس الحضور في نادي الأساتذة أن مزمل غندور كان يهدف إلى تلمس استجابة المدنيين لما كان يطرحه من أفكار، ولم يكن يرغب في «كشف» زملائه. كان الذين يتناقش معهم

مزمل مجموعة من أساتذة جامعة الخرطوم ومهنيين آخرين من مناصري الثورة، ولم يكونوا من أعضاء جبهة الهيئات المجتمعين في منزل الأمين. كان ممثلو الجبهة قد غادروا النادي وتوجهوا لأم درمان ولما استبان ذلك لمزمل سأل عن أعلى الأكاديميين مرتبة في النادي. ذهب أحدهم إلى نائب مدير الجامعة محمد عبد الله نور وقال له: «يريد أحد ضباط الجيش لقاءك». وتم تعريفه بمزمل والذي بادره بالقول: «أتيت لمناقشة مقترح إنهاء الإضراب وتكوين مجلس عسكري أعلى ووضع الوزارة بالكامل في يد المدنيين غير السياسيين من المثقفين الشرفاء». أجابه عبد الله نور: «هذا مثير للاهتمام، بيد أن الناس قد تخطوا مرحلة قبول أي شكل من أشكال الهيمنة العسكرية في الحكومة المقبلة». رد عليه مزمل: «ولكن فكر في حمام الدم. اللهم إلا إذا أوجدنا معادلة تكمل تسليم السلطة في وقار وهدوء دون المساس بسمعة الجيش. سيكون الجيش على رأس الدولة ولكن كل شؤون الحكومة ستكون من شأن المدنيين».

أجابه عبد الله نور بالقول: «لست المتحدث الرسمي باسم المنظمات المدنية. ولكن يبدو أنك وطني مخلص وأنا أكن كل التقدير للجيش. فلماذا لا تدلي برأيك للجميع وتدخل معترك نقاش حتى مع من تختلف معهم». رد عليه مزمل: «نعم سأفعل ذلك. خذني إليهم من فضلك». قام عبد الله نور وعميد الاقتصاد عمر عثمان بمرافقة مزمل إلى أم درمان حيث المجتمعين في منزل الأمين، حيث كانوا يكملون اختيار ممثلين من جبهة الهيئات للاجتماع بقادة الأحزاب المجتمعين في القبة. وكانت لجنة الممثلين مكونة من ١٢ شخصاً (عُرفت فيما بعد بلجنة الاثني عشر أو السكرتارية). ولم تكن هذه هي نفس السكرتارية المنتخبة في اليوم السابق لتنسيق شؤون الإضراب العام. كانت مهمة السكرتارية الجديدة هي التنسيق مع قاعدة الأحزاب لتنفيذ خطة (٨-٥-٢) لتكوين حكومة مدنية جديدة. ولم تبذل أي محاولة للمساواة بين ممثلي اتحادات المهنيين المختلفة في الاختيار للوزارة. تم التصويت على المرشحين في سرعة ويسر رغم الزحام والضجيج، لأن قادة الجبهة كانوا الاختيار المنطقي والواضح.

وعند الظهيرة اكتمل اختيار (١٢) شخص وهم: عابدين إسماعيل (عن المحامين)

وطه بعشر (عن الأطباء) وشيخ الأمين محمد الأمين (عن المزارعين)، وعلي طالب الله (عن الإخوان المسلمين)، وبابكر عوض الله وعبد المجيد إمام (عن القضاة) وحسن الترابي وعلي محمد خير (عن أساتذة جامعة الخرطوم) وممثل للمهندسين وممثلين عن العمال. لم يكن عدد من الذين تم اختيارهم موجودين فعلاً في الاجتماع، وكان أحد هؤلاء بابكر عوض الله قاضي المحكمة العليا.

وعند وصول مزمل غندور إلى منزل الأمين قبيل الظهيرة وجد أن أغلب الذين تم اختيارهم قد غادروا القبة. غير أن المكان كان ما يزال يمور بحركة وجلبة عاصفة. وبما أن غندور كان يرتدي ملابس مدنية فإن الكثيرين لم يدركوا أنه عقيد في الجيش. طلب الكلمة في غرفة الاجتماع الرئيسية ولم يأبه له أحد حتى تم تعريفه حيث أبدى الكثيرون تخوفهم وخوفهم من معرفته بمكان اجتماعهم السري. ولما عرفوا أن نائب مدير الجامعة عبد الله نور قد أحضره للاجتماع، صاح أحدهم مخاطباً عبد الله نور: «ما الذي تظن أنك تفعله؟». بذل مزمل جهداً كبيراً في تهدئة الحاضرين، وطلب منهم الاستماع لما سيقوله. خاطبهم بالقول: «في هذه اللحظات الحاسمة يجب على الجميع المشاركة. عندما تختتم الثورة (بالانتصار) وتعودون إلى أعمالكم في المستشفيات والمحاكم فسوف يعود كذلك قدامي السياسيين». كان البعض يود أن يسترسل الرجل في هذا الاتجاه، بينما رأى البعض أن مزملاً سوف يشق وحدة صف المدنيين. سُمح لمزمل بالاستمرار في مخاطبة الاجتماع، وكرر الرجل نفس مقولاته وذكر أنه يوجد في الجيش من يرغب في تغيير الحكم وعودة الديمقراطية بقيادة المثقفين وليس عُجُز السياسيين. لم يقابل كلامه بكثير من الترحاب. ظن الناس أن في حديثه خدعة، وأن من الخير لهم عدم التعامل بأي صورة من الصور مع الجيش ورجاله. ولم تكن الجلبة داخل الغرفة تسمح بسماع الرجل بصورة واضحة، بل أن من كانوا خارجها لم يكونوا يعلمون أن ضابط جيش هو الذي يخاطب المجتمعين. تكاثر المقاطعون لحديث مزمل مما أصابه بالإحباط ودفعه وقد نفد صبره لمخاطبة الجماهير بالقول: «وإذا لم تثقوا فيّ فلتذهبوا للجحيم». وانطلق من الغرفة وهو غضبان. استوقفه دكتور جعفر كرار وهو ناشط يعمل في وزارة الثروة الحيوانية

ومعه آخرين. وكان هؤلاء يرون أن فكرة انضمام عسكريين للثورة المدينة فكرة لا ينبغي الاستهانة بها أو رفضها دون تروٍ أو تفكير. حصل دكتور جعفر كرار على رقم هاتف مزمل ليتصل به عند الحاجة. ولكن رفض المجتمعون بعد مغادرة مزمل - اقتراحه على أساس أنه غير جدير بالنقاش. كان المزاج العام لدى المجتمعين معادياً لأي صفقة من أي نوع مع العسكر.

في نفس الوقت تقريباً كان كبار ضباط الجيش ينهون اجتماعاً في القيادة العامة لمناقشة ما هي الخطوة التالية التي يمكن أن يقوموا بها عقب فشل مبادرة وكلاء الوزارات وقرروا دون الإشارة لعبود - إنه ينبغي عليهم الاجتماع بقادة المدنيين لمناقشة أمر ملء الفراغ في الحكومة، واختاروا اللواء عوض واللواء الطاهر للقيام بالاتصالات اللازمة. اتصل عوض بالفريق عبود هاتفياً وأخبره عن اختيار الضباط له وللطاهر للقيام بمعرفة (ما / من الذي نجابهه). وافق عبود على ما عرض عليه وسأله عن مكان قادة المدنيين. لم يكن عوض يعلم الإجابة. قام عوض بالاتصال بوزير الداخلية السابق والذي أخبره أنهم في أم درمان. أكد رجال الشرطة السرية (وهم في جلاليبهم) الشكوك في أن قادة الأحزاب يجتمعون في قبة المهدي. بيد أن مكان اجتماع المهنيين لم يكن معلوما بالنسبة للسلطات. وكان الافتراض أنهما لم يكونا في نفس المكان.

وعند منتصف اليوم حضر الطاهر بقميص وبِنطال مدني، وعوض بملابسه العسكرية إلى قبة المهدي. وكان هناك ٨ أفراد من لجنة الاثني عشر قد حضروا قبل نصف ساعة للقبة. وكان ذلك هو أول اجتماع مشترك بين جبهة الهيئات والأحزاب السياسية. ولم يستقر المجتمعون على الاسم الجديد الذي سيطلق على الجبهة المشتركة بين الهيئات والأحزاب السياسية وأخيراً استقر الاسم على (الجبهة الوطنية المتحدة). كان الطرفان قد أكملا للتو عبارات الترحاب والمجاملة عندما دخل عليهم عوض والطاهر.

كان هناك مئات الرجال بجلاليبهم وعممهم البيضاء يجوبون الساحة الكبيرة حول القبة. ولم يكن منظر الضابط ببزته العسكرية في ذلك المكان أمرا متوقعا أو منتظرا، بل كان مصدر استفزاز لبعضهم. وأحاط بعضهم بسيارة عوض والطاهر وكادوا يفتكون

بهما. ثم ساد التعقل بعد حين بعد أن تعرف بعضهم على الرجلين وصلتهما بالأنصار. وهرول أحدهم للداخل لينادي على أحمد المهدي. قادهم أحمد المهدي - بعد الترحيب - بجانب طريق تظلله الأشجار يفصل قبة المهدي عن ساحة خضراء واسعة نضبت فيها خيمة كبيرة ذات أعمدة، كان قادة المدنيين يتخذونها مقراً لاجتماعاتهم. كان هؤلاء القادة يتحدّثون وهم يجلسون في مجموعات صغيرة على كراسي جلوس وثيرة.

مضي اللواءان في طريقهما مع أحمد المهدي وكانا يحييان من يمرا عليهم بهزة رأس أو تحية عابرة برفع اليد إلى أن وصلا إلى الإمام الصادق المهدي وإسماعيل الأزهري واللذان كانا يتحدثان مع بعضهما. وقف الرجلان لتحية القادمين. وبعد تبادل مطول للتحايا والسؤال عن الحال والأحوال تحدث اللواءان عن أنهما موفدان من الجيش للتفاوض مع قادة المدنيين، وسألا عمن هم قادة المدنيين. وأضاف الطاهر متسائلاً: «علمنا أن هناك مجموعتين». رد عليه الصادق المهدي: «كلا. كلنا جميعاً هنا... تفضلوا». وأخبر الضابطان بأن هناك الآن جبهة موحدة اسمها «الجبهة الوطنية الموحدة»، وهي تتكون من حزب الأمة والوطني الاتحادي واتحادات ونقابات المهنيين والإخوان المسلمين والشيوعيين والعمال والمزارعين واتحادات الطلاب واتحادات المرأة. وهنا تدخل أحمد السيد حمد بعد أن أغفل الصادق المهدي ذكر اسم حزبه قائلاً: «وحزب الشعب الديمقراطي. وأنا هنا أمثله».

تحدث الطاهر وعوض مع بعض الحاضرين في «ونسة/ دردشة» عابرة، وقالا إنهما يمثلان الجيش. كان الطاهر هو المتحدث الأساس، وقال إنهما هنا بناء على رغبة الفريق عبود. لقد كان قراره المُذاع على راديو أم درمان اختياراً جيداً من بين خيارين. كان بإمكان الجيش أن يحكم بقوة السلاح وأن يقتل الناس أو أن ينسحب من الحياة السياسية. ثم هدأ التجمع في القبة. علق الطاهر وعوض بكلمات متحفظة محسوبة وقال الطاهر: «كل الذين تجمعوا هنا لديهم رغبة واحدة هي التخلص من الحكم العسكري، وبعون الله سوف يحدث هذا. لقد أتينا لوقف نَزْف الدم. وبما أن الناس قد أجمعوا على ضرورة قيام حكم ديمقراطي فإننا لا نرى داعياً ليقف الجيش ضد هذه الرغبة».

كانا قد أعطيا المجتمعين الإحساس بأن - الفريق عبود في وضع حرج وحساس، ولكنه الآن في وضع يمكنه من تشكيل حكومة مدنية، ويريد التشاور مع قادة المدنيين بهذا الخصوص، وأن الجيش يريد سماع صوت المدنيين.

رد عليهما بعض قادة المدنيين شاكرين لهما حضورهما. وانتهت زيارة الرجلين بصورة شرفية احتفالية. تلا ذلك مواصلة النقاشات حول اقتراح الضابطين تقديم بعض قادة المدنيين لعبود في القصر. كان الضابطان قد سلماهما رقم هاتف الاتصال عندما يكونوا جاهزين للقاء. ذهب الضابطان في معية بعض قادة حزبي الأمة والوطني الاتحادي لسيارتهما. نصح لهما الضابطان بضرورة تضمين مندوب ختمي في الوفد الذي سيقابل عبود. ثم توجه عوض والطاهر بعد ذلك إلى بحري لمقابلة السيد علي الميرغني زعيم الختمية، وأخبراه وابنه محمد عثمان عن تفاصيل لقائهم في قبة المهدي. رد عليهم علي الميرغني بأنه لا يدري ما الذي يحدث، أو ليس متأكدا تماماً من حقيقة ما يجري؟ أوضح الرجلان لعلي الميرغني أن مندوباً من حزب الشعب الديمقراطي لديه ممثل في اجتماعات القبة. رد الميرغني بأنه سيعمل جاهداً على أن يدرس الموقف وأن يتخذ الإجراءات المناسبة للحفاظ على سلامة وأمن البلاد.

سرت هناك شائعات أخرى تخوَّف منها المدنيون. كان الأمر يتعلق بما أذيع من راديو أم درمان عصر ذلك اليوم، ولم يكن كثير من الناس - خاصة المجتمعين في القبة - قد استمعوا له. أذيع بين المارشات العسكرية التي كانت تُذاع في راديو أم درمان (بواسطة مهندسين متطوعين) بيان يدعو المجلس المركزي للانعقاد في ديسمبر، ودعا البيان الجماهير المُضربة عن العمل للرجوع إليه.

وكان من ضمن الذين استمعوا للبيان أعضاء جبهة الهيئات بنادي الأساتذة والذين كانوا في انتظار نتائج اجتماعات زملائهم في أم درمان. غضبوا من البيان إذ عدوه تراجعاً وهزيمة لهم. كان الافتراض هو أن البيان الثاني لعبود قد جبّ ما قبله، وظنت قلة منهم أن في الأمر خطأ ما، أذيع بسببه بيان قديم، لم يكن هناك أحد يمكنه التساهل في الأمر وعدوه تهديدا حقيقياً.

وصلت أخبار هذا البيان وما دار في مؤتمر عبود الصحفي إلى أعضاء الجبهة الوطنية المتحدة عند خروجهم من قاعة الاجتماعات في القبة. كانوا مع الخمسة العائدين من القصر بروح عالية ملؤها التفاؤل والظن الحسن والوعد بمفاوضات قريبة.

تمت مناقشة الخطة ٨ – ٥ –٢ لشغل الحقائب الوزارية. ووجد أن كل الأطراف كانت موافقة عليها. تمت أيضاً مناقشة أمرين دون الوصول لنتيجة حاسمة من الذي سيتولى رئاسة الدولة، وما هي مدة حكم الحكومة الانتقالية؟

وسمعوا الآن ما ذكره عبود في مؤتمره الصحفي، وما أحدثه من قلق وضيق الذي أحدثه ما قال. كان العديد من رجال الأحزاب وجبهة الهيئات يجوبون ساحة القبة، وكانوا يرغبون في معرفة عما إذا كان عبود سيتراجع عن قراراته. وهل كانت القوات المسلحة صادقة فيما عبرت عنه للجماهير؟ على الأقل لم يكن ما قاله عبود عن «مجلس استشاري»، وعن عباراته الغامضة بشأن حسن بشير نصر يتماشى مع ما أبداه من مشاعر طيبة خلال لقائه مع مندوبي الجبهة الوطنية المتحدة.

رأى البعض في لقاء مندوبي الجبهة الوطنية الموحدة بالفريق عبود خيانة ومحض تكتيك من قبل العسكر القصد منه تعطيل الثورة وكبح جماحها. والآن سينشأ مجلس عسكري أعلى جديد. رأى كثير من أعضاء جبهة الهيئات أن الأمر يستلزم مزيداً من الضغط على النظام العسكري. ودعا دكتور جعفر كرار ومعه آخرون قادة الأنصار لجلب مناصريهم المسلحين للخرطوم. ثم انفض اجتماع جبهة الهيئات عند السادسة مساءً، وانتشر المجتمعون في الخرطوم وأم درمان ولم يذهبوا بالضرورة لبيوتهم. ولكن أحد أعضاء لجنة الاثني عشر حاول دعوة أعضاء الجبهة للانعقاد ولم يكن ذلك ممكنا عملياً. وأشيع أن جبهة الهيئات ستعقد اجتماعاً في صباح اليوم التالي في قاعة مجلس الجامعة.

ظل عدد قليل من النشطاء في الجبهة في حالة انعقاد حتى ساعة متأخرة من الليل. وخيمت مسحة من التفاؤل على الكثيرين منهم لعدم معرفتهم بعد بما جاء في مؤتمر عبود الصحفي ومضوا يتناقشون في أسماء الوزراء حسب مقترح ٨ – ٥ –٢. وكانت

العقبة الكؤود هي أن بعض المهنيين المرشحين كانوا معروفين بانتماءاتهم الحزبية أكثر من انتماءاتهم النقابية. كان التنظيم السري للجنوبيين يحاول جاهداً تحديد أسماء مرشحيه وإيصال أسماء المرشحين للقادة المدنيين. وبقيت قيادة الحزب الشيوعي السوداني سعيدةً بدورها القيادي في تنظيم مظاهرات الجماهير في الشوارع، إلا أنها كانت أيضاً تدرك قلة حيلتها أو ضعف قدرتها فيما يتعلق بمجريات الأحداث في اجتماع جبهة الهيئات بمنزل الأمين في أم درمان، وفي قيادة جبهة الهيئات. وكان هذا مما ضايق أحمد سليمان المحامي الشيوعي الذي كان قد خرج من السجن قبل أيام. صرح وهو في منزل عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي: «لماذا نترك حسن الترابي ليقود الثورة؟ لماذا ندعه يسرق الأضواء؟» والتفت إلى الحاضرين وقال لهم: «لماذا لم تشاركوا في ندوات الطلاب عن مشكلة الجنوب؟». كان هو حينها نزيل سجن كوبر. وكان عبد الخالق محجوب يُعد من أكثر الشخصيات السياسية من ناحية الشخصية والحضور (الكاريزما). ورد عبد الخالق على أحمد سليمان قائلاً: «يجب أن توجه هذا السؤال إلى زروق. هو من كان عليه أن يذهب». كان حسن الطاهر زروق ناظر المدرسة السابق وأحد المخضرمين في الحزب غائباً عن ذلك الاجتماع، لذا فقد تم تجاوز ذلك الموضوع.

كانت اجتماعات تلك الليلة تبحث في أمر البيان الذي أذيع من راديو أم درمان والذي يدعو أعضاء المجلس المركزي للانعقاد. كان المحامي شوقي ملاسي (الذي قضي يوم السبت الماضي في جولات مكوكية بين القضاة والمحامين ليتوحدوا أمام مبنى القضائية) قد قام بتعبئة طلاب في جامعة القاهرة فرع الخرطوم، والجبهة العربية (القوميين العرب) في جامعة الخرطوم، ومضى هؤلاء يهتفون مطالبين بالوحدة العربية وشعار «وحدة – حرية – اشتراكية». وفي حوالي التاسعة مساءً كان نحو تسعين طالباً من هؤلاء الطلاب يجتمعون في الداخلية التي تقع جنوب كلية القانون في جامعة الخرطوم.

وكان شوقي ملاسي يرى أنه إذا استمرت الأحداث على المنوال الذي تسير عليه فسوف لن تنجح الثورة. وكان يرى أنه لابد من تسيير أكبر عدد ممكن من المظاهرات حتى لا تنخدع الجماهير بمعسول كلام عبود، ودعوته (المريبة) للمجلس المركزي

للانعقاد. لقد تعلموا الطرق التي تقوم السلطات بها بمنع أو تفريق المظاهرات منذ يوم الأربعاء (٢١ أكتوبر)، وهم على ثقة في أنهم سيتغلبون عليها. كذلك وضح أن سلطات الأمن قد تعبت من ملاحقة المتظاهرين. وكانت تكتيكات شوقي تتضمن ألا يزيد عدد المتظاهرين عن خمسين شخصاً، يمكنهم التفرق والالتئام مرة أُخرى بسرعة عند مواجهة الشرطة أو رجال الجيش.

كان أعضاء الجبهة الوطنية المتحدة الذين بقوا في القبة يرغبون في الحصول على توضيحات من عبود حول موقفه الأخير. وحاولوا الاتصال الهاتفي به أو بمن كانوا معه في القصر. وغضب عابدين إسماعيل غضباً شديداً عندما أخبره من رفع سماعة الهاتف من الطرف الأخرى وقال له إن عبود مريض الآن، وإن بقية الضباط ليسوا موجودين في تلك اللحظة. وأخيراً أفلح حسن الترابي في محادثة العميد محمد إدريس عبد الله، الذي حاول تهدئة مخاوف رجال الجبهة. وقال لهم أنهم لا ينبغي أن يحملوا ما جاء في مؤتمر عبود الصحفي أكثر مما يحتمل، إذ أن المؤتمر كان قد سبق الإعداد له من قبل اتصال الطاهر وعوض بالجبهة الوطنية المتحدة في القبة. ولم يستطع عبود أن يتذكر ذلك الوضع الجديد لذا قال ما قال. نزل ذلك التوضيح عليهم برداً وسلاماً. ولكن كان الشارع في حالة ترقب وتأهب وقلق. استطاع بعض من لديهم أجهزة راديو قوية التقاط اشارات متبادلة بين رجال الجيش سمع فيها الناس أوامر بضرب الرصاص الحي وقتل المتظاهرين. وإزادت حركة سيارات الجيش في الشوارع وزادت التعزيزات التي تحرس كبري النيل الأزرق والأبيض والمناطق الحساسة الأخرى. وما أن حلت الساعة العاشرة مساءً حتى كانت الشوارع هادئة تماماً، خلا بعض الحوادث المتفرقة والتي كانت تحدث فيها بعض الحرائق في الشوارع الفرعية البعيدة عن الشوارع الرئيسية. وكان شارع الطابية بقرب القيادة العامة يموج بالسيارات القادمة والمغادرة. واختلط في مبنى القيادة الضباط الذين أتوا لمعرفة ما يحدث مع الضباط الذين أتوا لفعل شيء ما.

وغادر الطاهر وعوض ومحمد إدريس عبد الله القصر في حوالي الثامنة مساءً وذهبوا للقيادة العامة في سيارة عسكرية واحدة. ولم يتبادلوا الكثير من الأحاديث أثناء ذلك

المشوار. لكن عوض كان يرغب في معرفة المزيد عما هو هذا المجلس العسكري الجديد؟ نفي الطاهر ما قاله عبود من أن فكرة المجلس الجديد هي من بنات أفكاره وأصر على أن الفكرة أتت من رأس عبود نفسه. وهنا سأل عوض العميد محمد إدريس عبد الله: «محمد إدريس: لماذا وافقت على ذلك؟» أجاب العميد الطاهر بأن هذا هو ما يريده عبود. شعر عوض أنه راح ضحية خدعة قذرة ضده. ولكن كانت يده مغلولة عن فعل أي شيء. كان يدرك أن هناك بعض المعلومات التي تغيب عنه. ما هي نوع السلطات التي سيحظى بها هذا المجلس الجديد؟ كيف سيتم اختيار أعضائه ومن سيقوم بالاختيار؟ وعند وصولهم لمبنى القيادة العامة دخلوا مع ضباط آخرين كانوا أيضاً في القصر في لقاء وفد الجبهة القومية المتحدة. تناقشوا فيم يمكن فعله الآن وعن موعد اجتماعهم القادم. رسموا خطة عاجلة عامة تستند إلى الشروط التي حددها عبود وهي أن يبقى عبود على رأس الدولة وألا تُترك قيادة الجيش للمدنيين. ويجب إبقاء وزارتي الداخلية والدفاع بيد العسكر.

وبعد ذلك دلف عوض إلى مكتب العميد محمد إدريس عبد الله. ولما صارا بمفردهما في المكتب أصر عوض على معرفة المزيد عن المجلس الجديد المقترح. قال محمد إدريس إن المجلس سيكون مجلساً عسكرياً استشارياً، ولكنه لا يدري إن كان لذلك المجلس صلاحيات تنفيذية في أعمال الحكومة مثل المجلس المحلول. وأشار إلى أنه قد يكون مجرد إعادة هيكلة للقوات المسلحة. أخرج محمد إدريس فجأة ورقة من درج مكتبه وقال: هذه هي نتيجة تصويت مختلف الأفرع. كانت قد أجريت قبل مدة انتخابات وكان في الورقة نحو ١٤ أو ١٥ اسماً. كان كثير من الضباط المذكورين هم من الرتب الوسيطة كالعقداء. وكان أقل الضباط نيلاً للأصوات هو اللواء حمد النيل ضيف الله ومحمد إدريس نفسه.

كان أغلب المختارين من الرتب الصغيرة أو المتوسطة. وكان اسم مزمل غندور في الصدارة. إذن لماذا قام بالتآمر لفضح وتخريب مخطط المجلس العسكري الجديد؟ لا شك أنه كان يشاطر صغار الضباط رغبتهم في إزالة كل مظاهر الحكم العسكري. كان

موجودا طوال اليوم في حالة اجتماع ونقاش متصل مع زملائه العسكريين ومع المدنيين أيضاً. المشكلة تكمن في أنه في الوقت الذي كان يسعى فيه لتقويض قيام مجلس عسكري جديد، لم يكن يعلم أنه على رأس المنتخبين لذلك المجلس.

كانت الجهود التي يقوم بها مزمل للجمع ما بين زملائه العسكريين الذين كانوا يحملون نفس أفكاره وبين المدنيين واضحة بائنة. كان نشاطه الوقاد أشبه بحمم بركان تتناثر من قمة جبل مقبل على الانفجار. لم يكن اسم حسن بشير نصر من ضمن المذكورين في القائمة، بيد أنه لم يكن مستبعدا من اللعبة بعد، وكان يداوم على الاتصال مع من يظن أنهم من مناصريه عندما استسلم لضغوط الضباط من الرتب الصغيرة والوسيطة.

كان حسن بشير نصر يتوقع أن يساعده ذلك في الصعود للقمة مرة أخرى وهزيمة أعدائه.

ومن ناحية أخرى كان عبود ما يزال يواصل الاتصال الهاتفي بحسن بشير، ويستمع أيضاً للطاهر ومحمد إدريس عبد الله وبقية الضباط الذين تحدوه. كان مبدأ عبود هو الحصول على موافقة ومباركة من يعمل حوله وليس الانفراد باتخاذ القرارات. بيد أن السياسيين الكبار الذين تعاملوا معه (مثل المحامي محمد أحمد المحجوب) كانوا يعلمون أن الرجل شديد المكر. كانوا يعلمون أن الفريق عبود مثخن الجراح الآن، لكنه لم ينته تماماً بعد.

وسرت توقعات ليل الثلاثاء بين المتواجدين بنادي الأساتذة بأن حسن بشير نصر في ورطة عظيمة. غير أن أحداً لم يكن يعلم على وجه اليقين ما هي ورطته بالتحديد. كان النادي يغص بأساتذة جامعة الخرطوم والمهنيين الآخرين الذين أشعلوا نار الثورة مع أصدقائهم الجدد، وبقوا بالنادي في انتظار أخبار جديدة من مندوبيتهم في القبة بأم درمان. حضر إلى النادي في حوالي السابعة مساءً بعض الصحفيين الذين حضروا مؤتمر عبود في القصر وجاء في حديثهم للناس أن عبود محاط بستة من الضباط أعلاهم رتبة هو اللواء الطاهر عبد الرحمن الذي أشيع أنه أحضر فرقة أو كتيبة من حامية الشرق في اليوم

السابق. كان يُظن أن المجموعة التي تقف إلى جانب عبود يمثلون المدفعية والإشارة والمهندسين، وسرت شائعة بأن ثمة انقلاباً قد حدث ضد العناصر الموالية لحسن بشير نصر، بينما لم يصدق البعض ذلك باعتبار أن الرجل أقسى وأقوى من أن يُتلاعب به.

إذا كان هناك تدبير لانقلاب عسكري وتكوين مجلس عسكري جديد فهل سيشكل هذا خطراً على الثورة؟ أم أن هناك انقلاباً مؤيداً للمدنيين؟ لقد تكونت جبهة وطنية موحدة قامت باتصالات مع رجال الجيش. ولكن هل تعامل معهم رجال الجيش بنية صادقة. هل يمكن للانقسامات داخل الجيش أن تهدر مكتسبات الجماهير، وأن تهدد سلامة وأمن البلاد.

كان القادة المدنيون أيضاً مشفقين من أن حالة الأمن في الخرطوم وأم درمان في حالة تقارب الانهيار الكامل. كان الجنود يحرسون المصارف والكباري والوزارات والأماكن المهمة الأخرى، إلا أن الجماهير كانت في حالة ثورة وهياج عام. كان حماسهم دافقاً ولكنه حماس يعوزه الهدف والتصويب.

لقد كان الإضراب العام ناجحاً بيد أن يد المخربين كانت قد اندست بين الجماهير فصارت السيارات الخاصة تُحصب بالحجارة في الطرقات دون تمييز.

وكان القادة المدنيون أيضاً يخشون من الجنود الذين كانت لديهم أوامر بإطلاق النار لقتل المتظاهرين. وقد حدثت بالفعل حالات قتل عشوائي، ربما بيد جنود أصابهم الفزع فانطلقت أصابعهم تطلق على الزناد تلقائيا. لقد صار الموقف الآن أكثر خطورة. فقد ظل أولئك الجنود في حالة تأهب قصوى على مدى الستة أيام الفائتة. وهم يرتدون الخوذات الفولاذية و(لبس خمسة) تحت شمس لافحة تفوق حرارتها ٣٨ درجة مئوية في النهار. لم يعرفوا للراحة أو النوم طعماً. تماماً كما في أفلام رعاة البقر القديمة.

بدا مؤكداً أن الخدمة المدنية والآخرين من المضربين عن العمل سوف يلتزمون بما يقوله قادة الجبهة الوطنية المتحدة، ولكن من يضمن رجال الجيش والجماهير المنفلتة في الشوارع؟.

الأربعاء ٢٨ أكتوبر | من الصباح إلى الليل

حملت صحف صباح هذا اليوم غضب الجماهير وقلقها. انتقد الناس بشدة المؤتمر الصحفي الهزيل الذي عقده عبود وسرت بين الناس إشارات تدعوهم للعودة للتظاهر في الشوارع. واستمر الإضراب العام وظل مطار الخرطوم مغلقاً. ولم يكن ممكناً الاتصال الهاتفي أو البرقي خارج نطاق الخرطوم. وانقطع ارسال راديو أم درمان عند الساعة الحادية عشرة صباحاً مع هتافات الوداع من الفنيين المتطوعين (عاشت الثورة). وسارع الذين كانوا قد أفرغوا براميل المياه التي كانوا قد ملأوها تحسباً إلى إعادة ملئها وقام بعض الذين تفتح أبواب منازلهم على الشوارع الرئيسية بتدبير مخارج لهم عبر بيوت جيرانهم من الخلف.

واصطفت الكثير من السيارات في صفوف طويلة للتزود بالوقود، وملء جوالين للطوارئ. ونضبت محطات الوقود وأغلقت بعد ذلك ورغم أن إضراب العمال في أتبرا قد شل حركة القطارات، إلا أن القليل منها هنا كان ينقل بعض المواد الضرورية من بورتسودان وبدت تلك المواد في النفاد بسرعة.

لم تكن أعداد الجماهير في هذا اليوم كبيرة كما كان الحال بالأمس. بيد أنهم كانوا أكثر شراسة وهم يجوبون الشوارع متظاهرين. وانطلق طلاب مدارس المؤتمر والأهلية والأحفاد يقصفون رجال الشرطة بالحجارة، والذين ردوا بإطلاق الغاز المسيل للدموع. وأحيانا كانت تسمع أصوات إطلاق الرصاص. أصيب أحد المارة في شارع الصاغة

بطلق ناريّ مما أدى لوفاته. وأصاب رصاص أحد رجال الشرطة -الذين كانوا يقومون بحراسة محطة شل للوقود في أم درمان - امرأة خرجت للبحث عن طفلها.

خرجت سيارات منذ صباح هذا اليوم تحمل رجالا يهتفون بمكبرات للصوت. (إلى القصر حتى النصر). وشعارات أخرى. لم تكن الجموع في حاجة لمن يحثها على التظاهر وتكاثر عدد المتظاهرين مع مرور الوقت.

صار وسط الخرطوم مكاناً خطراً. وعُلّقت حول محطة سيارات الأجرة لافتاتٌ كُتب عليها (تفرّقوا وإلا سنطلق النار). وظل المتظاهرون في وسط الخرطوم في حالة كرّ وفرّ بسبب الغاز المسيل للدموع وطلقات الرصاص التي ظل يطلقها رجال الشرطة الذين يجوبون المكان. كان واضحاً أن ذلك اليوم لم يكن يوماً للتسوق. اشتعلت النيران في بعض المحلات الصغيرة وقام بعض أصحاب المحلات بإغلاقها تحسباً من النيران والتخريب. كانت كل المظاهر تدل على أن الإضراب قد وجد الطريق أمامه ممهداً.

وأثناء كل ذلك كانت تتم مفاوضات عاجلة بين مجموعات من العسكريين والمدنيين كل على حدة. وكان قادة الأحزاب السياسية يجتمعون مع بعضهم البعض ومع مستشاريهم الرئيسيين. واجتمع بعضهم بقادة النقابات وقادة الهيئات الاثني عشر والذين تم انتخابهم في اليوم السابق. وقبل أن ينضموا للقيادة الوطنية الموحدة.

لم يستمر اجتماع اللجنة الوطنية الموحدة طويلاً. أصر المهنيون على أن ينال كل حزب من الأحزاب السياسية الخمس صوتاً واحداً مهما كان عدد ممثليهم في الاجتماع. ولم يعترض ممثلو الأحزاب كثيراً على هذا الأمر إذ كانوا قد وافقوا من قبل على ذلك المبدأ في تمثيل كل حزب من هذه الأحزاب بوزير واحد في الوزارة المدنية المقبلة مع اختيار ثمانية وزراء من جبهة الهيئات اثنين من الجنوبيين، مع ملاحظة أن عدد المبعوثين لذلك الاجتماع من جبهة الهيئات كان أقل من اثني عشر.

كان هناك إحساس عام بضرورة العجلة رغم أنه لم تكن هناك أجندة عاجلة لدى الجبهة الوطنية الموحدة. ولم يكن لدى تلك الجبهة ما يمكن أن تعمله سوى تنسيق

جهود الأحزاب السياسية مع جبهة الهيئات. وكانت القيادة السياسية لدى جبهة الهيئات والأحزاب تعاني من التفكك. فلم يتم تقرير شيء ما.

دُعي أعضاء الجمعية العمومية لجبهة الهيئات لاجتماع في قاعة مجلس جامعة الخرطوم الواقعة أمام مبنى إدارة الجامعة في الطابق الثاني. وكانت تلك القاعة هي ذات المكان الذي كان الأساتذة قد عقدوا فيه اجتماعهم الحاسم في الأسبوع السابق والذي تمت فيه الموافقة على الخروج في موكب تشييع القرشي. كانت المجموعات المهنية التي بعثت بممثلين لها لاجتماع الجمعية العمومية تعقد اجتماعاتها الخاصة، وكان أساتذة الجامعة كذلك مجتمعين في القاعة (١٠٢) بكلية الآداب، بينما كان المهندسون في حالة اجتماع شبه دائم بنادي الأساتذة الذي يبعد خطوات قليلة فقط من مبنى الإدارة. وكانت هذه المجموعات ترسل بين وقت وآخر من يستطلع مستجدات الأمور في اجتماع قاعة مجلس جامعة الخرطوم، بينما كانت بعض الشخصيات المعروفة لتأييدها للثورة منذ يومها الأول تدخل مباشرة إلى المجتمعين في قاعة المجلس. وكان هناك طبيب أطفال يقف بالباب يصد غيرهم من الدخول. ولكن من يحق له الدخول إلى القاعة؟ ثار سؤال حول هذا في ذلك الاجتماع. اقترح أحدهم أن يسمح فقط لمن كان له نشاط مضاد للحكومة قبل إذاعة عبود لبيانه مساء الاثنين. اعتبر البعض أن ذلك يضيق واسعاً ويستبعد الكثير من الناس. لذا تم الاتفاق على السماح بالمشاركة لكل مجموعة نشطت على الأقل قبل يوم الأمس في الاجتماع الذي عقد بمنزل الأمين. وبذا تم، وبكل احترام، منع ممثلي «أنصار السنة» ذوي اللحى الطويلة.

بدأ تنظيم جبهة الهيئات ضعيف التنظيم بيد أنه كان فعالاً. وكانت القيادة العليا للجبهة تتكون من نحو عشرة أشخاص يمثلون ما يعرف بالأمانة (أو السكرتارية أو اللجنة) بيد أن الأمر صار مثيراً للحيرة والاستغراب إذ أن هؤلاء العشرة كانوا أعضاء أيضاً في لجنة الاثني عشر التي أُنتخبت في منزل الأمين بأم درمان. كانت المشكلة تبرز عندما يقرر عقد اجتماع للجنتين فيحتار العضو لأي اجتماع يحضر.

فمثلاً ذهب نقيب المحامين عابدين إسماعيل إلى أم درمان مباشرة لحضور اجتماع

الجبهة الوطنية الموحدة. بينما لم يذهب القاضيان بابكر عوض الله وعبد المجيد إمام وحضرا اجتماع جبهة الهيئات.

وكان بابكر عوض الله قد تغيّب عن أغلب الاجتماعات الرئيسية يوم الثلاثاء. ولكنه اليوم يرأس الاجتماع. بدأ الاجتماع بنحو ثلاثين من الممثلين والذين صبوا جام شكوكهم حول الحكم العسكري، وعبروا عن أن مؤتمر عبود الصحفي قصد منه الخداع وكسب الوقت. تبادل الناس أخباراً تفيد أن سفارات الدول الأجنبية قد نصحت رعاياها بملازمة المنازل وعدم مغادرتها وأن تلك السفارات تفكر جدياً في إجلاء رعاياها عن البلاد.

تَنادَى بعض المجتمعين بضرورة مهاجمة القصر الجمهوري. وساد الاجتماع بعض الهرج والمرج والاحتجاجات. وأخيراً تمخض الاجتماع عن محاور ثلاثة دون ترتيب ودون تنسيق مسبق - كانت هذه المحاور المختلطة هي:

١. للجماهير الحق في التشكيك في نوايا الحكومة وأن الوضع يسوده الغموض غير المريح. هل حازت الجماهير على نصر على الحكومة؟ وعلى كلٍ، فإن عبود مازال على سدة الحكم، ولم يؤد حل المجلسين إلى أي نتائج حقيقية. لذا فإن المطلب الأساس الآن هو قيام حكومة جديدة.

٢. يتطلب تكوين حكومة جديدة سرعة فائقة. اقترح البعض أن يتم، وعلى الفور، اختيار حكومة مدنية وتخطي عبود. ودعا آخر لقيام حكومة مدنية من ثلاثة وزراء، إذ أن اختيار ثلاثة وزراء سيكون أكثر سهولة من اختيار وزارة كاملة. وكان الاقتراح في البدء أن يُكوّن الوزراء الثلاثة مجلساً ورئيساً للدولة يختار وزراء جدد. وصار الاقتراح الآن أن يحل ذلك المجلس محل الفريق عبود في إدارة شؤون البلاد، غير أن الاجتماع فشل في اختيار ثلاثة أشخاص. بيد أن آخرين عاودوا اقتراح ثلاثة أشخاص مثل الصادق المهدي وبابكر عوض الله وإسماعيل الأزهري. بيد أن الأغلبية كانت تؤيد اختيار ممثلين اثنين أو أكثر من المهنيين. ورد اسم طبيب الأمراض النفسية طه بعشر أكثر من مرة - وكان

الرجل رئيساً للجمعية الطبية- كان الافتراض هو أن يرأس الوزارة بابكر عوض الله أو عابدين إسماعيل.

٣. تتطلب إزاحة عبود وإجباره على التنازل ضغطاً شعبياً كبيراً. فَهمت مختلف الفئات الحاضرة للاجتماع كلمة (ضغط) بوجوه عدة. تصوّر البعض أن (الضغط) لن يتم إلا باقتحام القصر الجمهوري، بينما تصوّر البعض أنه يعني محاصرة القصر فعلياً وإثبات أحقية المواطنين الأخلاقية في نيل حكم ديمقراطي.

كانت فكرة (الضغط الشعبي) فكرة ملموسة لدى المجتمعين. إنها ما كان يدعو المجتمعون له ويؤدونه بنجاح تام رغم قلة خبرتهم في العمل الجماهيري.

بَيد أن موكب تشييع القرشي والمظاهرة العارمة أمام مبنى القضائية كانتا قد دفعتا بحركة الجماهير للأمام. وجلب حضور جماهيري كثيف مساء الإثنين الكثير من الكرامة والفخر والقوة. كانت فكرة (الضغط الشعبي) تتضح أكثر فأكثر. وكان الشعار الأكثر بريقاً بين الحاضرين هو (إلى القصر حتى النصر). وسرى الشعار بين الجماهير المتعطشة كالنار وسط الهشيم. وبدأ أعضاء جبهة المهنيين في إخبار من هم خارج الاجتماع بما يحدث. فكان يبرز بين فينة وأخرى واحد من قاعة الاجتماع ويقف على الشرفة مخاطباً الجماهير المنتظرة في فناء الطابق الأرضي. وبلغت أعداد الجماهير المنتظرة المئات وهم يقفون ويتحدثون وينظرون وينتظرون جديد الأخبار. وتمضي جماعات وتأتي أخرى ويصمتون عندما يبرز أحد القادة لمخاطبتهم من شرفة الطابق الأول. كان من ضمن الذين خاطبوا الجماهير بابكر عوض الله وعبد المجيد إمام وآخرين. وصار شعار (إلى القصر حتى النصر) هو الشعار الأقوى في تلك اللحظات. تنادى آخرون بحصار القصر والاستيلاء عليه. وتساءل أحد المهندسين والذي تصادف حضوره من نادي الأساتذة عن المقصود بكلمة (الحصار) رد عليه أحدهم «نجلس حول القصر ونحيط به». ولم يأبه الجميع إلى أن مفهوم الحصار قد يُساء فهمه.

ناقشت الجمعية العمومية كيفية إزاحة هيمنة العسكر. يجب تحديد سقف زمني لذلك الغرض. تم الاتفاق على تحديد ساعة معينة للتجمع أمام القصر. وحددت

الساعة الخامسة عصراً كموعد للتجمع. وقبل اختتام الاجتماع طلب من بابكر عوض الله وطه بعشر التوجه لأم درمان لإخبار الأحزاب السياسية ما تم الاتفاق عليه. وبعد مغادرتهما للاجتماع تركزت المناقشات على تعبئة الجماهير من مختلف أرجاء العاصمة وجلبها لمحاصرة القصر. واقترح عبد المجيد إمام أن يذهب كل واحد من منطقة معينة لتعبئة جماهير تلك المنطقة. انفض الاجتماع حوالي الساعة الثانية عشر. ومع خروج القادة خاطب الجماهير أحد الخطباء المؤثرين الذين كانوا يخاطبون الجماهير المنتظرة بين فينة وأخرى وختم خطبته القوية بالهتاف (إلى القصر حتى النصر). وهتفت الجماهير الحاشدة مرددة ذلك الشعار. كان أحد المستمعين والمشاهدين لذلك الحدث هو عميد الاقتصاد عمر محمد عثمان، والذي عاد لتوه من جولة في وسط الخرطوم. أسرع عمر عثمان إلى نادي الأساتذة حيث أخطر سكرتارية جبهة الهيئات بالفوضى التي كانت تعم منطقة وسط الخرطوم، حيث كان المتظاهرون يقومون بحرق السيارات ويشعلون الحرائق وكان قد رأى بنفسه حريقاً قرب شارع القصر وحانة «جي بي». ولم يكن وصوله لنادي الأساتذة سهلاً إذ اقتضى الأمر أن يقود سيارته نحو محطة السكة حديد جنوباً حيث لم تكن هناك تجمعات كبيرة من المتظاهرين سوى نحو ١٠٠ - ٢٠٠ متظاهراً، وكانوا يهتفون بالشعار الشهير (إلى القصر حتى النصر). فكّر عمر عثمان في أن هؤلاء حمقى إذ كيف يتأتى لعشرات من المتظاهرين مواجهة مئات من العسكر المدججين بالأسلحة. أكد الرجل للسكرتارية أن الوضع اليوم يختلف جداً عن الوضع في اليوم السابق، عندما كانت الشوارع تعج بالآلاف من المتظاهرين. كانت هناك قلة من المتظاهرين تقوم اليوم بممارسة عنف يُخشى من امتداد آثاره.

كان قرار إخراج الجماهير قد سبق اتخاذه وظلت الهيئات تبذل أقصى جهدها لإخراج المزيد من الناس للشوارع نحو القصر الجمهوري. وكانت الخامسة هي الموعد المضروب. وأنضم عمر عثمان إلى الآخرين الذين خرجوا لتعبئة الجماهير وحثها على الزحف نحو القصر.

عهد لشوقي ملاسي بمنطقة الخرطوم بحري. كان قد فهم أن المطلوب هو أن تقوم

الجماهير بالزحف نحو القصر وحصاره والبقاء هناك حتى يتنازل عبود عن الحكم. كان الشارع يغص بالجماهير. طاف ملاسي بالسيارة الفيات الصغيرة التي استلفها من نسيبه بين كتل الجماهير التي تزحم الشوارع والتي لم يتردد أحد منها في التقدم نحو الكوبري في الطريق نحو الخرطوم. وبالقرب من السينما الوطنية أحاطت الشرطة بعربة الفيات ومن كان يحيط بها من المتظاهرين وأخبرتهم بأنهم رهن الاعتقال. فشل ملاسي في إقناع رجال الشرطة بأنهم لم يكونوا يهاجمون أحداً أو أي شيء. أخيراً تم إطلاق سراحهم وانطلقت الجماهير نحو القصر بينما ذهب ملاسي لنادي الاساتذة.

توجه نحو القصر أيضاً طلاب من جامعة الخرطوم. كانوا مجتمعين في القهوة قرب ملعب كرة القدم قبالة نادي الأساتذة. قبل اختتام اجتماع جبهة الهيئات بقليل أخرج هاشم التني (أحد النشطاء من ليلة الحادي والعشرين من أكتوبر) ورقة وقرأ منها (بعد أن صعد على أحد الكراسي). قال إنه يجب على الجميع التوجه للقصر إلى حين الانتهاء من المفاوضات وحتى يسلم العسكر الحكم إلى الجبهة الوطنية المتحدة.

ذهب الطلاب لنادي الأساتذة حيث استمعوا للمزيد من الخطب والهتافات، وانضم لهؤلاء المزيد من الطلاب الذين كانوا يمشون على شارع الجامعة والذي يؤدي مباشرة إلى القصر الجمهوري. كانوا على درجة عالية من الحماس والقلق.

حاول طه بعشر وبابكر عوض الله عند مغادرتهم اجتماع جبهة الهيئات تفادي التجمعات وهما في طريقهما لأم درمان. وعند وصولهما لوسط الخرطوم سمعوا صوت إطلاق نار بدا أنه آتٍ من جهة القصر. ذكر بعشر أن ذلك قد يكون عملية تمويه مقصودة تهدف لإخراج عبود من القصر عن طريق النهر وربط ذلك بحركات سيارات الجيش التي رآها وهما في الطريق.

كان بعشر وبابكر يتخوفان من أن يقوم الجيش بإغلاق كوبري أم درمان لمنع الآلاف من أهالي أم درمان من الوصول للخرطوم. عبرا الكوبري دون كبير عناء ووجدوا الآلاف من الناس في طريقهم للخرطوم. وعند قرب حديقة الموردة أجبرت الجماهير الرجلان على إيقاف عربتهما والنزول منها وتعرف عليهما بعض المارة فأقنعوا الجماهير

الغاضبة بأن الرجلين إنما هما ممثلا المهنيين. نصحا المتظاهرين بالسير في مجموعات صغيرة حتى لا يدفعا السلطات إلى إغلاق الكوبري ويحرمونهم من المشاركة في المسيرة نحو القصر.

سار بعشر وبابكر عوض الله نحو قبة المهدي وهناك لم يجدا أحدا في غرفة الاجتماعات. إذ كان اجتماع اللجنة الوطنية الموحدة قد أُجل منذ بعض الوقت. وتساءل الرجلان: أين ذهب الجميع؟ وبعد بعض البحث اكتشفا أن ممثلي الأحزاب موجودون في منزل الصادق المهدي الضخم. كان هناك مبارك زروق (الوطني الاتحادي) وأحمد السيد حمد (الشعب الديمقراطي) وحسن الترابي (الإخوان المسلمون) ونقيب المحامين عابدين إسماعيل. وكان الصادق في مكان آخر في المنزل يتحدث مع بعض قادة الأنصار وبينما كان بعشر وبابكر في انتظار أن يفرغ الصادق لهما اطلعا البقية عن المظاهرات في الخرطوم وزحف الجماهير نحو القصر. ظن عابدين إسماعيل عندما رأى بعشر وبابكر يدخلان الغرفة انهما أتيا متأخرين لحضور اجتماع اللجنة الوطنية الموحدة، ولكن سرعان ما علم أنهما كانا يحضران اجتماع الجمعية العامة لجبهة الهيئات والتي كانت قد رفضت مبدأ التفاوض مع العسكر وأصرت على ذهاب الحكم العسكري دون شروط. ذكر بابكر عوض الله أن التفكير الآن قد انحصر في اختيار مجلس ثلاثي (غير حزبي) لحكم البلاد، وأنه ينبغي اختيار هذا المجلس بسرعة باعتباره الحكومة الجديدة دون الحاجة لمرحلة انتقالية.

انتفض حسن الترابي بشدة ضد هذا الاقتراح. شكك ابتداءً في أن الجمعية العامة لجبهة الهيئات قد قررت مثل ذلك الاقتراح. وأضاف أنه حتى لو حدث مثل هذا فإنه يشكك في صحة تمثيل كل النقابات في الاجتماع، وذكرهم بالحكومة الانتقالية التي يفترض أن تحضر للانتخابات العامة. وخص بابكر عوض الله بالحديث مذكراً إياه بأنه كان قد وقع على الميثاق الذي ورد فيه ذكر الحكومة الانتقالية. رد عليه بابكر بالقول إن الأمور قد تغيرت وأن الثورة معرضة لكيد العسكر وخداعهم، وأن أموراً قد استجدت في اجتماع جبهة الهيئات. صرح بابكر بأن قيام حكومة مؤقتة سيكون أمراً عسيراً، وأنها إن قامت فستكون حكومة ضعيفة جداً.

استمر النقاش حتى دخل الصادق المهدي وتوقف الكلام في أمر الحكومة الانتقالية. حينها رن جرس الهاتف وتوالت الاتصالات الهاتفية ولم يتح لأحد النقاش في أي أمر. تركزت كل الاتصالات الهاتفية حول إطلاق النار الذي تم قبل ساعات أمام القصر. ذكر المتصلون بالهاتف أن رجال الجيش أطلقوا النار على المواطنين وحدثت مجزرة قُتل فيها الكثيرون وجرح المئات.

حدثت المجزرة أمام المدخل الرئيسي للقصر من الجهة الجنوبية في نهاية شارع القصر عند تقاطعه مع شارع الجامعة. كان إطلاق النار هو ما سمعه طه بعشر وبابكر عوض الله وهما في طريقهما إلى أم درمان. كان الأمر يتعلق بقتل المواطنين وليس عملية تمويه لإخراج عبود من القصر.

كان هناك مئات المتظاهرين في الحديقة الواقعة في الجانب الشرقي أمام القصر. وكانت هنالك مجموعة صغيرة من حوالي ١٠٠ - ٢٠٠ متظاهر يسيرون نحو القصر من منطقة وسط الخرطوم نحو شارع القصر تحت شمس النهار القائظ. استظل بعض الناس بأشجار شارع الجامعة من هيب حر ذلك اليوم. وكانت تلك المجموعات الصغيرة على وشك أن تلتحم بالمتظاهرين أمام حديقة القصر. وكانت هناك مساحة واسعة بين المتظاهرين وبين مدخل القصر. كان مدخل القصر محروساً بعربات مدرعة «من نوع صلاح الدين».

لم تكن مجموعات المتظاهرين القادمين من أم درمان وبحري قد وصلت بعد أمام القصر. انتشر حول القصر جنود مدججون بالأسلحة أمام شارعي القصر والجامعة. كانت سياسة الجنود، كما ظلت منذ أيام، هي إما التفرق أو إطلاق النار. لم يكن المتظاهرون يحملون أي رايات أو أغصان الأشجار وبين حين وآخر كان البعض يهتف (إلى القصر حتى النصر).

أصابت صدمة إطلاق النار فجأة الجميع. كان من شهود ذلك الحدث ثلاثة أشخاص خرجوا من تلك الواقعة دون أن يصابوا بأذى. كان هؤلاء هم المهندس سيد عبد الله سيد والطالبين أحمد إبراهيم علي وأحمد العبيد.

كان سيد عبد الله سيد أحد قلائل المهنيين الذين أتوا لساحة القصر راكباً سيارة ونجح في الوصول عبر التسلل من الشوارع الخلفية والجانبية إلى قرب القصر. وأوقف سيارته بالقرب من عمارة أبو العلا (عند تقاطع شارع الجامعة والقصر) وما أن صف سيارته هناك حتى بدأ إطلاق النار على الفور. سمع الطلقات في شكل دفعات ثلاث، ثم في شكل طلقات متفردة. انطلق بعض الناس مهرولين في اتجاه الجامعة وجرى بعضهم صوب الجنوب. رأى أجساداً ملقاة على الأرض مضرجة بالدماء في حديقة القصر وفي شارع الجامعة.

كان الطالب أحمد ابراهيم علي يهتف في شارع الجامعة عندما بدأ إطلاق النار، لم يكن ثمة إنذار. وبغريزة التدريب العسكري الذي ناله في الثانوي انبطح أرضاً، أو ربما قد يكون الرعب قد ألقى به أرضاً. وبدأ يفكر وهو منبطح على الأسفلت، وخيل إليه أن إطلاق النار لن يتوقف. كان الرجل الواقف أمامه ينزف بغزارة. ورأى مدرعات صلاح الدين منتشرة أمام القصر. كان المتظاهرون يفرون في كل اتجاه في الشوارع الجانبية ويتقهقرون نحو المدينة. وكانوا يمرون أمام جنود لم يكونوا يطلقون النار.

كان الطالب أحمد العبيد في وسط المعمعة، كان من ضمن المتظاهرين المتجهين صوب القصر. كان يقف نحو عشرين ياردة فقط من المدخل الرئيس، وعلى القرب من مدفع منصوب خلف جدار القصر. رأى جنوداً يسدون الطرق قرب الكنيسة الأنغليكانية والتي تجاور القصر من جهة الشرق.

أتى لوري (كومر) للشرطة باهت اللون من الجهة المغلقة لحديقة القصر، وقفز منه رجال الشرطة واصطفوا جميعا وخلفهم بعض الضباط. لم ير أحمد العبيد أي أثر لسيارات الجيش قرب كومر الشرطة. وفجأة بدأ رجال الشرطة في قذف المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع، وحدث هرج ومرج أعقبه إطلاق نار كثيف. أبصر أحمد العبيد الجنود خلف جدار القصر يطلقون النار من بنادق آلية. لم يكن الجنود خارج القصر يطلقون النار. وفّر الجدار بعض الحماية ضد الرصاص لمن كان في الجوار. ورأى أحمد أمامه شخصاً يرتدي جلابية مصاباً بطلق ناري ترنح ثم سقط على الأرض. تعاظم

صوت إطلاق النار. وازداد عدد الذين يسقطون مضرجين بدمائهم. زحف أحمد العبيد نحو نافورة الماء في الحديقة ولم يجد له مكاناً يختبئ فيه، إذ أن العديد من المتظاهرين كانوا مكدسين فيها. توقف برهة ليفكر فيما يمكن أن يفعله، شاهد عربة مصفحة تسير في شارع الجامعة عند التقائه بحديقة القصر. كانت العربة تسير ببطء نحو مدخل القصر الرئيسي. وقف جنديان على الجانب الآخر من الشارع يطلقان النار من بندقية آلية وكان هناك ثلاثة من الجنود في جانب آخر من الحديقة قرب شارع القصر، كان أحدهم منبطحاً على الأرض في وضع إطلاق النار من آلة ضخمة. بيد أن أحدا منهم لم يكن يطلق النار. وبالقرب منهم كان هناك رجال شرطة توقفوا لتوهم عن قذف علب الغاز المسيل للدموع. وقفوا وعلى وجوههم بعض الاندهاش. وهم ينظرون للجموع الفارة. لم يحاول أحد منهم أن يلاحق أحد من الفارين. كانت الأجساد النازفة في كل مكان في الحديقة. أيقن أحمد العبيد انه لن يصل بيته سالماً أبداً. تلفت ثم أطلق ساقيه للريح نحو عمارة أبو العلا. إذ كانت هي أقرب مكان يمكن الالتجاء إليه. كان عليه أن يتخطى الرقاب ويجري بين الأجساد النازفة المتناثرة على الأرض. وصل إلى أعمدة المبنى وتخفى خلف أحدها لنحو دقيقة. كان قد وصل للعمارة في نحو ثلاثين ثانية أو أقل. في هذا الوقت كانت هناك سيارة مصفحة تطلق النار عندما انطلق الرصاص من القصر. ولكنها الآن تفعل نفس الشيء.

كان هناك بقرب أحمد رجل مصاب بطلق ناري في يده يصرخ من الألم طالباً العون. تحرك أحمد نحو مقهى (أتني) ومنه لشارع الجمهورية قرب السفارة الأمريكية. أتت سيارة نقل وحملت الرجل المصاب ومعه آخرون إلى المستشفى.

وكان هناك رجل شرطة في سيارة صغيرة يطلق النار قرب دوار «سانت جيمس» في شارع الجمهورية. جرى أحمد نحو دوار «سانت جيمس» ومنه اتجه في اتجاه الجنوب الشرقي إلى دوار آخر قبل أن يتوقف. كان ما يزال يسمع صوت طلقات نيران متقطعة.

كانت الجموع الواقفة عند القصر قد هرولت راجعة عندما بدأوا يسمعون أصوات إطلاق النار. أصابت الطلقات الطائشة بعض المتظاهرين وكان من ضمن هؤلاء رجل

كان بقرب سينما كولوزيوم. ووصل مئات من هؤلاء المتظاهرين إلى محطة السكة حديد. ولما أحسوا بأن إطلاق النار قد توقف بدأوا في الرجوع إلى القصر، ولكن بدا أن حماسهم الناري بدأ يبرد مع اقتناعهم بعدم جدوى ما يقومون به. كانوا قلة. وهناك وقف بعض سائقي الأجرة وهم يطلبون ممن يرغب في الرجوع إلى بيته ثلاثة أضعاف الأجر المعتاد.

ظل الزعماء السياسيون السبعة المجتمعون في منزل الصادق المهدي يتلقون مكالمات هاتفية مزعجة. هاتف عبد المجيد إمام من نادي الاساتذة بابكر عوض الله وأخبره عن المجزرة وأكد له تخوفاته من عدم التزام العسكر بوعودهم. لم تعط أغلب هذه المكالمات تفاصيل وافية عما حدث. وكان الشيء المؤكد الوحيد هو أن الجيش قد قام بقتل الكثير من المواطنين. قرر الرجال السبعة أخذ زمام المبادرة. حاولوا الاتصال الهاتفي بعبود في القصر. بيد أنه لم يكن موجوداً هناك أو لم يكن راغباً في الحديث معهم. لم يكن في الواقع موجوداً في القصر. قاموا بالاتصال بالقيادة العامة وتم تحويلهم إلى اللواء الطاهر الذي اقترح عليهم الحضور للقيادة العامة على الفور. وافقوا على ذلك وفي الطريق إلى القيادة توقفوا عند نادي أساتذة الجامعة حيث نصحوا الجميع هناك بضرورة تهدئة الأوضاع والحفاظ على الهدوء والسكينة. وقبل الساعة الثانية ظهراً كانوا في شارع الطابية وبقرب القيادة العامة. وفي ذات الوقت كان المصابون يصلون إلى مستشفى الخرطوم وبحلول الثالثة عصرا كانت ساحة القصر خالية من أي مصاب أو قتيل. بيد أن تلك الساحة كانت تعج بالدراجات المهشمة والزجاج المكسور والأوساخ والبقايا من كل نوع. كانت تربة الحديقة الجافة قد امتصت دماء الجرحى والقتلى، بيد أن آثار الدم كانت بائنة على شارع الجامعة والشوارع المتفرعة منه.

قدر الأطباء أن واحداً وعشرين من الضحايا الذين حُضروا للمستشفى قد قضوا مصرعهم عند إطلاق النار عليهم أمام القصر. لم يكن أحد يعلم بالعدد الذي قتل وتم نقله لمكان آخر. وكانت التقديرات المتحفظة تشير إلى أن ما لا يقل عن ثلاثين شخصاً قد قتلوا في تلك الظهيرة. وحتى إذا كان العدد يفوق ذلك التقدير فإن العدد يظل أقل بكثير مما كان يمكن يحدث لو ظل الجنود يطلقون النار على الحشود. أصيب الكثيرون

بإصابات مختلفة، لكن لم تحدث إصابات كالتي حدثت لطلاب الجامعة في يوم الأربعاء السابق، عندما أصيب بعض الطلاب إصابات بالغة كسرت فيها عظام ومزقت أعضاء. ونتجت الإصابات عند المتظاهرين أمام القصر من التدافع الذي حدث عقب إطلاق النار. احتاج ثلاثون من الجرحى لعمليات جراحية عاجلة. واستغرقت تلك العمليات ما لا يقل عن اثنتي عشرة ساعة، وظل الجراحون والأطباء يعملون بلا انقطاع حتى فجر اليوم التالي.

وكما حدث مساء الأربعاء المنصرم فلقد امتلأت ساحات المستشفى وغرفها بالناس مما أدى إلى بعض التعطيل في مهمة إسعاف الجرحى، وسبّب القلق للعاملين قليلي العدد بالمستشفى. ومضى الناس يتساءلون في غضب عن سبب إقدام العسكر على تلك المجزرة. وكانوا غالباً ما يلقون باللوم على اللواء حسن بشير نصر. زعم بعض الناس أنهم سمعوا صوت الأوامر تلقى على الجند عن طريق راديو لاسلكي أتى من داخل القصر، بينما زعم آخرون أن الأوامر قد صدرت من حسن بشير نصر شخصياً، الذي كان - كما يزعم البعض- في القصر وشاهده بعض المتظاهرين.

أنزعج الأطباء من نوع الجروح التي لحقت بالمتظاهرين إذ أنها لم تكن تشبه نوع الجروح التي خلفتها -مثلا - الذخيرة التي استعملت في الحرب العالمية الثانية. إذ أن الرصاص المعتاد يحدث ثقباً عند النفاذ وثقباً عند الخروج من عضو ما. أو تكسير للعظم نتيجة لصدمة الرصاص المغطى بالنيكل. كانت نتائج الأشعة السينية والفحص الجراحي يشير إلى أن نوع الذخيرة التي أصابت المتظاهرين في ذلك النهار هي نوع (دم دم dumdum) المحرمة دولياً بحسب ميثاق جنيف. تقوم هذه الفصيلة من الرصاص عند ارتطامها بجسم ما بالانفتاح تماما كما تنفتح مظلة المطر. ولربما تكون تلك الذخيرة من النوع الرخيص الذي يستخدم في التدريب. وعموماً كانت الجروح التي أحدثت في ذلك النهار مقززة وصعبة التنظيف والرتق.

وعلى الرغم من صمت راديو أم درمان فان نبأ تلك المجزرة قد عم وانتشر بين الناس. وأصيب الناس بالذعر مما سمعوه. وانتشر الفزع والارتياع كالوباء بين المواطنين.

وبكت النساء في البيوت بكاءً حاراً على من قتل أو جرح، وكأنهن من أقرباء الموتى والجرحى. وكانت كثير من الفتيات قد شاركن في المسيرة التي زحفت نحو القصر، وأصيبت في ذلك النهار من الناشطات الشيوعيات محاسن عبد العال.

وشارك الجنوبيون أيضاً في مظاهرة القصر. حكى أحد أساتذة الجامعة من الدينكا أنه رأى جنوبياً فصل الرصاص جسده لنصفين. كان ذلك الرجل ومعه مراسلة يعمل في الجامعة في مقدمة المتظاهرين (وليسوا في وسطها) كما حذرهم قادتها السياسيون. ذكر الأستاذ الجنوبي بحرقة وألم شديدين: «لقد أطلق الغاز المسيل للدموع والرصاص في وقت واحد». فالذي أطلق ساقيه للريح أصابه رصاص الموت، ومن وقع على الأرض فقد نجا مع بعض الجروح أو الكدمات. كان ذلك الشاب الجنوبي قد أصيب بوابل من الرصاص في بطنه أوقعه على الأرض، وواصل من أصابه إطلاق النار عليه مرات ومرات.

وكان القادة في مبنى القيادة العامة قد تلقوا نبأ إطلاق النار مباشرة من القصر، ولكن لم يسمعوا لذلك الحدث تفسيراً. كانوا قد أصدروا أوامر بضرورة الالتزام بالنظام وحفظ الهدوء والسكينة، بيد أنهم، وتحت ضغط من صغار الضباط، كانوا قد وجهوا الجنود والضباط بألا يستخدموا الذخيرة الحية للقتل إلا عند الضرورة، وكحل أخير جدا.

تصوروا أن ذلك الفعل لابد أن يكون قد تم تحت تأثير إثارة غير محتملة من الجماهير المتظاهرة، إلا أنهم أيضاً كانوا يحتاجون لمزيد من الايضاح حول ما حدث. وتساءلوا عما ستكون عليه صورة التعامل مع المدنيين من بعد هذا الحدث.

لم يكونوا يوافقون على الرأي القائل بأن حسن بشير نصر هو من أصدر أوامر القتل إذ أن الرجل كان ساعتها منهمكاً في العمل في القيادة العامة. وكان قد أتى من داره ومضى يعمل في هدوء وهو يظن أن قيادة البلاد لابد عائدة إليه. كانت خطته هي العمل والتعاون مع العميد محمد إدريس عبد الله وصغار الضباط (المتمردين) لاحتواء أي انقلاب أو تمرد على السلطة. وكنائب للقائد العام فإن في استطاعته أن ينال تأييد كبار

الضباط (عدا منافسيه بالطبع) والذين كانوا لا يعلمون شيئاً عن مجرى تلك الأحداث كلها.

غير أن سفن حسن بشير نصر لم تجر كما تشتهي ريحه، فلقد أخذ صغار الضباط زمام المبادرة ولم يمنحوا حسن بشير التأييد الذي كان يتوقعه. وكذلك لم يظفر بتأييد وعون كبار الضباط رغم أنه كان يتوقع ذلك. كان كبار الضباط غاضبين بسبب ما اعتبروه تنازلاً مهيناً مفاجئاً من قبل عبود للمدنيين. لم يكونوا غاضبين فقط من قرار عبود بل أيضاً من الطريقة التي أدار بها الأزمة والقرار. كان عبود يقرر بنفسه ودون مشورة أحد ما يود فعله، أو يلجأ إلى موافقة جماعية من المجلس الأعلى. بيد أن قراره هذه المرة كان مفاجئاً وسريعاً لأسباب لا يعلمونها، ولأن لحسن بشير علاقة خاصة معلومة مع عبود فإن كبار الضباط كانوا عاتبين أيضاً على حسن بشير نصر. بيد أن ضباطاً مثل الطاهر وعوض ومحمد عبد الله إدريس وغيرهم (والذين كانوا على علم بخبايا الظروف التي اتخذ فيها عبود قراره) نجوا من مزاج الضباط العاتب لأنهم ما كانوا من دائرة عبود الخاصة، ولا من مستشاريه المقربين.

اجتمع حسن بشير في الصباح مع الضباط أملاً في تسويق ما يراه حول الموقف، ثم اجتمع بعد ذلك الضباط بدونه، وحدثت نقاشات طويلة ولكن دون تصويت. أرسل إليه بعد نهاية الاجتماع الضباط بعض زملائهم ليخبروه بكل احترام أنه لم يعد يحظ بمساندتهم، وأنهم - للحفاظ على كرامته- لا يودون الدخول في تصويت. أتى حسن بشير نصر للاجتماع وألقى خطبة قصيرة جاء فيها أنه يعلم أنه ليس مرغوباً فيه، وأن وحدة الجيش هي الأهم بالنسبة له، وأنه يتمنى لهم النجاح. لم يكن لحسن بشير من طريق غير هذا. ولما تيقن أنه صار بدون سلطة ذهب لبيته في الحلفايا وخرج من «اللعبة»، بينما بقي في الملعب آخرون.

برع العقيد مزمل غندور في اللعب ببعض الكروت المتوفرة لديه. ذهب صباحاً إلى نادي أساتذة الجامعة كما فعل بالأمس. وصادف ذلك عقد الجمعية العمومية لجبهة الهيئات لاجتماعها في قاعة مجلس الجامعة. كان أساتذة الجامعة يعقدون اجتماعاً في القاعة

١٠٢ بكلية الآداب، ولكن بقي في النادي بعض قادة العمل السياسي من الأساتذة، وكان بعض هؤلاء على استعداد للاستماع للعقيد غندور. عبر لهم العقيد عن تأييده لقيام حكومة جديدة بوزراء مدنيين (عدا وزارة الدفاع) واشترط أن يكون الوزراء من المهنيين وليسوا من السياسيين القدامى وكان هذا الشرط مما يرحب به بعض مستمعيه. وكان غندور يصر على أن يظل عبود رئيساً للبلاد وهذا مما لم يعجب كل مستمعيه. وتطور الأمر إلى جدل حاد وتطور الجدل إلى شجار عنيف صرح غندور بعده مهدداً بأنه إذا لم يرق لهم الأمر فإن العسكر سوف يقومون بفعل ما يرغبون فيه بطريقتهم.

وعند حوالي الثانية ظهراً وصل وفد القادة السياسيين والنقابيين إلى مبنى القيادة العامة وكان بانتظارهم في قاعة عبود بالطابق الثاني مندوب من القادة العسكريين. وبعد تبادل القليل من كلمات الترحيب العابرة والمجاملات بدأ العسكر في كيل الاتهامات للمدنيين بأنهم تسببوا في مجزرة اليوم. قالوا ضمن ما قالوه: «لماذا تحرك الناس من الجامعة إلى القصر؟ لقد ماتوا دونما سبب. لقد كنا نتفاوض». رد المدنيون على الهجوم بالشك في أن العسكر لم يكونوا يتفاوضون حقا، وإذا كانوا يرغبون في التفاوض فليبدؤوا ذلك الآن.

جلس الطرفان متقابلين وبينهما طاولة خشبية ثقيلة ذات سطح لامع. أغلق بابا الغرفة الكبيرة من الجانبين مما زاد من كفاءة التكييف في الغرفة. كان مظهر الغرفة العامة يوحي بجو نادٍ عريق بكراسيه الوثيرة وخريطتين كبيرتين معلقتين على الجدران.

كان الوفد العسكري يتكون من نفس الأشخاص الذين كانوا في المؤتمر الصحفي بالأمس مثل اللواء الطاهر وعوض والعميد محمد إدريس عبد الله والعقذاء الجاك والباقر ومزمل.

تم طرح كل الاسئلة الصعبة: أي نوع من الحكومة ستكون؟ وما الذي ستفعله هذه الحكومة؟ تعالت الأصوات والصراخ أحياناً ولكن كان الهدوء يعود عندما يُحرز بعض التقدم في الإجابة عن الأسئلة الصعبة المطروحة. كان إقرار مبدأ التفاوض في حد ذاته يعد انجازاً، ولكن تأرجح الموقف ما بين الاستمرار في التفاوض والوصول إلى

حلول وبين العودة للصراع. كان واضحاً أن احتمال الفشل كان كبير جداً! أصر الوفد العسكري على أن يظل عبود رأساً للدولة بعد تغيير الحكومة، بينما اعتراض الوفد المدني على ذلك. وعبر أكثر من نصف الوفد المدني عن رفضهم القاطع لذلك. وأضاف الوفد العسكري شرطين آخرين وهما الاحتفاظ بوزارة الدفاع للعسكريين، والعفو عن كل العسكريين. ولم يكن هناك من اعتراض للجيش على ما يطالب به المدنيون.

بدأ تصور كل من الوفدين العسكري والمدني لما سيصير عليه الوضع يتضح شيئاً فشيئاً. تماماً كما تتضح اللوحة مع تقدم الفنان في رسمها. كان موقف المدنيين ينطلق من «الميثاق الوطني» الذي توافقت عليه كافة القوى الوطنية المدنية، والذي يدعو للعودة إلى الحكم الديمقراطي بقيام حكومة مؤقتة ذات ثمانية وزراء من جبهة الهيئات وخمسة وزراء من الأحزاب السياسية واثنين من أبناء الجنوب. وعلى الحكومة المؤقتة أن تحضر لقيام انتخابات ينتخب فيها أعضاء جمعية تأسيسية تكون مهمتها صياغة دستور ديمقراطي جديد. وإلى ذلك الحين سيتم العمل بدستور ١٩٥٦م بعد تعديله ليناسب الميثاق الوطني.

وأفاض المدنيون في شرح لماذا يفضلون دستور ١٩٥٦م على دستور ١٩٥٣م المؤقت، وعن رغبتهم في إدخال تعديلات عليه مثل تضمين الدستور استقلال القضاء واستقلالية الجامعة. هنا صار الحديث (قانونياً) أكثر مما يجب مما دعا الوفد العسكري لطلب محامٍ. كان الوفد المدني مكوناً من سبعة أفراد، أربعة منهم من القانونيين الضليعين وهم بابكر عوض الله ومبارك زروق وعابدين إسماعيل وحسن الترابي. وكان من الوفد العسكري الوحيد المؤهل قانونياً هو مزمل غندور، بيد أن الوفد أصر على وجود محامٍ مختص.

أعلن بابكر عوض الله عن معارضته لاختيار أبو رنات كمستشار قانوني. اقترح أعضاء الوفد العسكري أن يكون المحامي أحمد عتباني هو مستشارهم، إذ أنه هو الذي صاغ دستور ١٩٥٦م. كان العتباني مقبولاً من الطرفين. اتفق على تأجيل الاجتماع حتى التاسعة مساءً حتى يمكن إخطار وإحضار العتباني وحتى يتمكن الطرفان من الرجوع

لقواعدهما وسرعان ما صارا يعرفان عند تلك القواعد بـ (مجموعتي التفاوض).

لم تجعل جدية الجيش في الدخول في التفاصيل القانونية أي فرد غير واقعي بخصوص الفروقات الضخمة بين المواقف المبدئية عند العسكر وعند المدنيين.

كان وضع عبود حرجاً. كان الجيش متفائلاً بأن رفض الوفد المدني لرئاسته للدولة لم يكن رفضاً قاطعاً، بل أن الصادق المهدي سأل عن مدى السلطات التي ستمنح لعبود، وجاراه في السؤال بعض أفراد الوفد المدني الآخرين مما يؤكد أن هناك فسحة للمفاوضات حوا هذا الأمر.

بيد أن رفض جبهة الهيئات المطلق لفكرة تنصيب عبود رأساً للدولة كان قائماً، وكان يمثل ما يمكن اعتباره (خطاً أحمر) لا يمكن تجاوزه بيد أن زعماء الأحزاب السياسية لم يناقشوا باستفاضة في هذا الأمر مع زعماء جبهة الهيئات، ولم يبد هذا الأمر مهما إذ لم يتطرق إليه أحد في ذلك الاجتماع. انصب الاجتماع على طلب الوفد العسكري أن يحصل الجيش على وزيرين في وزارتين هامتين من الخمس عشرة وزارة المقترحة في الميثاق الوطني. وأجبرت الأحداث المتلاحقة الناس على تجاوز ذلك الاقتراح واستبداله بمقترح تشكيل وزارة من ثلاثة أشخاص. كذلك ثار خلاف بين الوفدين في أمر مطالبة المدنيين بالرفع الفوري لحالة الطوارئ في البلاد وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين. وكان تحفظ الجانب العسكري مبنيا على خطورة الموقف في الجنوب وتعريف من هو المعتقل السياسي؟ أيشمل ذلك الارهابيين والجنود الذين شاركوا في انقلابات فاشلة؟ وبالنسبة للموضوعات التي كانت على الطاولة.

الأربعاء ٢٨ أكتوبر | الليل المتأخر

غادر وفد التفاوض المدني نادي أساتذة جامعة الخرطوم حوالي التاسعة مساءً وتوجهوا نحو مبنى القيادة العامة للقاء وفد القوات المسلحة، وتفرق باقي الجمع من النشطاء المدنيين نحو منازلهم، كانوا في غاية الانهاك والتعب، بل كان يشعر بعضهم بارتباك وبلبلة حيال الخطوة القادمة، كان عليهم الانتظار وترقب ما ستسفر عنه نتائج المفاوضات مع العسكر. بقي في النادي بعض هؤلاء النشطاء أملاً في البقاء قرب «مكان الحدث» وانتظاراً لأوبة الوفد المفاوض من القيادة العامة وظلوا ينصتون لإذاعة أم درمان والتي عادت للبث حتى تنقل للناس أنباء المفاوضات بين العسكر والمدنيين. لم تذع أم درمان شيئاً سوى مارش عسكري واحد لا يتغير، واعلانات قصيرة متتالية إلى حوالي الثانية صباحاً. عندها أقفلوا المذياع بينما لم يعد أحد من المفاوضين المدنيين.

كان المحامي محمد أحمد المحجوب (أحد زعماء حزب الأمة) يقوم باتصالات هاتفية من داره وكان شديد الإيمان أن الوطن يمر بمرحلة عصيبة خطيرة. علم من مصادره الخاصة أن العسكر سيصرون على تكوين مجلس عسكري أعلى جديد، ربما يتكون اعضاؤه من نفس الوفد العسكري المفاوض. حاول الاتصال بالقيادة العامة مراراً إلى أن أفلح أخيراً في الوصول عبر الهاتف للعميد محمد إدريس عبد الله، والذي نفى له هذه الشائعات نفياً قاطعاً. ولما لم يرجع الوفد المدني المفاوض بعد مرور عدة ساعات للمنتظرين في النادي قام دكتور حسن عمر أحمد والقاضي عمر عبد العاطي بالمرور على

مبنى القيادة العامة في سيارة الأخير وبالصدفة شاهدوا بابكر عوض الله وهو يخرج من مبنى القيادة ويتجه نحو سيارته. كانت الساعة تشير الى الثالثة صباحاً. لحقوا به وتبين لهم أن معه في السيارة المحامي عتباني. توقف الجميع عند أحد الأرصفة حيث أخبرهم بابكر عوض الله بأن الأمور تسير سيراً حسناً، وأنه ذاهب إلى منزله لينال قسطاً من الراحة. لم يشف ذلك غليل من سألوه فزادهم بأنه لا يقبل أن يظل عبود رئيساً للبلاد. كان يتحدث بصورة عامة مبهمة وإن لم تخل لهجته من رائحة احباط. سأله أحدهم عما إذا كانوا سيوافقون على إعطاء قادة العسكر حصانة ضد المحاكمة، فتردد ثم قال: «حسناً...» وهنا تدخل عتباني وقال: «حسناً. إنها ليست حصانة بالمعنى. ليست حصانة جنائية». ومضى يتحدث قليلاً عن «بعض التحفظات حول بعض الأمور السياسية». بعدها تحرك بابكر وعتباني ومضيا إلى سيارتهما.

وفي نفس الوقت تقريباً وصلت بعض الأنباء المشجعة والمؤكدة لمكتب صحيفة «الأيام» حيث كان بشير محمد سعيد وقليل من زملائه ينتظرون الأخبار على أحر من الجمر. كان النبأ المؤكد هو أن المفاوضات تسير في طريق تصفية النظام العسكري.

كان التقدم الذي أحرز خلال ساعات الست الماضية في المفاوضات كافياً لإعطاء نبأ تصفية النظام العسكري مصداقية كبيرة. بيد أن المزاج العام وسط المفاوضين أنفسهم كان يعكس حقيقة أن الطريق مازال طويلاً وعسيراً. وكثيراً ما كانت تعترض طريقهم عقبات وعقبات، وأن الضوء لم يلح بعد في ذلك النفق المظلم الطويل. أصاب الكلل والتعب جميع من شاركوا في تلك المفاوضات الطويلة والتي بدأت في ليل الاربعاء. كان من عادة كثير منهم أن يؤدي صلاة العشاء وينام بعدها. ولكن هذه المفاوضات بدأت عند التاسعة مساءً وأصابهم دون استثناء - الإرهاق والجوع والسهر.

كان الصراع المرير على السلطة يدخل أسبوعه الثاني وكلت العيون من ساعات الانتظار والترقب الطويلة. صعب على البعض التحكم في أفكاره من التشتت في ردوده من عدم التركيز.

وكان الشخص الوحيد الذي لا يزال «نشطاً» هو المحامي عتباني الذي استدعاه

الوفد العسكري المفاوض كمستشار قانوني. كان قد شارك بهمة في جمع توقيعات القضاة والمحامين ولكن فيما عدا ذلك فقد قضى أياماً هادئة نسبياً. وعلى النقيض من ذلك كان «أبو رنات» قد قضى أسبوعاً عصيباً، إذ أنه كان جاهزاً للاستدعاء من قبل عبود في أية لحظة. لم يشعر بمرارة عندما لم يختره العسكر مستشاراً قانونياً لهم إذ كان يعتقد أن ذلك الاختيار يعطي العسكر مستشاراً إضافياً يتميز بالكفاءة والخبرة.

وقبل أن يقبل عتباني تكليف العسكر له اشترط أن يقبل به الوفد المدني المفاوض أيضاً، وأن يلغى قرار فصل بابكر عوض الله وعبد المجيد إمام. وذكر عتباني أن شرطيه هذين يهدفان لتقوية «الصلات الطيبة» بين المتفاوضين وتوثيقها. قبل اللواء عوض صغير بهاذين الشرطين دون نقاش. حرص عتباني على الاتصال الهاتفي مع بابكر عوض الله شخصياً للتأكد من إلغاء قرار الفصل وذهب في معية عوض صغير والطاهر ومحمد إدريس عبد الله للقاء عبود والتأكد منه شخصياً من إلغاء قرار فصل القاضيين. استدعى عبود «أبو رنات» وقام عبود بتوقيع القرار القاضي بإرجاع الرجلين لسلك القضاء في ذات اللحظة، لقد نال عتباني - كتابةً - ما سعى لتحقيقه.

وسارت المفاوضات - في حضور عتباني- ومضت لمناقشة «الميثاق الوطني» والتغييرات الدستورية المطلوبة. تطرقت المفاوضات أيضا لموضوع عسير جداً وهو وضع عبود، فيما أبلغ المفاوضون المدنيون نظراءهم من العسكر أن الجبهة الوطنية المتحدة ترغب في قيام انتخابات برلمانية وجمعية تأسيسية في مدة أقصاها خمسة شهور، أي في نهاية مارس ١٩٦٥م وسيكون إجراء تلك الانتخابات أهم واجب مُلقى على عاتق الحكومة الانتقالية، وكل ما هو عدا ذلك يعد أمراً ثانوياً.

عارض الوفد العسكري ذلك الاقتراح ووصفوه بأنه ليس عملياً ولا واقعياً البتة. رد المدنيون بأنهم راعوا في اقتراحاتهم عوامل الطقس وأمور أخرى. هاتف الوفد العسكري مسؤولاً في وزارة الحكومات المحلية، كان قد عمل في لجنة انتخابات سابقة، والذي أكد أن فترة الخمسة شهور المقترحة فترة كافية. تساءل العسكريون عن الوضع في جنوب البلاد، فقالوا إن الوضع الأمني لا يسمح بأجراء انتخابات خلال الخمسة

أشهر القادمة فالتمرد على أشده في بعض مناطق الجنوب ويسود الأقاليم بصورة عامة الاضطراب ولن يكون بالإمكان إجراء انتخابات في مثل تلك الظروف. ردّ حسن الترابي بالقول إن الحكومة المدنية ستقوم بحل مشكلة الجنوب، أجاب العسكريون بأن ذلك قد يحدث فعلاً ولكن الوقت الآن ليس مناسباً لمناقشة تلك الحلول، وما العمل إن فشلت الحكومة المدنية المقبلة في حل المشكلة قبل نهاية شهر مارس ١٩٦٥م؟.

أجاب حسن الترابي بالقول بأنه حتى إذا فشلت الحكومة المدنية المقبلة في حل مشكلة الجنوب فسوف تقوم الانتخابات في الشمال بينما تجري انتخابات «غير مباشرة» في الجنوب تقام بعدها انتخابات لاحقة عند استتباب الأمن. استفسر العسكر عن معنى «انتخابات غير مباشرة» أجاب الترابي بالقول أن في الجنوب مناطق آمنة ومناطق تسود فيها الاضطرابات فيمكن أن تجرى الانتخابات في المناطق الآمنة أولاً خلال الفترة الانتقالية، ثم تقام الانتخابات في المناطق الأخرى في وقت لاحق، ثم التفت إلى أحمد السيد حمد «ممثل الختمية - حزب الشعب الديمقراطي» وسأله رأيه. تم التطرق إلى أنواع الانتخابات وما جرى في نيجيريا مثلاً. أنهى العسكر ذلك النقاش القانوني حول الانتخابات بالموافقة على امكانية اجراء الانتخابات دون الموافقة على المبدأ.

وثار حول مطلب رفع حالة الطوارئ في كافة أرجاء البلاد نقاش مستفيض، وذكر الوفد العسكري أن ذلك الطلب هو بالكاد ممكن التنفيذ في الشمال بيد أنه من المستحيلات في جنوب البلاد وذلك بسبب هجمات الأنانيا المتمردة. نجح المدنيون في نهاية المطاف في إقناع الجميع بضرورة رفع حالة الطوارئ في كل البلاد عدا تلك التي يسود فيها اضطراب شديد.

نال مطلب المدنيين بضرورة إطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين من مدنيين وعسكريين موافقة سريعة نسبياً، مع اشتراط أن يكمل المسجونون العسكريون فترة الحكم الانتقالي وهم خلف القضبان وذلك لدواعي امنية. تقبل المدنيون ذلك الشرط.

عادت المفاوضات لموضوع مهام الحكومة الانتقالية كما هو منصوص عليها في

الميثاق الوطني. وأرجعهم الأمر إلى الفريق عبود ومصيره. وقبل بدء ذلك النقاش حول هذه المسألة بدأ بابكر عوض الله في الهجوم الحاد على النظام العسكري ووصفه بأنه خرق الدستور وخنق الحريات الأساسية للمواطنين وأن أعضاء الحكومة العسكرية قد أثروا بدون سبب أو حساب ثراءً حراماً واستولوا على أراضي الدولة وهدد بأنه سيقيم المحاكم لتحاسبهم، بل وستحضر المشانق لهم. أثارت هذه الكلمات الوفد العسكري وأغضبتهم. ردوا عليهم بإجابات متعددة منها:

١. يجب فهم مهام الحكومة المؤقتة من واقع الميثاق الوطني، والذي يُفهم منه أن المهمة الأولى للحكومة هي التحضير لإجراء لانتخابات. أما الحديث عن محاكمات من خرقوا الدستور فهو خارج عن اختصاص الحكومة الانتقالية. يجب أن يكون هذا من حق الجمعية المنتخبة وحدها.

٢. يجب أن تَفصل المحاكم في قضايا الإثراء الحرام واستغلال الوظيفة. ليس لدى العسكر أي اعتراض على المحاكم لمن قاموا بارتكاب مخالفات وجرائم حتى لعبود نفسه أو أي واحد من مجلسه. ولا يهدف الوفد العسكري لحماية أحد من المحاكمة. الشرط الوحيد هو عدم المساس بالقوات المسلحة أو قوات الأمن، إذ أنهم لم يكونوا يؤدّون سوى واجبهم، بحسب نصوص القوانين واللوائح التي وضعتها الحكومة.

٣. لا يقبل العسكر بالتهديد من أي أحد. لقد أتى الوفد العسكري لمناقشة أمر تسليم السلطة بصورة مشرّفة للشعب السوداني وفي ذات الوقت للحفاظ على القوات المسلحة ووحدتها وكرامتها.

٤. نحن على استعداد لفض هذه المفاوضات في هذه اللحظة إذا كان غرض المدنيين هو التشفي أو الانتقام من القوات المسلحة ورجال الأمن.

ساد بعد ذلك الهرج والنقاش العالي في الاجتماع. وتبادل بابكر عوض الله والوفد العسكري الاتهامات والتهديدات، وبدا بابكر أشد عدائية وأحد لهجة عندما صُوّبت عليه سهام النقد والهجوم.

بعد قليل عاد الجميع إلى الهدوء وقام الصادق المهدى بصب بعض الماء على هجوم بابكر عوض الله الكاسح الذي كان له وقع أليم على أعصاب الوفد العسكري. ولعب الصادق دور (الشرطي الطيب) مقارنة بدور (الشرطي اللئيم) الذي لعبه بابكر. وطمأن الجانب العسكري الغاضب من أن كل شيء سيكون على ما يرام. وتحدث الصادق في هدوء وسكينة وببعض البطء. وكانت لحديثه الواضح في الواضح أثر السحر على الوفد العسكري. قال الصادق: «القاضي بابكر عوض الله وشخصي وكل من هنا هم من المواطنين الغيورين الذين يعملون على تخليص البلاد من الحكم العسكري ولإرجاع الديمقراطية. غير أنه ليس من أهدافنا الانتقام من إخواننا في القوات المسلحة أو الحكومة أو أي شخص آخر. إنني متأكد من أن إخواننا في القوات المسلحة يبادلوننا ذات المشاعر. دعونا نعمل يداً واحدة بأمانة وتجرد وثقة لإنقاذ البلاد».

أجابه بعض أفراد الوفد العسكري، وشكره آخرون في الوفد المدني لكلماته الطيبات.

استعاد من أثاره الغضب بعض الهدوء، وساد جو من الود بين المتفاوضين. وساعد ذلك على استعادة الثقة في نتائج المفاوضات. وأحس حسن الترابي (على سبيل المثال) بأن الاتفاق قريب.

ورغم أن الصادق المهدي في واقع الأمر كان قد مد يداً للصلح، إلا أنه كان في أعماق أحاسيسه أقل ثقة. كان يدرك أن الموقف مازال معتما غامضاً، وكانت هناك حاجة ماسة لحل سريع. كانت خطة الأنصار حتى يوم الاثنين السابق تعتمد على المواجهة العسكرية وعلى حصار الخرطوم إن تطلب الأمر. بيد أن بيان عبود في اليوم السابق قد غير من تلك الخطة ووضع أمام الأنصار حلولاً محتملة لا تخلو أي واحد منها من مخاطر عظيمة شملت قيام انقلاب عسكري ضد المدنيين، أو انقلاب عسكري يضم بعض المدنيين، أو أن يتمكن عبود من استعادة السلطة إذا استطال حسم الأمر. وكان الصادق يخشى ويتخوف أيضاً من الانقلابات ومن إمكانية تعاون بعض عناصر جبهة الهيئات مع الفريق عبود لخلق نظام جديد.

وكان يرى يمكن أيضا احتمال إضعاف الإضراب العام إذا طال أكثر مما ينبغي،

ويفرض ذلك الاحتمال خيار العودة للمواجهة. وهناك اختطار التدخل الأجنبي في شؤون السودان، إذ أن البلاد الآن بدون حكومة مما يسهل على دول الجوار التدخل.

وكان الصادق المهدي يخشى أيضا تدخل القوى العظمى إذا بقي على ما هو عليه من جمود. وكان تدخل أمريكا في لبنان حاضرا في باله.

كانت تلك الاحتمالات تفور في رأسه وبدا الأمر مرتبكاً غاية الارتباك وذلك لغياب الكثير من الحقائق.

وكان يعلم كذلك أن قادة الختمية وحزب الشعب الديمقراطي قد عبروا للواء الطاهر عن خوفهم من تهميشهم وابعادهم عن المفاوضات. والآن لديهم مفاوض مع الوفد المدني (يقصد أحمد السيد حمد). وفكر الصادق أن هؤلاء العسكر قد يتعاونون مع الختمية وحزب الشعب الديمقراطي. وجد هذا مخرجاً محتملاً بالنسبة للعسكر، ويمكن لهم به تحاشي قيام حكومة مدنية. لذا فإن حسم الأمر على وجه السرعة مطلوب الآن.

وكان قد نما إلى علم الصادق أن حسن بشير نصر قد خرج من المنافسة وأن هناك من القادة العسكريين (وبعضهم يجلس في ذات طاولة المفاوضات معهم) من يرغب في أن يحل محل المجلس العسكري المنحل. وكان موقف الرتب الوسيطة في الجيش غامضاً لا يبعث على الاطمئنان، إذ كان بعضهم يسعى لمجد شخصي، وبعضهم يؤيد قيام حكومة مدنية، بينما ينادي البعض الآخر بحكومة مختلطة.

كان كل ذلك يدعو الصادق المهدي للاعتقاد أن الجيش في حالة ارتباك وحيرة. وكان دليله على ذلك أن فريقاً من الضباط حاولوا الاتصال بقادة الأنصار ومعه شخصياً. ونسبة لأنه كان قد صرف هؤلاء الذين أتوا إليه «لجس النبض» فإنه لم يكن بإمكانه معرفة من هو في دفة القيادة فعلاً. وفسر لجوء بعض الضباط إليه بأنها عملية القصد منها الخروج من مازق أدخلوا أنفسهم فيه، وخسروه أيضاً بمحاولة توريطه مع قيادات الأنصار ومع من يحاولون حل مشكلة البلاد وقيام حكومة جديدة.

وكان المراقبون من خارج دائرة الأنصار يعتقدون أن إمام الأنصار الهادي عبد

الرحمن المهدي ليس له من نفوذ سياسي فعال. وكانوا يؤمنون أن كاريزما الصادق السياسية وبروزه في الواجهة هو مصدر عداء الهادي له.

وقبل ثلاثة أعوام خلت كان التنافس على أشده في إمامة الأنصار بين الهادي والصادق عقب وفاة الإمام الصديق المهدي الأخ الأكبر للهادي ووالد الصادق. وكان الإمام الصديق قد تولى زمام الامامة لعامين فقط عقب وفاة والده عبد الرحمن الابن الوحيد الذي تُرك ليعيش عقب انتصار الجيش الإنجليزي المصري واستعادة السودان. وكان عبد الرحمن قد تولى إمامة الأنصار لنصف قرن أو يزيد.

جرت العادة أن يختار الأنصار إمامهم الجديد قبل أن يوسدوا إمامهم المتوفى الثرى. اجتمع كبار قادة الأنصار عقب وفاة الإمام الصديق واختاروا ابنه الصادق إماماً جديداً وظنوا أن ذلك هو نهاية المطاف. بيد أن دوائر داخلية داخل عائلة المهدي اجتمعت ونقضت اختيار الصادق للإمامة. وقال فرع من العائلة (أبناء الفاضل المهدي) إن الهادي والصادق هما الوحيدان اللذان لهما حق الترشح للإمامة، وأن الهادي هو أكبر الاثنين، وكان من المتوقع أن يتنازل الصادق لعمه الأكبر طوعاً واحتراماً. وكان ذلك هو ما فعله الصادق صوناً للعائلة من الشقاق.

ساند الصادق عمه الهادي من خلال الشهور التالية في صراعاته حول «وصية الصديق» لكن رغما عن ذلك ظهرت بوادر عدم رضا من قبل الهادي عن ابن أخيه. وفسر كُبراء الأنصار ذلك على أنه نوع من الغيرة من الصادق. كان الهادي حاضراً حين أختار زعماء الأنصار الصادق إماماً دون حتى مجرد ذكر لاسم الهادي. كان هناك سبب آخر للغيرة، ألا وهو المال. كان الصادق غنياً يملك نحو ٣٠٪ من ثروة المهدي بينما كان الهادي فقيراً نسبياً. كان الصادق متعلماً تعليماً ممتازاً، إذ كان قد تخرج في جامعة اكسفورد العريقة، وكان ذكياً لماحاً، بينما كان الهادي يفتقر لتلك الصفات جميعاً. وكان الهادي في الواقع يفتقر إلى الكاريزما السياسية والحضور القوي، الشيء الذي قد يدفع من حوله لمحاولة السيطرة عليه. كما كان بيت الصادق قبلة للزائرين وكان كريماً مجواداً، بينما لم يكن الهادي في وضع مالي يتيح له المنافسة.

لما استفحل الخلاف بين العم وابن أخيه انصرف الصادق إلى مكتبه وأبحاثه وقام بتأليف ثلاثة كتب عن الشؤون الإسلامية والنضال الوطني.

ولما أتى ليل الواحد والعشرين من أكتوبر ثار الطلاب ضد الحكم العسكري. لم يتردد الصادق إلا أن يتحرر من قيود علاقته المتوترة مع عمه الهادي وكان بإمكانه التعاون مع الانقلابين في الجيش ليغدو حاكماً للبلاد. لكنه لم يكن ليفعل ذلك. كان يفكر في أن ذلك سيقضي على الثورة الوليدة، وعلى الديمقراطية الحقة التي يؤمن بها.

أسرّ الصادق لنقيب المحامين عابدين إسماعيل أن نفراً من ضباط الجيش قد عرضوا عليه تولي زمام الحكم في البلاد. قال عابدين إنه إذا صح ما قاله الصادق فإن أولئك الضباط لابد أن يكونوا من طائفة الأنصار. وقال أيضاً أنه أحس من بعض مما قاله العقيد مزمل غندور في القصر الجمهوري عند مقابلة عبود يوم الثلاثاء بأن هناك بعض الصحة لما أسر به الصادق له. زادت تلك الأحاسيس من ضيق عابدين إسماعيل من تطاول المفاوضات وعما سيؤول إليه الحال إن لم تكلل بالنجاح، ومثله مثل الصادق فإنه لم يكن يعتقد أن الهدوء الذي ساد الاجتماع عقب تبادل العسكر وبابكر عوض الله الاتهامات والهجوم ليس هدوءاً حقيقياً، وقد لا بفضي بالضرورة لضمان النجاح.

وعند مناقشة أمر مصير الفريق عبود توقفت المفاوضات في عنق زجاجة ضيقة، وصار كل فريق يردد رأيه دون أن يفلح في زحزحة الطرف الآخر عن موقفه.

وكانت اتجاهات ممثلو جبهة الهيئات تطالب بإزاحة الفريق عبود، وحمل الوفد المدني المفاوض ذلك الاتجاه لمائدة المفاوضات مع العسكر. غير أن نقيب المحامين عابدين إسماعيل لم يكن يرى غضاضة في بقاء عبود على رأس السلطة شريطة ألا يتمتع بسلطات واسعة.

ماذا يعني ذلك؟ لاحت بارقة أمل عندما أثير ذلك الأمر للنقاش وتم قبوله، كان الاتجاه العام للمفاوضات والحديث عن الأمن والانتخابات وتأثير الأحوال الجوية خاصة في الجنوب عليها، وغير ذلك من الأمور يقود إلى استنتاج مفاده أن الجيش يرغب

في أن تطول الفترة الانتقالية. بيد أن الجيش لا يمانع في فترة انتقالية قصيرة إن بقي عبود على رأس السلطة وكرمز للجيش.

وبقي بعض المدنيين على رأيهم الرافض لذلك الاتجاه. ووقف مبارك زروق مع رأي عابدين والصادق المهدي، وكان على استعداد للمساومة في أمر بقاء عبود على رئاسة البلاد. كان قارئاً للقرآن وسياسياً بارعاً من الحزب الوطني الاتحادي (حزب الوسط) وكان يُحظى باحترام العلمانيين، وكذلك كان يعد حليفاً للصادق المهدي زعيم طائفة الأنصار.

كان زروق يجيد إخفاء حقيقة شعوره، فتجد وجهه ودوداً ولكن تعلوه مسحة حزن كمن سمع خبراً سيئاً ولكنه يصر على التجلد والصبر وعدم إبداء الجزع، وحول عينيه الكبيرتين هالات سوداء. يصوب نظراته الفاحصة نحو محدثه دون أن يشعر بضيق أو استنكار. وكان رغم اعتلال صحته يعمل بجد واجتهاد ولا يؤجل عمل اليوم إلى الغد. وعند اعتقال الحكومة العسكرية له قبل أعوام ثلاثة - هو وثلة من السياسيين الآخرين - قام بتعلم اللغة الفرنسية أثناء فترة اعتقاله والتي دامت لسبعة شهور. كان زروق مصمماً على قيام حكومة جديدة.

ألف زروق والصادق وعابدين مجموعة تدعوا للمساومة والوصول إلى حلول مشتركة. اقترحوا أن تكون الفترة الانتقالية قصيرة وأن يرأس الدولة في تلك الفترة عبود ولكن بسلطات محدودة جداً. غير أن تلك السلطات لم تكن محددةً إلى ذلك الحين.

وظلت هواجس قيام أحدهم بانقلاب عسكري إذا لم يتم التوصل لاتفاق سريع مع العسكر تقض مضجع عابدين إسماعيل. زادت شكوكه تلك عندما لاحظ غياب مزمل غندور من الاجتماع، كان مزمل يبدي شعوراً متعاطفاً مع المدنيين المهنيين وليس السياسيين، وكان غيابه ساعة مناقشة مصير عبود مثار الشك والتعجب.

فكر عابدين في أن الطاهر وعوض صغير هما من قد يكونا خلف ما أسّر به الصادق له، هذا إذا كان ما ذكره له الصادق صحيحاً في الأساس. قال عابدين إن صديقاً له أسر

له بأن مزمل قد تشاجر مع رؤسائه الضباط الكبار.

انتظر أوبة مزمل بيد أن انتظاره طال. لم يكن يخشى أن يقوم مزمل بالتحضير لانقلاب عسكري قدر خشيته من أنه يجلس الآن يفاوض خصوم مزمل الذين لهم الكلمة العليا والذين نجحوا فيما يبدو في إزاحة مزمل عن طاولة المفاوضات، وإذا لم تنجح المفاوضات فلسوف يقومون باستبعاد طائفة أخرى من رجال الجيش الآخرين. كان الخوف من انقلاب عسكري يأتي بالصادق المهدي رئيساً هو الدافع لعابدين إسماعيل لقبول بعض التنازلات. وفي حقيقة الأمر كان مزمل في غرفة أخرى مع حسن الترابي يحاولان الوصول لحلول وسط فشل المجتمعين في الغرفة الرئيسية في الوصول لحلول بشأنها. كانا قد انسحبا من الاجتماع حين احتدم النقاش حول قرار الجانب العسكري بالاحتفاظ بحقيبة وزارتي الدفاع والداخلية. ارتفعت الأصوات حينها ولم يعد بالإمكان سماع المناقشات من شدة الصراخ والانفعال، وما كان بالإمكان سماعه كان مجرد القيام بما يقومان به في تلك اللحظات، ولكنهما كانا يتبادلان الحديث أثناء تلك المناقشات الحامية وبدا لهما أن بالإمكان الوصول لحل وسط. نهضا وأقفلا الباب عليهما في غرفة جانبية وطفقا يعملان على كتابة مسودة. قدّرا أن الفريق عبود لن يعترض على تولي مدنيّ لوزارة الداخلية إن مُنح هو سلطة إعلان حالة الطوارئ، لذا فلقد أعطياه تلك الصلاحية والتي يستمر مفعولها لأربع وعشرين ساعة، يجب عليه بعدها الحصول على موافقة الأغلبية من مجلس الوزراء (المكون من مدنيين). وكان الوفد العسكري المفاوض يرغب في منح عبود سلطة النقض (فيتو) على قرارات مجلس الوزراء، تنازل المدنيون وأعطوه ذلك الحق شريطة أن يقوم المجلس برفض ذلك الفيتو في حالة موافقة ثلثي أعضاء المجلس. وأكدت المسودة أخيراً على سلطة عبود المطلقة على القوات المسلحة.

عندما عاد غندور والترابي لغرفة الاجتماع الرئيسية ووجدا أن أغلب نقاط الخلاف قد تم حسمها عندما اقتنع المدنيون أن السلطات الممنوحة لعبود محدودة جداً، وأن لمجلس الوزراء (المدني) اليد العليا. وكانت المشكلة هي في تحديد السلطات. وساهمت

مسودة الترابي وغندور في فتح الطريق لذلك التحديد. وبينما كانت المناقشات تدور حول النقاط الخلافية، كان اللواءين عوض صغير والطاهر يذهبان بين حين وآخر لغرفة صغيرة للاتصال الهاتفي بعبود وإخطاره بما كان يتم في الاجتماع. وعندما كانا في الاجتماع كان صبر عبود ينفد أحياناً ويقوم بالاتصال بهما لمعرفة آخر المستجدات.

تلقى المحامي عتباني نبأ أليماً وهو في الاجتماع. لقد قتل ابن أخيه ضمن من قتلوا أمام القصر في ذلك الصباح، فخرج من الغرفة ليهاتف أخاه ويقف معه في تلك المحنة، وليعبر له عن بالغ أسفه لعدم تمكنه من الحضور والمشاركة في العزاء.

ورغم أن الغالبية من الحاضرين كانت تخرج وتدخل لغرفة الاجتماع إلا أن المجموعة لم تأخذ وقتاً للاستراحة خلال ساعات الاجتماع الست، ظلوا في حالة اجتماع من الساعة التاسعة مساءً حتى الساعة الثالثة من صباح الخميس. وكان رجال الجيش يضعون على الطاولة السندويتشات والفطائر والقهوة والشاي وقوارير كبيرة مملوءة بالماء، كثيراً ما كان الناس ينصرفون عن سماع أحد المتحدثين إلى الأحاديث الجانبية حول الطاولة أو يمضون في غفوات قصيرة. وظل الاجتماع قائماً والمناقشات محتدمة طوال الوقت

ظل عتباني يسجل كل ما يقترح في مسودة دستور ١٩٥٦م مستعملاً قلم الرصاص، موفراً قلم حبره لحين اتفاق الجميع على مسودة نهائية. إلى ذلك الوقت كانت كل التعديلات مبدئية وتحتاج إلى موافقة الجميع عليها.

وكان إصرار الجيش على بقاء عبود كرأس للدولة مصدره الكرامة أكثر من حب السلطة. «يجب أن يبقى عبود رأساً للدولة». هكذا كانوا يرددون حفاظاً على احترام ووحدة القوات المسلحة. ولم يعتقدوا أن الشروط التي وضعتها مسودة الترابي وغندور والتي تحد من سلطاته ستؤثر سلباً على ذاك «الاحترام والوحدة».

وكان مطلب الوفد العسكري بضرورة عدم ملاحقة الضباط قانونياً وجنائياً على خرقهم للدستور و(أفعال أخرى) مثار جدل محتدم. كانوا يطالبون بعدم التحقيق معهم ولا محاسبتهم على كل ما هو منسوب لهم، وبعدم التدخل في شؤون الجيش،

وعدم إطلاق مسجوني الجيش قبل قيام الانتخابات بعد نحو خمسة أشهر. كانت تلك المطالب مصدر نقاش حام مستفيض. كانت مطالبهم بعدم المساءلة مصدر تساؤل كبير، وطالب بعض المدنيين بالتفريق بين الأفعال الجنائية والأفعال السياسية.

قبل انفضاض الاجتماع اتُّفِق على معاودة الاجتماع عند العاشرة صباح الخميس. بينما كانت سيارات رجال الوفد المدني تغادر مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، كان أحمد سليمان المحامي ساهداً يتقلب في فراشه ويفكر في طريقة لدخول مبنى القيادة والاشتراك مع المتفاوضين، كان عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي قد اتصل به عند منتصف الليل هاتفياً وطلب منه المشاركة في المفاوضات صباح الخميس. كان كبار الضباط يعلمون أن عدداً من الذين يفاوضونهم من الجانب المدني لهم اتجاهات شيوعية أو يتعاطفون مع الشيوعيين إلا أن أحداً من هؤلاء لم يكن عضواً كامل العضوية في الحزب. كان عبد الخالق يرغب في وجود شخص شيوعي معروف في ذلك الاجتماع لتأكيد حضور الحزب. كان الحزب الشيوعي السوداني ضمن خمسة أحزاب من المفترض تمثيلها في الوزارة المدنية، وكان حزباً يتمتع بنفوذ واسع في الشارع السوداني.

كان من الصعب على أي شخص (إضافي) الانضمام للمفاوضين خاصة بعد أن استقرت اتجاهات التفكير في أوساط المجتمعين وتوصلوا مجتمعين لحلول كثيرة. ظل أحمد سليمان يغلي غضباً من عدم مشاركة الحزب الشيوعي في الندوات التي سبقت يوم ٢١ أكتوبر بالجامعة. وقام بمواجهة حسن الطاهر زروق (والذي كان من المفترض أن يمثّل الحزب في تلك الندوات) وقال له إن «عبد الخالق قال إنك شخص جبان». وكانا يتلاومان كثيراً (بينهما فقط، وليس على الملأ) في ذلك الأمر.

كان أحمد سليمان يرى أن الحزب ما زال وراء الركب في أحداث الثورة، وليس من اللائق ولا المفيد عدم تمثيله في لجنة المفاوضين المدنيين. صدرت إليه الآن الأوامر بإصلاح هذا الخلل وحضور جلسات التفاوض، وأن يثبت (بالفعل) ما ظل يقوله بفمه. كان عليه أن يثبت لزملائه أنه (جندي مخلص) و(صديق صدوق) لزعيم الحزب عبد الخالق محجوب.

كيف له أن «يقتحم» القيادة العامة. كان من السهل عليه الدخول لنادي الأساتذة بالجامعة أو لقبة المهدي. لكن كيف لمدنيّ مثله دخول القيادة العامة دون تصريح، فظل طوال الليل ساهداً يقلب الأمر من كل الجوانب. يعلم أنه سيُطرَد من البوابة الرئيسة إذ أن عليها حرّاس غلاظ شداد، واسمه لم يكن في قائمة المدنيين المسموح لهم بدخول القيادة العامة للتفاوض مع وفد العسكريين.

الخميس ٢٩ أكتوبر | الصباح إلى الليل المتأخر

لم يشهد يوم الخميس قيام أي مظاهرات أو مسيرات في أم درمان أو الخرطوم. وقضى النشطاء السياسيون سحابة يومهم في اجتماعات حاشدة متواصلة لا تكاد تنقضي. كان أغلبها في قبة المهدي أو نادي أساتذة جامعة الخرطوم. وكان من الأخبار التي ملأت نفوس الناشطين بالثقة والتفاؤل ما ورد عن اللواء طلعت فريد والذي لم يدع مجريات الأحداث ومظاهرات الثورة تحول بينه وبين عادته اليومية في الذهاب للنادي الذي أسسه (نادي التنس السوداني). وفي أحد الأمسيات وفي طريق عودته لمنزله تصادف أن قابلته مظاهرة معادية. لم يجفل وخاطبهم في اعتداد وثقة قائلا: «عندما استلمنا نحن العسكر الحكم في البلاد وجدنا أشياءً جيدة عملنا لجعلها أجود ووجدنا أشياءً سيئة جعلناها أثناء حكمنا أسوأ».

وتواصلت اجتماعات المدنيين وعرف الناس على نطاق واسع مكاني الاجتماعات. فعلى سبيل المثال كانت القاعة ١٠٢ لكلية الآداب تعج بأعداد تتراوح بين الثلاثين والمائة. وينسحب من الاجتماع بعضهم ليسرع باللحاق باجتماع آخر. وكان بعض المجتمعين يحضرون اجتماعات لا يعلمون كثيراً أو قليلاً عن أجندتها أو مدى سلطتها.

وكانت أغلب الاجتماعات تدور حول اختيار وزراء العهد الديمقراطي القادم. حاول الكثيرون ربط وزارات معينة (مثل وزارة الخارجية) بأشخاص ذوي خبرة وكفاءة معينة، بيد أن ذلك لم يك ممكناً. وتعذر على كل المجتمعين تحديد قائمة

بالمرشحين المحتملين والبدلاء. ووضح جليا أن الأمر مدعاة لانقسامات واسعة. وكانت المنافسة بين الأحزاب المختلفة على أشدها وكانت جبهة الهيئات - كدأبها دوماً- ترفض الأحزاب. وانعكست تلك الخلافات على مشاورات اختيار الوزراء.

قال البعض أن إعلان أساتذة جامعة الخرطوم عدم رغبتهم في ترشيح وزراء من بينهم إن هو إلا محض حيلة لمنع آخرين (كانوا أشد عداءً لنظام عبود وأكثر مناصرة للثورة) من الترشيح لحقائب وزارية. برهن عزوف أساتذة الجامعة عن المناصب الوزارية على «الحس المثالي» في خطاب الأستاذ، ذلك الذي يتقدم الركب ويقود الناس عند المغرم ويعف عند المغنم. أعلنوا رسمياً (وبلهجة لا تخلو من شبهة غرور) أنهم عن المشاركة في قيادة البلاد عازفون.

ومن المكايدات السياسية التي برزت على السطح في أحد اجتماعات أساتذة الجامعة - والتي لم يحضرها هذه المرة إلا عدد قليل نسبياً - هو قيام ذلك الاجتماع باستبدال حسن الترابي بشخص آخر كأحد ممثلي الجامعة في الجمعية العامة لجبهة الهيئات. وكانت التهمة التي استند عليها من استبدلوه هو غيابه المتكرر عن اجتماعاتهم في الأيام الأخيرة، بيد أن ذلك لم يغير شيئاً في مكانة الرجل في جبهة الهيئات وفي وفد المدنيين المفاوض للنظام العسكري. والسبب في أن قرار الاستبدال لم يكن مؤثراً هو أن ذلك القرار رغم صحته القانونية فإنه لم يجد طريقا للتنفيذ على أرض الواقع بالنظر إلى دور الترابي البارز في الثورة، ولأن قرار الاستبدال لم يجد من يتابعه وينفذه.

وكانت الجمعية الطبية من أكثر الجمعيات المهنية التي رزئت بخلافات عميقة بين أعضائها فيما يتعلق باختيار مرشحين عنها وكان ذلك الحال تقريباً هو حال معظم الجمعيات المهنية والتي طلب منها تقديم قوائم بمرشحيها للجمعية العامة لجبهة الهيئات. فقد كانت الجمعية العامة لجبهة الهيئات تتلقى وباستمرار العديد من طلبات الالتحاق من مجموعات عديدة من المهنيين ولم يكن بوسعها التحقق من تمام مصداقية كل تلك المجموعات. وكانت أهم التعقيدات التي برزت هي أن أعضاء الأحزاب السياسية الخمسة المرشحين للوزارة كانوا أيضاً من الثوريين المعروفين وكانوا

سيتقلدون خمساً من أهم الوزارات الثمانية المخصصة للجبهة، مما يترك ثلاثة مقاعد فقط من المقاعد الوزارية لأشخاص أقل شهرة في الأوساط الحزبية. بعد أن كلّ وملّ المجتمعون من طول النقاش، قامت الجمعية العامة لجبهة الهيئات عصر الخميس بتسليم قائمة مرشحيها لسكرتارية الجبهة.

لم يكن دور الأحزاب السياسية أو جبهة الهيئات في تحديد قائمة مرشحي كل فئة واضحاً أو محسوماً لدى كثير من المشاركين. كان من المفترض أن تقوم «الجبهة الوطنية الموحدة» بعملية الفحص والتقويم والمراجعة. وكان عثمان خالد مضوي في أمدرمان مسؤولاً عن قيادة تلك الجبهة، وكان هو في الأصل من اقترح قيامها.

كان عثمان خالد (وهو من كبار رجال الإخوان المسلمين) منزعجاً جداً مما درج عليه عابدين إسماعيل (وآخرون) من عدم الإدلاء بأصواتهم في أي أمر قبل الرجوع لمؤسساتهم النقابية أو المهنية. وكان يعد ذلك تكتيكاً لا يقصد منه إلا التأخير المتعمد بقصد إضاعة الزمن على «الجبهة الوطنية الموحدة»، وحرمانها من الوقت الكافي في التدقيق والتقويم في قائمة جبهة الهيئات. سأل عثمان خالد زميله المحامي عابدين سؤالاً مباشراً: «إذا لم يكن لديك تفويض من جبهة الهيئات فلماذا أنت هنا؟». أجاب عابدين في هدوء: «أنني هنا كممثل لجبهة الهيئات. ولكن يجب علي - خاصة في الأمور المهمة الكبيرة - أن أرجع للجبهة وأصوت حسبما توجهني به».

وبدأت عملية التدقيق تسير في بطء شديد كان عثمان خالد واثقاً من أن لديهم ما يكفي من الأصوات لتنفيذ أفكاره حول الدور الذي يمكن أن تلعبه «الجبهة الوطنية الموحدة» وعن تركيبتها. كان يؤمل أن يكون هنالك ثلاثة ممثلين عن كل حزب من الأحزاب الخمسة، وثلاثة ممثلين عن تجار الخرطوم وأم درمان من الذين وقعوا على ميثاق العمل الوطني وعشرة ممثلين لجبهة الهيئات، وأن يكون للجبهة الوطنية الموحدة حق النقض (الفيتو) في أمر ترشيح الوزراء. وكان واضحاً من العدد المقترح لممثلي التجار والأحزاب أن لهم الغلبة في حذف أي اسم غير مرغوب فيه. كان عثمان خالد يقول إن غرضه هو «طرد الأدعياء» ويقصد بذلك أعضاء الحزب الشيوعي والمتعاطفين

معهم من الذين سجلوا لجبهة الهيئات بلبوس انتمائهم المهني الصرف.

ومن جهتها قامت جبهة الهيئات بمد صلاحياتها يوم الخميس وذلك بعد أن طالب بعض أعضائها بأن تخصص بعض «الوزارات المهمة» للجبهة، خاصة منصب رئيس الوزراء. ورغم الشقاق بينهم فإنهم كانوا شبه مجمعين على أن رئيس الوزراء الجديد ينبغي أن يكون نقيب المحامين عابدين إسماعيل أو القاضي بابكر عوض الله أو ربما دكتور طه بعشر.

ومنذ يوم الأربعاء كانت قوة المدنيين الحقيقية في الوفد المدني المفاوض وليس في الجبهة الوطنية المتحدة أو الجمعية العامة لجبهة الهيئات أو الأحزاب السياسية. وكان هذا واضحاً لكل من سمع تقارير الوفد المدني المفاوض في عصر الخميس. تم حسم أمر رئاسة عبود للدولة ونال الجيش مبتغاه من إبقاء عبود رئيساً للدولة بعد أربع ساعات طوال من النقاش والتفاوض. وكان ذلك القرار يعاكس تماماً ما كانت تطالب به دوماً جبهة الهيئات.

وكان أعضاء الوفد المدني المفاوض تحت ضغط شديد لحسم أمور كثيرة عند تفاوضهم مع الوفد العسكري المفاوض دون أن يكون لديهم في غالب الأحيان تفويض من المجموعات التي اختارتهم في الأصل. لقد تخلوا عن مطلب حيوي هام بالنسبة لجبهة الهيئات وهو إزاحة عبود من السلطة تماماً، بيد أن الوفد المفاوض كسب في المقابل قبول العسكر لأن تكون الفترة الانتقالية التي تسبق الانتخابات البرلمانية قصيرة نسبياً، كان الوفد المدني المفاوض أيضاً في طريقه للموافقة على إعطاء قادة الجيش حصانة ضد أي محاكمات قادمة كانت تطالب بها جبهة الهيئات وذلك بعد مفاوضات طويلة وعسيرة مع الوفد العسكري المفاوض.

شرح أعضاء الوفد المدني المفاوض في كثير من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية في نهار وعصر ذلك اليوم ما تم إنجازه في المفاوضات مع العسكر وطلبوا التفهم والمساندة من جبهة الهيئات والجبهة الوطنية الموحدة والأحزاب السياسية والنصح والإرشاد فيما بقي من أمور معلقة. كانوا يدركون جيداً أنه لم يعد باستطاعتهم الالتزام التام بما

تطالب به جبهة الهيئات والأحزاب السياسية في مفاوضات تسليم السلطة ويدركون أن تضامنهم هم أنفسهم هو السبيل الوحيد لجعل الوفد العسكري في موقف المدافع. بيد أنه لم يكن من السهل على كل عضو تقبل القرارات التي تصل إليها المجموعة ككل. وبدا ذلك جلياً عندما قدم الوفد المدني المفاوض تقريره للجمعية العمومية لجبهة الهيئات بعد اجتماعها مع لجنة الاثني عشر. دعا بابكر عوض الله رئيس الجمعية العمومية لجبهة الهيئات زميله دكتور صلاح عبد الرحمن علي طه ليُطلع الاجتماع على ما اتُّفق عليه بشأن مصير عبود. رد دكتور صلاح في غضب: «أنا لست عضواً في الوفد المدني المفاوض، بل أنت». وجم بابكر للحظات وبدا على وجهه الألم كأن في حلقه غُصّة. أخيراً التفت بابكر إلى عضو أخر وطلب منه تنوير الاجتماع بما تم الاتفاق عليه.

ومنذ بداية المفاوضات كان بعض المدنيين يدعون للمرونة مع الوفد العسكري المفاوض، بينما عبّر آخرون عن دهشتهم من أن وفدهم المفاوض يتصرف باستقلالية ويقبل بأمور تخالف تماماً ما يراه أعضاء الهيئات والأحزاب التي أوفدتهم، ويتعدى خطوطاً حمراء كثيرة، كما ذكر أحد المحامين. كان هنالك «تحدٍّ قانوني» يمثل ضغطاً كبيراً على الوفد المدني المفاوض بخصوص مشاورة القواعد والحصول على موافقتهم على كل أمر سلفاً. بَيد أنه لم يكن هنالك تحدٍّ منظم للوفد المنظم ولم يكن هنالك تعريف دقيق لمفهوم «الموافقة». كان هنالك من رجال الصف الثاني من النشطاء السياسيين والمهنيين والنقابيين من يرى أن مهمة الوفد المفاوض هي في تنفيذ قراراتهم وليس صنعها. ولكن كان الكثيرون يرون أن من المصلحة التغاضي عن بعض الأمور والسير قُدماً في طريق إكمال اختيار الوزراء. وعلى وجه العموم كان هنالك تأييد كبير للوفد المفاوض ولما قام به من إنجاز. عند قيامك بعمل لم تقم به من قبل فلا بد من وجود عوائق وإخفاقات وعدم رضى عن بعض القرارات. لقد كان «صنع الثورة» عملاً مستحدثاً وتجربة جديدة بالنسبة للكل. وأطلق الخوف من الفشل والإصرار على القتال إلى النهاية في نفوس الجميع طاقة جبارة ساعدتهم على إزالة الإحساس بالرهق والنصب والذي كان يمكن له أن يؤدي إلى فقدان الأعصاب وانفلاتها أو ما هو أسوأ. وبين حين وآخر كان

البعض يلجأ للفكاهة حتى في أحلك اللحظات. كان من الصعوبة ضبط الأمور في أمانة جبهة الهيئات وبدرجة أقل في جمعيتها العمومية رغم أن بابكر عوض الله كان يقوم بترأس الإثنين معاً وكان متساهلاً كريماً في تعامله في الوضعين. كان كثير من الناس يظهرون فجأة ويعلنون أنهم يمثلون هذه الجهة أو تلك وعادة ما يصعب التحقق من تلك الدعاوى، رغم أن مثل أولئك صعب عليهم الظفر بعضوية الأمانة بالانتخاب أو بالدخول إلى اللجان الفرعية الصغيرة إلا إذا كانوا من المعروفين بأفعال ثورية مشهودة. من أولئك حسن عمر أحمد وكان يحاول جهده البقاء على رأس الأحداث المتلاطمة في عصر الخميس. لم تكن له مع دكتور صلاح عبد الرحمن علي طه (ذات الشخص الذي تكلم رافضاً طلب بابكر عوض الله) أي عداء شخصي أو سياسي. وفجأة باغت دكتور صلاح (والذي كان مهتماً بالحفاظ على سلامة الإجراءات الشكلية) حسن عمر بالسؤال التالي: «بأي صفة تدعي أنك رئيس للجنة؟» رد حسن ببرود: «بصفة مراقب». أصر دكتور صلاح على الاستجواب فسأله: «ومن هو المراقب؟». رد حسن بجملة أثارت كثيراً من الضحك بين الحضور وضمنت له موقعه القيادي. قال: «المراقب هو ذلك الشخص الذي يتوجب إزاحته جسدياً إذا لم يكن مرغوباً فيه».

كان أعضاء أمانة جبهة الهيئات نادراً ما يحضرون كل الاجتماعات المقررة. فمن بين اثني عشر عضواً كان خمسة فقط هم الأعضاء الملتزمين. وافق هؤلاء على تنازل الوفد المدني المفاوض للعسكر عن المطالبة بمحاكمة قادة انقلاب ١٧ نوفمبر، ومنحهم حصانة ضد المحاكمة. كان أكبر هم أعضاء أمانة جبهة الهيئات هو تحديد قائمة نهائية بثمانية وزراء لتقديمها لجبهة الهيئات.

تسلمت الأمانة من الجمعية العامة لجبهة الهيئات ثلاثة وثلاثين اسماً قامت باختيار خمسة عشر منهم، وعدت ثمانية من هؤلاء هم خيارها الأول. تم إضافة اثنين من أبناء الجنوب مع احتمال إضافة جنوبي ثالث، وهو ما كانت تطالب به «جبهة الجنوب»، وأيدتها في ذلك المطلب الجمعية العامة لجبهة الهيئات. تأخرت عملية الاختيار بسبب تجدد المطالبة باختيار شخصيات تكنوقراطية «محايدة» بالفعل ليس لها ارتباطات مع

«الأحزاب السياسية البالية».

وكانت أمام الأمانة تواريخ نهائية محددة لإنجاز مهمتها إذ أن الوفد المدني المفاوض كان قد ضرب موعداً للقاء وفد القوات المسلحة في التاسعة من ذلك المساء، وقبل ذلك كان عليهم أن يجتمعوا في تمام السابعة لمراجعة القائمة النهائية للوزراء المرشحين والتي سيعرضونها على مفاوضيهم من العسكر. لم يتم حسم أمر موافقة «اللجنة الوطنية الموحدة» على تلك القائمة بعد، ولم يكن واضحاً ما إذا كان اجتماع السابعة مساءً سيكون اجتماعاً للجنة الوطنية الموحدة.

كان من المقرر أن يعقد ذلك الاجتماع عند السابعة في دار المحامي محمد أحمد محجوب في الخرطوم اثنين، الواقع على شارع هادئ تحفه الأشجار. كان اختيار دار المحجوب مكاناً لذلك الاجتماع محض صدفة ولا علاقة له باحتمال أن يختار المجتمعون المحجوب والسياسي البارز في حزب الأمة كرئيس للوزراء. وعند انفضاض اجتماع الوفد المدني بنظيره العسكري بالقيادة العامة عند نحو الثانية أو الثالثة صباحاً تم الاتفاق على الاجتماع عند السابعة مساءً قبل أن يعاودوا الاجتماع مع العسكر عند التاسعة مساءً. لاحظ البعض أن زعماء الأحزاب كانوا قد قرروا أيضاً الاجتماع في منزل المحجوب في ذات الوقت، ولعل ذلك لم يكن من باب الصدف السعيدة وحدها. لم يكونوا يخشون تدخل العسكر أو الأمن، ولكنهم كانوا في دار المحجوب في مأمن من الزحام الذي كان يسود قبة المهدي ونادي أساتذة الجامعة. ومهما يكن من سبب لاختيار دار المحجوب كمكان لذلك الاجتماع التاريخي، فمما لا شك فيه أن ذلك الاختيار يتطابق مع تحركات عديدة خلف الستار قام بها هو وأعضاء حزبه (الأمة) وبتشجيع خفي من بعض أعضاء الحزب الشيوعي. كان بزوغ نجم محمد أحمد محجوب مفاجئاً إذ أن دوره في الثورة (رغم أنه كان مبكراً وقوياً) لم يكن في قامة قانونيين آخرين مثل عابدين إسماعيل وبابكر عوض الله. بيد أن تاريخ المحجوب المهني والسياسي كان يؤهله بسهولة لنيل مقعد وزاري، بل ومنصب رئيس الوزراء. كان ثالث ثلاثة لهم أدوار مختلفة في الثورة. نالوا تدريباً قانونياً رفيعاً هيأته الإدارة البريطانية من ١٩٣٥م إلى ١٩٣٨م. وكانوا يمثلون نصف

رجال دفعتهم: أولهم أبو رنات رئيس القضاء ورجل عبود القوي، وعتباني، الذي كان يؤيد الثوار ولكنه يعمل كمستشار للوفد العسكري المفاوض، وثالثهم هو المحجوب.

مثله مثل عتباني كان المحجوب يدير مكتباً كبيراً للمحاماة، ولكنه كان - خلافاً لعتباني - شخصية عامة، له الكثير من الأصدقاء والكثير من الأعداء. وكان كارهوه لا ينكرون أنه شخصية هامة بالبلاد، ولكنهم كانوا ينكرون عليه حبه للظهور والدعاية لنفسه، ويقولون إنه يحسن الحديث والكتابة عما يقرره الآخرون، وعندما يقرر شيئاً بنفسه فإنه يفعل ذلك دون تروٍ أو تدبر. ويذهب بعضهم لأكثر من ذلك، فيُتهم الرجل بأنه كذاب كبير لا ينبغي أن يؤخذ كلامه على محمل الجد أبداً.

من النقاط الإيجابية غير المنكورة أن للمحجوب سجلاً مشرفاً في النضال ضد حكم عبود. فلقد سُجن المحجوب (مع آخرين) بسبب معارضته لذلك النظام في يوليو عام ١٩٦١م، وكان من الموقعين على مذكرات تطالب بعودة الجيش إلى ثكناته، وأرسل ذات مرة برقية للمسؤولين يحتج فيها على تعذيب أحد قادة الشيوعيين في الأبيض. وتم اعتقال المحجوب وزملائه في منتصف ليل العاشر من يوليو ١٩٦١م وأرسلوا للجنوب ولم يطلق سراحهم إلا في نهاية يناير من العام التالي. تم اعتقالهم في معسكر للجيش في جوبا تحيط به الأسلاك الشائكة ويحرسه ٤٨ جندياً وأربعة ضباط، وسمح لهم بإرسال خطاب واحد لذويهم كل شهر. ولم يسمح سوى ذلك لهم بأي اتصال بالعالم الخارجي أو قراءة الصحف رغم أنهم كانوا قد أحضروا معهم بعض الكتب. قام المحجوب وزروق بترأس مجموعة من المعتقلين لتلاوة وتدارس القرآن الكريم، مما زاد صداقتهما قوة.

ومن عجب، فإن السلطات العسكرية لم تمنعهم من إجراء مناقشات مطولة مع بعضهم البعض، وأكدت لهم تلك المناقشات (رغم اختلاف مشاربهم السياسية) بغضهم المشترك للديكتاتورية العسكرية. لم يكونوا يدرون إن كان سيطلق سراحهم ومتى. وبعد سبعة شهور من الاعتقال دخلوا في إضراب عن الطعام. عندها تم إخطارهم بأن قراراً كان قد صدر بالإفراج عنهم قبل ثلاثة أيام من إعلانهم الإضراب عن الطعام.

كان المحجوب أديباً شاعراً ماهراً له معجبون كُثر حتى من بين الذين يستهجنون انتماءه (وهو المثقف الضليع) لحزب طائفي تقليد. كما كان متحدثاً بليغاً يأسر مستمعيه وكم من مرة كان يخطب في الناس ليلاً، وينقطع التيار الكهربائي (وهو أمر ليس بالنادر في الخرطوم) فيستمر المحجوب في خطبته ولا يرى مستمعوه منه إلا سيجارته المشتعلة في الظلام. كان شاعراً مجيداً اشتهر شعره - خاصة الوطني منه - بين المثقفين والعامة على حد سواء. جمع بعض شعره بين مدح شجاعة أهل القبيلة والاتكاء على موروث شعر الحماسة الشعبي وحث الناس على النضال من أجل الحرية. ظهرت قصيدته عن البطل «عثمان دقنة» في ثلاثة صحف مختلفة قبل شهر من اندلاع ثورة أكتوبر واستشهد بها بعضهم في المظاهرات التي أعقبت ليل الحادي والعشرين من أكتوبر.

وكان من أسباب اعتقال المحجوب هو هجومه على سوء معاملة معتقل سياسي شيوعي (في الأبيض)، وكان أيضاً هو من ترافع عن أحمد سليمان المحامي الشيوعي البارز ونجح في تخفيف الحكم عليه في تهمة إهانة المحكمة.

خرج أحمد سليمان من السجن يوم الإثنين ٢٦ أكتوبر واتجه مرة أخرى نحو المحجوب ليساعده في قضية أكبر (ولكنها ليست قانونية هذه المرة). كان عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي قد أصدر إليه أمراً بالمشاركة في اجتماعات الوفدين المدني والعسكري في مبنى القيادة العامة. وفي صباح يوم الخميس صعد لمكتب محمد أحمد المحجوب في ميدان المحطة الوسطي بوسط الخرطوم للقاء (البوص the Boss). وكلمة البوص (أي الزعيم أو القائد) من الكلمات التي كان أصحاب المحجوب يطلقونها عليه تحبباً. وبعد تبادل كلمات التحايا والمجاملات التقليدية نفذ أحمد سليمان لما أتى به لمكتب «البوص» في ذلك الصباح. قال أحمد سليمان ما معناه: «إن الصادق يعمل على عزلك. ستكون هنالك وزارة قادمة (وأنت بمعزل هنا). الصادق لن يختارك بل سيختار أحد رجاله. أنهم يسعون لعزلنا نحن في الحزب الشيوعي. وعزلك أنت أيضاً، وأنت من أنت أيها الرجل الكبير! يجب أن نتكاتف ونعمل سويا لندخل معهم». وبعد طول أخذ ورد اقتنع المحجوب عند حوالي منتصف النهار وذهبا سوياً لمبنى القيادة العامة

في شارع الطابية. أوقفهما الحراس وأمروهما بالانصراف من حيث أتيا إذ أن اسميهما لم يكونا من بين أسماء المفاوضين المدنيين. لم يثن ذلك أحمد سليمان فصرخ في الجندي قائلاً: «أخبر محمد إدريس عبد الله إننا على البوابة ننتظر. إن لم يسمح لنا بالدخول فلسوف نثير الكثير من القلاقل والمتاعب في الشارع وفي الجيش أيضاً». جاء محمد إدريس عبد الله للبوابة لرؤية الرجلين ولكنه لم يفعل غير تذكيرهما بأنهما ليسا عضوين في الوفد المدني المفاوض. رد أحمد سليمان بسرعة مكرراً تهديده بخلق الكثير من المتاعب للحكومة في أوساط الناس في الشارع (وكان يدرك أن العسكر يعزون كل متاعبهم في الشارع للحزب الشيوعي. بيد أن أحمد سليمان لم يكرر تهديده بإثارة القلاقل في أوساط الجيش إلا بصورة مبهمة غير مباشرة إذ قال إن بمقدورهم إثارة الكثير من الصعاب في أوساط «مكان آخر له أهمية كبيرة». كان أحمد سليمان يدرك ما يدور في أوساط الرتب الدنيا في الجيش بيد أنه كان يجهل ما كان محمد إدريس عبد الله يعلمه، وأراد إرسال رسالة من طرف خفي لمدى تغلغل الحزب الشيوعي في أوساط الضباط وقدرتهم المحتملة على «إحداث شيء ما».

استمر ذلك الجدل لبعض الوقت حتى أصاب المحجوب الملل فطلب من أحمد سليمان أن ينصرفا ويعودا لمنزليهما وبدأ في السير نحو سيارته. تصرف أحمد سليمان على نحو مغاير إذ مضى لداخل المبنى مع محمد إدريس عبد الله وهو يتوقع أن يلقى القبض عليه في أية لحظة. ولما لم يحدث ذلك فكر في أن العميد محمد إدريس عبد الله لابد أن يكون رجلاً عاقلاً حكيماً وليس بالضرورة رجلاً متردداً إذ أنه لم يكن متحققاً من مدى صدق ونفوذ أحمد سليمان الحقيقي. وعلى كل حال فهو الآن في داخل مبنى القيادة العامة.

لم يكن الثناء الذي كاله أحمد سليمان (وآخرون في الحزب الشيوعي) لمحمد أحمد محجوب محض تملّق، إذ أن الشيوعيين كانوا يفضلون بالطبع شخصاً آخر غير المحجوب لرئاسة الوزارة بيد أنهم كانوا لا يمانعون في ترأسه للوزارة إن كان لابد من تولي رجل من الأحزاب التقليدية الرئاسة. وكانوا أيضاً يقدرون أن المحجوب سيُستشار من قبل قادة الأنصار بخصوص ترشيح وزراء حزب الأمة لجبهة الهيئات ويريدون إقناعه -

بطريق ما - أن ليس كل مثقف يساري هو بالضرورة شيوعي متآمر.

وبينما كانت جبهة الهيئات تسعى جاهدة لحسم أمر أسماء مرشحيها في قائمة المرشحين للوزارة كان أعضاء «جبهة الجنوب» يسعون بدورهم لحث الشماليين على أخذ قائمة الجنوبيين على محمل الجد. كانوا قد قدموا قائمتهم للمجتمعين في قبة المهدي. ولكن تناهى لأسماعهم أن الشماليين اختاروا أشخاصاً من خارج القائمة الجنوبية التي قُدّمت إليهم. كانوا يعدون قائمتهم نهائية، فإن كان لهم أن يختاروا جنوبياً واحداً في الوزارة فيجب أن يكون ذلك الفرد هو الأول في قائمتهم وهكذا. كانت أمام المجتمعين في القبة أربع قوائم مختلفة للمرشحين المحتملين من أبناء الجنوب. غير أن الاسمين الأولين في كل قائمة كانا هما نفس الاسمين. كانت المشكلة أن المجتمعين في القبة كانوا قد أجمعوا على شخص واحد فقط هو كلمنت أمبورو، بينما حدث شقاق عند اختيار المرشح الثاني أمبروز وول. وكان اختيار اثنين فقط من الجنوبيين (وليس ثلاثة كما كانت تطالب به «جبهة الجنوب») مشكلة أخرى. لم يتقدم الجنوبيون بأي شكوى رسمية لأي طرف في مسألة اختيار الوزراء الجنوبيين، لكنهم قابلوا أحد المفاوضين المدنيين والذي طمأنهم بأنه سيتم احترام اختيارهم. وفي حوالي الخامسة مساءً ذهب اثنان من المفاوضين إلى أمبروز وول (والذي كان يعمل كرئيس تحرير لصحيفة الحكومة التي تصدر بالإنجليزية) وأبدى وول دهشته من ترشيحه كوزير إذ أن أحداً لم يتصل به بهذا الخصوص، ولعله كان صادقاً فيما قال. صارحه الرجلان بأنه كان حاضراً في الاجتماع المطول الذي عقده الجنوبيون مساء الأمس. أجاب وول بالقول: «كيف لي أن أُعين وأنا لم أستشار؟».

كانت «جبهة الجنوب» تحاول أن تبعث بأنباء عن قائمتها إلى أعضائها في كافة أرجاء السودان وكانوا جد واثقين من مساندة منسوبيهم، بيد أن شكوكهم كانت تنصب على زملائهم الشماليين.

ومع بدء اجتماع السابعة مساءً في دار المحجوب كان صاحب الدار قد تلقى من التشجيع والتأكيد والتطمين ما جعله يتصرف كمرشح جاد. وأحس دكتور طه بعشر

عند وصوله لدار المحجوب قادماً من اجتماع في قاعة مجلس الجامعة مع ثلة من الوفد المفاوض وكأن حزب الأمة وحلفاءه كانوا في «حالة احتفال». بيد أن السند الذي حسب المحجوب أنه لا بد واجده قد لا يكون سوى محض وعود كلامية، إذ أن جبهة الهيئات ظلت على تأييدها لعابدين إسماعيل وبابكر عوض الله.

وبما أن اجتماع بيت المحجوب كان يضم أعضاء من جبهة الهيئات ومن الأحزاب بالإضافة إلى الوفد المدني المفاوض فإن الكثيرين حسبوا أن ذلك الاجتماع هو للجنة الوطنية الموحدة. كان عدد الحاضرين نحو عشرين فرداً، بيد أن صغر المنزل جعل أعدادهم تبدو أكثر مما هي عليه. كان يمثل الحزب الشيوعي السوداني دكتور عزالدين علي عامر عضو اللجنة المركزية، وكانت الأحزاب الأخرى أيضا ممثلةً على أرفع مستوى، إضافة إلى ممثلي الأحزاب في الوفد المفاوض مثل محمد صالح عمر من «الإخوان المسلمين» وأحمد المهدي من حزب الأمة / طائفة الأنصار.

وكان أمام الاجتماع مهمة واحدة فقط، ألا وهو اختيار الوزراء والبدلاء المحتملين لهم ورئيس الوزارة. تم إعلان أسماء المرشحين ولم يبد أحد أي اعتراض على أسماء مرشحي الأحزاب الخمسة. بيد أن تلك كانت هي نقطة الاتفاق الوحيدة، إذ أن الاجتماع لم يستمر في وفاق قط بعد ذلك، وهي نتيجة وافقت هوى عند «جبهة الهيئات». طلبت الأحزاب السياسية أن تقدم «جبهة الهيئات» أسماء الثلاثة وثلاثين مرشحاً دون ترتيب حسب الأولوية، بينما أصرت جبهة الهيئات على من اختارتهم لجنة الاثني عشر أولاً ثم من بعد ذلك ينظر في اختيارهم الثاني.

لم يكن النقاش هادئا أو منظماً، بل تطور الخلاف فيه إلى شجار لا يمكن حسمه. وعد البعض في جبهة الهيئات أن ذلك يعني الموافقة على القائمتين، بينما عد البعض الآخر أن الأمر لا يزال معلقاً في الهواء ويمكن لأي من الثلاثة وثلاثين مرشحاً أن يدخل الوزارة.

كان المتفاوضون المدنيون يدركون جيداً أن أمامهم «معركة» حادة وفاصلة في مبنى القيادة العامة عند مقابلتهم للوفد العسكري المفاوض والذي سبق أن حذرهم من أنه سيقوم باستعمال فيتو (حق النقض) ضد ترشيح أي فرد لا يقبلون به. ولعل ذلك الأمر

كان يصادف هوى عند بعض من أعضاء الوفد المدني ذاته. ربما كان الإرهاق وضيق الوقت من أسباب عدم الاعتراض على ذلك «الفيتو» في حينه. وعلى كل، فإن المدنيين لم يفقدوا الأمل في أن يقبل العسكريون بمناقشة الأمر عند عرضه تارة أخرى.

وتحول الحديث إلى اختيار رئيس الوزارة. ومرة أخرى فشل الجميع في الوصول إلى اتفاق حول ذلك الشأن، وقرروا أن يترك الأمر برمته للمدنيين والعسكريين الذين سيلتقون عند التاسعة مساءً في مبنى القيادة العامة. وقبل الموعد بقليل تحرك وفد المدنيين متجهاً نحو مبنى القيادة.

وكانت نتائج اجتماع منزل المحجوب توافق ما كانت تطمح إليه «جبهة الهيئات». فعلى الأقل لم يقم المجتمعون بحذف أي مرشح للجبهة. وتمت هزيمة مخطط «عثمان خالد مضوي» والذي هدف لعزل «المستقلين المزيفين». كان عثمان خالد مضوي ينتظر في أم درمان وأمامه قائمة جاهزة بالذين وقعوا على «الميثاق الوطني» وهم فقط من يحق لهم -حسب وجهة نظره - الالتحاق بالجبهة الوطنية المتحدة. كان كثير من هؤلاء معه في قاعة قبة المهدي. أتى بعد حين من حمل إليه نبأ الاجتماع في دار المحجوب وما انتهى إليه وأراه قائمة بالذين اختارتهم الجبهة. رد عثمان في هدوء: «لا عليكم. سوف لن ندع هذه القائمة تمر». كان هذا ما قاله بلسانه، لكنه كان يرتعب في داخله مما يمكن أن يحدثه ذلك الاختيار. كان يحس في أعماقه أن التاريخ قد يكون قد كتب بالفعل في منزل المحجوب. كان مقتنعاً بأن ما حدث كان خطأً عظيماً في المكان الخطأ ومن الأناس الخطأ، وأن من كان يجب اختيارهم قد تم تخطيهم دون وجه حق.

كان عثمان خالد يرى أن هنالك خللاً في التواصل بين قادة الثورة، وهذا أمر يمكن فهمه بالنظر إلى تسابق الأحداث. بَيد أن عثمان وحلفاءه لم يلوموا أنفسهم بل شعروا بأنهم كانوا ضحية «كذبة سوداء» من المحجوب. أخطر عثمان جلساءه أنه كان قد اتصل بالمحجوب عند الثالثة بعد الظهر وسأله سؤالاً واحداً صريحاً عن صحة «الشائعة» التي سرت بين الناس عن اجتماع فاصل سيعقد في منزله. أجاب المحجوب دون مواربة بالنفي القاطع!

كان عثمان يخشى أنه ليس بين المفاوضين المدنيين من يستطيع «كشف» من يسمون أنفسهم بالمستقلين. وكان مقتنعاً بأن هؤلاء إن هم إلا من الشيوعيين أو المتعاطفين معهم. لقد قضى سنوات طويلة في جماعة «الإخوان المسلمين» وهو يصارع الشيوعيين في المدارس والجامعات، وبنسبة نجاح أقل كثيراً في النقابات أيضاً. كان يعرفهم جيداً، بينما لا تتوافر مثل تلك المعرفة لأعضاء الوفد المدني المفاوض. لقد عاد حسن الترابي لتوه للسودان بعد سنوات في باريس ولم يكن يعرف اتجاهات الكثير من «المستقلين» الحقيقية.

كان المحجوب يمثل «حزب الأمة» وهو حزب يرى عثمان أنه -على وجه العموم- لا يخلو من بعض سذاجة ولا تعلم معظم قياداته الكثير عن اتجاهات السياسيين خارج دائرة حزبهم. وكان يؤمن بأن الصادق المهدي رجل مفكر ومنظر لكن تعوزه الخبرة العملية عدا تلك الأيام التي عمل فيها في قيادة حزبه قبل نحو سنوات ثلاث. رغم كل ذلك فإن الترابي والصادق كانا هما من سيتخذان القرار. لم يكن أمامه سوى محاولة الاتصال بهما هاتفياً وهما في اجتماع مبنى القيادة العامة.

***

أقسم الطالب الذي شهد المجزرة التي حدثت أمام القصر الجمهوري في اليوم السابق على ألا يرى الشارع تارة أخرى إلا بعد أن يلقي الجنود أسلحتهم. كان ذلك الطالب قد أطلق فزعاً ساقيه للريح من أمام القصر، ولم يتوقف إلا أمام باب منزله في بُرّي. بيد أنه لم يستطع أن يفي بوعده. فوجد نفسه صباح الخميس الباكر يقف أمام نادي الأساتذة مع عشرات المواطنين. تلقوا بفرح شديد الخبر المثير: سيقوم ممثلو الجبهة الوطنية والقوات المسلحة بتصفية النظام العسكري. لم يبال من سمعوا الخبر المثير بالأخطار المحتملة والقضايا المعلقة وظلوا في حالة من التفاؤل والحبور. وغطت تلك الأخبار على أنباء سيئة أتت من جراحي المستشفى المدني عن أعداد من قتلوا أو أصيبوا بإصابات بالغة في «مجزرة القصر» التي حدثت في صباح اليوم السابق.

لم يكف الناس عن البحث عن المتسبب في تلك «المجزرة». كان المدنيون يلقون

باللوم على من يكرهون من الضباط الذين أصدروا الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين ويخصون بالذكر حسن بشير نصر. أخطرَ طالبٌ بالجامعة نائبَ المدير محمد عبد الله نور بأنه شاهد حسن بشير نصر في القصر ساعة «المجزرة». شكّ نور في الأمر إذ أنه كان يدرك أن كثيراً من الضباط الشماليين يشبهون حسن بشير.

لعل السبب في اتهام حسن بشير بارتكاب «المجزرة» هو ما قام به ابنه الصغير من عمل سخيف رواه دكتور عبد الحليم محمد. أخذ ابن الضابط الكبير والطالب في مدرسة كمبوني سيارة أبيه الرسمية التي كان يقودها شاويش في جولة بغرض «رؤية الثورة» يوم الأربعاء ٢٨ نوفمبر. وصادفت السيارة بعض المتظاهرين في إحدى الشوارع فأوقفوها وتعرف أحدهم علي ابن حسن بشير بداخلها فبدأوا في جمع حجارة يريدون بها حصب الصبي بل وقتله. وتصادف وجود عبد الحليم محمد في ذات المكان فهرول نحو السيارة لمنع الجماهير من الفتك بالصبي. كان الدكتور محمد عبد الحليم شخصية معروفة ومرموقة بين الناس. عاتبه أحد المتظاهرين: «نحن نحترمك ونعزك. لماذا تفعل هذا؟ (أي لم تحاول حماية ابن حسن بشير؟)». استل الشاويش مسدسه ووقف مدافعا عن ابن نائب القائد العام. أفلح دكتور عبد الحليم والشاويش في إخراج الصبي ووضعه في سيارة أجرة أسرعت به بعيداً عن منطقة الخطر. كانت سيارة حسن بشير أقل حظاً فتم إحراقها بالكامل.

قدّم اللواء عوض عبد الرحمن صغير تفسيراً مختلفاً لما حدث أمام القصر في اليوم الفائت. بلغه أن ابن أخيه عالق في مظاهرة صغيرة أمام البوابة الغربية للقصر الجمهوري وهو يعتقد أن تلك المجموعة هي التي أشعلت نار تلك «المجزرة». صرخ في المتظاهرين النقيب المسؤول عن الحراسة آمراً المتظاهرين بالابتعاد. كان قريب اللواء عوض يحمل معه مسدساً (رغم أنه لم يتلق تدريباً على استعمال الأسلحة النارية). أخرج ذلك الرجل مسدسه وصوبه نحو النقيب والذي كان يقف على بعد ثلاثين قدماً. أخطأ الرجل الهدف واهتزت يده فأصاب الزجاج في غرفة الحراس. رد النقيب بإطلاق مجموعة (ثلاث أو أربع) من الطلقات وقتل صاحب المسدس على الفور. هيج إطلاق الرصاص الحراس

في أماكن أخرى. كان من نتائج هذه الرواية أن قدم الضباط لمحاكمة فيها بعد لم تسفر إلا عن تبرئته بدعوى الدفاع عن النفس.

وحكى محسي أحد موظفي الجامعة قصة «المجزرة» برواية أخرى. كان قد سمع من قريب له يعمل ضابطاً في القصر أن الطلقات التي أصابت من أصابت أتت من مدفع «ستيرلينج» أطلق عدداً من الطلقات لمدة خمسين ثانية تقريباً. ذكر قريب محسي أنه اتُّهِم بإطلاق النار بيد أنه ينفي ذلك نفياً قاطعاً. ذكر أنه ومجموعته انسحبوا من موقعهم لداخل القصر تحت ضغط الجماهير الزاحف مما اضطرهم لإطلاق النار. أكد ذلك الرجل أن حسن بشير نصر كان بالفعل داخل القصر حين حدوث «المجزرة».

وظل كثير من قادة الجيش (لم نتمكن من حصر عددهم) يؤكدون أن إطلاق النار أتى بعد استفزاز كثير من المتظاهرين لقوات الجيش، وإنه كان من المهم الحفاظ على الأمن والنظام في الشارع. بل إن عدداً أقل من هؤلاء القادة يضعون اللوم وبشدة على الجماهير لهجومها على القصر. بل ويمضون أكثر في اللوم فيخصون الحزب الشيوعي السوداني لتحريضه الجماهير وعلى قيادتها في زحفها على القصر.

وضح أن الروايات التي تُحكى بها قصة «مجزرة القصر» تختلف عن بعضها اختلافاً جذرياً. ومهما اختلف الناس فيمن بدأ إطلاق النار فإن من اليسير معرفة أن نتيجة ذلك العمل كان يمكن أن تكون أسوأ مما انتهت عليه. فلو استمر الجند في إطلاق وابل رصاصهم على الجموع، ولو لم يتوقف الجند الذين كانوا يرابطون على العربات المدرعة على جوانب القصر لقُتل مئات وليس عشرات المتظاهرين.

لم يستطع الحزن على القتلى ولا الخوف من قوة نيران العسكر أن تطفئ من جذوة الفرحة والروح المتوثبة لدى الحضور في نادي الأساتذة والقبة في أم درمان. وكان أعضاء اتحاد طلاب جامعة الخرطوم المعتقلين بكوبر قد أطلق سراحهم في صباح هذا اليوم، وكانوا حضوراً بين الناس في النادي. كانوا يتوقعون إفراجاً مبكراً عند الثورة المدنية في سجن كوبر في ليل الاثنين بيد أن ذلك لم يحدث. وعلى كل حال فقد كانوا سعداء بخروجهم من السجن. قاموا بوداع أبو الدهب وأخيه. خرج رئيس الاتحاد

من السجن بلحية طويلة عدها شارة شرف، وذكر لكل من سأله عن اللحية أنه سيقوم بحلقها بأعجلِ ما تيسر إذ أنها تعطي من يراه بها إيحاءً بحكمة ورزانة قد لا يستحقها.

تزايدت أعداد القادمين للنادي بعد انتشار شائعة أن المفاوضات بين المدنيين والعسكر ستفضي إلى تعيين وزراء مدنيين لحكومة انتقالية جديدة. ولأول مرة ظهرت بوادر مشاعر تخوف وقلق بل وعداء لأمريكا، وبدأ بعض الأفراد يتحدثون عن «مؤامرات» قد تدبرها السفارة الأمريكية بالخرطوم لمساعدة وتأييد انقلابيين من العسكر. بل صرح أحد الطلاب وهو يضحك بأنه قد يخسر مصداقيته السياسية إن شوهد يتحدث مع رجل أمريكي. ولا أدري إن كان الطالب جاداً أم هازلاً ولكنه بدا سعيداً جزلاً وهو يقول مقولته تلك.

وفي صباح ذلك اليوم الباكر قام وفد من «جبهة الجنوب» بزيارتهم الأولى للجبهة الوطنية الموحدة في قبة المهدي حيث كان الصادق المهدي وحسن الترابي وطه بعشر وآخرون في حالة اجتماع متواصل. قاموا بتقديم مذكرة للمجتمعين كانوا قد أعدوها مساء اليوم السابق وعرضوا المشاركة مع الوفد المدني المفاوض. رد عليهم المجتمعون الشماليون بأن لا ضرورة لتلك المشاركة الآن إذ أن الوفد المدني المفاوض قد تكوّن فعلاً وهو سيفاوض العسكر في ذات الصباح في القيادة العامة. لم يعجب ذلك الرد الجنوبيين وعدوه نوعاً من الإهانة والاستصغار تؤكد أن «الشمال لا يريدنا أن نتدخل في مثل هذه الأمور».

وخلافاً للمجموعات التي سعت للانضمام إلى الجبهات الثورية، كان الجنوبيون يشعرون بخطر وتردد وعدم أمان شديد منعهم من التقدم منذ وقت مبكر للمشاركة مع المدنيين الشماليين. بيد أنهم يؤمنون بأحقيتهم في المشاركة إذ أن الهجوم اللفظي على الحكومة العسكرية كان ينصب أساساً على سياستها في الجنوب. أثار المجتمعون الشماليون إشكالية أخرى وهي كيفية التأكد من صدقية تمثيل الجنوبيين الماثلين أمامهم كقادة للجنوبيين بالفعل. هل كانوا يمثلون أنفسهم أم أنهم يمثلون مجموعة صغيرة أم تحالف واسع كبير؟ لم يك هنالك من وقت للبحث والتقصي والرصد والإثبات. وحتى

إذا تمت الموافقة على ذلك الوفد الجنوبي، فإن هنالك عقبة أخرى. كان ذلك الوفد لا يمثل كبار القادة الجنوبيين بل كان يمثل «رجال الصف الثاني»، وكان ذلك على سبيل «التقية»، وأمر اتفق عليه الجنوبيون في مساء اليوم السابق.

ومع حلول التاسعة صباحاً بدأ ممثلي جبهة الهيئات في التفرق من اجتماعاتهم «غير الرسمية» والتي تواصلت منذ اليوم السابق والعودة إلى مقار اجتماعاتهم. وأحرز الجنوبيون في نهار ذلك اليوم انتصاراً آخر في اجتماعهم مع أساتذة جامعة الخرطوم وأيضاً مع جبهة الهيئات والتي وافقت أخيراً على زيادة نصيبهم من الوزارات فصارت لهم ثلاث وزارات بدلاً من وزارتين فقط في الحكومة المدنية الجديدة.

التأم وفدي التفاوض المدني والعسكري حول طاولة المفاوضات في تمام العاشرة صباحاً بمبنى القيادة العامة. استمر الاجتماع حتى الثانية ظهراً أكد فيه الطرفان على ما سبقت الموافقة عليه ليلة الأمس وصباح اليوم الباكر، ولكن لم يتم إلا إحراز تقدم طفيف في موضوعات حساسة عالقة أخرى. كان الطرفان على اتفاق تام فيما يخص عبود وبقاءه كرأس للدولة خلال الفترة الانتقالية بسلطات محدودة نسبياً.

تكرر أثناء الاجتماع عرض بعض الأمور الخلافية- إما لأنها لم تناقش بما فيه الكفاية في مساء اليوم السابق، أو لأنه لم تتوفر أغلبية كافية تعضد هذا الرأي أو ذاك. ولكن كان الجميع على اتفاق على نقطة واحدة وهي: عدم العودة للمربع الأول وعدم الخوض في «معارك» من شأنها أن تشل حركة المجموعتين حتى تحت ظروف أقل ضراوة. فمثلاً اتفق الطرفان على أن تكون الفترة الانتقالية لمدة خمسة شهور، ووافق الجميع على بعض القرارات اللاحقة بناء على ذلك. فإذا بأحدهم يحاول الرجوع للمربع الأول ويناقش فترة الحكم الانتقالي المرتقب وكأن الأمر لم يحسم بعد!

وكانت هنالك أرض خصبة لتوليد الخلافات وهي تلك النسخة المكتوبة والتي تم الاتفاق على نقاطها. كانت إدامة الفكر والنظر في النص المكتوب تشحذ التفكير (وتجلب الخلافات). فمثلا جاء في نص ما كتبه الترابي عبارة (وأن الفريق عبود سيتولى رئاسة الدولة). هنا اعترض العقيد مزمل بالقول: «وماذا إن مات عبود أو ذهب؟ من

سيكون رأس الدولة حينئذ؟». وبعد نقاش مستفيض اتفق الطرفان على أن تستبدل كلمة «عبود» بكلمتي «قائد الجيش».

عندما يتفق مزمل غندور وحسن الترابي فإن ذلك كان يعني عادة نهاية النقاش. كان الجانب العسكري المفاوض يصر على أن يكون وزير الدفاع من ضباط الجيش. وكما حسم مزمل والترابي النزاع حول من سيتولى حقيبة الداخلية فإن الرجلين انسحبا من غرفة الاجتماع، ولم يلبثا أن آبا بعد قليل وهما متفقان. هذه المرة لم يك ثمة مساومة. أصر المدنيون على أن تكون حقيبة الدفاع كغيرها من الحقائب الوزارية من نصيب المدنيين. تخطى الجميع تلك النقطة وشرعوا في نقاش موضوعات أخرى.

ثم بدأوا في نقاش قضية شائكة أخرى وهي عدم مساءلة قادة الحكومة السابقة من العسكريين عما فعلوه طوال فترة حكمهم. كان ذلك هو مطلب «أبو رنات» رئيس القضاء، والذي كان ملازماً لعبود في القصر. كان أكبر همه الحصول على عفو خاص عن استيلاء العسكر على السلطة بانقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م، والذي خرق دستور وقوانين البلاد، وأطاح بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً. كان «أبو رنات» يود تجنيبهم وحمايتهم من عقوبة السجن. ولما لم يكن الأمر يستلزم عفوا عاماً، وليس حصانة من المحاكمة بسبب السرقة واستغلال النفوذ والإثراء المشبوه، فإن مناقشة ذلك الأمر خمدت بعد قليل من النقاش وقبل حسمه تماماً وبعد فترة صمت قليل سأل أحد أفراد الوفد العسكري المدنيين قائلا: «حسنا... والآن من ترشحون لملء الحقائب الوزارية؟» أسقط في يد المدنيين. لم يكونوا قد استعدوا بعد لذلك الأمر، ولم تكن بيدهم قائمة أسماء. لذا اقترح أحدهم تأجيل نقاش تلك النقطة (وغيرها) إلى التاسعة من ليل ذلك اليوم وذلك بغرض إعطاء الطرفين زمناً كافياً لتحديد من (يرغبون أو لا يرغبون) فيه. هنا اشترط الوفد العسكري أن يعطى حق النقض (الفيتو) لرفض أي شخص لا يرغبون في أن يكون ضمن الوزارة الجديدة وقالوا إن قائمة الأسماء التي سيعرضها المدنيون ستكون مجرد ترشيحات لهم الحق في رفضها أو قبولها جزئياً أو كلياً. كان الكل يدرك أن ذلك يعني عمليا إنهاء المفاوضات بفشل ذريع. كان لرفاق عبود تعريف فضفاض جداً

للمدنيين الذين يعدونهم من «الراديكاليين المتشددين». وبدأت بعد ذلك سلسلة طويلة من محاولات تقديم الحلول الوسط والتنازلات، وبدا جليّاً أن ليل تلك المفاوضات سيكون داوياً عاصفاً بعد صباح عامر بالهدوء والصحو.

رغم كل ما قيل وما اتفق عليه فإن مزاج أعضاء الوفد المدني المفاوض لم يتغير إلا قليلاً. ظل المتفائلون متفائلين وبقي المتخوفون على تخوفهم دون زيادة أو نقصان. بيد أن الجميع كانوا على اتفاق بضرورة الاستمرار في المفاوضات رغم كل شيء. وانعكس طول المفاوضات ورهقها عليهم وأصابهم النصب والإعياء بل ودوار الرأس.

وفي المقابل بقي المحامي عتباني متيقظاً لخطورة أن المفاوضات قد تنهار في أية لحظة. ورغم أن الوفد العسكري كان قد استدعاه كمحامي ومستشار قانوني له، إلا إنه كان يرى نفسه في الواقع «خبير» أو «مراقب» أكثر منه «محامٍ» للوفد العسكري. كان يرى النقاشات التي تدور أمامه بين الوفدين العسكري والمدني كنسخة سياسية للمفاوضات التجارية المالية التي كثيرا ما كان يقوم بإدارة اجتماعات تفاوضها بين رجال الأعمال. كان يعلم من سابق تجربته وعمله الطويل في هذا المجال أن مثل هذا النوع من المفاوضات قد ينهار فجأة دون سابق إنذار. قد تظهر فجأة نقطة خلافية جوهرية قاتلة، أو حتى نقطة خلاف تافهة يزيدها ضراوة الغضب أو الكرامة أو ما شئت من المشاعر، فتستفحل. وفي هذه «الصفقة» كان مصير الوطن بأكمله على الطاولة. خطر ببال عتباني أنه إذا فشلت هذه «الصفقة» فسيعلم الله وحده ما سيترتب على ذلك من نتائج. كان عليه تهدئة المشاعر والخواطر. وكان الوفد المدني المفاوض يرى فيه ليس فقط محامياً للوفد العسكري بل يراه كوسيط محايد عندما تتعقد الأمور، وعندما تتأجل الاجتماعات وتنفض، كان يبقى وحيداً يقوم بصياغة ما أتفق عليه ويعمل فيما صاغ قلمه مراجعة وتجويداً. اقترح أحدهم في الليلة الفائتة أن يقوم أحدهم بكتابة محضر الجلسات، بيد أن أحداً لم يقم بفعل ذلك. لذا فإن ما كان يسطره عتباني كان مرجعاً وحيداً يضمن استمرارية النقاش في يسر من نقطة إلى نقطة أخرى. كان عتباني يخشى من أن ينقطع تسلسل وتيرة ما يبحث من نقاط في الجلسات المتعاقبة. يقول عتباني أن أكبر عون وجده

في تلك الاجتماعات كان من الصادق المهدي. لم يكن عتباني أنصارياً ولا من أنصار حزب الأمة ولم يكن على معرفة أو صلة شخصية بالصادق. ولم يكن عتباني يدرك أن الصادق يشاركه الخشية من أن تسفر تلك المفاوضات عن لاشئ. وأعجبه جداً أن الصادق كان حريصاً على أن يظل الجميع يتبادلون الحديث. كان الصادق لا يقاطع متحدثاً، ويتدخل فقط عند الضرورة أو لحسم أمر ما. كان - بحسب قول العتباني- رجل دولة بحق لا يرى بأساً في التراجع عن أمر إن رأى في ذلك خيراً. وأحس عتباني أيضاً أن حسن الترابي ومزمل غندور شخصيتان طاغيتان «لهما القدرة على تحريك الأشياء». تعجب عتباني من أن الترابي (رغم أنه «أخ مسلم») فإنه لم يكن محباً للقطعيات، بل كان منفتح العقل. إنه يسمع لرأيك ويرد عليه. كان رجل منطق، إن رفض لك رأيا فإنه يتبع ذلك بتعليل وتفسير.

بعد مرور الوقت كون كثير من المشاركين فكرة واضحة عن أكثر مفاوضيهم من خلال ما كانوا يقولونه. فمثلا يجمع الكثيرون أن الترابي - وعلى وجه العموم- لم يكن رجل مبادرات بل كان يفضل النقاش حول مبادرات الآخرين، وكان أكثر المبادرين بالاقتراحات هما مبارك زروق ومزمل غندور. كان اللواء عوض صغير معجبا بالصادق المهدي، ويخشى من بابكر عوض الله ويكن له أشد درجات الكره، وكان بابكر عوض الله يبادله نفس الشعور. وكان الصادق يحترم في اللواء عوض آراءه المثالية، ويكن إعجاباً خاصاً بمزمل غندور، وكان مزمل يبادله ذات المشاعر ويقدر أيضاً عالياً مجهودات عابدين إسماعيل ومبارك زروق وحسن الترابي. لم يكن للبقية آراء شخصية خاصة جلية في زملائهم المفاوضين.

كان مجرد استمرار المفاوضات أمراً مشجعاً لمن كانوا يخشون تأثير «مجزرة القصر» صباح اليوم السابق على مجرى التفاوض. لم تعد الأسئلة الحائرة عن المتسبب في تلك المجزرة أهمية كبيرة الآن مقارنة بما يمكن لتلك الحادثة أن تعطيه من قوة دفع للثورة. وكان المدنيون المتفائلون الواثقون من نتيجة المفاوضات يرون أن أرواح من قتل أمام القصر صباح الأمس قد ضاعت هدراً بدون مسوغ أو سبب، وأن ذلك بمثابة «جرح

شائه في وجه النصر القادم». بينما رأى آخرون التهديد الذي حمله ذلك الحادث من قبل رجال الجيش في أن بمقدورهم إخماد انتفاضة الجماهير بالقوة النارية. كان مصداق ذلك أن نفراً من كبار الضباط من الذين أخذوا على عاتقهم إعادة الهدوء والسكينة للمدن صرحوا بأنهم نجحوا وسيمضون في طريق النجاح إلى أن تلفظ انتفاضة الجماهير أنفاسها الأخيرة. ورأى ضباط آخرون أن الأمر قد خرج عن السيطرة أو كاد، وأن "مثيري الشغب والاضطراب» في الشوارع إن هم إلا مقدمة لما هو قادم لا محالة. وحتى بعد قتل العديد من الأفراد أمام القصر، فلقد تعرض الكثيرون فيما بعد لإطلاق النار عند محاولتهم حرق المركبات أو المحلات التجارية. كان أولئك « المشاغبون» يعودون من جديد كلما تم تفريقهم. لذا وضح أن الحاجة للإسراع بتكوين حكومة جديدة ماسة جداً. كان لهذا الرأي مؤيدون من قبل صغار الضباط، الذين أعلنوا من قبل عدم رغبتهم أو رفضهم التام لإطلاق النار على المدنيين المتظاهرين الذين يحاولون استعادة الديمقراطية. كان الوضع في صفوف الضباط يزداد تعقيدا خاصة عند الذين لم يكن يبالون كثيرا بطموحات المدنيين وآمالهم ولكنهم في ذات الوقت يأملون في إصلاح الجيش. كانوا يركزون على ضعف الجيش وهيكله العام وكبار ضباطه خاصة بعد أن كشفت حملة الجيش في الجنوب عن مدى ذلك الضعف. صعق هؤلاء - بعد «مجزرة القصر»- عندما رأوا مقدار تعلق الشعب بالديمقراطية وأن الأفراد العاديين لا يهابون الموت.

في سبيل استعادتها، لقد خسر المدنيون معركة بيد أنهم ظفروا باحترام الجنود الذين كانوا على يقين من أن ثمن المخاطرة ليس فقط في الاستسلام أو الإذلال. أنه قد يعني الموت. كان ما سيفعله أولئك الضباط أمراً حاسماً. كان ذلك يعني أن صغار الضباط (والذين كانوا يهدفون أول الأمر لإحداث إصلاح داخلي في صفوف الجيش أكثر من اهتمامهم بالديمقراطية) بدأوا يوجهون اهتمامهم بالمفاوضات الجارية بين ممثلي المدنيين وكبار الضباط. أثبتت حادثة القصر أن المدنيين جادون في مسعاهم لاستعادة الديمقراطية وأنهم لن يستسلموا تحت تأثير السلاح، وعلى أقل تقدير قللت استجابتهم تلك من أهمية مناورات الضباط الذين كانوا يخططون للاستيلاء على السلطة.

وبالنسبة للمدنيين الذين كانوا يخشون من أن «مجزرة القصر» قد أبرزت، وبشكل دموي، قدرة الجيش على إخماد الثورة، وبالنسبة لكبار الضباط الذين كانوا يدعون لاستعمال القوة ضد المتظاهرين، فإن إعمال مزيد من النظر والتفكر في الأمر قد قادهم لخفض سقف تخوفاتهم وآمالهم. لم يأت ذلك التفكر والنظر فجأة بعد حدوث «المجزرة»، بل أنه أتى متمهلا ليل الأربعاء وصباح الخميس. فلنفترض أن للجيش القدرة على إبقاء الشوارع خالية من البشر. أي فرق سيحدثه ذلك؟ وضح جلياً صباح الخميس أن العاصمة مشلولة تماماً، وأن السواد الاعظم من الموظفين والعمال لم يذهبوا لأماكن عملهم، ولزموا منازلهم أو تظاهروا في الشوارع، لا تستطيع البنادق الآلية إيقاف الإضراب العام، لم يضعف القتل الإضراب العام بل زادته أرواح الذين قتلوا في المظاهرات نجاحاً فوق نجاحه.

الخميس ٢٩ أكتوبر | الليل المتأخر

عندما اتخذ المتفاوضون أماكنهم حول طاولة المفاوضات عند التاسعة من مساء يوم الخميس كان هنالك وجهان جديدان. كان الجميع يتوقع مشاركة شيخ الأمين محمد الأمين رئيس اتحاد المزارعين. ولم يبد الكثيرون استغراباً من وجود أحمد سليمان المحامي والقيادي الشيوعي المعروف. ولمن أبدى بعض الحاضرين الدهشة من حضوره، كان أحمد يكرر أنه إنما أراد إظهار الوحدة. منحه المجتمعون بعض الوقت ليقرأ سريعاً ما كانوا قد اتفقوا عليه بخصوص إعطاء حصانة ضد المحاكمة لقادة الحكم العسكري. وبعد نقاش وأخذ ورد وافق أحمد سليمان كغيره من المدنيين على القبول بما عرضه الوفد العسكري المعارض. كان أهم ما هو معروض على المتفاوضين اختيار الوزراء ورئيس الوزارة. مرت ساعات دون الوصول لاتفاق. وأصاب الملل البعض وصارت الدقائق تمر كالساعات والساعات تمتد إلى ما لا نهاية. وفي بداية الأمر تم القبول بممثلي الأحزاب في الوزارة دون كبير خلاف، رغم أن العسكريين وجدوا صعوبة في الاعتراف بالشيوعيين و»الإخوان المسلمين» كأحزاب سياسية رسمية. تضايق اللواء عوض صغير من بعض الأسماء التي قدمتها جبهة الهيئات. كان يرى أن معظم الأسماء التي قدمت (كاختيار أول) في يمين الورقة هي أسماء لشيوعيين، ولم يجد حرجاً في أن يسمي حتى بعض مفاوضيه مثل عابدين إسماعيل، وبالطبع أحمد سليمان وشيخ الأمين ممن كتبوا على الجهة اليسرى. كيف – والحال هكذا– أن تسير المفاوضات؟ كان اللواء

عوض صغير رجلا محافظاً، وكان أيضا أحد إثنين يمثلان أرفع الرُّتب من بين الضباط المفاوضين للوفد المدني.

غير أن العقيد مزمل غندور لم يكن منزعجاً من أي من الذين عرضهم الوفد المدني. أحس بأن المفاوضات تحرز تقدماً ملحوظاً، خاصة وأنه يبدو أن الوفد المدني مقتنع ومرتاح من أن الحكم العسكري إلى زوال. بيد أن ما كان يزعجه هو أن بعض أعضاء الوفد كانوا يحاولون زيادة نصيبهم من الكعكة. ولم يفته، على وجه الخصوص، أن «الإخوان المسلمين» والشيوعيين كانوا يريدون أن يكون لهم ممثلين في الوزارة بحسبانهم أحزابا، وأن يُدخلوا أيضاً للوزارة باسم النقابات والمهنيين بعضاً من منسوبيهم. عرض «الإخوان المسلمون» محمد صالح عمر كمرشح أول لهم من حزبهم والرشيد الطاهر كمرشح ثان. يعد الاثنان من قادة الإخوان البارزين بيد أنهما لم يكونا في شهرة حسن الترابي والذي كان في قائمة جبهة الهيئات. كان مزمل يرى أن الحزب الشيوعي يقوم بنفس اللعبة. فلقد رشح أحمد سليمان كممثل وحيد للحزب. كان في قرارة نفسه يتمنى أن يرى وزراء مهنيين مستقلين بالفعل عن الأحزاب القديمة والجديدة على حد سواء.

استمر النقاش لساعات دون أن تلوح في الأفق أي بادرة اتفاق. كان بعض المتفاوضين يتحدث بصراحة عن رفضهم لمرشح معين حتى ولو كان يجلس على الطرف المقابل من الطاولة. ولم يكن المدنيون دائماً على اتفاق فيما بينهم حول أسماء الوزراء المقترحين إذ لم يكن قد حضروا للاجتماع بقائمة نهائية محددة ولن يتفقوا الآن. وكان للعسكريين اعتراضات على بعض الأسماء المعروضة. كان الكثيرون يرون في تلك الصراحة المباشرة مصدر إحراج كبير، رغم أن كثير من الاعتراضات كانت تصاغ بدبلوماسية وتأدب وتهذيب بل وبشيء من الرقة! بيد أن أحداً من المتفاوضين لم يكن يريد تعطيل أو تأخير المفاوضات أو فشلها.

وتوصل المجتمعون أخيراً إلى تكوين لجنة مصغرة من أربعة أفراد لمناقشة الترشيحات. قد يكون مخرجاً مناسباً. وكان الصادق المهدي (من المدنيين) واللواء عوض صغير (من العسكريين) هما العضوان الدائمان بينما يتناوب الآخرون في لجنة

الأربعة إلى أن يجبرهم التعب أو الملل على الانسحاب. راغ أعضاء اللجنة الرباعية لغرفة صغيرة لمواصلة النقاش، وكانوا من وقت لآخر يدعون آخرين لمزيد من التشاور أو يأتي أحد أفراد اللجنة الرباعية للمجتمعين حول الطاولة الرئيسية لمناقشة هادئة مع بعض أفراد التفاوض.

وظلت اللجنة الرباعية في حالة اجتماع متواصل بينما أخذ بقية المتفاوضين فترة استراحة لساعتين أو نحوها عمل خلالهما عتباني والترابي على صياغة مشروع دستور الفترة الانتقالية وانشغل الباقون بالدفاع عن أو الهجوم على هذا المرشح أو ذاك، وغشي بعضهم النعاس فنالوا نصيباً من نوم متقطع.

وفي حوالي منتصف الليل أعلنت فترة استراحة قصيرة للتمشي حول الغرفة وفي الردهات، وكانت فرصة لمكيفات الهواء التخلص من دخان السجائر الكثيف العالق في هواء الغرفة. ومضى بعض المتفاوضين في إجراء بعض المحادثات الهاتفية في الغرف المجاورة. كان الفريق إبراهيم عبود يتصل بصورة راتبة من القصر للسؤال عن سير المفاوضات. ونجح عثمان خالد - وهو في غاية الضيق والاكتئاب - بعد كثير من المحاولات، في الاتصال بالصادق المهدي محذرا إياه من الانخداع ببعض المهنيين الذين يدعون الاستقلالية والحياد.

الخميس ٢٩ أكتوبر | خارج العاصمة

أعطى الانهيار المتسارع والمستمر للسلطة الحاكمة في الأقاليم، العسكريين دافعاً إضافياً للجلوس حول مائدة التفاوض مع المدنيين. ولم يعط جهل المدنيين شبه التام بتطور الأحداث في الأقاليم العسكريين أي راحة.

مديرية النيل الأزرق - واد مدني

لم تواجه المظاهرات في مدن مشروع الجزيرة على النيلين الأزرق والأبيض مقاومة تذكر من قبل السلطات. أحكم «مؤتمر المنظمات الجماهيرية» في واد مدني قبضته على الوضع تماماً بعد قطع خطوط الهاتف والبرق. غير أن المسافرين من الخرطوم إلى ود مدني (والمسافة بينهما نحو ثلاث ساعات بالسيارة) كانوا يزودون الناس بقطرات من الأخبار وبحقيقة الأوضاع المعلومات. وكان رئيس اتحاد المزارعين شيخ الأمين محمد المدنيين يتحرك بين مدني والخرطوم، وبقي في الخرطوم لحضور اجتماع القيادة العامة ضمن وفد المدنيين.

وكان «مؤتمر المنظمات الجماهيرية» يسيطر فعلياً على المدينة. ومنذ عصر يوم الأربعاء لم يكن ممكنا لأحد فتح متجر أو مكتب حكومي إلا بموافقة «المؤتمر». وبمجيئ يوم الخميس كان قضاة المدينة وشرطتها قد أفلحوا في إيقاف المظاهرات والسرقات وكل مظاهر انعدام الأمن والنظام.

كان فتيان «المؤتمر» قد خططوا لمهاجمة الخرطوم بعشرين ألفاً من الشبان. سمع الجميع بالمفاوضات الجارية يوم الخميس بين المدنيين والعسكريين وبالتقدم الذي أحرزته المفاوضات. لذا كان من الحكمة تأجيل تلك الخطة ولو إلى حين.

كان «المؤتمر» يتكون من مئة من ممثلي العمال وموظفي الخدمة المدنية الحكوميين، حسب وصف قيادة الحزب الشيوعي لهم. وكانت الشعارات العريضة التي يطلقها «المؤتمر»، تعلن عن مفارقتها (بل رفضها) للأحزاب السياسية القديمة. كان ذلك الإعلان رداً على طلبات تقدم بها حزبا الأمة والوطني الاتحادي للمشاركة بممثلين في «المؤتمر». قرر «المؤتمر» بعد مناقشات مستفيضة عدم قبول عضوية أي حزب سياسي، ولكن يمكن قبول أعضاء في أي حزب ولكن بصفتهم المهنية فقط وليس الحزبية.

إلى الشمال

مديرية النيل: (أتبرا/ الدامر)

لم تكن لعاصمة السكة حديد أي تنسيق تنظيمي مع الخرطوم والإضراب العام. ولكن ساهم تنسيق غير رسمي بين نقابة العمال وإدارة السكة حديد في تسيير بعض قطارات البضاعة. وتواصلت المظاهرات والمسيرات ضد الحكومة، وكانت أشدها تلك التي قامت يوم الثلاثاء بيد أنه لم يصاحبها أي عنف أو تخريب. وكان رجال الشرطة والقضاة قد أقروا منذ بدء الأحداث الالتزام بسياسة عدم مواجهة المتظاهرين. ويبدو أن تلك السياسة قد أثمرت ثمراً طيباً. وأشاد القاضي كمبال بالعمال وبوعيهم السياسي الرفيع والذي حال بينهم وبين تخريب الممتلكات العامة والخاصة. وشاركت بنات المدارس في المظاهرات منذ اليوم الأول وفتح ذلك الباب للنساء الأخريات.

إلى الغرب

مديريتي كردفان ودارفور

ظلت الأحوال في مدينة الأبيض عاصمة كردفان كما هي: تواصل الإضراب العام

وساد جو متوتر ومعادٍ للحكومة. وقُتل في بدايات الأيام متظاهرون تم دفنهم بعد مسيرات غضب عارم. بعد ذلك خلت الشوارع من المارة تقريباً. أما في أقصي الغرب في مدينة الفاشر عاصمة دارفور فلقد تفجرت الأوضاع في يوم الخميس ٢٩ أكتوبر. جابت المدينة يوم الأربعاء مسيرة «مختلطة» شارك فيها الطلاب وأعيان المدينة من أطباء وتجار وغيرهم. وقرر هؤلاء تكرار نجاح مسيرتهم صباح اليوم التالي. اتفق الجميع على التجمع عند العاشرة صباحاً في وسط السوق وتسيير مظاهرة تجوب المدينة. وقع على الطلبة عبء تنظيم الموكب وحفظ الأمن. لم يقم رجال الجيش أو الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين رغم أن طلقات متفرقة كانت تسمع بين فينة وأخرى. وسرت شائعة أن طلقة رصاص طائشة قد أصابت أحد الأطفال، لذا فلقد أخذ الناس حذرهم.

تم صرف المرتبات للعاملين صباح يوم الخميس الباكر (قبل يوم من ميعاد الصرف المعتاد). وتم ترتيب هذا الأمر حتى يضمن العاملون مرتباتهم لذلك الشهر مع استمرار الإضراب العام. تجمع العاملون في السوق قبل الموعد المضروب وبدأوا في التظاهر والمسير. وكانت أعدادهم تزداد باضطراد وحماسهم يشتعل. كان راديو القاهرة قد أذاع خبر المسيرة الضخمة التي تم فيها تشييع القرشي قبل أسبوع من ذلك اليوم. كان ذلك أول خبر رسمي يصل الفاشر.

وطافت المظاهرة بنفس الشوارع التي سلكتها في اليوم السابق. وسارت بشكل دائري حول المدينة وتعمد المتظاهرون المرور بشارع يقع عليه مقر قيادة القوات المسلحة القريب من مبنى المديرية.

وكان مبني القيادة في الفاشر محروساً في هذه المرة بجنود يحملون البنادق ويضعون على رؤوسهم الخوذات. ثبت الجنود خيطاً أحمراً كبيراً ليروا المتظاهرين أين يجب عليهم الوقوف. لم يكن يحرسون شيئاً. تجاهل بعض المتظاهرين في مقدمة الموكب الخيط الأحمر وتقدموا ولم يحدث شيء خطير سوى أن قليل منهم تم طعنه. قام بعض المتظاهرين بسب الجنود وقذفهم بالحجارة. أطلق الجنود النار عندما نفد صبرهم، فخضبت الأجساد التي أصابها الرصاص الأسفلت بدم كثير. ورمى كثير من المتظاهرين بأجسامهم على

الأرض فزعاً وتقية، وأطلق بعضهم ساقيه للريح. بيد أنه كانت هنالك استثناءات. انطلق متظاهر شجاع إلى جانب المبنى والقى بنفسه على جندي كان يقف فوق سيارة ركب عليها مدفع رشاش وحول فوهة المدفع بسرعة نحو الجنود بيد أن خيبته كانت عظيمة إذ وجد أن المدفع خالٍ من الرصاص فلم يجد غير أن يسرع بالقفز من السيارة ويعدو بعيداً طلباً للنجاة. وانطلقت أربع من سيارات الجيش في أثره.

وبعد أن هدأ الوضع قليلاً أخذ الجنود في نقل الأجساد المصابة بالرصاص والمتناثرة على الأسفلت إلى المستشفى العسكري وليس المدني. مات اثنان من المتظاهرين وجرح جرحاً خطيراً أكثر من عشرين منهم. كان هنالك بعض من المتظاهرين الذين أغمي عليهم أو أصابتهم الصدمة من هول المشهد. وصاح أحد الذي أوتي بهم للمستشفى بعد أن أخبره الطبيب أن ما به من شيء قائلا بأن الله قد شفاه.

وبالنسبة للجرحى كانت الممرضة «ميمونة» مصدر إلهام عظيم. لم تكن ساعة المظاهرات في دوامها في المستشفى بل كانت في قلب المظاهرة فأصابتها طلقة نارية اخترقت كفها وهي تهتف بسقوط النظام العسكري. ما أن سرى خبر ميمونة حتى عم الحماس الناس خاصة الشباب من الرجال. تلعب المرأة في التراث الثقافي دوراً مهما في إشعال نار حماس الناس حين يبدأ أملهم في الأفول. كانت شجاعة ميمونة الصغيرة مصدر إعجاب وفخر وغإلهام. وتمنى كل فرد - وبصدق- أن لو فداها بنفسه. بعد حادثة إطلاق النار تلك سرت في المدينة شائعة تقول إن الحاكم العسكري قد فقد حتى تأييد زوجته له! ذهبت أم ولد صغير لمنزل الحاكم العسكري تطلب طعاماً فأدخلتها زوجة الحاكم لدارها ومضت تعبر أثناء حديثها مع المسكينة عن مشاعر الغضب التي اعترتها عند سماع خبر إطلاق الرصاص فقالت: «نحن كلنا سودانيون... ما كان لزوجي أن يسمح بوقوع ذلك الأمر... بسبب ضباط آخرين».

إلى الشرق

قطارا كسلا

بدأ مواطنو كسلا في ركوب قطارين متجهين إلى الخرطوم في صباح يوم الخميس الباكر. كان كل قطار من القطارين تحت إمرة أعضاء من المجموعات المنظمة والتي أطلق عليها «اللجنة الوطنية». بعد سماعهم لأحداث الخرطوم وأمدرمان ومعرفتهم لمن يقود الثورة هنالك. كان عليهم اختيار اسم خاص بهم. دانت الأمور في كسلا منذ صباح الإثنين لتلك «اللجنة الوطنية»، التي كانت تضم قاضياً ومدرسين ليس لأحدهم أي انتماء حزبي معلوم، ورجل ينتمي للحزب الشيوعي، وتاجر من الحزب الوطني الاتحادي. سرهم أن كسلا قد سلمت من الحرائق والنهب والعنف والتخريب الذي صاحب أحداث الثورة في الخرطوم. كانوا يقولون للجماهير أن تخريب الممتلكات العامة والخاصة لا يخدم للثورة قضية، وقالوا لهم إننا سنضع أحد الممتلكات العامة (وهي السكة حديد) في خدمة الثورة ضد النظام العسكري. وشددوا على أن الفوضى ستكون دعوة حمقاء لعصابات النهب المسلحة التي تجوب الحدود السودانية الإثيوبية على بعد أميال فقط من المدينة.

لم تكن «حركة التحرير الارترية»، التي كانت تزاول نشاطها في نفس المنطقة الحدودية الملتهبة مع أرتيريا تشكل عائقاً أمام «اللجنة الوطنية»، بل على العكس تماماً. فلقد عرضت تلك الحركة تقديم أسلحة لراكبي قطاري كسلا. راقت لهم فكرة صدام عسكري مع نظام عبود الذي قام بتسليم بعضاً من رجالهم لعدوهم اللدود الإمبراطور هيلاسيلاسي. تدارس أعضاء «اللجنة الوطنية» العرض الأريتيري ولكنهم رفضوه في نهاية المطاف، وذلك لأن حملهم لسلاح ضد الحكومة قد يدخلهم في منافسة غير متكافئة. لا بد من الفوز بالقوة الأخلاقية والنفسية المعنوية وليس العسكرية. وإذا قدر لعبود أن ينجو من السقوط فلسوف يقوم بالمزيد من الضغط على حركة التحرير انتقاماً من مساعدتهم لثوار كسلا. وعلاوة على كل ما ذكر فإن ثوار حركة التحرير أنفسهم كانوا أحوج ما يكونون للسلاح، خاصة وأن حربهم المستمرة مع الجيش الإثيوبي كانت

على أشدها. رغم ذلك كان من بداخل القطارين على قناعة بأنهم سيدخلون في صراع مع قوات الخرطوم، فحملوا معهم عصي غليظة ومدي وسيوفاً وأسياخ حديدية. وكان القطار مكوناً من عربات الدرجة الثالثة والرابعة (وليس عربات النوم والأولي المريحة) بقصد توفير أكبر عدد من المقاعد للركاب. وعندما لم يظهر عدد كبير من الراغبين في الذهاب للخرطوم أضيفت عربات نقل الحيوانات للقطارين وامتلأت تلك العربات عن أخرها. كان في القطار نحو ٣٠٠٠ راكب ووقف آلاف آخرون في وداعهم في رحلتهم التاريخية. ولأن تلك الرحلة كانت محفوفة بالأخطار ومجهولة المصير فلم يسمح للنساء المشاركة فيها، غير أن مئات منهن كن في وداع ركاب القطارين منذ وقت مبكر وهن يشعلن الحماس في نفوس الرجال بالهتاف والزغاريد، بينما أخذ بعضهن في البكاء حزناً على أقربائهن الذين سيواجهون الموت ولن يروهم مرة أخرى. بل طافت أفكار سوداء على رؤوس بعض المودعين فلربما ستقوم قوات الحكومة بقصف القطارين قبل وصولهما الخرطوم.

كانت زغاريد النساء دعوة للرجال للتهيؤ للحرب وتنفيس عن حزن وضيق. كان الجميع في حالة حماس وثورة بيد أنهم كانوا أيضاً على درجة عالية من النظام والهدوء والإحساس بالمسؤولية والواجب نحو الوطن.

تحرك القطار الأول الساعة العاشرة صباحاً بعد أن تأكد سائق محرّك (وابور) قطار صغير عند نحو الثامنة من سلامة الخط الحديدي وحيد الخط. ولما كان الإضراب العام قد شل حركة القطارات تماماً فإنه لم يكن من المتوقع أن يكون هنالك قطار آخر آتٍ في الاتجاه المعاكس. غير أن كل المحطات كانت مغلقة ولم تكن هنالك خدمات تحويل القطارات وتنظيم حركتها. عادة ما كانت الرحلة تستغرق ٢٦ ساعة.

كان يجر القطار الأول والمكون من عربات يصعب عدها وابور ديزل حديث. وتم تزويد القطار في الليلة السابقة بالماء والطعام بيد أن كل ذلك قد تم استهلاكه في الساعات الأولى، ولم يتيسر إلا توفير القليل من التموين خلال مسيرة القطار الطويلة. لم يسبب ذلك للناس أي ضيق أو ضجر فالمهمة التي أمامهم تستحق أكثر، وقاموا بدعوة

من يجدونه في المحطات الصغيرة بالصعود للقطار والمشاركة في الزحف على الخرطوم. ولما امتلأ القطار عن آخره، نصح ركاب القطار الأول الراغبين في الانضمام للزاحفين على الخرطوم بانتظار القطار الثاني. ولما انقضت خمس ساعات على تحركهم من كسلا وجد ركاب القطار أنفسهم متقدمين على من ركبوا عربة أجرة في اليوم السابق متوجهين للخرطوم. غاصت تلك العربة في وحيل طين أمطار غزيرة غير مألوفة، وتعذر إخراجها. ومضى القطار ينهب الأرض مسرعاً دون هوادة في طريقه للخرطوم.

الجمعة ٣٠ أكتوبر (١)

قدمت اللجنة الرباعية تقريرها الأول للمفاوضين وتمت إجازة أسماء الذين اختارتهم أحزابهم كمرشحين أوائل دون كثير نقاش. كان أسعد الناس بتلك الموافقة هو أحمد سليمان، فهو كان يدرك أن تلك هي المرة الأولى التي يتم فيها اختيار وزير شيوعي (باسم حزبه العلني وليس تحت واجهة نقابة أو جبهة ديمقراطية) في حكومة ديمقراطية في العالم الثالث قاطبة. ورشح حزب الأمة محمد أحمد المحجوب ربما كرئيس للوزارة. وقدم أحمد السيد حمد نفسه كمرشح أول لحزب الشعب الديمقراطي. ولما كان الحكم العسكري على علاقة خاصة بطائفة الختمية فلقد قام الوفد العسكري بالاتصال الهاتفي بالسيد محمد عثمان الميرغني لتأكيد ترشيح أحمد السيد حمد قبل الموافقة عليه. واختار الحزب الوطني الاتحادي مبارك زروق كمرشح أول له.

لم يتم تحديد الحقائب الوزارية التي ستسند لأي من الوزراء الحزبيين وترك أمر التحديد لوقت آخر. كان من الواجب أن يتم اختيار كل الوزراء أولاً. أثار اختيار جبهة الهيئات لمرشحيها للوزارة والذي عرضته اللجنة الرباعية المصغرة موجة عارمة من الاختلاف. سأل بابكر عوض الله المعترضين قائلا: هل تثقون في أمانة ونزاهة اللجنة المصغرة؟ رد المعترضون بأنهم يثقون في اللجنة ويحترمونها ولكنها «المصلحة العامة». و«المصلحة العامة» حمّالة أوجه تفتح الباب للكثير من الخلاف والشقاق. بلغ الخلاف شأواً بعيداً هدد معه بعض المتفاوضين بالانسحاب من المفاوضات وكانت

«الوساطات» و«الأجاويد» على أشدها لتهدئة الغاضبين المهددين بالانسحاب ريثما تعاود اللجنة الرباعية مشاوراتها تارة أخرى في غرفة جانبية صغيرة.

كان الحفاظ على مزاج «رائق» خلال الاجتماع أمراً عسيراً. وكان على الجميع التخلص من مشاعرهم المتباينة اختلط فيها الإحباط والغضب مع التشويه والتضليل. وكانت القهوة القوية تدور على الجميع دون انقطاع وتم التحسب لانخفاض سكر الدم بإمداد مستمر من الفطائر والسندويشات. وأبرز بعض المتفاوضين مهارة كبيرة في تهدئة الخواطر بكلمات دبلوماسية مهدئة بينما، استخدم آخرون مهارات إدارية وإنسانية اكتسبوها بخبرات طويلة. فعلى سبيل المثال قام شيخ الأمين محمد الأمين بخبرته الطويلة في إدارة اجتماعات اتحاد المزارعين الصاخبة بإضفاء جو من المرح واللطف البهجة على المجتمعين وساهم في الخروج من المزاج الأسود الذي ساد أجواء الاجتماع. برع في ذلك أيضاً أحمد سليمان والذي كان يصرع خصومه بمزيج من الغضب وخفة الدم في آن معاً، ونال ذلك إعجاب المحامي القانوني الرزين عتباني. كانت روح شيخ الأمين المرحة وقفشاته التي تثير في الناس الضحك العالي تختلف عن سخرية أحمد سليمان الحادة التي لا تجلب أكثر من الابتسام. كان يخاطب الضباط المفاوضين في سخرية تجمع بين الجد والهزل بقوله: «أيها الضباط السخفاء»، ويقول في همس مسرحي مصطنع لزملائه المدنيين: «اجعلوني وزيراً للدفاع لأسكت لكم هؤلاء الضباط. لقد أسكتوني كما ترون». ويخاطب الضباط ساخراً بقوله: «اجعلوني وزيراً للدفاع وسأذرع الممرات جيئة وذهاباً طوال اليوم لأجعلكم ترفعون أياديكم بالتحية العسكرية طوال اليوم».

كان ذلك الاجتماع اختباراً قاسياً للمتفاوضين ولقدرتهم على التأقلم والصبر واحتمال الآخر والقبول به واحترامه. عبر العقيد مزمل غندور بصراحة شديدة عن رفضه لأي مرشح من جبهة الهيئات له أي ميول حزبية وأيده في ذلك كثير من المتفاوضين والذين استهجنوا «التمثيل المزدوج». بيد أن ما خفف ذلك الرفض هو الاختلاف الشديد بين المتفاوضين حول تحديد من له «ولاء مزدوج» لحزبه ولنقابته أو الجمعية المهنية التي كان ينتمي لها. كان من السهل تطبيق سياسة رفض «التمثيل

المزدوج» على مرشح مثل حسن الترابي واستبعاده، نسبة لأن قيادياً آخر هو محمد صالح عمر قد تم اختياره ممثلاً للإخوان المسلمين. كان حسن الترابي أستاذاً في الجامعة ونائباً لعميد كلية القانون وناشطاً بارزاً من نشطاء جبهة الهيئات ولكنه كان أيضاً - كما هو معروف - من «الإخوان المسلمين». ولكن ماذا عن قادة جبهة الهيئات الآخرين مثل دكتور طه بعشر وعابدين إسماعيل المحامي؟ لا يستطيع أحد أن يجزم بأنهما شيوعيان رغم بعدهما عن الأحزاب التقليدية. وعلى الرغم أن أحداً لم يتبن رأي مزمل غندور في استبعاد ذوي «التمثيل المزدوج» إلا أن ذلك الرأي ساهم في إفهام الذين تم ترشيحهم للوزارة من قبل جبهة الهيئات إن اختيارهم لن يتم دون تدقيق شديد. وكان الاستثناء الوحيد هو شيخ الأمين محمد الأمين رئيس نقابة مزارعي الجزيرة وممثل المزارعين، الذي وجد قبولاً عاماً رغم أن أغلب أعضاء الوفد العسكري المفاوض كانوا يفترضون أنه شيوعي «بقلبه». وكان يتمتع باحترام الجميع لقدراته التنظيمية والتي كانت المهارة في التعامل مع مختلف أنواع البشر جزءًا بسيطاً منها. ساهم المبدأ الذي وضعته «جبهة الهيئات» بإشراك العمال والمزارعين في الحكم في عدم معارضة تعيين شيخ الأمين في الوزارة، بالإضافة لأن شيخ الأمين كان يرأس نقابة خطيرة الأثر كان لها دور مقدر في ثورة أكتوبر، ولا تقل قوة ونفوذاً عن أي حزب سياسي.

دلف إلى غرفة الاجتماع بُعيد منتصف الليل أحمد المهدي ومعه رجل آخر من كبار رجال الأنصار وحزب الأمة. لم يعترضهما أحد، بل قل لم يفكر أحد فيما يبدو في الاعتراض على وجودهما. استعاد المتفاوضون مع مجيء الرجلين طاقتهم المتناقصة ومضوا في مهمتهم العسيرة المتمثلة في اختيار وزراء من القائمة المقدمة. وكان اعتراض أحمد المهدي على بعض ما يذكر في الاجتماع حاداً وصريحاً. تماماً كشخصيته المعروفة بين الناس.

كان من الصعوبة معرفة السبب الذي من أجله يقوم مرشح ما بسحب ترشيحه بنفسه طواعية. كان هذا هو بالضبط ما فعله طه بعشر وحسن الترابي وعابدين إسماعيل وبابكر عوض الله. كان سبب الانسحاب غامضاً، ربما للمنسحبين أنفسهم. ربما كان

الرفض الحاد أو قلة التأييد أو لربما الرغبة في رتق شقة الخلاف أو الطموح لمواقع أخر أو أي سبب آخر هو ما دعا هؤلاء لسحب ترشيحهم بأنفسهم. وبالنسبة لحسن الترابي، فإنه رغم احترامه لمزمل غندور فإنه في انسحابه من الترشيح لم يكن ينظر لاعتراض مزمل على «التمثيل المزدوج».

كان الجميع على وشك إعطاء طه بعشر موافقتهم على ترشيحه للوزارة عندما اعترض عليه حسن الترابي مثيراً الكثير من النقاط. حسم بعشر النقاش حول ترشيحه بالقول إنه أقسم بالطلاق على ألا يقبل أن يكون وزيراً. وهنا وبكل جدية سأله بعضهم إن كان متزوجا فعلا!؟ ولما قال: «نعم، إنني متزوج» لم يجد المفاوضون بُداً من قبول انسحابه من الترشيح للوزارة. ربما لم يكن أصلاً راغباً في الترشيح أو أنه وجد الضغوطات حول ترشيحه أقوى من احتماله أو أنه وجد العملية برمتها غير مريحة له. الشيء المؤكد الوحيد هو أنه وحسن الترابي لم يعودا مرشحَين للوزارة.

واجه ترشيح عابدين إسماعيل نقيب المحامين عاصفة قوية من الرفض من الوفد العسكري. تدخل بابكر عوض الله فجأة بالقول: «لا... لا... عابدين إسماعيل هو مهندس الثورة. يجب تعيينه رئيساً للوزراء.» كان هذا قولاً مثيراً للجدل لا يخلو من غرابة لأن الجميع كانوا يناقشون أمر الوزراء وليس اختيار رئيس الوزارة، والذي سيأتي اختياره بعد اكتمال اختيار الوزراء. اعترض البعض على اختيار عابدين للوزارة واعترض آخرون على ذكر بابكر عوض الله لموضوع ترأسه للوزارة، بينما اكتفى البعض بالصمت. أصر بابكر عوض الله على رأيه بأن يتم اختيار عابدين إسماعيل رئيساً للوزارة. دخلت المناقشات دائرة خبيثة مفرغة مطولة أصابت البعض بالنعاس والملل. نهض عابدين من مقعده غاضباً وأعلن أنه سينسحب من الاجتماع ويذهب لبيته، وبدا أكثر إصراراً من الذين سبقوه بترديد ذلك التهديد.

انتحى به مزمل غندور وعوض صغير جانباً وطلبا منه العدول عن رأيه. كان عوض صغير يعده صديقاً مقرباً. ناشد عوض صديقه عابدين الرجوع وقال له مزمل: «نحن في ورطة بسبب ترشيح بابكر عوض الله رئيساً للوزارة». شعر عابدين بخيبة

أمل في مزمل لخذلانه له، سيما وأن مزمل كان قد أسر له عقب المؤتمر الصحفي لعبود بعدم رغبته في عودة الأحزاب مرة أخرى. سأله عابدين: «هل ستقبلون بي وزيراً»؟ أجاب مزمل: «نعم. لنخرج من هذه الورطة». انتحى مزمل ببابكر عوض الله جانباً وذكر له أن عابدين قد وافق على عدم الترشُح لرئاسة الوزارة. وبعد ذلك لاحظ مزمل أن بابكر عوض الله كان يعاكس كل ما يقترحه ومن يرشحه، فإن زكّى مزمل أحداً من المرشحين، كان بابكر يطالب وعلى الفور بحذف اسمه من القائمة.

كان من المتوقع أن يكون بابكر عوض الله ومزمل غندور حليفان طبيعيان بالنظر إلى حبهما المشترك لمصر الحديثة وبغضهما المشترك كذلك للأحزاب التقليدية. بيد أن ذلك لم يحدث أبدا. كانا دائماً ما يتبادلان الاتهامات. في أحد المرات وجه مزمل سؤالاً تهكمياً لبابكر عوض الله: «لم لا تصبح أنت رئيسا للوزارة؟» وجم بابكر للحظات ثم أجاب بكلمة واحدة: «لا» ولم يفسر. في واقع الأمر كان قد كرر ذلك القول لطه بعشر قبل بدء المفاوضات.

استمر النقاش بوتيرته البطيئة المملة حتى الثالثة صباحاً. انتبه المجتمعون إلى أنهم اتفقوا على ما يكفي من أسماء الوزراء للشعور بقرب اكتمال المهمة التاريخية. رغم كل الاعتراضات والاتهامات بالميل نحو هذا الحزب السياسي أو ذاك، فلقد كان كل من كتب اسمه في تلك القائمة رجل من المشهود لهم في مجالات العمل العام باعتراف الزملاء والأقران. وعند رفض أي شخص في القائمة كان بعض المتفاوضين يتبرعون بذكر اسم آخر مشهود له بالتفاني في العمل العام. فعلى سبيل المثال رشح بابكر عوض الله زميله خلف الله بابكر أحد كبار القوميين العرب بالسودان، ليس فقط كبديل له بل لسابق خدمته وسمعته المهنية الرفيعة.

***

ألزم الجميع أنفسهم بضرورة إنجاز مهمة اختيار الوزراء في تلك الليلة. كانوا يشعرون (خاصة الصادق المهدي وطه بعشر) بأن أي تأخير من شأنه أن يتيح للعسكر أن يعيدوا ترتيب أمورهم ويهزموا الثورة. أسرع المجتمعون باختيار من سيتولون كل

الحقائب الوزارية عدا الوزراء من أبناء الجنوب. لم يكن المجتمعون يعلمون كبير شيء عن «جبهة الجنوب» وممثليها، وافترضوا أن الوفد العسكري سوف يقبل دون مناقشة الأسماء التي ستقدم له. لم يحدث هذا. كان الأول على قائمة الجنوبيين هو كلمنت أمبورو، الذي كان يخدم النظام العسكري نفسه كنائب لحاكم مديرية دارفور. رفضه أعضاء الوفد العسكري بدعوى نزعته الانفصالية وقالوا إن هنالك تقارير أمنية في وزارة الداخلية تؤيد ما ذهبوا إليه. قوّى موقف الوفد العسكري ما ذكره أحد أعضاء الوفد المدني من أنه عمل مع كلمنت في لجنة دستورية وكان كلمنت يصر دوماً على «أفكار فيدرالية».

رغم كل ما قيل، أصر الوفد المدني على اختيار كلمنت ولكنهم وافقوا على مضض - بأن لا يكون المرشح الجنوبي الثاني «انفصاليا». كان المرشح الثاني في القائمة هو أمبروز وول، وقد كان قد ذكر في كل قوائم الترشيح التي قُدمت قبل أن تعلن «جبهة الجنوب» أنه لم يعد مرشحاً لها. رغم أن جبهة الهيئات كانت قد أقرت أن يكون للجنوب ثلاثة وزراء في الوزارة المدنية المقبلة، إلا أن ذلك لم يطرح على مائدة المفاوضات مع العسكر أبداً. اتفق الوفدان على أسماء من سيتولى حقائب وزارية دون تحديد الوزارات المحددة. لم يكن معلوماً هل ستقبل قواعد «جبهة الهيئات» بتلك الاختيارات أم لا. كان الأمر الأصعب هو إقناع الجماهير بقبول عبود كرئيس للدولة. ظل عبود مستيقظاً طوال الليل في قصره الجمهوري ويتابع آخر أخبار المفاوضات وكان ذلك مدعاة لقلق بعض أعضاء الوفد المدني.

وبعد فترة راحة يسيرة مضى أعضاء الوفدين في مناقشة أمر اختيار رئيس الوزراء. وإذا وفقوا في هذا الأمر ولم يتم الاعتراض على اختيارهم فإنهم بذلك يكونون قد أنجزوا مهمتهم. كانوا يسرون عن أنفسهم بأن الحكومة التي سيختارون وزراءها إنما هي حكومة مؤقتة مهمتها الرئيسة هي أن تنجز انتخابات عامة في غضون شهور قليلة، وسيعقب تلك الانتخابات الحرة إصلاح أي ضعف أو خلل في اختياراتهم للوزراء في الحكومة الانتقالية.

هل سيكون بإمكانهم اختيار رئيس للوزارة؟ كانوا يدركون صعوبة الأمر ويعلمون أن هذه هي عقبتهم الكؤود. ما لم يكن يعلمونه هو أن هنالك خطر قادم يزحف على الخرطوم. كان ذلك الخطر مثل قنبلة موقوتة تنتظر الانفجار، وهي على مشارف الخرطوم. تلك القنبلة الموقوتة هي «قطارا كسلا».

في حوالي منتصف الليل وصل قطار كسلا الأول لمحطة واد مدني عاصمة مديرية النيل الأزرق ومشروع الجزيرة. لم يكن هنالك أحد في المدينة يتوقع وصولهم وكانت المدينة تغط في نوم عميق وافترض ثوار القطار أن أهل مدني لابد أنهم متعبون، أعيا النضال أبدانهم. فمضى القطار في زحفه الثوري نحو الخرطوم. توقف القطار في محطة الباقير التي تبعد نحو محطتين من الخرطوم خوفاً من أن يدخلوا الخرطوم في الظلام فتصطادهم نيران «العدو». كانوا أيضاً يرغبون في انتظار القطار الثاني وأن يدخلا الخرطوم معاً مع بزوغ خيوط الفجر الأولى ويواجهوا معاً الجنود وجهاً لوجه. تمدد الكثيرون على رمال المحطة ونام آخرون في مقاعدهم انتظاراً للفجر.

واصل مندوبو «لجنة الهيئات» مطالبتهم باختيار عابدين إسماعيل رئيساً للوزراء رغم الاعتراض القوي على اختياره، ورفض دفاع بابكر عوض الله عنه. تكرر ذات السيناريو من الترشح والدفاع والرفض والامتناع. وكان أشد المعترضين وأكثرهم حدةً هو أحمد المهدي، بينما كان اعتراض الصادق المهدي ومبارك زروق أقل حدة وأهدأ نفساً. وبدا واضحاً أن الوفد العسكري وكذلك الأحزاب التقليدية لا ولن تقبل بعابدين إسماعيل رئيساً للوزارة. كانت الساعة تقترب من الرابعة صباحاً.

انتقل النقاش بعد ذلك إلى ترشيح بابكر عوض الله. كان الرجل عازفاً عن المنصب ومتمسكاً بموقفه مُصراً عليه. أعرب الرجل عن رغبته في التفرغ لإصلاح القضاء. كان العسكريون خاصة عوض صغير ومزمل غندور يتحسبون من عناد الرجل ورفضه القاطع للترشيح، ويعدون ذلك نذير شؤم ذكرهم بمعاكسة الرجل لما سبق من ترشيحات. ورأى كثيرون أن الرجل كان سيظفر بموافقة الغالبية من المفاوضين، فهو لم يكن شيوعياً، وكان رجلا ذكياً ذو سمعة مهنية ممتازة، وكان يحتل منصبا رفيعاً في

جهاز القضاء ولم تعرف عنه شبهة فساد. قضى بابكر الأسبوع الفائت كله مُعرضاً حياته للخطر من أجل الثورة. ظل المجتمعون يطلبون منه أن يوافق على رئاسة. الوزراء وهو على موقفه الرافض. ران على الاجتماع بعد ذلك صمت مُريب بعد رفض بابكر القوي للمنصب. أفاق شيخ الأمين محمد الأمين من غفوة قصيرة أعقبت اختياره وزيراً، وصاح في الجميع أن يسرعوا باختيار رئيس الوزارة، وإن لم يفعلوا قبل بزوغ الفجر فإن مزارعي الجزيرة سيقومون بحرق كل ما زرعوه من قطن. ضج المكان بضحكات عالية.

تساءل اللواء عوض صغير عن الصعوبة في العثور على سوداني في البلاد أو خارجها يمكن أن يكون رئيسا للوزارة. وظل الجميع في حالة نقاش مستمر حول البحث عن شخص يصلح لرئاسة الوزارة. أصر بابكر عوض الله على أن جبهة الهيئات قد تبنت ترشيح دكتور طه بعشر كرئيس للوزارة. رفض أغلب المجتمعون هذا الزعم، وأقسم دكتور طه بالطلاق على عدم قبول المنصب. توالت الترشيحات وتوالى سقوطها، ثم تم ترشيح دكتور مبارك شداد مدير مستشفى أمدرمان. كان في قائمة مرشحي جبهة الهيئة الستة عشر وكان رأي الجميع عنه إيجابياً. تمت الموافقة عليه ثم تم العدول عن ذلك بعد اتصال هاتفي معه أصر فيه شداد على عدم قبول المنصب محتجاً بأنه لا يعلم ما الذي يجري بالضبط. تحدث معه العسكريون والمدنيون محاولين إقناعه بالقبول فاعتذر بأن ليس باستطاعته أن يفهم ما يكفي الآن للموافقة على المنصب.

رغم قبول ترشيح مبارك زروق ومحمد أحمد المحجوب كوزراء، فإن أحداً لم يرشح أي منهما لرئاسة الوزارة. كان الاتجاه العام هو اختيار «شخصية قومية» لرئاسة الوزارة. بعبارة اخرى كان المطلوب هو فرد ليس له أي علاقة بحزب سياسي (ويشمل ذلك الحزب الشيوعي و«الإخوان المسلمين»). وساند المهنيون ذلك الاتجاه لفقدانهم الثقة في الأحزاب التقليدية الثلاثة والأحزاب المتنافسة الأخرى، فطفقوا يبحثون عن رجل مهني محايد. وجدوا ضالتهم في رجل اسمه «سر الختم الخليفة» نائب وكيل وزارة التربية والتعليم. كان رجلا مشهوداً له بالكفاءة وبدور غير منكور في الثورة، أهّله للاختيار في

لجنة الاحتياطيين التي أعدتها جبهة الهيئات. وقبل المفاوضون ترشيحه لحقيبة وزارية. كان له معارف وأصدقاء وأقرباء في أوساط الأحزاب التقليدية خاصة في حزب الأمة والأنصار وكان ممثلو الآخرين يرتاحون له نسبة لأنه رجل عصري. وخلافاً لمعظم المدنيين الشماليين فلقد كان لصيقاً بالجنوب وأهله حيث عمل هناك في مجال التدريس والإدارة لسنوات طويلة. كان معروفا بتعاطفه مع الجنوبيين وقضيتهم وظل محافظاً على علاقة طيبة بالكثير من الأصدقاء والزملاء الجنوبيين.

رغم أن خلفية «سر الختم الخليفة» وجدت الكثير من القبول، إلا أن ذلك لم يمنع البعض من العسكريين والمدنيين من الاعتراض على ترشيحه كرئيس للوزارة بدعوى صغر وظيفته النسبي، وبالتالي قلة خبرته في التعامل مع القضايا السياسية الكبرى.

كان الصادق المهدي بأسلوبه الهادئ المعتاد واضحاً حين قال: «كلنا نعلم أن سر الختم رجل متعلم ومثقف، وأنه كان يحتل مركزاً مرموقاً في وزارة التربية والتعليم. غير أني لا أراه صالحاً لتولي منصب رئيس الوزراء، إذ أن هذا المنصب يتطلب خبرة سياسية طويلة يفتقدها سر الختم. وفيما عدا ذلك فالرجل متعلم تعليماً عالياً وله شخصية قوية وذهن متفتح». ودافع عن اختياره آخرون بالقول «إن واجبات رئيس الوزراء ليست واجبات عسيرة، وعلى كل حال، فإن المسؤولية هي مسؤولية جماعية، وأهم واجبات الحكومة الانتقالية هي التحضير للانتخابات العامة». وبسبب أو بدون سبب فإن المحصلة النهائية كانت هي رفض أغلب المفاوضين لاختيار سر الختم الخليفة كرئيس للوزراء. وعاد النقاش للمربع الأول. قرر كل طرف في المفاوضات (العسكريون والمدنيون) التشاور فيما بينهم لتدارس الأمر. وبعد أوبتهم للاجتماع المشترك أعلن كل طرف عن قبوله بسر الختم رئيساً للوزارة، وقام الصادق المهدي بسحب اعتراضه على الترشيح علناً. فلو كان اعتراضه على ترشيح سر الختم يمثل دعوة غير مباشرة لترشيح محمد أحمد محجوب، فإنه قد تخلى عن ذلك الآن. كانت الخطوة التالية هي إقناع سر الختم بقبول رئاسة الحكومة. أوفد الاجتماع مندوباً من البروتوكول تصادف أنه كان من أصدقاء سر الختم لإحضار سر الختم لمقر المفاوضات في القيادة العامة. أتاحت

الفترة التي استغرقها إحضار سر الختم فرصة نادرة لبعض المتفاوضين لنيل قسط يسير من النوم، ولإخطار الفريق عبود بآخر أنباء المفاوضات ولتجاذب أطراف الحديث مع بعضهم البعض. كان الوحيد الذي يعمل بجد ودون كلل هو عتباني المحامي والذي ظل - دون كلل - ينقح في الدستور المؤقت والتعديلات التي أدخلت عليه. وكان يستعين أحياناً بمزمل غندور وبابكر عوض الله وحسن الترابي، رغم انشغال الأخير بإعداد البيان الذي كان الاجتماع المشترك سيذيعه على الناس عند اكمال المفاوضات. كان بياناً مقتضباً يلخص ما توصل إليه الاجتماع من تحقيق لأمنيات الشعب وطموحاته في الديمقراطية والحرية حسب ما جاء في «الميثاق الوطني».

وفي أثناء صياغة البيان أصر بابكر عوض الله على تضمين البيان فقرة عن الإصلاح القانوني. كتب الترابي: «لصياغة قوانين تتماشى مع الأحوال الاجتماعية في السودان»، بينما أصر بابكر عوض الله على جملة لصياغة قوانين تتماشى مع الأعراف والتقاليد «العربية». عبر الترابي عن رفضه لكلمة «عربية» فسأله بابكر: «أنت أخ مسلم. ألست عربيا؟». أجابه الترابي بأن ما من داعٍ لإدخال كلمة «عربية» في تلك الجملة. تم في نهاية المطاف الوصول لحل وسط بإدخال كلمات فضفاضة تعبر عن مضمون ما طالب به الاثنان معاً. كانت تلك هي الخطوة الأولى في الابتعاد عن تقاليد القانون العام الذي يتركز حول القوانين التي يسنها القاضي (والموروثة من إنجلترا) والاقتراب من نظم «القانون المدني» الأوروبي. ترك البيان مصدر القوانين مفتوحاً، عدا أن تلك القوانين يجب أن تتماشى مع الأحوال الاجتماعية، والتي قد تكون مصدرها القوانين الإسلامية أو التقاليد العربية أو الأعراف المحلية.

طالب بابكر عوض الله أيضاً بقيام محكمة عليا تترأس محكمة الاستئناف، وقدم الكثير من التفاصيل حول الموضوع فقال مثلاً إذ، يقترح أن تكون مكونة من خمسة قضاة. ذكر أيضا بأن هنالك نصاً في الميثاق الوطني تبنته جبهة الهيئات يتحدث عن إصلاح القضاء. تشعب النقاش وتمدد حتى مّل العسكريون فقالوا للرجلين أن هذا «موضوع شخصي». كان عتباني أكثر تفهماً ولكنه كان يرى أن الأمر أعقد مما يمكن

حسمه في تلك اللحظة، ودعا لترك الأمر جانباً إلى «حين آخر». كانت الساعة قد بلغت الخامسة صباحاً وكان هنالك الكثير مما ينبغي إنجازه. كان أمر قيام محكمة عليا جديدة (حتى إن تم الاتفاق على تفاصيل قيامها) يتطلب تعديلات كثيرة على الدستور، ولم تك بالمهمة التي يمكن إنجازها في نصف ساعة أو أقل. وكان على بابكر عوض الله أن يقنع بتضمين فكرته عن المحكمة العليا في صلب الميثاق الوطني، على أن تتحول الفكرة إلى نص في الدستور بعد أن تتم الموافقة على أن يكون الميثاق الوطني جزءًا أصيلاً من الدستور ومفسراً له. أدخل عتباني نصاً في الدستور يحمل ذلك المعنى.

***

ومع اقتراب أعضاء الوفدين المتفاوضين من إنهاء مهمتهم كان قطارا كسلا يقتربان أيضاً من نهاية رحلتهما الطويلة. كان قطار كسلا الثاني متأخراً بنحو ساعتين من القطار الأول. أتى ركاب القطار الثاني بنبأ يفيد أن الثوار في كسلا قاموا بقطع الإمداد الكهربائي عن كسلا. بعد لقاء القطارين في الباقير تحرك القطاران معا نحو الخرطوم في حوالي الساعة الخامسة والنصف صباحاً تقريباً. كانت المحطة التالية هي سوبا حيث كانت تنتظرهما عربتان مدرعتان (صلاح الدين) كل منهما لها ست عجلات تحملان مدفعاً ٧٦ ملم، مدفعين آليين مزودتين بقذائف ضخمة.

أمر الجنود سائقي القطارين بالتوقف ولكنهما لم يستجيبا ومضيا في طريقهما. سابقتهما العربتان المدرعتان إلى المحطة التالية (محطة الشجرة) حيث تفاجأ ركاب القطارين بما لا يقل عن ألف من الجنود ورجال الشرطة يقفون خارج محطة الشجرة. سأل بعض ركاب القطارين سكان الشجرة الذين تواجدوا في المحطة عما يجري في الخرطوم. نصح سكان الشجرة ركاب القطارين بأن يدخلوا الخرطوم مسالمين صامتين دون هتافات أو دعوات للصدام مع الجيش والشرطة. التزم ركاب القطارين بالنصيحة وطلبوا ممن نزل من القطار في المحطة أن يعود إلى مقعده وأن يجلس في صمت. تحرك القطاران نحو الخرطوم. فجأة أحاطت بجانبي القطارين عربات مدرعة ودبابات وناقلات جنود. سار الموكب الرهيب ببطء نحو محطة الخرطوم حيث كان ينتظرهم مزيد من الجند

والعربات المدرعة. وفي محطة الخرطوم أحيط بهم تماماً.

مع بزوغ خيوط الفجر الأولى في السماء استقل سر الختم الخليفة (المرشح لرئاسة الوزارة) عربة جيب حكومية أسرعت به نحو مبنى القيادة العامة. لاحظ سر الختم كثرة العربات المدرعة والدبابات في منطقة السوق (وسط المدينة) والذي لا يبعد كثيراً عن محطة السكة حديد. لم يكن يعلم شيئاً عن قطاري كسلا.

قضى سر الختم الليلة الماضية في حفل عرس وآب لداره قرب الفجر. واجه رسول المتفاوضين صعوبة بالغة في إيقاظه، وظل الرسول يهز صديقه الغارق في النوم لدقائق طويلة. أخيراً فتح سر الختم عينيه وظل يحدق في صديقه ببزته الكاملة الرسمية. للحظات ظن سر الختم أن الرسول في مهمة رسمية ما (سيما وأن تلك الأيام كانت أياماً عصيبة يعمل الناس فيها في ساعات غير مألوفة)، بينما ظن خادم سر الختم أن عملية اعتقال مُخدّمه قيد التنفيذ. لم يخبر الرسول سر الختم بأنه قد اختير رئيسا للوزارة. كل ما أخبره به هو أنه مطلوب في مبنى القيادة العامة للتشاور حول الحكومة المدنية المؤقتة. لم يأخذ سر الختم في البدء الأمر على محمل الجد، ولكنه وتحت إلحاح صديقه الرسول قام بارتداء بذلته وربطة عنقه وغادر داره في رفقة الرجل.

في القيادة مر سر الختم من البوابة المحروسة بعدد كبير من الجنود وعبر الكثير من الممرات والغرف حتى وصل إلى غرفة الاجتماع الكبرى حيث كان الجميع في انتظاره في سكون رهيب حتى خيل إليه أن الحاضرين رجال من شمع. عندما حيّوه أحس بأن هؤلاء «أشباح». كان الإرهاق قد أخذ منهم كل مأخذ وهم حول الطاولة الكبيرة الممتلئة بأكواب القهوة والماء وقطع الورق المتنافر ومئات من أعقاب السجائر. صافحه بعضهم ودعوه للجلوس.

تولى الصادق المهدي واللواء الطاهر عبد الرحمن أغلب الحديث، وكانا يفترضان أن سر الختم كان على علم بالمنصب الذي تم ترشيحه له، لذا كان كلامهما مختصراً ومحدداً. قالا له في بساطة: «ستكون هنالك حكومة جديدة ونريدك أن تترأسها». دار رأسه ووجم للحظات. كان من العسير عليه تفهم ما كان يجري أمامه وهو وسط هؤلاء

«الأشباح» ذوي الوجوه المكدودة. تحدث آخرون بعد ذلك مبصرين ومشجعين. قبل سر الختم التكليف وتمنى له الجميع التوفيق. أحس الجميع براحة عميقة وأنهم نجحوا أخيراً في إكمال مهمة ضخمة عصية.

بلغت الساعة نحو السادسة صباحاً وملأ الضوء المكان. انسل أغلب المتفاوضين وذهبوا لمنازلهم لنيل قسط مستحق من النوم. وبقي عتباني ليشرح لسر الختم ما تم تعديله في الدستور ولمراجعة البيان الذي سيذاع على الناس. تقرر استخدام محطة إرسال سوبا إن لم يتوفر العدد الكافي من الفنيين في إذاعة أم درمان. وعرض مزمل مساعدة سر الختم في كل ما يحتاجه. أتى من يخبر عتباني أن الفريق عبود يود لقائه في القصر، ولكن بعد ست عشرة ساعة متصلة من العمل المضنى لم يجد عتباني بُداً من الاعتذار الشديد عن الذهاب للقصر وأسرع بالذهاب لداره لنيل قسط من النوم.

لم يكن شيخ الأمين في حالة تسمح له بالسفر إلى مدني فآثر الذهاب مع دكتور طه بعشر لمنزله في الخرطوم بحري. قطعا الشارع خارج مبنى القيادة ليقولا للمهندس سيد عبد الله سيد إنه تمت الموافقة على تكوين حكومة جديدة. وقبل أن يحدث ذلك أتى أحدهم مسرعاً نحو دكتور بعشر وقال له إن هنالك قطارين أتيا من كسلا يحملان آلاف الثوار، وهم الآن في محطة السكة حديد، وأن العربات المدرعة والدبابات والجنود يحيطون بالقطار وركابه. على الفور أدرك دكتور بعشر ومن معه أن حدوث مجزرة أمر وارد الحدوث وأن عليهم إيقافها. لحق بهما أحمد الأمين (صاحب المنزل الأمدرماني الذي عقدت فيه جبهة الهيئات اجتماعها الشهير يوم الثلاثاء). وسرت أخبار القطار في البلد كالنار في الهشيم.

كانت الخطورة تكمن في أن الجنود وثوار الخرطوم كانوا يظنون أن ركاب القطار يحملون أسلحة نارية، لا سيما وأن كسلا مشهورة بوفرة السلاح. وحتى في حالة عدم التسليح فإن خطر المواجهة الدموية (مثلما حدث أمام القصر قبل أقل من يومين) قائم وماثل.

التقى ركاب قطاري كسلا وجهاً لوجه مع الجنود عندما توقفت نهائياً محركات

القطارين في محطة الخرطوم. لم يصدر أحد من أولئك الآلاف من المتطوعين أي صوت أو يأتي بحركة. كان الجو يحمل نسمات صباحية باردة. ترجل عن القطارين قادة المتطوعين للحديث مع الجنود بينما بقي الآخرون في مقاعدهم بالقطار دون حراك أو صوت. كان الحذر والهدوء وبعض التردد هو ما ميز تحركات الطرفين. على الفور حذر الجنود قادة المتطوعين من نزول أي فرد من القطارين لأرض المحطة، وأكدوا لهم أنهم لن يترددوا في إطلاق الرصاص الحي على كل من يفعل ذلك. رد أحد قادة المتطوعين الكسلاويين بأنه إن لم تتح لهم فرصة اللقاء بقادة الثورة في الخرطوم فسوف لن يستطيع أحد ضمان عدم تحرك المتطوعين. ذكرهم ذلك القائد بمجزرة القصر والتي حدثت قبل يومين. رد الجنود رداً معتدلاً على تلك الملاحظة وعبروا عن أسفهم لما حدث. اقتنعوا – تحت إلحاح قادة المتطوعين– بالسماح لهم بلقاء قادة الثورة العاصميين. لم يكن الجنود ولا ثوار كسلا –بالطبع – يدركون أن حكومة جديدة قد تم تأليفها منذ أقل من ساعة تقريباً.

أتى دكتور طه بعشر وشيخ الأمين محمد الأمين وسيد عبد الله سيد وأحمد الأمين وقائد مدني آخر للمحطة دون دعوة من العسكريين. وجدوا أن القطارين، بل كل محطة السكة حديد، محاطة بسياج كثيف من العربات المدرعة والدبابات والجنود المدججين بالسلاح. واستطاع دكتور طه بعشر ومجموعته أن يخترقوا – بطريقة ما – ذلك السياج الكثيف. وقف دكتور بعشر أمام أحد الضباط. ما إن تبين الضابط هوية من يقف أمامه حتى رفع يديه بالتحية العسكرية وسمح للوفد المدني بالتقدم نحو القطارين. أثلج صدر دكتور بعشر وصحبه مشهد الآلاف المتطوعين وهم يأتون من كسلا البعيدة للمشاركة في صنع الثورة. طمأن الوفد الجماهير الكسلاوية بأن الحكم العسكري قد زال وأن حكومة مدنية قد تم تكوينها، وأن ذلك سيعلن من الإذاعة خلال الساعات القليلة القادمة. ناشد الوفد الجيش فك حصاره على المحطة ومن فيها وطالبوا الجماهير الكسلاوية بالتزام الهدوء والسكينة.

خطب أحمد الأمين في الجموع شاكراً إياهم على مبادرتهم الثورية وأكد أن ذلك الفعل الرائد غير المسبوق سوف يرفع من الروح المعنوية للشعب. تلك الروح التي

أصابها بعض اليأس والقنوط بعد مجزرة القصر يوم الأربعاء. أكد أيضاً للجماهير الكسلاوية أن زحفها على الخرطوم سيؤكد للعسكر أنهم قد خسروا بالفعل وأن عليهم الرحيل من على سدة الحكم.

لم يكن الجنود على استعداد لفتح أبواب المحطة لآلاف الثوار المتحمسين والذين قد يحملون أسلحة نارية حتى تأتيهم أوامر صريحة من رؤسائهم بأن يفعلوا. تفهم الجنود - رغم ذلك - أن ركاب القطارين في حاجة ماسة للماء والطعام فسمحوا لقادة القطارين للخروج من المحطة لجلب ما يسد عطش وجوع المتطوعين. لم يكن من هؤلاء من يحمل مالاً، بيد أن تجار سوق الخرطوم تكفلوا - دون مقابل مالي - بتوفير ما يكفي وزيادة من خبز وجبن وخضروات وفواكه، وكل ما يمكن أكله دون طبخ. حملوا كل ذلك في عربة نقل وعربتي أجرة إلى المتطوعين الجائعين.

لم يسمح للمتطوعين الكسلاويين بمغادرة المحطة إلا عند منتصف الظهيرة، بعد أن شبعوا وأمنوا واطمأنوا إلى أن الثورة كللت بالنجاح. لم يكونوا في عجلة من أمرهم للنزول إلى شوارع الخرطوم. غادروا المحطة لأداء صلاة الجمعة، وبعدها تجولوا في شوارع الخرطوم التي لم يكن معظمهم قد رآها من قبل. شاركوا الجماهير المبتهجة فرحتها بالنصر الكبير عند الثانية ظهراً. ناشد بيان أُذيع من الإذاعة عمال وموظفي السكة حديد العودة للعمل فوراً، وذكر البيان أن قطاراً سيغادر محطة الخرطوم عند الثامنة مساءً ليعود بثوار كسلا لديارهم مجاناً. وبذا غادر ثوار كسلا الخرطوم وفيها حكومة مدنية جديدة. لم تكن هنالك حاجة لأن يركب أي فرد عربات الحيوانات إذ أن السكة حديد وفرت ما يلزم من عربات الركاب للجميع. وكان الثوار في شوق عظيم للوصول إلى كسلا ولسرد تفاصيل مغامرتهم الرائدة لمن تركوهم خلفهم.

الجمعة ٣٠ أكتوبر (٢)

جلس سر الختم الخليفة في مكتب بالقيادة العامة يحاول توزيع الوزرات على من تم اختيارهم في الوزارة الجديدة. وكان قد بقي بمبني القيادة عدد قليل من المتفاوضين. كان اللواء الطاهر والعقيد مزمل يدخلان عليه من وقت لآخر للنقاش والتشاور، وكذلك فعل - وبصورة أقل - اللواء عوض وبعض من بقي من المتفاوضين من الذي لجأوا لغرف مجاورة طلبا لأخذ قسط من الراحة. ومستعينا بمزمل غندور وعتباني، أخذ سر الختم في مراجعة الدستور المعدل نقطة نقطة والبيان الذي سيلقيه للشعب السوداني. قام بتسجيل البيان قبل إذاعته. قبل مغادرته أكد عتباني لسر الختم أن أهم وزارة هي وزارة المالية خاصة بعد أن فصلت - بصورة لم ترض عتباني - إلي قسمين أحدهما للتنمية وأخرى للصرف. شدد علي أن مصلحة البلاد تقتضي حسن اختيار من يتولى هذه الوزارة.

لم يكن سر الختم الخليفة في عجلة من أمره في تحديد شاغلي الحقائب الوزارية. رحب الجميع باختيار مبارك زروق وزيرا للمالية، بيد أن ما أثار أشد الخلاف هو الوزارات التي سيشغلها الوزراء من أبناء الجنوب. كان وجوم سر الختم وذهوله عند إحضاره لأول مرة أمام المتفاوضين قد جعل بعض من المتفاوضين يظنون - خطأ - أن سر الختم كان مخمورا. بيد أن مزمل غندور وجد الرجل متماسكا وفي كامل وعيه وحضوره الذهني المتوقد. كان سر الختم يري أن مشكلة الجنوب هي المشكلة الرئيسة في البلاد وأنه من الضروري كسب ثقة الجنوبيين وإعطائهم وزارة سيادية هامة. ولا يعني هذا

بالضرورة أن وزارة مثل الثروة الحيوانية ليست مهمة، بيد أن بريق هذه الوزارة وغيرها من الوزارات الخدمية ليس كبيرا في نظر عامة الشعب.

تحدث سر الختم عن كفاءة الجنوبيين المختارين للوزارة مع اللواء الطاهر، وكان يعرفه منذ سنوات خدمتهما معا في جنوب البلاد. وقع الاختيار على كلمنت أمبورو كوزير للداخلية. وجاءته الأخبار بأن محمد أحمد المحجوب قد انسحب من الوزارة بعد أن أخبره الصادق وأحمد المهدي بأنه لم يختر كرئيس للوزراء. شعر المحجوب بالخذلان لعدم اختياره بعد أن كان قد مني نفسه بالرئاسة لإيمانه بأنه يحمل كل صفات الرئاسة. تحسر وتألم من تقديم قيادة حزبه (حزب الأمة) للوفدين المتفاوضين اسما بديلا له رفضه الفريق عبود فيما بعد.

وأكمل سر الختم تشكيل الحكومة عند التاسعة صباحا. استقل مع اللواء الطاهر سيارة مرسيدس واتجه للقصر الجمهوري للقاء الفريق عبود، الذي كان يجلس وحيدا في مكتبه ينتظر ذلك اللقاء. كان عبود يعلم كل تفاصيل التفاوض بين المدنيين والعسكريين بفضل التقارير الهاتفية التي كان يتلقاها طوال الليل. كان في كامل زيه العسكري. حضر للقصر فيما بعد اللواء عوض صغير والعميد محمد إدريس عبد الله والعقداء مزمل غندور والباقر. كان عبود غاضبا ومغتاظا بيد أنه احتفظ بوقاره ومكانته. كان التعب قد أخذ منه كل مأخذ. بدا للحظات أنه كان يشعر بالراحة للتخلص من هم ثقيل كان يجثم علي صدره. اختلطت عليه الأحداث المتوالية من محاولة حسن بشير نصر الفاشلة لتولي السلطة، وما أحدثته مجزرة القصر من تفاعلات مربكة وسط الكثيرين. وأفلح نجاح المفاوضين أخيرا في إسدال الستار على كل المحاولات التي ظهرت بوادرها في الاستيلاء على السلطة. وكانت موافقة كبار الضباط على قائمة الوزراء محل تساؤل، وكان الفريق عبود يحاول جهده العمل علي جعل الضباط يقبلون بها.

تحدث اللواء الطاهر حديثا عاما مليئا بالأماني الطيبة، ثم تحدث الفريق عبود فشكر أعضاء الوفدين المدني والعسكري علي إكمالهم بنجاح لمهمة انتقال السلطة. استمع لتسجيل بيان سر الختم الذي سيذاع علي الشعب وأبدي رضاه عن البيان. تمت إذاعة

البيان عند الساعة العاشرة وسري نبأ التغيير في أوساط الناس.

أعاد البيان للناس في تجمعاتهم في نادي الأساتذة وقبة المهدي روحا جديدة وسعادة غامرة بالانتصار. كان تغير الحكم قبل أسبوع فقط أملا عسير المنال وها هو يتحقق الآن أمام أعينهم.

عمت سعادة غامرة أغلب المواطنين العاديين، وبدأ بعض نشطاء الثورة في التحليل العميق لما جري ويجري من أحداث.

قال أحد أساتذة الجامعة وهو يحرك يديه في انفعال بيّن: «لن يستطيع المدنيون العمل دون الجيش، ولن يستطيع الجيش العمل دون المدنيين. وحتى قبل يوم أمس كان الجيش قد خسر أي قبول سلبي كان يتمتع به عندما قتل واحدا من طلابنا، ونحن قوم نقدر الحياة وقيمتها. الآن وقد ذهب حكم الجيش إلي غير رجعة، فإن الجيش يجب أن يعمل من أجل الشعب وليس العكس». أضاف الرجل قائلا: «لقد نال الناس حق التظاهر بعد ستة سنوات من الكبت، وهم لن يفرطوا في ذلك الحق الذي يتمتعون به الآن. يجب على السياسيين عدم استغلال سلطاتهم إذ أن كل ما يرغب فيه الشعب هو الحرية تماما كما يرغبون في التنمية والتقدم والوحدة كدولة موحدة في الشمال والجنوب».

قال أحد الجنوبيين وهو في قاعة نادي الأساتذة مخاطبا جماعة الشماليين المتواجدين في القاعة أنه لا يعتقد أن الحكومة الجديدة ستكون مختلفة عن سابقتها بالنسبة لشعب الجنوب. كل ما في الأمر أن معدل القتل هنالك ربما ينخفض قليلا. علق جنوبي أكثر تفاؤلا بالقول إن الناس في الجنوب قد بدأوا بالفعل في شم رياح السلام مع سقوط الحكم العسكري.

ظهرت مشكلة جديدة وسط الجنوبيين عندما علمت «جُبهة الجنوب» أن إعلانا قد صدر بأن الوزير الجنوبي الثاني (بعد كلمنت) هو أمبروز وول. لم يكن هذا ما توده جبهة الجنوب. قام أعضاء «جبهة الجنوب» بمسيرة هادرة واتصلوا برئيس الوزراء الجديد سر الختم الخليفة.

عاد سر الختم من القصر وأخذ قسطا من النوم قبل أن يعاود مهامه الجديدة. ظل يستقبل المهنئين والشاكين أيضا. كان تجار أمدرمان غاضبين من استبعادهم من الوزارة رغم توقيعهم علي ميثاق العمل الوطني. شرح لهم سر الختم أنه لم يكن له من يد في اختيار الوزراء وأن الجميع ملتزمون بما توصل إليه الوفدان العسكري والمدني. وافق سر الختم الغاضبين من الجنوبيين علي خطأ اختيار أمبروز وول كوزير إذ أن الجهة التي رشحته (جبهة الجنوب) لم تعد راغبة في ترشيحه. كان لا يري عدلا في فرض شخص لا يرضاه أهل الجنوب عليهم ووعدهم بالعمل علي إصلاح الخطأ بالاتصال برجال الجيش علي أن يقوموا هم بالاتصالات اللازمة مع رجال الأحزاب وجبهة الهيئات. وكانت بداية مفاوضاتهم مع زعماء الأحزاب سيئة جدا. قابل الوفد الجنوبي في القبة الرجل (الحربي) أحمد المهدي والذي صرفهم بالقول بأنه لن ينظر في الأمر بتاتا. تحدث سر الختم مع اللواء الطاهر وآخرين وأتفق علي ترشيح ليوجي أدوك كبديل لأمبروز وول. رفض الجنوبيين هذا الترشيح رغم أن ليوجي كان مرشحهم الثالث وذلك من أجل إثبات أن ليس للشماليين في الأمر شيء. قدموا أزبوني منديري كمرشح لهم. شرح سر الختم لوفد «جبهة الجنوب» أن أزبوني منديري ليس مقبولا من قبل رجال الجيش الذين كانوا يصفونه بأنه «انفصالي». رفض كلمنت أمبورو تولي منصبه إلى أن يحسم الأمر حسب ما تشتهي «جبهة الجنوب». وفي نهاية المطاف نالت «جبهة الجنوب» ما تود.

وكان رجال الجيش يرون أن قبول وزرين جنوبيين «انفصاليين» أهون عليهم من القبول بثلاثة أو أربعة وزراء شيوعيين (حسب تقديرات مختلفة) في الوزارة الجديدة. كان لهم أن يلعبوا بورقة الدين وتخويف الشعب من «الخطر الملحد القادم». غير أن الفريق عبود رفض القبول بلعب بتلك الورقة استعمل ما بقي له من نفوذ وسلطة وقدرة إقناع رجال الجيش بالعدول عن هذا المنحى في التفكير. وزاد التأييد الشعبي العامر الذي ظفر به سر الختم بعد إذاعته للبيان من سلطة عبود ونفوذه وسط كبار الضباط.

ذكر سقوط النظام العسكري دكتور عبد الحليم محمد بنبي الله سليمان، والذي مات

متكأ علي عصاه وظل أتباعه يخافونه ظنا منه أنه حي يرزق وأنه يراقبهم. كان دكتور عبد الحليم هو من نظم عمل الأطباء في الليلة التي بدأت فيها الثورة ولم يكن يحلم بأن تنتهي الثورة إلى ما انتهت إليه بسقوط النظام العسكري. بدا أن كل ما كان يحتاجه الشعب للتخلص من ذلك الحكم هو إزاحة العصا التي كان متكأ عليها.

وكان سياسيون آخرون يرون أن المهمة كانت يسيرة ولا تخلوا من إعجاز. قال حسن الترابي: « الثورة كالفيضان يصعب التحكم فيه إن بدأ. إن تحويل تلك الثورة لنظام ديمقراطي هو إنجاز عظيم». وكان بعض المفاوضين المدنيين يري أن عليهم ليس فقط الحصول على حكومة جديدة، بل حكومة يرضي عنها الشعب والجيش على حد سواء. وكانوا سعداء بأن قدرا من ذلك قد تحقق رغم وقوع بعض الأخطاء في اختيار الوزراء.

كان الوفد المدني المفاوض يحس بأنه أعطي الوفد العسكري أكثر مما يستحق، وأحس الوفد العسكري بأن العكس هو الصحيح. رغم هذا فلقد كان المدنيون أكثر سعادة إذ أنهم أزالوا الحكم العسكري الديكتاتوري وأعادوا الديمقراطية.

لا يستطيع أي تحليل للمكاسب أن يعبر عن المشاعر العالية التي كان يحس بها المدنيون طوال الأسبوع الماضي وفي يوم النصر. عبر اثنان من قادة الثورة عن تلك المشاعر وهما الصادق المهدي ومحمد عبد الله نور نائب مدير الجامعة. قال الصادق أن تلك «كانت أياما هائجة متلاطمة اختلطت فيها الخطب السياسية في القبة مع المظاهرات والمسيرات. كانت شيئا عمليا، عوضا عن مجرد التنظير فقط. لقد كنا نصنع التغيير. كانت فترة تستيقظ من النوم وتشعر بالفخر أنك قد أنجزت شيئا. لقد كان «الحديد ساخنا»، والفرصة مواتية لإنجاز أمور عظيمة. أوقات سادت فيها الفرحة بتحقيق إنجازات وتغييرات تاريخية. لقد قاد الشباب تلك الثورة وحق لهم أن يفخروا بصنيعهم العظيم.»

وأشاد دكتور محمد عبد الله نور بالعاملين بالجامعة وبوحدتهم التي لم تظهر أبدا كما ظهرت الآن. قال «إن وحدتهم غير قابلة للانفصام. إن للأساتذة آراء ومعتقدات متباينة، بيد أنهم عند ساعة المواجهة كانوا علي قلب رجل واحد. لقد كانت تلك تجربة

ثرة. الشيء الملفت دوما أن الثورة لم تطلق أبدا في العاملين بالجامعة أو طلابها روح الفوضى والتخريب. كان الكل يقدر دور الآخر. لا بد من الإشادة بطلاب الجامعة الذين كانوا واعين للفرق بين الجامعة كمؤسسة وبين معارضة الحكومة».

لقد كانت فرحة المواطن العادي بانتصار الثورة تعادل إن لم تفق فرحة السياسيين والنشطاء الثوريين. وعبر الناس عن فرحتهم في شوارع العاصمة وفي عودة قطاري كسلا عبر قرى ومدن مديريتي النيل الأزرق وكسلا.

السبت ٣١ أكتوبر

غادر قطار العودة محطة الخرطوم حاملا متطوعي كسلا. وكان الطريق سالكا والقطار سريعا، بيد أن الرحلة استغرقت أكثر من ٢٦ ساعة إذ أن القطار كان يتوقف في كل قرية ومدينة يتجمهر سكانها في المحطة لتحية الأبطال الثوار. وكانوا يزودون ركاب القطار بالطعام والقهوة والشاي والسجائر وغير ذلك مما يمكن تقديمه. وكان الثوار يرددون أن ذلك أكثر بكثير مما يستحقونه. استلزم الأمر أن تضف إدارة السكة حديد عربة إضافية لحمل كل تلك الهدايا. كان الجميع في حالة نشوة ورقص وغناء.

ومع تحرك متطوعي كسلا نحو مدينتهم بدأت في الخرطوم إجراءات أداء القسم لعبود والوزراء المدنيين. وعاود المطار وخدمات البرق والهاتف العمل.

عند وصول القطار لكسلا عند العاشرة مساء كانت الكهرباء قد عادت للمدينة واحتشدت كل المدينة رجالا ونساءً وأطفالا لتحية الأبطال العائدين وللاحتفال بعودة الديمقراطية. وسهرت المدينة حتى الصباح علي أنغام الأغاني والطبول والرقصات الشعبية التي أداها بالسيوف رجال ونساء البجا (البني عامر والهدندوة) والذين وصفهم شاعر الإمبراطورية البريطانية كبلنج بالـ «فزي وزي النبلاء». وشارك في الاحتفالات أفراد من الجاليات الهندية (رغم تحفظهم المعتاد) واليمنية برقصات شعبية من تراثهم.

لقد حمل ذلك القطار كل فئات الشعب السوداني: الطبيب والإسكافي والمهندس

والمزارع والنجار والقاضي والطباخ والمحامي. لقد كانت تجربة غير مسبوقة.

كتب القاص المثقف أبوبكر خالد (شقيق عثمان خالد مضوي المحامي الذي سبق ذكره. المترجم) قصة قصيرة عن قطاري كسلا. جاء قروي ساذج لا هم له في الحياة سوي ملء بطنه ولا يعرف شيئا عن السياسية إلى كسلا بحثا عم وسيلة مواصلات تأخذه لخشم القربة. نصحه أحدهم بالذهاب إلى محطة السكة حديد والسفر بالقطار. وجد قطارا في المحطة على وشك التحرك. وجد نفسه بعد قليل وسط مئات الركاب وهم يتحدثون في أمور لم يفهمها. كانوا يتحدثون عن النظام العسكري الديكتاتوري وعن الطلاب الذين استشهدوا من أجل حرية الشعب، وعن الحياة تحت نظام ديمقراطي. أشياء لم يسمع بها طيلة حياته. تنبه فجأة إلى أن القطار يتجه للخرطوم للمساهمة في عودة الحرية والديمقراطية وأن في الحياة أمورا أخري غير ملء البطون. عند وصول القطار لخشم القربة أيقن الرجل أن بوسعه فعل أي شيء إلا النزول في خشم القربة.

المقابلات

قمت بترتيب وتنظيم حصاد المقابلات التي أجريتها مع مئات الذين التقيت بهم وناقشتهم من الذين شاركوا في ثورة أكتوبر ١٩٦٤م. وكانت تلك المقابلات والمناقشات هي المصدر الرئيس لما ورد في هذا الكتاب. وتفاوتت مدد تلك المقابلات والمناقشات من ساعات إلى أيام عديدة. وكنت قد فرغت من كل تلك المقابلات والمناقشات (عدا اثنتين منهما) قبل منتصف عام ١٩٦٧م.

ودأبت – على وجه العموم – على الاستماع لمن أقابله قبل أن أخرج كراسة مقابلاتي. وكان أحد ممن التقيت بهم قد بادرني بالسؤال: «ألن تكتب ما سأورده من شهادة؟». وفي قليل جدا من الحالات، كان المزاج هو ما يدفعني لعدم كتابة ما يقوله لي محدثي أثناء حديثه. غير أني كنت أسارع بكتابة ما سمعته منه بأعجل ما تيسر عقب المقابلة. غير أن واحدا فقط ممن قابلتهم طلب ألا ينشر على الملأ حرف واحد مما قاله لي من شهادة. وقد استجبت لطلبه.

وكنت قد سارعت بكتابة مذكرات عما رأيته وسمعته عن ثورة أكتوبر بعد أسبوع واحد من قيامها. وهذا مما شحذ من إدراكي لما كنت أجهله. ووفر لي ذلك علامات إرشادية مهمة لتسلسل تلك الأحداث العامة. ورغم أن واحدا فقط (هو بروفيسور عمر محمد عثمان، عميد كلية الاقتصاد) كان واضحا جدا في توقيت كل حدث رواه لي، إلا أن مواقيت بعض الأحداث كانت عند كثير من المشاركين الآخرين غير واضحة تماما.

سأقوم بمنح نسخ من هذه المقابلات إلى مكتبات جامعات وسيكنسون، ورودس هاوس، وأكسفورد، ومدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، وبعض المكتبات الأخرى، أو للأشخاص الذين يودون اقتنائها بسعر التكلفة. إن مرور أربعين سنة على الأحداث كفيل بتخفيف وقع أي خطر ناتج عن تعليقات سالبة عن شخص ما، أو عن مجموعة سياسية عادت لاحقا للسلطة. وهنالك قليل جدا من هذه اليوميات ما زالت بخط يدي، غير أني قمت بطباعة الغالبية العظمى منها في صيف ١٩٦٩م عندما عدت للسودان.

وكنت قد قدمت حلقة دراسية (سمنارا) حول ثورة أكتوبر ضمن حلقات دراسية نظمتها «الدراسات الأفريقية» في جامعة كولمبيا بنيويورك، كان مضمون ما ورد فيها شبيهاً بهذا الكتاب. وتطلّب ذلك العرض قراءات عديدة للمقابلات التي أجريتها. واستلزم تحضير مؤلف من تلك المذكرات توفير وقت لإعادة قراءة اليوميات التي لم أكن قد رأيتها منذ سنوات. وفي منتصف السبعينيات جمعت ثَبَتا/ فهرسا متقاطعا cross – index للأسماء التي وردت في كل مقابلة، وقد كان ذلك الفِهْرِس مفيدا لي بعض الشيء. غير أن «الاختراق» حدث في عامي ١٩٩٠ – ١٩٩١م عندما كنت في إجازة سبتية في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بلندن، حيث أتيح لي وقت كافٍ لأبدأ في الكتابة بصورة جدية، ولأستفيد من نصائح واقتراحات زملائي حيالها. واتفق هؤلاء الزملاء على أن بحوزتي ما يكفي من المعلومات لكتابة قصة ثورة أكتوبر بصورة شاملة بصفتي شاهد عيان. ورغم شكوكي في ذلك، إلا أن المقابلات التي أجريتها كانت تكفي لتلك المقاربة وذلك النهج. أعلم أنه لا يمكن للرسام أو الكاتب بالطبع أن يبدع نسخة مطابقة تماما للطبيعة في لوحته أو كتابه. إلا أنني بذلت غاية جهدي لتسجيل نسخة معقولة من تلك الأحداث. وحرصت أيضا على أن تكون الاقتباسات المذكورة في الكتاب هي نفس ما قاله الشخص الذي قابلته عن نفسه أو عن شخص آخر، وليس ما أظن أنهم قد يكون ما قد قاله. وكانت كل الأوصاف المذكورة في الكتاب هي ما يتذكر الذين قابلتهم أنهم شاهدوه أو مروا به. وعندما تكون هنالك اختلافات يسيرة في

بعض التفاصيل (مثل ما كان يرتديه اللواءان عندما قدما لقبة المهدي في يوم الأحد ٢٥ أكتوبر)، أو موضوع أكثر تعقيدا (مثل من وضع السلك الشائك في ذلك الموقع يوم ٢١ أكتوبر)، كنت دوما أذكر الاختلاف أو أختار المقولة الأكثر موثوقية. وسيكون بوسع المتخصصين الذين يقرأون المقابلات أن يقرروا بأنفسهم ما يرونه حيال اختياراتي. غير أني أعتقد أن المقابلات متماسكة ومترابطة مع بعضها بصورة جيدة. وعلى وجه الخصوص كان الكشف عما يجري في أوساط العسكر أمرا مدهشا، بل مذهلا لي.

رقم الإيداع:
2020/1278